جامعة باتـــنـة -1-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إستراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

علال عبلي

إشـــراف:

أ.د عبد الحق بن جديد

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار-عنابة	مشرفا و مقررا
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	عضوا مناقشا
عبد العزيز جراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر -3-	عضوا مناقشا
عبد الله هوادف	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
نسيمة طويل	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"ـ فأما الزبد فيذهب جفاء و أما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال"

صدق الله العظيم

سورة الرعد

من الآية 17

الإهـــــــداء

إلى وطني الحبيب الغالي
إلى من يغار فيه على العلم و المعرفة
أهدي عملي هذا

الباحث: علال عبلمي

شكر و عرفان

يقول جل جلاله في كتابه الكريم:

"**فاذكروني أذكركم و أشكروا لي ولا تكفرون**" سورة البقرة، الآية 152.

الشكر والحمد ، رب العالمين الذي وفقني في إعداد هذا العمل

و يقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم:

"**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**" الجامع الصحيح.

جزيل الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ الدكتور "عبد الحق بن جديد" الذي لم يبخل علي بإرشاداته و بنصائحه القيمة طيلة إنجاز هذا العمل

جزيل الشكر إلى الأساتذة الدكاترة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، كل باسمه وصفته

جزاكم الله عنا كل خير

علال عبلسي

ملخص الأطروحة:

يدور موضوع هذه الأطروحة حول إستراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث تسعى روسيا منذ بداية الألفية الثالثة إلى تبني إستراتيجية بهدف استرجاع سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة وهي " **كازاخستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجاكستان، قيرغيزستان**" حيث تتطابق جغرافيا مع المجموع الجيوبولتيكي الذي يطلق عليه غالبية المختصين تسمية " أسيا الوسطى"، هذا بالإضافة إلى جمهورية **أذربيجان**.

تتمحور إشكالية الدراسة حول الفكرة المركزية التالية: **كيف يمكن لروسيا الاتحادية أن تستعيد سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة في ظل التحديات الداخلية وطموحات القوى الإقليمية و الدولية في هذا المجال الجيوبولتيكي؟** في إطار الإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة تتضمن تعريفا بالموضوع و تحديدا لمختلف الأدوات النظرية و المنهجية المعتمدة من طرف الباحث، بالإضافة إلى أربعة فصول حيث تم تخصيص الفصل الأول لدراسة الإستراتيجية الدولية لروسيا من حيث عملية صنعها وتحليل مضمون الوثائق الرسمية التي توجهها و كذا نماذج السيطرة الإستراتيجية التي اعتمدها روسيا عبر تاريخها. أما الفصل الثاني من الأطروحة، فهو عبارة عن مقاربة بالمحددات حيث تعالج مختلف المحددات التي تؤثر في عملية بناء التوجه الاستراتيجي الروسي نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة بحيث تم تصنيفها إلى محددات داخلية و أخرى خارجية. لا يكتمل استيعاب التوجه الاستراتيجي الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من دون تبيين مكامن أهميته، لذلك تم تخصيص الفصل الثالث لتقديم بطاقة تعريفية شاملة لكل جمهورية و من ثم الكشف عن مواطن الأهمية التي تحظى بها تلك الجمهوريات بالنسبة لروسيا الاتحادية. أما الفصل الأخير، فقد خصص لدراسة عملية تنفيذ الإستراتيجية الروسية في مختلف أبعادها مع اقتراح سيناريوهات متعلقة بمستقبل علاقة روسيا بتلك الجمهوريات على المدى المتوسط.

تتوج مسار البحث في هذا الموضوع بجملة من الاستنتاجات التي يرد تفصيلها في خاتمة الأطروحة ومن ذلك:

- ✓ - فيما يخص عملية صنع السياسة الخارجية الروسية، يظهر من الناحية النظرية أن هناك نوعا من المقرطة في العملية من خلال إشراك عدة مؤسسات و هذا مقارنة بالفترة السوفيتية، إلا أن الممارسة العملية تؤكد على تمركز كبير لصنع السياسة الخارجية في يد الرئيس خاصة مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاسة الدولة مع مطلع الألفية الثالثة.
- ✓ - تبين مختلف الوثائق الرسمية التي توجه السلوك الخارجي لروسيا أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يتبوأ مكانة مركزية في الفكر الاستراتيجي الروسي وهو ما يقتضي وضعه تحت الرقابة الروسية.
- ✓ - يمثل المجال الجيوبولتيكي الإسلامي مجالا حيويا طبيعيا بالنسبة لروسيا وقد ارتسمت انطلاقا من هذا معالم الدور الاستراتيجي الروسي الذي ينبغي أن يؤدى في هذا المجال.
- ✓ - تعتمد روسيا في تنفيذ استراتيجيها تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على إستراتيجية متكاملة و متعددة الأبعاد.
- ✓ - إن هناك علاقة جدلية وتكاملية بين الأمن الروسي و أمن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ذلك أن أمن هذا الأخير هو امتداد للأمن القومي الروسي الذي لا يكتمل من دون إبقاء الجمهوريات الإسلامية المستقلة تحت مظلتها الأمنية.
- ✓ - لا تبين العلاقة بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة إلى غاية الوقت الراهن وجود واقع سيطرة و ما هو حاصل يكشف عن وجود نفوذ كبير وراجح من جانب روسيا في ذلك المجال، كما تجدر الإشارة إلى أن درجة النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي تتراوح من جمهورية إلى أخرى.

***Résumé de la thèse*:**

Cette thèse de doctorat étudie ***la stratégie russe pour regagner sa domination sur les républiques islamiques indépendantes***. Dés le début du troisième millénaire, l'état Russe adoptait une stratégie pour récupérer la domination sur ces républiques qui sont (***Kazakhstan, Turkménistan, Tadjikistan, Ouzbékistan, Kirghizstan et Azerbaïdjan***). Ces états post soviétiques constituent un cercle de priorité dans la politique étrangère russe ainsi qu'une voie nécessaire pour réaliser son projet de retour puissant à la scène mondiale.

La Russie n'a jamais oublié ses relations historiques avec les républiques islamiques indépendantes. Malgré l'indépendance de ces états, la Russie retient la même conception stratégique vis-à-vis cet espace géostratégique qui est considéré comme une porte à la revivification de sa domination et son retour fort à la scène mondiale. Donc, il est légitime de poser la problématique suivante :

Comment la Russie va-t-elle regagner sa domination sur les républiques islamiques indépendantes au sein des défis internes et ambitions des puissances concurrentes?

La thèse se compose d'une introduction dans laquelle on présente l'objet d'étude et les différents outils théoriques et méthodologiques de recherche, ainsi que quatre chapitres et une conclusion. Le premier chapitre étudie la stratégie russe en termes de son élaboration, les documents officiels y afférents et les modèles russes de domination stratégique à travers l'histoire. Le second chapitre est consacré aux différents déterminants (***internes et externes***) qui constituent la tendance stratégique russe en vers les républiques islamiques indépendantes. Le troisième chapitre donne une carte d'identité à chaque république concernée et par suite révèle l'importance multidimensionnelle de cet ensemble géopolitique pour la Russie. Tandis que le dernier chapitre étudie la mise en œuvre de la stratégie russe dans ces différents aspects (***militaire, économique, et socioculturel***) et propose une vision prospective à moyen terme en ce qui concerne la nature de la relation entre l'état russe et les républiques islamiques indépendantes.

Les résultats de cette thèse sont regroupés et détaillés dans la conclusion, à savoir :

*- La politique étrangère russe est théoriquement démocratisée mais pratiquement présidentielle.
*- L'analyse du contenu des documents officiels relatifs au comportement extérieur russe montre l'importance de l'espace géopolitique islamique dans la pensée stratégique russe.
*- L'espace géopolitique islamique constitue un espace vital pour la Russie qui adopte une stratégie multidimensionnelle afin de restaurer sa domination sur cet espace. Ainsi, l'insistance de la Russie sur son rôle reflète l'importance stratégique de l'espace géopolitique islamique qu'elle considère comme un axe géopolitique et un passage indispensable à l'élargissement de ses activités en Asie et au Moyen Orient.
*- Il existe une relation dialectique entre la sécurité nationale russe et la celle de l'espace géopolitique islamique qui est considérée comme une étendue de la sécurité nationale russe qui ne peut être assurée qu'avec la sécurité de l'ensemble de républiques islamiques indépendantes .
*- La multiplicité des rôles nationaux (puissances régionales et internationales) joués dans cet espace confirment qu'il ne s'inscrit pas dans le cadre d'un jeu à somme nulle. On prévoit dans le cadre de la crise actuelle de la chute des prix de pétrole, que le rôle national russe va certainement être secoué ce qui encourage les pays occidentaux à saisir l'occasion pour pénétrer davantage cet espace.
*- La relation actuelle entre la Russie et les républiques islamiques indépendantes ne représente pas une relation de (***dominant/ dominés***) mais une existence de grande influence russe qui reste prépondérante comparativement aux influences des autres acteurs régionaux et internationaux.

مـقـــدمة

الفصل الأول: الإستراتيجية الروسية: صنعها و وثائقها و نماذج السيطرة

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي الروسي

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية الروسية

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية الروسية

المبحث الثاني: الوثائق الموجهة للسياسة الخارجية والإستراتيجية الروسية

المطلب الأول: الوثائق الصادرة في فترة الرئيس بوتين **(2000-2008)-(2012-2015)**

المطلب الثاني: الوثائق الصادرة في فترة الرئيس ميدفيدف **(2008-2012)**

المطلب الثالث: سمات الإستراتيجية الدولية لروسيا من خلال تحليل الوثائق

المبحث الثالث: نماذج إستراتيجية السيطرة الروسية

المطلب الأول: أنموذج تجميع الأراضي

المطلب الثاني: أنموذج الحدود الإستراتيجية

المطلب الثالث: أنموذج تحريك الحدود (الاستعمار)

المطلب الرابع: أنموذج الاستعادة

الفصل الثاني: محددات التوجه الاستراتيجي الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

المبحث الأول: **المحددات الداخلية**

المطلب الأول: المحددات الماديـــة في صنع القرار الاستراتيجي الروسي

المطلب الثاني: المحددات الإنسانية في صنع القرار الاستراتيجي الروسي

المبحث الثاني: **المحددات الخارجية**

المطلب الأول:استراتيجية إيران وتركيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والصين تـجاه المجال الجيوبولتيكي الإسـلامي

الفصل الثالث: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: الخصائص والأهمية بالنسبة لروسيا

المبحث الأول: **خصائص وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي**

المطلب الأول: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: جغرافية متميزة

المطلب الثاني: المجال الجيوبولتيكي **الإسلامي**: فضاء للتسلطية و عدم الاستقرار

المطلب الثالث: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: مزيج إثنوغرافي

المطلب الرابع: اقتصاديات ريعية هشة

المبحث الثاني: أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالنسبة لروسيا

المطلب الأول: الأهمية الجيوبولتيكية

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية

المطلب الثالث: الأهمية الحـضارية

الفصل الرابع: تنفيذ الإستراتيجية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وآفاقها

المبحث الأول: البعد الأمني العسكري

المطلب الأول: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: **منطقة موبوءة** بالتهديدات الأمنية

المطلب الثاني: روسيا والمجال الجيوبولتيكي الإسلامي: مركب أمن إقليمي

المطلب الثالث: تنفيذ الإستراتيجية الأمنية: انتشار أمني أدنى من حجم التهديدات

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي الدبلوماسية الطاقوية

المطلب الأول:الدبلوماسية الطاقوية

المطلب الثاني: تنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية الروسية: **قصور الدور الروسي**

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي الثقافي

المطلب الأول: الأهداف السوسيوثقافية: **مشروع ثقافي حضاري**

المطلب الثاني: تنفيذ الإستراتيجية السوسيوثقافية الروسية: ترويس **في** مواجهة الهوية الإسلامية

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية مع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم

المطلب الثاني: سيناريو تراجع النفوذ الروسي

المطلب الثالث: سيناريو استعادة السيطرة الروسية

الـخـاتـمـة

مـــقـــدمـــة

يتميز تاريخ العلاقات الدولية بظاهرة تنافس القوى حول السيطرة على مناطق النفوذ، و هو ما ميز على سبيل المثال فترة الحرب الباردة أين اشتدت سياسات الاحتواء والتحالف، بحيث عمل كل من المعسكرين على احتواء أكبر قدر ممكن من الدول و جعلها تدور في فلكه. لقد كان الهدف من تلك السياسات محاصرة القوة المعادية و كذا خلق عمق استراتيجي باعتباره ثابتا من ثوابت الإستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى.

لقد حدث بعد انتهاء الحرب الباردة تغير بنيوي في طبيعة النظام الدولي و ذلك بالانتقال إلى الأحادية القطبية **(Unipolar System)** بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ترتب عن هذا التغير البنيوي بروز فراغات إستراتيجية بالغة الأهمية و ذلك في المجالات الجيوبولتيكية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقا. إن الطبيعة تأبى الفراغ، حيث أن سنن التاريخ تثبت أن الإمبراطوريات و الدول القوية تسعى دائما إلى التموقع في المجالات التي تعرف فراغا في القوة، فقد عرف المجال ما بعد السوفيتي - الذي يضم أربع عشرة جمهورية مستقلة – فراغا استراتيجيا ظرفيا بحيث جلب اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية و ذلك بالنظر إلى الأهمية البالغة التي يتمتع بها، فضلا عن القيمة المضافة التي يمكن لأي قوة أن تستفيد منها في حال بسط نفوذها أو سيطرتها عليه. لقد تجلى ذلك الاهتمام في شكل استراتيجيات بعينها حيث تسعى كل قوة من خلالها إلى احتواء ذلك المجال سعيا إلى التحكم في مصائر القوى المعادية أو المنافسة.

بلشرت العديد من القوى الإقليمية و الدولية سياسة ملء الفراغ الاستراتيجي من خلال التغلغل في المجال ما بعد السوفيتي أو ما يسمى بـ**الخارج القريب** **(Near Abroad)** وذلك على مرأى من روسيا الاتحادية، حيث تزامن ذلك التغلغل مع تفاقم مشاكلها الداخلية المتعددة الأبعاد والموروثة في غالبيتها عن المنظومة السوفيتية. بالرغم من هذا التحول الاستراتيجي، إلا أن روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي تدرك أن اختراق هـذا المجال القريب غير مقبول من الناحية الإستراتجية، كما تتصور أن لها أسبقية ومشروعية في السيطرة على ذلك المجال الجيوبولتيكي و هو ما يفرض عليها العودة إليه من خلال تبني

إستراتيجية مسترجعة للسيطرة، مناهضة وطاردة لمختلف القوى الساعية لخلافتها في ذلك المجال.

لقد أدى تراجع القوة الروسية و تعثرها في أداء دورها في الجوار القريب إلى انفلات بعض الجمهوريات المستقلة من دائرة سيطرتها مثال ذلك دول البلطيق الثلاث " **لتوانيا، لاتفيا، استونيا**" بحيث اتجهت تلك الدول نحو الغرب و الدوران في فلكه. **بالرغم من ذلك لم** تتخل روسيا الاتحادية عن دورها تجاه بقية الجمهوريات **بل رسمت** إستراتيجيتها **تجاه ما** تبقى من المجال السوفيتي السابق و خاصة المجال الجيوبولتيكي **الإسلامي**.

يتكون المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من ست جمهوريات إسلامية مستقلة و هي " **كازاخستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجاكستان، قيرغيزستان**" حيث تتطابق جغرافيا مع المجموع الجيوبولتيكي الذي يطلق عليه غالبية **المختصين** تسمية " **أسيا الوسطى**"، هذا **بالإضافة إلى** جمهورية **أذربيجان** القوقازية، فبالرغم من انفصالها برا عن بقية الجمهوريات الإسلامية إلا أنها تندرج **ضمن الإطار** الاستراتيجي نفسه **الذي تتفاعل** ضمنه الجمهوريات **الخمس الأخرى**.

لقد جلبت الجمهوريات الإسلامية **المستقلة**(*) اهتمام القادة الروس على اختلافهم انتماءاتهم و أفكارهم مما جعلها تمثل دائرة مركزية ضمن دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية الراهنة، و مجموعا جيوبولتيكيا ذا أهمية بالغة في التخطيط الاستراتيجي **والأمني الروسي سواء الحالي أو المستقبلي. انطلاقا مما سبق، سوف تكرس** هذه الأطروحة لدراسة إستراتيجية **روسيا** الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية **المستقلة المذكورة آنفا وذلك من خلال معالجة** الإشكالية المطروحة **و مختلف** الاستفهامات التي تندرج ضمنها بغية الوصول إلى تقديم إسهام **علمي وموضوعي** يمكن من تغطية زوايا معينة من الموضوع المدروس.

(*)- تستعمل الدراسة أثناء التحليل مفهوم **المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و الجمهوريات الإسلامية المستقلة بشكل تبادلي** يفيد معنى واحدا.

✓ - **أهمية الموضوع:** تندرج الدراسة ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية (**Strategic Studies)** باعتباره أحد أهم التخصصات في حقل العلاقات الدولية، **كما تكمن** أهمية الدراسة في معالجتها لإستراتيجية دولية **لقوة عائدة (Resurgent Power)** و هي روسيا الاتحادية التي كان ولا يزال لها تأثير **بالغ على** ديناميكية السياسة الدولية. **تسعى الدراسة كذلك** إلى زيادة الوعي و **المعرفة** بالجمهوريات الإسلامية **المستقلة التي تعرف نوعا من العزلة** والتهميش في بحوث العلاقات الدولية باللغة العربية خاصة **أن** تلك الجمهوريات **تمثل جزء من العالم الإسلامي** و حضارته حيث **كانت مسقط رأس** العديد **من الأسماء** اللامعة من المسلمين مثل (**الإمام البخاري والترمذي** ... إلخ)، ذوي الفضل الكبير في **إرساء دعائم** الحضارة الإسلامية **وتطويرها**.

✓ - **مبررات اختيار الموضوع:** يرجع اختيارنا **لموضوع** إستراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات المستقلة **إلى جملة من الاعتبارات** حيث تنقسم إلى:

*- **المبررات الذاتية**: تتعلق باهتمام الباحث **بحقلي تحليل السياسة الخارجية و الدراسات الإستراتيجية** بحثا وتدريسا، و هو **ما** سمح بجمع أكبر قدر ممكن من المراجع المتعلقة بهما من الناحية النظرية **والامبريقية**، هذا بالإضافة إلى **إعداد مذكرة** لنيل شهادة ماجستير **سابقا ذات صلة بالموضوع المدروس**، و هو ما شجع على مواصلة البحث و التعمق فيه أكثر خاصة و أن الأمر يتعلق بمجموعة من دول العالم الإسلامي. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في **تخصص** العلاقات الدولية و هي امتداد لهذا التخصص المختار منذ طور التدرج.

*- **المبررات الموضوعية**: أصبح الشأن الروسي يجلب اهتمام الباحثين و السياسيين **في** الفترة الراهنة سواء فيما يتعلق بعلاقة روسيا بالقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أو مواقفها من الحراك السياسي الذي تعرفه العديد من الدول العربية **في الوقت** الراهن(الأزمة السورية)، **و كذا** تعاملها مع أي محاولة لاختراق مجال نفوذها **كما تجلى في** الأزمة الأوكرانية.

كما تم اختيار **دراسة السلوك** الاستراتيجي الخارجي لروسيا الاتحادية باعتبارها **من القوى الكبرى في وقتنا الحالي**، وهي ذات تأثير بالغ في العديد من القضايا الدولية الراهنة

من بينها ما يحدث في الجمهوريات الإسلامية المستقلة باعتبارها أطرافا متأثرة بسلوك القوى الكبرى، مع السعي إلى تقديم تصور حول السلوك الاستراتيجي لهذه القوة الكبرى وكذا توضيح كيفية تعاملها مع القوى الصغرى، أي محاولة اقتراح مقاربة تمكن من استيعاب العلاقات التي تجمع ما بين أي قوة كبرى و الدول الصغيرة المتاخمة لها جغرافيا والمرتبطة بها تاريخيا.

✓ - **إشكالية الدراسة:** لا تزال روسيا الاتحادية تختزن في ذاكرتها العلاقات التاريخية مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فبالرغم من استقلال هذه الجمهوريات إلا أن روسيا ظلت تحتفظ بالمنظار الاستراتيجي نفسه تجاه هذا الفضاء الجيوبولتيكي والذي تعتبره مدخلا من مداخل إحياء مشروع استرجاع الهيبة و العودة إلى الساحة الدولية. في سبيل تحقيق ذلك، تعمل روسيا منذ بداية الألفية الثالثة على تبني إستراتيجية بهدف إعادة تقوية وترسيخ سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة، و عليه تدور إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي التالي: **كيف يمكن لروسيا الاتحادية أن تستعيد سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة في ظل التحديات الداخلية وطموحات القوى الإقليمية و الدولية في هذا المجال الجيوبولتيكي؟**

الأسئلة الفرعية:

*- كيف يتم صنع القرار الاستراتيجي الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة؟

*- ما موقع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في الوثائق الموجهة للإستراتيجية الروسية؟

*- أين تكمن أهمية الجمهوريات الإسلامية في الفكر الاستراتيجي الروسي؟

*- هل تؤثر الاستراتيجيات المعتمدة من جانب أهم القوى الإقليمية والدولية على مشروع إعادة بسط السيطرة الروسية على هذا المجال الجيوبولتيكي؟

*- ما هي الوسائل المستعملة من طرف روسيا في تنفيذ إستراتيجية استعادة السيطرة على تلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة؟

*- فيما تتمثل سيناريوهات العلاقة الروسية بالجمهوريات الإسلامية المستقلة في المستقبل المتوسط ؟

✓ - **فرضيات الدراسة:**

*- تجمع روسيا في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة ما بين **عناصر** القوة اللينة (Soft Power) **و القوة الصلبة** (Hard Power).

*- تمثل الجمهوريات الإسلامية **المستقلة دائرة أولوية** ثابتة في إستراتيجية كل من الرئيسين فلاديمير بوتين (Vladimir Poutine) وديمتري ميدفيديف (Dmitri Medvedev).

*- استعادة سيطرة روسيا الاتحادية على الجمهوريات الإسلامية مرهونة بمدى قدرتها على ترتيب شؤونها الداخلية **و احتواء** الاستراتيجيات المضادة في هذا المجال.

*- **تتمتع** الجمهوريات الإسلامية **المستقلة** بأهمية متعددة الأبعاد وهو ما يفرض على روسيا **التمسك باستعادة** السيطرة عليها.

*- كلما زاد تغلغل القوى الإقليمية و الدولية في هذه الجمهوريات **أدى ذلك إلى** تعقيد مأمورية روسيا في تنفيذ مشروع استرجاع السيطرة عليها في **المستقبل المتوسط**.

✓ - **حدود الدراسة**:

من ناحية الموضوع، **ترتبط الأطروحة بدراسة** إستراتيجية **روسيا الاتحادية في** استعادة السيطرة على **ستة جمهوريات إسلامية مستقلة**. أما من الناحية الزمنية، **فمسار** البحث يمتد **من سنة** 2000 التي نعتبرها **محطة بارزة** في السياسة الخارجية الروسية أين تولى الرئيس فلاديمير بوتين الحكم في الفترة الرئاسية الأولى، في حين تنتهي الدراسة عند **سنة** 2015.

تجدر الإشارة إلى أن فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين قد عرفت تراجعا في الاهتمام بالجمهوريات الإسلامية المستقلة **خلافا عن الفترة اللاحقة** المشار إليها **آنفا** بحيث يتجلى فيها **التأكيد الرسمي** الروسي والصريح على ضرورة العودة الروسية إلى مجالاتها الجيوبولتيكية التقليدية **وخاصة المجال** الجيوبولتيكي الإسلامي.

✓ - **تبرير الخطة:**

وردت خطة الدراسة مقسمة إلى مقدمة بالإضافة إلى أربعة فصول وخاتمة حيث:

يعالج الفصل الأول الإستراتيجية الروسية من زاوية عملية صنعها، ذلك أن تحليل وفهم هذه الإستراتجية لا يكتمل من دون الكشف عن القوى التي تصنعها، بالإضافة إلى الوقوف عند مختلف الوثائق الرسمية - الصادرة منذ بداية الألفية الثالثة- التي توجه السلوك الخارجي والاستراتيجي لروسيا الاتحادية باعتبارها من الدول القليلة التي تصدر وثائق رسمية ذات صلة بسياستها الخارجية و إستراتيجيتها الدولية، و ذلك بشكل دوري و تكيفا مع ظروف البيئة الخارجية المستجدة. كما يتم الكشف في هذا الفصل عن مختلف نماذج السيطرة الروسية وتوسعها الإقليمي عبر التاريخ و ذلك بهدف إسقاطها على إستراتيجية روسيا في تعاملها مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

أما الفصل الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة محددات التوجه الاستراتيجي الروسي نحو تلك الجمهوريات، كون أن واضع الإستراتيجية الروسية لا يفكر من فراغ وإنما يتصرف تماشيا مع متغيرات البيئة الداخلية وكذا إفرازات البيئة الخارجية خاصة في فترة العولمة بما تتضمنه من فواعل وأنساق تؤثر على صانع القرار أثناء تحديد السلوك الخارجي لدولته.

لا يكتمل فهمنا للموضوع المدروس إلا من خلال التعريف بخصائص الجمهوريات الإسلامية المستقلة محل الدراسة و ذلك من جوانب متعددة، و من ثم الكشف عن مواطن أهميتها بالنسبة لروسيا الاتحادية و هو ماسيتم معالجته في الفصل الثالث.

أما الفصل الأخير، فيخصص للكشف عن الوسائل و الآليات المعتمدة من طرف روسيا في استرجاع سيطرتها على تلك الجمهوريات باعتبار أن مرحلة تنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع هي معطى مهم للباحثين في الحكم على درجة قوة أو ضعف الإستراتيجية المعتمدة. كما أن للدراسة رؤية مستقبلية و ذلك من خلال الكشف عن مختلف السيناريوهات المستقبلية المحتملة بخصوص علاقة روسيا بالجمهوريات الإسلامية بحيث يتم استعراض

ثلاثة سيناريوهات مع محاولة ترجيح واحد منها من طرف **الباحث** و هذا التزاما بمقتضيات أي دراسة مستقبلية موضوعية و مبنية على تقنية السيناريوهات.

تنتهي الدراسة بخاتمة تضم عصارة البحث من استنتاجات ذات صلة بالإشكالية **المطروحة** آنفا فضلا عن تأكيد صحة الفرضيات أو تفنيدها.

✓ - **المقاربة المنهجية:**

تقتضي الدراسة العلمية للظواهر استعمال الباحث أدوات ذهنية و منهجية تمكنه من تجميع المعلومات وفهم الظاهرة المدروسة بطريقة علمية، و من ذلك:

أولا: مناهج الدراسة

يمثل المنهج الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقائق العلمية بواسطة جملة من القواعد العامة التي توجه العقل نحو حقيقة الظاهرة المدروسة و عليه:

ترتكز الدراسة بصورة أساسية على **المنهج التاريخي (Historical Method) القائم على الرجوع** إلى مختلف الأحداث الماضية والحصول على البيانات و**الوثائق والمعلومات** ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة بحيث تسمح للباحث بفهم راهن الظاهرة **وكذا** إمكانية التنبؤ بمستقبلها. و في معالجة الموضوع المدروس سيتم الاعتماد على هذا المنهج ذلك أن المجال الزمني للدراسة يبدأ منذ بداية الألفية الثالثة، أي أنه يمتد إلى خمسة عشر سنة من التطورات التي تكون بمثابة مخبر تُستحضر من خلاله الأحداث والمعلومات التي **تساعد** على فهم إستراتيجية روسيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في الوقت الراهن. **كما تعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون (Content Analysis Method) الذي** يركز على **عملية** تحليل مجمل الوثائق الرسمية والإحصائيات ذات الصلة بالظاهرة بعيدا عن ذاتية **الباحث**. سوف يتم اعتماد هذا المنهج في دراسة الظاهرة من خلال الرجوع إلى الوثائق الرسمية **التي تحكم السلوك الروسي بشكل عام** وتجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بشكل خاص، سواء تعلق الأمر بتصريحات الرسميين الروس أو وثائق السياسة الخارجية أو الأمن القومي أو العقيدة العسكرية الروسية...**إلخ**.

ثانيا: المقاربات النظرية

تستند الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية في حقل العلاقات الدولية حيث تمثل أدوات ذهنية تساعد على الفهم والتحليل والتنبؤ بالظاهرة المدروسة بطريقة أكاديمية وعلمية. و بالنظر على حالة التعقيد الملحوظة على مستوى الإستراتيجية الروسية، فإننا سوف نستعين بتوليفة من المقاربات النظرية التي نراها أكثر قدرة على استيعاب الموضوع المدروس.

تتمثل أولى هذه الأطر النظرية في **النظرية الواقعية (Realist Theory)** حيث تفسر السياسات الخارجية للدول وكذا استراتيجياتها الدولية انطلاقا من مفاهيم **القوة (Power) والعقلانية (Rationality)، و كذا انطلاقا من** فرضية مفادها **أن المصلحة القومية (National Interest)** متغير مستقل ومحدد أساسي للسلوك الخارجي لأي دولة، و هو ما ينسحب بشكل أكيد على الإستراتيجية الروسية، حيث سيتم الكشف عن طبيعة المصلحة القومية التي توجه **إستراتيجيتها** تجاه الجمهوريات الإسلامية **المستقلة**.

تستعين الدراسة كذلك **بنظرية الدور (Role Theory) التي طورت من طرف كارل هولستي** في السبعينيات من القرن الماضي حيث يكشف عن فرضية مفادها وجود علاقة ما بين تصورات الدور الوطني و أنماط السلوك في السياسة الدولية، **معتبرا** مفهوم الدور **الوطني (National Role) متغيرا** تفسيريا لسياسات الدول و استراتيجياتها. للتفصيل في هذه الفرضية، يستخدم **هولستي** ثلاثة متغيرات: المتغير المستقل الذي يطلق عليه **مصادر الدور(Role Sources)**، ثم المتغير الوسيط **أي تصورات الدور (Role Perceptions)، و المتغير التابع المتعلق بأداء الدور (Role Performance)**.

تستفيد **الدراسة كذلك من** النظرية البنائية **(Constructivism)** و ذلك من خلال التركيز **على دور الأفكار و الهوية** في تفسير سلوكيات **الدول** حيث تمثل الهوية حسب البنائيين متغيرا تفسيريا و محددا لسياسة الدول الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية و ذلك وفقا لمبدأ " **الهويات تصنع المصالح**"، و هو ما سيتم الكشف عنه من خلال تفسير السلوك الاستراتيجي الروسي انطلاقا من متغير الهوية الروسية.

كما تستعين الدراسة بمفهوم الإمبريالية **(Imperialism)**، حيث يتصور **طورنتون .A) (P. THORNTON** في كتابه **"الامبريالية في القرن العشرين"** أن السياسة الامبريالية تسمح للقوة المركزية بخلق نظام للسيطرة الفعلية الخارجية و كذا الحفاظ عليه، و تتم السيطرة من خلال الوسيلة السياسية أو الاقتصادية أو الإستراتيجية أو الثقافية أو من خلال المزج بينها. لقد طرح كوهين في هذا السياق إشكالا بخصوص ما إذا كانت روسيا سوف تتخلى لأول مرة منذ القرن الخامس عشر عن طموحها في أن تصبح إمبراطورية شاملة أو دولة مسيطرة. في معالجته لهذه الإشكالية، كتب كوهين في1998 أن روسيا يمكن أن تفتح صفحة جديدة في أسيا الوسطى و شرق أوربا لتضمن مشاركة في عالم متعدد الأقطاب و ذلك من خلال مقاربة امبريالية للكرملين في القرن الواحد و العشرين. يفسر لنا هذا الإطار التحليلي تعامل روسيا الاتحادية مع الجمهوريات المستقلة عموما ضمن ما يسمى بـ**"الخارج القريب"** وليس كجمهوريات مستقلة استقلالا تاما.

ترتكز الدراسة كذلك على نظرية مركب الأمن الإقليمي **(Regional Security Complex Theory)** كل من **بوزان *Buant*** و ويفـــر ***Wæver*** في كتابهما **(Regions and Power: the Structure of International Security)**. تمثل نظرية الأمن الإقليمي مصفوفة للدراسات الإقليمية حيث تفيد في مساعدة الباحث على تحديد مستوى التحليل المناسب في الدراسات الأمنية و المساعدة على تنظيم دراسات أمنية إمبريقية، بالإضافة إلى رسم سيناريوهات وبدائل لمركبات الأمن الإقليمي. تقوم هذه النظرية على مفهوم **مركب الأمن الإقليمي الذي** يشير إلى حالة الاعتماد المتبادل الأمني التي تحدث بين مجموعة من الوحدات التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، أي أنها مترابطة أمنيا بشكل كاف، **و أن** أمنها القومي لا يفهم بمعزل عن أمن بقية الوحدات[1]. يتشكل مركب الأمن الإقليمي من خلال وجود هيكل فوضوي يتشكل من وحدتين فما **أكثر متجاورتين** جغرافيا **مما** يؤدي إلى خلق تفاعل أمني بين الجيران حيث يكون قويا مقارنة بالتفاعل الذي يحدث بين وحدات موجودة في أقاليم متباعدة جغرافيا. يشير هذا المفهوم إلى أن غالبية التهديدات الأمنية تتحرك بشكل سهل في المسافات القصيرة مقارنة

[1] -Barry Buzan and Ole Waever, ***Regions and Powers : the Structure of International Security*** (UK, Cambridge University Press, 2003) pp.43-56.

بالمسافات الطويلة، و أن الاعتماد المتبادل الأمني يتم عادة في التجمعات الإقليمية، فمركبات الأمن وعمليات الأمننة (**Securitisation**) و درجة الاعتماد المتبادل الأمني أكثر كثافة ما بين الفواعل التي تدخل في هذه المركبات[1]. بعبارة أخرى، بقصد بمركب الأمن الإقليمي حالة **اعتماد متبادل أمني** يكون فيها أمن دولة معينة غير قابل للانفصال عن أمن دول الجوار، **و**أن أمن الدولة الواحدة غير قابل للفهم و التحليل إلا في إطار الواقع الأمني للوحدات المجاورة وهو التوصيف الذي يتم إسقاطه على العلاقات الروسية مع المجال الجيوبولتيكي **الإسلامي**.

لا يكتمل مسار التحليل و الفهم إلا إذا خصصنا مجالا للتنبؤ بمستقبل الإستراتيجية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، **و**عليه تعتمد الدراسة على **تقنية بناء السيناريوهات** وهي ذلك الأسلوب **المعتمد** في انتقاء بعض المتغيرات و تتبع مساراتها لتبيين تأثيرها على مستقبل الظاهرة المدروسة وذلك في شكل سيناريو معين. ينطوي هذا الأسلوب **على فكرة** أن المستقبل محدد سلفا و ما على الباحثين إلا الوقوف عند المتغيرات المحددة **لذلك المستقبل الذي يقدم في شكل** سيناريو معين يشير **إلى وصف سلسلة من الأحداث القابلة للحدوث في المستقبل**. سوف يتم اعتماد هذه التقنية الاستشرافية في التنبؤ بمستقبل الإستراتيجية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة و كذا العلاقات بينهما في **المستقبل المتوسط**.

ثالثا: مفاهيم الدراسة

ترتكز الدراسة على مجموعة من المفاهيم المركزية المتواترة أثناء التحليل وبالتالي ينبغي ضبطها و تحديدها تفاديا لأي لبس أثناء استخدامها في تحليل الظاهرة **المدروسة**، ومنها:

[1]- Mikko Palonkorpi, "***Energy Security and the Regional Security Complex Theory"*, available on:** http//www.irsem.defense.gouv.fr/spip?article 47. (**Accessed on May 12th, 2015, at : 11.30**).

مفهوم السياسة الخارجية(Foreign Policy):

تتباين التعاريف المقترحة لمفهوم السياسة الخارجية حيث يقترح كل باحث عربي أو غربي تعريفا يركز فيه على بعض العناصر التعريفية للمفهوم، حيث يعرفها **محمد** السيد سليم بـ: **" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"**. في حين يتصور علي الدين هلال أن السياسة الخارجية هي: " **...مجمل نشاط و سلوك الفاعلين في المجال الدولي"**، **أما** ناصيف يوسف حتي فيعرفها على أنها:" **سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي و قد تأخذ هذه السلوكية أشكالا مختلفة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول ..."**[1]. يضيف كل من **أميلي بلوم و فريدريك شاري لون** تعريفا لمفهوم السياسة الخارجية على أنها: " **تمثل إحدى السياسات العامة التي تقوم من خلالها الدولة بالتعبير الرسمي عن مصالحها القومية و متابعتها بشكل ملموس**"[2].

يظهر مما سبق وجود نوع من التباين في تعاريف السياسة الخارجية إلا أننا ننظر لها من خلال هذه الدراسة على أنها نوع من السياسات العامة للدولة، و هي **النشاط** الذي يتم من خلاله تعامل الوحدة الدولية مع ما يجري خارج حدودها الإقليمية، حيث قد يمس هذا النشاط **المجال الاقتصادي و العسكري و الثقافي...الخ**.

تعتبر السياسة الخارجية كذلك وسيلة لتحقيق مصالحها القومية بحيث تتجلى **من خلال جملة من مواقف والأفعال، كما** تتميز السياسة الخارجية مقارنة ببقية السياسات التي ترسمها الدولة بشدة تعقيد عملية اتخاذ قراراتها، **بالإضافة إلى قلة عدد الأطراف المشاركة في** العملية حيث توصف أنها ميدان محجوز **(Reserved Field)** بالنظر إلى ارتباطها المباشر بسيادة و أمن و بقاء الدولة. **تأخذ السياسة** الخارجية أشكالا عديدة حيث يمكن أن تكون **فاعلة (Proactive) من خلال أفعال أو مواقف تؤثر من خلالها** على محيطها، **كما تكون في شكل رد فعل (Reactive)** على تأثيرات آتية **من** خارج حدودها الإقليمية.

---

[1]- **محمد** السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت، دار الجيل، ط.2، 2001) **ص** 12.

[2]-Amélie Blom et Fréderic Charillon**, *Théories et Concepts des Relations Internationales*** (Paris, Hachette Livre, 2001) p.95.

مفهوم الإستراتيجية(Strategy):

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية حيث يشير إلى مستوى من التخطيط المتقدم الذي يربط مابين الوسائل و الأهداف و مخطط العمل المصمم بهدف تحقيق غاية معينة في إطار نظام يجمع ما بين الإجراءات و النتائج[1]. تعرف الإستراتيجية تقليديا على أنها فن الجنرالات أو علم الأطراف العليا للحرب[2]، ويعرفها المنظر الاستراتيجي والجنرال الألماني **كارل فون كلوزفيتز** (***Carl Von Clausewitz***) أنها :" **فن توزيع القوات في زمن السلم وتركيزها في وقت الحرب، و هي النظرية المتعلقة باستعمال المعارك في خدمة الحرب**"[3]. يتبين خلال من هذا التعريف أن مفهوم الإستراتيجية يندرج ضمن **منطق عسكري تصارعي (Military Conflictual Logic)** لأنها تعبر عن أسلوب في التخطيط الذي يمكن من تحقيق النصر على العدو بشكل عقلاني. **لكن** مفهوم الإستراتيجية قد عرف في القرن العشرين توسيعا **(Widening) في محتواه سواء على** مستوى موضوعه المرجعي (الميدان) أو وحدته المرجعية (**الفاعل**)، فقد أصبح مفهومها **مستخدما في مجالات أخرى كالاقتصاد و الإدارة ..إلخ**. مراعاة لهذا التوسع في الدلالة، فإننا ننظر إلى الإستراتيجية الروسية - **في دراستنا**- نظرة موسعة و شاملة حيث تعني أساليب التخطيط عالية المستوى **وطويلة** المدى، والمعتمدة من طرف أعلى هرم سلطة الدولة بهدف تحقيق أهدافها القومية بشكل عقلاني، فيصبح بذلك واضع الإستراتيجية ذلك الذي يسير **قوى من طبائع مختلفة و ذلك** لبلوغ أهداف **مسطرة سلفا**.

يجدر بنا في هذا السياق التمييز بين مفهوم **السياسة الخارجية و الإستراتيجية لتواتر استخدامهما** أثناء التحليل، فكلاهما وسيلة تستخدمها الدولة في التعامل مع متغيرات وتحديات البيئة الخارجية بحيث يظهران في سلوك محدد إلا أنهما يختلفان في الأسلوب ذلك أن الإستراتيجية أكثر نضجا و وعمقا في التخطيط مقارنة بالسياسة الخارجية التي لا ترقى دائما

[1]-Frans P.B Osinga, ***Science, Strategy and War: the strategic theory of John Boyd*** (London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2007) p.09.

[2]-HERVE COUTAU-BEGARIE, ***Traité de Stratégie*** (Paris : Edition Economica, 7e édition revue et augmentée, 2011) p.31.

[3]-**Ibid.**, p.70.

لدرجة التخطيط الاستراتيجي كما هو الحال **مثلا بالنسبة للدول المتخلفة**. تأسيسا على هذا، فالحديث عن الإستراتيجية الروسية يعني بالضرورة الحديث عن سياستها الخارجية التي تستهدف بها طرفا محددا مع الإشارة إلى أن العكس ليس دائما صحيحا.

مفهوم السيطرة الدولية(International Dominance):

ينطبق هذا المفهوم على حال الدولة التي تمارس التحكم في دولة أو مجموعة من الدول أي أنها تتبوأ مكانة مركزية **متفوقة** في نظام دولي معين. هذه الظاهرة السياسية متميزة وهي نتاج تضافر جملة من الظروف التاريخية و السياسية التي تؤدي إلى خلقها. تتميز الدول المسيطرة بامتلاكها سلطة بنيوية متعددة المصادر و الأبعاد مما يمكنها من تحقيق قدرة كبيرة على التحكم في تحديد مصائر ومصالح الدول التي تدور في فلكها. **لا** تتحقق ظاهرة السيطرة **اطلاقا من تبوأ الدولة** مرتبة متقدمة من ناحية القوة المادية خاصة العسكرية والاقتصادية بل يجب أن يقترن ذلك بوجود تفوق من الناحية المعنوية وذلك بامتلاك ثقافة مهيمنة و عابرة للحدود[1].

انطلاقا مما سبق، فإن ظاهرة السيطرة الدولية لا تتحقق إلا **في ظل وجود علاقة ما** بين وحدتين سياسيتين فما أكثر حيث تؤدي **وحدة** معينة دور الفاعل أي المسيطر**(Dominant)** **ووحدة أو دول أخرى** كطرف خاضع مسيطر عليه**(Dominated)**. تظهر مؤشرات هذا التحكم من طرف الدولة المسيطرة و كذا الخضوع من طرف المسيطر عليه في مناحي عديدة كالاقتصاد و الجوانب العسكرية و حتى الثقافية والمعنوية، مما يجعله في غالب الأحيان فاقدا للسيادة و الاستقلالية في قراراته وسياساته. جدير بالذكر في سياق تحديد مفهوم السيطرة الدولية أن هناك من يستخدم مفهوم **النفوذ (influence)** كمرادف لها، **إلا أننا نعتبره أقل** درجة من السيطرة لأنه يتحقق عندما تكون درجة التحكم جزئية و ليست بالضرورة كلية على غرار ما يقتضيه واقع السيطرة الممارسة **من طرف قوة على قوة أخرى**.

---

[1]- مارتين غريفيتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث) ص ص 450،449.

✓ - **أدبيات الدراسة:**

لا يدعي الباحث سبقه و انفراده بمعالجة الموضوع المدروس ذلك أن أي دراسة علمية لا تنطلق من فراغ بل إن هناك إسهامات سابقة ذات صلة بالموضوع بحيث تمثل أرضية لمواصلة درب التعمق فيه. نورد في هذا السياق جملة من الأدبيات السابقة لباحثين ومختصين حيث اقترب كل واحد منهم من الموضوع من زاوية معينة، و فيما يلي تفصيل ذلك:

*- كتاب **أكسندر** دوغين بعنوان **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة عماد حاتم (طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.1، 2004). لم يتطرق الكتاب لموضوع الأطروحة بشكل مباشر بل يقدم أرضية شاملة تجمع بين الأطر النظرية للجيوبولتيك و كذا تحليل مستقبل روسيا جيوبولتيكيا عموما، سواء داخليا أو خارجيا وذلك من خلال تقديم مقاربة أوراسية لتفسير سلوكية روسيا.

*- كتاب لمي مضر جرئ الإمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2003). تجدر الإشارة إلى أنها من أهم الباحثين المهتمين بالشأن الروسي، حيث اعتمدت الباحثة على مقاربة بالمحددات في فهم السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي وخاصة عملية صنعها التي تفيد كثيرا في فهم الإستراتيجية الروسية عموما و تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي خصوصا.

*- كتاب لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى** (القاهرة، دار الأحمدي للنشر، ط.1، 2006). حيث تطرق الكاتب إلى تاريخ منطقة أسيا الوسطى باعتبارها الإقليم الذي تقع عليه غالبية الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فضلا عن مواطن أهميتها و طبيعة المصالح الأمريكية و الروسية فيها.

*- كتاب عطاف عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الانتقالية** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2009). حيث يعالج الكاتب مسألة العودة الروسية إلى مكانتها

الدولية من خلال استعراض التحديات التي تواجهها و سبل تجاوزها، فضلا عن الإشارة إلى مختلف المجالات التي تمثل مناطق نفوذ بالنسبة لروسيا.

*- كتاب كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة** (عمان، دار أمنة للنشر و التوزيع، 2013). تطرق الكاتب إلى علاقات روسيا بالعديد من الأطراف منها الصين و اليابان و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية، كما أفرد فصلا يتطرق فيه إلى العلاقات الروسية بآسيا الوسطى حيث عالج بعض المسائل التي تتناولها الأطروحة.

*- مقال لطه عبد العليم، **"روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة و دورها الدولي الجديد"**، في برهان غليون و آخرين (محررين)، **المتغيرات الدولية و الإقليمية الجديدة** (الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط.1، 2005). استعمل الكاتب في عنوان مقاله مفهوم الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث يبين العلاقات المتشعبة التي تربط بين روسيا وتلك الجمهوريات التي تمثل حلقة أساسية في الإستراتيجية الدولية لروسيا وعودتها للساحة العالمية.

*- Macel de Haas, **Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin and beyond** (Routeledge Contemporary Studies, 2010).

يمثل هذا الكتاب دراسة أمنية شاملة تتعلق بالسياسة الخارجية الروسية إلى غاية 2010 وذلك من خلال التركيز على مختلف الوثائق الرسمية التي تحكمها والصادرة في فترة الرئيسين فلاديمير بوتين ودميتري ميدفيدف، و هو ما ساعدنا في الكشف عن موقع الجمهوريات الإسلامية المستقلة في الفكر الاستراتيجي الروسي.

*- Nicole J.Jackson, ***Russian Foreign Policy and the CIS: Theories, Debates and Actions*** (London, Routledge, 2003).

يتطرق الباحث في هذا الكتاب إلى السياسة الروسية تجاه كومنولث الدول المستقلة بالوقوف عند الأطر النظرية التي تفسرها، و كذا مختلف النقاشات التي تدور حولها، بالإضافة إلى التحرك العملي الروسي في إطار هذه المنظمة. تمثل هذه الدراسة إطارا عاما يساعدنا على استنباط التوجه الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي باعتباره جزء من الكل المتمثل في كومنولث الدول المستقلة.

يتجلى من خلال التعليق على مختلف أدبيات الدراسة أن غالبيتها **لا تمس موضـــوع " إستراتيجية روسيا في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة" بشكل** مباشر بحيث لا تستخدم مفهوم "**الجمهوريات الإسلامية المستقلة**"، **بل تعالج** غالبية تلك الدراسات تارة علاقة روسيا بـ "**أسيا الوسطى**" و تارة أخرى "**كومنولث الدول المستقلة**"، و هو ما جعلنا نستفيد منها بشكل غير مباشر في العديد من المسائل **المدروسة في أطروحتنا. كما أن محاور الدرلسات المذكورة آنفا لا تحتوي موضوع** الأطروحة من كل الزوايا و النقاط **المدروسة**، و هو نحسبه إسهاما و إضافة للدراسات **السابقة التي تتناول الموضوع بشكل أو بآخر.**

✓ - **<u>صعوبات البحث</u>**:

لقد اعترضتنا في إعداد هذه **الأطروحة** العديد من الصعوبات و بالرغم من أنها **متوقعة في** إعداد البحوث العلمية عموما، إلا أنه سيتم الإشارة إليها على سبيل تنبيه من يريد البحث في هذا الموضوع، حيث نجملها فيما يلي:

*- الشحنة الذاتية المتضمنة في العديد من المراجع خاصة المكتوبة من طرف دارسين غربيين و حتى الروس حيث نلمس أن هناك صورة نمطية يريد هؤلاء و من ورائهم دولهم ترسيخها بخصوص روسيا الاتحادية مما فرض علينا دائما القراءة النقدية لكتابتهم.

*- قلة المراجع باللغات التي نجيدها– **على حد اطلاعنا- و المتعلقة بالموضوع** حيث يرجع **ذلك** في اعتقادنا إلى العقلية الروسية الاستخباراتية المتحفظة، **مما انعكس سلبا على الإنتاج** العلمي الرصين المتعلق بها عموما و في هذا الموضوع خصوصا.

الفصل الأول:

الإستراتيجية الروسية: صنعها و وثائقها ونماذج السيطرة

يتميز التخطيط الاستراتيجي الدولي بدرجة عالية من التعقيد و هو ما يظهر على مستوى إستراتيجية روسيا الاتحادية وسلوكها الخارجي سواء منذ بداية الألفية الراهنة، أو ما قبلها. يرجع هذا التعقيد إلى تضافر مجموعة من المتغيرات المرتبطة بعملية اتخاذ القرار الخارجي للدولة، حيث تتأثر هذه العملية بمختلف القوى التي تريد أن تضع بصمتها على توجه الدولة الخارجي، بالإضافة إلى التزام وحدة اتخاذ القرار الخارجي و الاستراتيجي بمجموعة من الأطر التي تفرض ضوابطا ينبغي الالتزام بها. تتجلى تلك الضوابط عادة في شكل مبادئ ثابتة وراسخة عبر التاريخ أو وثائق رسمية تم إصدارها أو المصادقة عليها من طرف مؤسسات الدولة.

انطلاقا مما سبق، سوف يخصص هذا الفصل للوقوف عند تعقيدات الإستراتيجية الروسية من حيث عملية صنعها باعتبارها محصلة مشاركة أطراف مباشرة وغير مباشرة، وهو ما سيتم تبيينه في المبحث الأول من هذا الفصل، بالإضافة إلى الوقوف عند مختلف الوثائق الرسمية الموجهة لها و التي صدرت منذ بداية الألفية الثالثة و ذلك بتحليل مضمونها وهو ما سوف تتم معالجته في المبحث **الثاني**. جدير بالإشارة في هذا السياق إلى أن التحليل العلمي في المجال السياسي و الاستراتيجي لا يقتصر فقط على الوثائق والتصريحات المعلنة، وإنما يتعداه إلى الملاحظة التي يجريها الباحث لمختلف السلوكيات والجوانب الضمنية ذات الصلة بإستراتيجية الدولة خاصة وأن الأمر يتعلق بميدان حساس ومرتبط مباشرة بأمن و سيادة وبقاء الدولة. هذا بالإضافة إلى المبحث الثالث المخصص لتبيين نماذج السيطرة والتوسع الروسي عبر التاريخ، حيث تساعدنا في فهم تعامل روسيا استراتيجيا مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة في الوقت الراهن.

إن تتبع المسير المنهجي لهذا الفصل سيمكن من توضيح جوانب مهمة و مبدئية في فهم و تحليل إستراتيجية روسيا الاتحادية بشكل عام وعلاقتها بالجمهوريات الإسلامية المستقلة بشكل خاص، وفي اعتقادنا أن المرور بهذه المباحث الثلاثة سوف يمكننا من الإجابة عن بعض جوانب الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وبالتالي إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة آنفا.

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي الروسي

إنه من المهم دراسة دور مختلف المؤسسات التي تصنع القرار وتحدد التوجه الاستراتيجي للدولة في علاقتها مع الخارج، بعبارة أخرى سوف يتم تقديم تحليل **قانوني مؤسساتي (Juridical and Institutional Analysis)** لهذه المسألة وذلك بالوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الروسي من جهة، وكذا المؤسسات غير الرسمية من جهة ثانية، حيث سيتم معالجة كليهما في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية الروسية

تؤدي المؤسسات الرسمية دورا بالغ الأهمية في تحديد مخرجات النظام السياسي بما فيها السياسة الخارجية للدولة و إستراتيجيتها، كما تتحدد درجة تأثير كل مؤسسة رسمية بناء على العديد من المعطيات أهمها طبيعة النظام السياسي المنتهج. إنه من المهم في هذا السياق طرح تساؤل حول صنع القرار الخارجي في روسيا و كذا المؤسسات ذات الدور المباشر والحاسم في عملية صنعه، و مادام أن الحديث يدور حول المؤسسات والصلاحيات فإن الأمر يتطلب منا إلقاء نظرة على الدستور الروسي لتوضيح هذه المسالة.

تعتمد روسيا على دستور 12 ديسمبر 1993 الذي تم إجراء استفتاء بخصوصه. يتكون هذا الدستور من ديباجة و جزأين، حيث يتضمن الجزء الأول أحكام الدستور و ذلك في تسعة فصول، من بينها ما يتعلق بالسلطات الثلاث و صلاحياتها، أما الجزء الثاني فيتضمن التدابير الختامية. تعتبر روسيا الاتحادية وفقا لهذا الدستور دولة فيدرالية وهي ذات نظام جمهوري، عاصمتها موسكو و لغتها الرسمية هي الروسية، تعتمد عملة الروبل و هي علمانية حيث لا تتبنى دينا رسميا **للدولة**[1].

أولا: رئيس الدولة

بالرجوع إلى صلاحيات المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الروسي فإن الجهاز التنفيذي أي الحكومة الفدرالية في موسكو يتمتع بصلاحيات فيما يخص رسم السياسات

[1]- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998) ص 13.

العامة للدولة وفي مختلف المجالات بما فيها رسم السياسة الخارجية، توقيع المعاهدات، الدفاع الوطني والأمن القومي للدولة....إلخ[1]. وبالرغم من الصلاحيات المهمة للحكومة الفدرالية في المجال الخارجي إلا أن مواد الدستور تمنح صلاحيات أوسع لرئيس الدولة مقارنة بتلك التي تتمتع بها بقية المؤسسات الرسمية، حيث علق الرئيس السوفيتي السابق "**غورباتشوف**" بالقول أن صلاحيات الرئيس الروسي تفوق صلاحيات القياصرة. يعتبر الرئيس بموجب أحكام الدستور ضامنا لتنفيذ أحكامه وحاميا لحريات المواطنين الروس، كما أن له صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على سلامة الوحدة الترابية الروسية واستقلالها و سيادتها. يحدد رئيس الجمهورية المحاور الكبرى في السياستين الداخلية والخارجية وله صلاحيات تشكيل مجلس الأمن القومي و تعيين القادة العسكريين من دون موافقة السلطة التشريعية، بالإضافة إلى تحديد السياسة الدفاعية باعتباره قائدا للقوات المسلحة. إن لرئيس روسيا كذلك صلاحيات واسعة في مجال تعديل القوانين وإعلان حالة الحرب والطوارئ...الخ[2].

بعد استعراض الصلاحيات المخولة للرئيس الروسي، يتجلى مبدئيا تفوق مؤسسة الرئاسة على بقية المؤسسات الرسمية فيما يخص تحديد السياسة الخارجية ورسم الإستراتيجية الأمنية والدفاعية للدولة باعتبارها محط اهتمام الدراسة. تجدر الإشارة إلى أن توسيع هذه الصلاحيات يرجع إلى الظروف المتأزمة والمرحلة الانتقالية التي عرفتها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو ما فرض تركيز الصلاحيات في يد رئيس الدولة وبالتالي تخفيف الثقل البيروقراطي والمؤسساتي من خلال تقليص حجم تدخل مختلف المؤسسات في عملية صنع القرار السياسي الداخلي و الخارجي، و هذا بهدف ربح الوقت في مسار بناء الدولة و تجنب تأثير المعارضة الداخلية التي يمكن أن تخلق ثقلا بيروقراطيا على رئيس الدولة وعلى عملية صنع القرار السياسي.

---

[1]- نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص 14.

[2]- **لمي مضر جرئ الإمارة، المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2003) ص ص 55-56.

يتأكد مما سبق أن رئيس الدولة هو مركز الثقل في عملية صنع القرار السياسي حيث أن دور بقية المؤسسات- **التي** سوف يتم الوقوف عندها لاحقا- يتراوح ما بين المعاونة والمصادقة وتقديم الاستشارة لرئيس الدولة. تمكننا هذه المعاينة من القول أن عملية صنع القرار السياسي في روسيا تجمع ما بين المأسسة **(Institutionnalisation)** **والشخصنة (Personnification)**، خاصة في ظل الشخصية الكاريزمية لبعض الرؤساء مثل الرئيس **فلاديمير بوتين.**

بالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أسلوب صنع السياسة الخارجية الروسية يعرف نوعا من الثبات النسبي عبر التاريخ و هو متعلق بمركزية و هيمنة رئيس الدولة على القرار السياسي حيث كان القيصر مهيمنا على السياسة الخارجية في القرنين 18 **و** 19، والحال نفسه في العهد السوفيتي مع كل من **لينين و ستالين و خورتشوف وبريجينيف وغورباتشوف**[1]. إن الحال نفسه في الفترة الفدرالية الراهنة، فقد أصبح الفرد متخذ القرار مقررا نهائيا للسياسة الخارجية و بالتالي تصبح شخصيته من المتغيرات الأساسية في **صنع** السياسة الخارجية الروسية حيث بينت عوامل الخبرة و التدريب والمستوى المعرفي أثرها **على أداء الرؤساء في صنع القرار الخارجي**[2].

لا يفوتنا في هذا السياق – **والتزاما بالمجال الزمني للدراسة**- تقديم بطاقة تعريفية لكل من الرئيسين الروسيين، الحالي "**فلاديمير بوتين**" **و** السابق "**دميتري ميدفيدف**" **و ذلك** بالوقوف عند خصائصهما الشخصية و انتماءاتهما السياسية باعتبارها أدوات مهمة في التحليل، كما أن الكشف عن هذه المعطيات مهم جدا في فهم السلوك الخارجي للدولة[3]، **فمن** هو "**فلاديمير بوتين**"؟ **و** من هو"**دميتري ميدفيدف**"؟

---

[1]- كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة** (عمان، دار أمنة للنشر و التوزيع، 2013) ص24.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 24.

[3] - **لمزيد من التفصيل حول دور العوامل الشخصية و النفسية في صنع القرار، يُنظر**:

Alex Mintz, Karl De Rouen, ***Understanding Foreign Policy Decision Making*** (New York, Cambridge University Press, 2010) pp.08-09.

❖ - <u>الرئيس فلاديمير بوتين:</u>

ولد الرئيس بوتين عام 1952 بمدينة **سان بطرسبرغ** الروسية حيث ترعرع في عائلة روسية متواضعة. تميز بوتين بتكوينه العلمي القوي حيث درس في كلية القانون بجامعة لينينغراد حيث تحصل الشهادة الجامعية عام 1975، ثم التحق بمعهد العلم الأحمر بلينينغراد لمواصلة تكوينه العلمي. انضم بعد تخرجه إلى جهاز أمن الدولة (**KGB**)، **كما تقلد** بعدها العديد من المناصب، حيث عمل مديرا لدار الصداقة السوفيتية الألمانية ومساعدا لرئيس الجامعة للشؤون الدولية، كما اشتغل نائبا لرئيس لجنة لينينغراد للعلاقات الخارجية **مكلفا بجلب الاستثمارات**[1].

أصبح بوتين من الشخصيات المشهورة(*) في الحياة السياسية و الاقتصادية في مدينة لينينغراد الكبرى (**سان بطرسبرغ**) التي تضم أربعة ملايين نسمة، فقد ارتقى إلى منصب نائب أول لرئيس حكومة المدينة وهو ما وسع من صلاحياته لتشمل مكاتب التمثيل **الدبلوماسي والشرطة..إلخ**. تبوأ بوتين في خريف 1995 منصب رئيس مجلس فرع حركة "**بيتنا روسيا**" في مدينته، ثم تم تعيينه نائبا لمدير شؤون الدولة للشؤون القانونية الخاصة بالعلاقات الخارجية. بالنظر إلى تميز بوتين و أداءه الجيد، فقد تم تعيينه عام 1998 **نائبا أولا** لمدير ديوان الرئيس مكلفا بإدارة الرقابة ثم عين مديرا لدائرة الأمن الفدرالي و أمينا لمجلس الأمن القومي الروسي في الوقت نفسه، إلى أن تم تعينه رئيسا للحكومة الروسية في أوت 1999 و ذلك في عهد الرئيس **الأسبق بوريس يلتسين**[2]، الذي لاحظ على بوتين قوة الإرادة والعزيمة في ميدان اتخاذ القرارات[3]. ترشح بوتين لرئاسة روسيا و فاز بها لعهدتين متتاليتين (2000-2008)، ثم خلفه الرئيس السابق **دمتري ميدفيدف إلا أن طموح** بوتين **لم** ينته بل ترشح مرة أخرى للرئاسة وهو الرئيس الحالي لروسيا الاتحادية منذ عام 2012.

---

[1] - **لمي مضر جرئ الإمارة، مرجع سابق**، ص 68.

(*)- تم اختيار الرئيس فلاديمير بوتين كأهم شخصية مؤثرة بعد القيصر بطرس الأكبر في العالم في 2004 **و رجل العام** حسب مجلة تايمز الأمريكية في 2008.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 69-71.

[3]-Stephen K. Wegren and Dale R. Herspring, ***After's Putin's Russia: Past Imperfect, Futur Uncertain*** (USA, ROWMAN and LITTLEFIELD Publishers, fourth edition, 2010) p.03.

يظهر انطلاقا مما سبق أن مسيرة الرئيس بوتين غنية جدا بتقلد المناصب الإدارية والسياسية حيث أن فترة عمله في جهاز أمن الدولة مكنته من استيعاب حقائق الأوضاع الدولية، في حين مكنته المناصب الإدارية من التعامل الجدي مع معضلات إعادة بناء روسيا اقتصاديا و سياسيا، داخليا و خارجيا[1].

إن الوقوف عند مسيرة بوتين ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة تساعد على فهم طريقة إدارته لشؤون الدولة حاضرا و مستقبلا، فالقول مثلا أن بوتين قد اشتغل في جهاز أمن الدولة سيكون له انعكاسات على طريقة تفكيره، كون أن عقلية هذا الجهاز ما زالت تؤمن بروسيا كقوة كبرى و عليه يجب أن تسترجع أمجادها التاريخية **المفقودة بعد تفكك** الاتحاد السوفيتي، و هو من دون شك مترسخ في إدراك الرئيس بوتين الذي يوجه السلوك الخارجي والاستراتيجي الروسي وفق هذا المنحى.

❖ - <u>الرئيس السابق دميتري ميدفيدف:</u>

ولد الرئيس **السابق ميدفيدف في** 1965 بلينينغراد، و قد عاش في أسرة مثقفة حيث أن كل من والديه أستاذين في الجامعة. درس ميدفيدف القانون في جامعة لينينغراد و تخرج منها في عام 1987 ثم واصل تعليمه لينال شهادة الدكتوراه في القانون عام 1990 **و اشتغل** بعدها أستاذا مشاركا في الجامعة. عمل ميدفيدف مستشارا لبوتين في إدارة**سان بطرسبرغ** وذلك في بداية التسعينيات، ثم استدعي عام 1999 من طرف بوتين حيث قلد منصب نائب مدير طاقم الرئيس **بوريس يلتسين. تقلد ميدفيدف عام** 2000 منصب نائب لرئيس الإدارة الرئاسية و رئيسا لها عام 2003، و بعدها تولى رئاسة شركة **غازبروم العملاقة** الروسية. وبالنظر إلى أدائه المتميز، فقد تم تعيينه نائبا للوزير الأول مكلفا بالمشاريع الوطنية، و قرب انتهاء العهدة الرئاسية الثانية لسلفه بوتين، ترشح ميدفيدف لرئاسة روسيا في انتخابات 2008 حيث فاز بأكثر من سبعين بالمائة من الأصوات[2].

يتميز الرئيس السابق ميدفيدف بالحكمة والليونة و اللطف في الحديث و التصرف، خلافا عن بوتين الذي يتميز بالفظاظة في حديثه، كما أنه أكثر تحررا من سابقه و له قدرة

[1]-Henry Kissinger, ***La Nouvelle Puissance Américaine*** , *Traduction* : Odile Démange (France, Edition Fayard, 2003) p.348.
[2]-Stephen K. Wegren and Dale R.Herspring, **op.cit**., pp. 05,06.

على التحليل بالرغم من أنه لم يشغل أي منصب في الأجهزة الأمنية كما هو الحال مع بوتين. يتميز ميدفيدف بعلاقته الجيدة بالرئيس بوتين حيث اشتغلا معا لمدة طويلة مما جعل بوتين يثق فيه بدرجة كبيرة، كما أن لهما النظرة و القيم نفسها خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة حيث صرح ميدفيدف في العديد من المناسبات بالقول أن "**من يتوقع منه سياسة خارجية لينة سوف يفاجأ**"، وأنه قد يكون مختلفا في التصرف إلا أنه لن يكون مختلفا فيما يتعلق بالسياسة والأهداف. إن هناك علاقة وثيقة بين الرئيسين حيث يوصف ميدفيدف بأنه رجل بوتين**(Putin's Man)** حيث ظل تابعا له في سياسته ولعل أكبر دليل على ذلك أن ميدفيدف في عهدته لم يغير المحيط الذي عمل معه، فرجال بوتين هم رجال ميدفيدف و هو ما يعبر عنه في العديد من التحاليل **بالبوتينية المستمرة**[1].

يضاف إلى ما سبق أن كل من الرئيسين قد شهدا سقوط الاتحاد السوفيتي و ما ترتب عنه من تراجع للقوة الروسية و مناطق نفوذها، و هو انعكس على قراراتهما وسياستهما المحكومتين بضرورة استعادة الأمجاد و السيطرة.

ثانيا: وزارة الخارجية الروسية

بالرغم من أن رئيس الدولة هو المقرر النهائي للسياسة الخارجية الروسية إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الذي تؤديه **وزارة الخارجية** و جهازها البيروقراطي في صنع القرار الخارجي، **خاصة بعد إلغاء القسم الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي** الذي كان له دور حاسم في صنع السياسة الخارجية في العهد السوفيتي. لقد برز دور الخارجية الروسية بشكل واضح في فترة الرئيس **بوريس يلتسين** الذي أصدر مرسوما في شهر نوفمبر عام 1992 يؤكد فيه أن وزارة الخارجية هي "**الرأس المنسق**" للسياسة الخارجية الروسية وقد دافع عن هذا الدور وزيرا خارجية روسيا السابقين **أندري كوزيريف ويفجيني بريماكوف**[2].

جدير بالذكر في هذا السياق أن وزارة الخارجية الروسية قد عرفت اختلالا في أدائها إبان فترة الوزير **أندري كوزريف (André Kozyrev)** وهو ما أدى إلى فقدان **التملك**

[1]-**Ibid**., pp. 05,06.
[2]-BOBO LO, ***Russian Foreign Policy In The Post Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking*** (New York, Palgrave Macmillan, 2002) p.31.

والصلابة على مستوى أداء السياسة الخارجية الروسية(*). يرجع ذلك الاختلال إلى تداخل الصلاحيات مع وزارة الدفاع التي كانت تتبنى في بعض الأحيان مواقف مستقلة نسبيا عن توجهات وزارة الخارجية بحيث يبرز ذلك خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع حلف شمال الأطلسي[1]. بالنظر إلى فشل الوزير كوزيريف، فقد تم استخلافه بالوزير بريماكوف في بداية عام 1996 حيث أصبحت وزارة الخارجية الروسية فاعلا بيروقراطيا أكثر فاعلية مقارنة بالفترة السابقة وذلك راجع إلى الوزن السياسي لشخص بريماكوف و علاقاته الجيدة مع بقية المؤسسات[2].

يتجلى تأثير وزارة الخارجية الروسية في التمسك بدورها المتمثل في الحفاظ على الاستمرارية في النهج على غرار ما كان في العهد السوفيتي، حيث تمثل الوزارة ذاكرة السياسة الخارجية الروسية و سجلا حافظا لعلاقات الدولة بالخارج[3]، كما أنها بمثابة مخبر للأفكار والفكر في ميدان السياسة الخارجية الروسية، فضلا عن أنها تقترح المستشارين لرئيس الدولة من ذوي الحنكة في السياسة الخارجية و العمل الدبلوماسي[4].

إضافة إلى ما سبق، تؤدي وزارة الخارجية الروسية دورها في عملية صنع القرار الخارجي من خلال تأثير شخص وزير الخارجية حيث وضع الوزير الأسبق **يفجيني بريماكوف**(*) **(Yevgenii Primakov)** لمسته على السياسة الخارجية من خلال إحياء **مظاهر السيطرة الدولية** و بالتالي إعادة تقييم السياسة الروسية تجاه **الخارج القريب** بما فيه الجمهوريات الإسلامية المستقلة وضرورة استرجاع السيطرة. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تعيين الوزير **بريماكوف في** 1996 كان أحد مؤشرات التحول في التوجه الدبلوماسي الروسي من التركيز على الغرب كما كان الحال مع سلفه **كوزيريف (André Kozyrev) نحو التوجه الأوراسي**. ينتمي الوزير بريماكوف **إلى** تيار يعتقد أن الخارج القريب **و**الجمهوريات

(*)- بالنظر إلى تعثر السياسة الخارجية الروسية فقد وصفت بالعديد من الأوصاف منها: **"كارثية"**، **"فاقدة للتجانس"**، **" هائجة و غير متجانسة و ملتوية"**.

[1] -F. Stephen Larrabee, Theodore W.Karasik, ***Foreign and Security Policy Decision Making Under Yeltsin*** (RAND, National Defense Institute, 1997) P.05.

[2]-**Ibid.,** p.07.

[3]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق، ص ص** 22، 26.

[4]- **المرجع نفسه، ص** 26.

(*)- يفجيني بريماكوف: واقعي مخضرم في السياسة الخارجية السوفيتية و الروسية، له مسار مهني متنوع حيث اشتغل صحفيا، أكاديميا، بيروقراطيا، مستشارا سياسيا، مديرا لمعهد الدراسات الشرقية، مديرا لمعهد الاقتصاد العالمي و العلاقات الدولية، رئيسا لمجلس السوفيات الأعلى، وزيرا للخارجية (1996-1998) ثم رئيسا للوزراء (1998-1999).

الإسلامية المستقلة هي منطقة نفوذ لروسيا بحيث لا يمكن التنازل عنها[1]. وبخصوص وزير الخارجية السابق **إيغور إيفانوف (Igor Ivanov)، فقد** ركز على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية الروسية مرتكزة على المصلحة القومية للدولة و ليس على أيديولوجيتها[2]، بالإضافة إلى تأكيده على كون روسيا قوة في أسيا حاضرا و مستقبلا. تنسحب هذه الرؤية على وزير الخارجية الحالي **سيرغي لافروف (Sergei Lavrov)** الذي ينتمي بدوره إلى التيار الذي يؤكد على ضرورة العودة الروسية إلى الساحة الدولية بقوة وإحياء أمجادها التاريخية و استرجاع مناطق النفوذ و الوقوف نديا مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتجلى ذلك في العديد من المواقف الروسية الراهنة كما هو الحال مع الأزمة السورية.

بالرغم من الخبرة المختزنة في ذاكرة وزارة الخارجية الروسية إلا أنها تصطدم بهيمنة رئيس الدولة و كذا مساعديه و مستشاريه حيث يتضح ذلك في فترة حكم الرئيس بوتين التي تكشف عن محدودية دور وزارة الخارجية الروسية في مجال صنع القرار الخارجي حيث أن دورها يظل مقتصرا في غالب الأمر على تنفيذ قرارات رئيس الدولة.

ثالثا: السلطة التشريعية الروسية

يعتبر مبدأ الفصل ما بين السلطات من أهم الإصلاحات الدستورية التي اعتمدتها روسيا الفدرالية حيث تنص أحكام دستور 12 ديسمبر 1993 على أنه :" **تمارس سلطة الدولة في روسيا الفدرالية على أساس الفصل ما بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية حيث تكون السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية مستقلة**"[3].

و بموجب أحكام الدستور الروسي يأخذ البرلمان أو الجمعية الفدرالية شكلا **بيكاميرالية أي مزدوج الغرفة (Bicameralism)**، حيث يتشكل من غرفتين:

---

[1]- **لمزيد من التفصيل، يُنظر**: محمد السيد سليم، " **التحولات العالمية و التنافس الدولي على أسيا الوسطى**"، **في** محمد السيد سليم (محرر)، **أسيا و التحولات العالمية** (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط.1، 1998)، ص ص 313-353.

[2]-Tugce Varol, ***THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY*** (EUROPEAN SCIENTIFIC INSTITUTE, Publishing, EGALITE and Licensors, 2013) p.66.

[3]- دستور روسيا الفدرالية ، 12 ديسمبر1993، **المادة العاشرة.**

- -<u>المجلس الأعلى أو مجلس الفيدرالية</u>: يضم **مائة و ثمانية و سبعين عضوا، أي** ممثلين اثنين عن كل وحدة من الوحدات المشكلة لروسيا الاتحادية، على أن يكون أحدهما ممثلا للسلطة التشريعية المحلية والأخر ممثلا للسلطة التنفيذية المحلية. **تتجلى** مهام هذا المجلس على المستوى الوطني الفيدرالي مثل الموافقة على استخدام القوة العسكرية خارج روسيا والمصادقة على الأحكام العرفية و كذا إعلان حالة **الطوارئ في البلاد...إلخ**.

- <u>- المجلس النيابي</u>: يطلق عليه تسمية **الدوما** **(Douma)**، و هو الغرفة السفلى في **البرلمان الروسي** حيث تتشكل من أربعمائة و خمسين عضوا يتم انتخابهم وفقا لنظام القوائم الحزبية و كذا النظام الفردي حيث تدوم العهدة النيابية أربع سنوات. **تتمثل** مهام مجلس **الدوما** في المصادقة على التعيينات التي يجريها رئيس الدولة لرئاسة مجلس الوزراء و البنك المركزي، تحديد الضرائب ومراقبة الإصدارات النقدية، تمرير مشاريع القوانين للمجلس الأعلى، بالإضافة إلى المصادقة على توجهات السياسة الخارجية للدولة التي يحددها الرئيس[1].

يظهر مما سبق أن للبرلمان الروسي صلة مباشرة بالسياسة الخارجية إلا أن الواقع يبين أن الرئيس بوتين قد اعتمد إستراتيجية لترويض البرلمان و جعله تابعا للرئاسة من خلال تكريس وجود حزب السلطة المهيمن و هو حزب **روسيا الموحدة** **(United Russia)** و قد اعتمد في تنفيذ هذه الإستراتيجية على العناصر التالية:

*- تكوين أغلبية برلمانية موالية له بزعامة حزب روسيا الموحدة مثلما حدث في 2004، بهدف ضمان تمرير التشريعات التي يقترحها.

*- بسط السيطرة المباشرة على الغرفة العليا للبرلمان (مجلس الفدرالية) عن طريق تعيين أعضاء موالين للرئيس.

*- جعل حزب **روسيا الموحدة** حزبا مهيمنا سواء على مجلس الدوما و المجالس المحلية[2].

---

[1]- **لمي** مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص ص 78،79.

[2]-Thomas F. Remington, "***Parliament and the Dominant Party Regime***", **<u>In</u>**: Wegren and Dale R.Herspring., **op.cit.,** pp.40, 41.

يظل دور البرلمان الروسي ضعيفا في مجال صنع السياسة الخارجية خاصة في فترة الرئيس بوتين حيث لا يعد أن يكون جهازا للرقابة الشكلية على أعمال الحكومة، فهو عبارة **عن منتدى** للنقاش و التعبير عن الآراء التي تؤثر على المناخ السياسي الذي تتخذ فيه القرارات الحكومية. تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب استحضار موقف قام فيه مجلس الدوما بإجبار الجهاز التنفيذي على أن يغير موقفه بخصوص قضية معينة[1] و تأكيدا على هامشية البرلمان الروسي في صنع السياسة الخارجية، فقد أجريت دراسة في أبريل 2001 على مائتي وعشرة عضوا من المؤسسات ذات الصلة بصنع السياسة الخارجية الروسية **(نواب الدوما، أعضاء مجلس الفيدرالية)** حيث كشفت على أن أقل من عشرة بالمائة منهم من يعتقد بوجود تأثير كبير للبرلمان في صنع السياسة الخارجية الروسية[2].

رابعا: المؤسسة العسكرية الروسية

تراجع دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة حيث كانت آنذاك مصدر القوة في السياسة الخارجية الروسية تجاه المعسكر الغربي. يرجع ضعف أداء المؤسسة العسكرية **ممثلة في وزارة** الدفاع إلى تقلص الميزانية و تراجع مستوى المعنويات لدى مسؤوليها[3]، الذين بدؤوا يلاحظون ضعف روسيا في مسرح العلاقات الدولية بعدما كانت تقف ندا للولايات المتحدة الأمريكية.

بالرغم من ذلك لازالت وزارة الدفاع تؤدي دورا ملموسا في صنع السياسة الخارجية **خاصة في الجوا**نب الأمنية و العسكرية مثل التدخل لتسوية النزاعات التي تحدث في الجمهوريات المستقلة (طاجاكستان وجورجيا، أوكرانيا). هذا **بالإضافة إلى المسائل ذات** الطابع الاستراتيجي كالعلاقات مع حلف شمال الأطلسي[4]، حيث تبنت وزارة الدفاع في فترة الوزير **(GRACHEV) قرارات منفردة و** من دون تنسيق مع وزارة الخارجية. يضاف في هذا السياق أن وزارة الدفاع الروسية تبدى نوعا من التصلب في المسائل الأمنية حيث يصل ذلك إلى عدم الانصياع لأوامر الرئيس و مثال ذلك قرار الرئيس **يلتسين** المتعلق بإيقاف عمليات

[1]-BOBO LO, **op.cit.,** p.29.
[2]-**Ibid**., p.178.

[3] - كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق،** ص 26.
[4]- **المرجع نفسه**، ص 26.

قنبلة الشيشان عام 1994 حيث استمر الجيش في ضرباته العسكرية مغالطا بذلك الرئيس بوريس يلتسين، و هو ما دفعه إلى تعيين وزراء مدنيين على رأس وزارة الدفاع – **خلافا عما** كان في العهد السوفيتي- و ذلك في سبيل ضمان الولاء و عدم التمرد على قرارات رئيس **الدولة**.

يبرز كذلك دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الروسية من خلال المساهمة الكبيرة في صياغة وثيقتي **العقيدة العسكرية و الأمن القومي**(*) للدولة اللتين يتم إصدارهما دوريا فقد كان لوزير الدفاع **(RADIONOV)** دورا أساسيا في بلورة العقيدة العسكرية الجديدة[1] بالنظر إلى ما تمتلكه هذه المؤسسة من خبرة تسمح لها بتحديد مختلف التهديدات و التحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي و كذا سبل مواجهتها.

إن دور المؤسسة العسكرية لم يعد أساسيا في مسار صنع السياسة الخارجية الروسية كما كان عليه في الفترة السوفيتية، إلا أنها مازالت تؤثر بدرجة معينة في بعض المسائل وتبعا للقضايا التي تعنيها، و مع ذلك يوصف دورها حسب العديد من الملاحظين بأنه غير **متناسق**[2]. تجدر الإشارة في هذا السياق أنه قد تم تقليص دور وزارة الدفاع في المجال الخارجي من خلال استحداث العديد من الأجهزة الأمنية التابعة لمؤسسة الرئاسة الروسية **مثل مجلس الأمن (Security Council)** الذي أسسه الرئيس يلتسين عام 1992 بهدف تنسيق عملية صنع السياسة الخارجية و تزويد الرئيس بالخيارات الممكنة، هذا بالإضافة إلى **مجلس الدفاع (Defense Council)** الذي أسسه يلتسين في شهر جويلية من عام 1996، بحيث يعتبر جهازا رئاسيا مكلفا بتقديم الاستشارة للرئيس و هو بمثابة ميكانيزم بيروقراطي في صناعة وتنسيق السياسة الدفاعية للدولة[3]. كما تم تأسيس **وكالة الاستخبارات الخارجية (Foreign Intelligence Service)**، التي تؤدي دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الروسية **من** خلال تقديم المعلومات و المعطيات للرئيس و بقية البيروقراطيات ذات الصلة بميدان السياسة

(*)- سوف يتم **لاحقا** دراسة مختلف هذه الوثائق الرسمية الصادرة منذ بداية الألفية الثالثة و ذلك في المبحث الثاني من هذا **الفصل**.

[1]-F. Stephen Larrabee, **op.cit**., p.09.

[2]-Roy Allison, " ***Military Factors in Russian Foreign Policy*** ", **In:** N. Malcolm ed., ***International Factors in Russian Foreign Policy*** (Oxford, Oxford University Press, 1996) pp.169-225.

[3]-F. Stephen Larrabee, **op.cit**., pp.07-11.

الخارجية. وقد برز دور هذا الجهاز في فترة وزير الخارجية الأسبق بريماكوف خاصة فيما يتعلق بموقف وزارة الخارجية من العلاقات مع حلف شمال الأطلسي[1].

بعد استعراض أدوار مختلف المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الروسية، يظهر من الناحية النظرية أن هناك نوعا من دمقرطة العملية من خلال إشراك عدة مؤسسات و هذا مقارنة بالفترة السوفيتية، إلا أن الممارسة العملية تؤكد تمركز كبير لصنع السياسة الخارجية في يد الرئيس خاصة مع تولي الرئيس بوتين رئاسة الدولة، و هو ما يكرس السياسة الخارجية الرئاسية (**Presidential Foreign Policy**)، التي يحسم فيها من طرف أعلى هرم السلطة ثم يتم تكليف بقية الوزارات والأجهزة ذات الصلة بتنفيذها.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية الروسية

إذا كان للمؤسسات الرسمية دورا مباشرا وأساسيا في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية كما تمت الإشارة إليه أنفا، فإن للقوى غير الرسمية تأثيرا غير مباشر في هذه العملية حتى و إن كان دورها منحصرا في التأثير على صانع القرار الرسمي أو لفت انتباهه بخصوص مسائل معينة خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي و مناطق النفوذ الروسي.

تشير المؤسسات غير الرسمية إلى مجموع القوى السياسية الداخلية مثل النخب والأحزاب السياسية و حتى الرأي العام خاصة عندما تتم هيكلته في أطر معينة. في الواقع، يتحدد دور هذه المؤسسات حسب طبيعة النظام السياسي في الدولة حيث تزيد فعاليتها في الأنظمة الديمقراطية أين ينفتح نظام الحكم على مختلف القوى التي تدور حوله، في حين يتقلص دورها عندما يكون النظام تسلطيا.

تجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي الروسي يميل كثيرا على التمركز الكبير في الرئاسة (**Super Presidential**) حيث يوصف على أنه حكم مركزي تسلطي(*) و أحيانا ملكي قيصري، و أحيانا أخرى تسلطي حيث يحكم قبضة حديدية على بقية المؤسسات و مختلف

[1]-**Ibid**., p.178.

(*)- إن هناك العديد من المبررات المتعلقة باعتماد روسيا الفدرالية للنظام التسلطي حيث يرجع ذلك إلى ثقل التاريخ القيصري الطويل، التباين العرقي و الديني، محاولات الانفصال...**إلخ**. **و للمزيد من التفصيل، ينظر:** عاطف عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الانتقالية** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2009) **ص ص**41-43.

أقاليم الفدرالية الروسية. هذا التوصيف المتعلق بطبيعة النظام الروسي يجعلنا نتوقع موقع **المؤسسات** غير الرسمية في معادلة صنع القرار السياسي الداخلي و الخارجي و هو ما سيتم الكشف عنه في هذا المطلب من خلال تناول كل قوة على حدا.

أولا: النخب الروسية

جلب موضوع إعادة صياغة السلوك الخارجي و التصور الاستراتيجي الروسي بعد نهاية الحرب الباردة اهتمام مختلف النخب من الأكاديميين و المفكرين و الدبلوماسيين الروس حيث برزت العديد من الأفكار التي تنقسم في مجملها إلى تيارين أساسين، أحدهما **أطلسي** و الآخر **أورلسي**، حيث أن لكل منهما تصور بخصوص مصير روسيا و كذا منطلقات ومبادئ ووسائل سياستها الخارجية[1]. يرجع هذا التباين في الأفكار إلى امتداد روسيا الاتحادية جغرافيا على قارتين مما جعل النخب تتأرجح بين الفكر التقليدي المحافظ و الفكر التغريبي التجديدي المنادي بضرورة مسايرة روسيا للمنظومة الغربية في كافة المجالات.

1- الفكر الأطلسي (Atlantism):

يتبنى رواده توجها جديدا و تغريبيا في السياسة الخارجية الروسية مفاده انخراط الدولة الروسية في المنظومة الغربية. من أهم معتنقيه في مجال السياسة الخارجية وزير الخارجية الأسبق **أندري كوزيريف** الذي يعتبر منظرا أساسيا له[2]، في حين يعتبر **أناتولي تشوباييس (Anatoly Chubais)** من أهم رواده في مجال السياسة الداخلية حيث يعتبر **منفذ** الإصلاح الاقتصادي في روسيا حيث ينظر إلى الغرب على أنه نموذج ينبغي لروسيا أن تحتذي به، لذا يجب اعتناق مبادئه مثل **اعتماد اقتصاد السوق و فتح الأبواب أمام** الاستثمارات الأجنبية و كذا اعتماد أسلوب العلاج بالصدمة(*) **(Shock Therapy) في** الإصلاح الاقتصادي[3].

---

[1]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص ص 31-34.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 34.

(*)- يعتبر العلاج بالصدمة من أحد آليات الإصلاح الاقتصادي حيث يشير إلى الانتقال المفاجئ من الاشتراكية **إلى** الرأسمالية، و هو أسلوب يقابل العلاج التدريجي**(Gradual Therapy)**، **لمزيد من التفصيل، ينظر:**

Patricia Foucart et Bruno Ruffin, ***La Russie en Recomposition*** (France, Edition Ellipses, 2004) p.38.

[3]- نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص 53.

يبني الأطلسيون اللبراليون فكرهم على جملة من الحجج التاريخية و الحضارية حيث أن روسيا لها تاريخ عريق مع الدول الأوربية الغربية بالإضافة إلى خصائصها الثقافية والدينية، حيث أنها قوة مسيحية وممثلا للعقيدة المسيحية الأرثوذكسية[1]. يتصور الأطلسيون أن هذه المعطيات تفرض على روسيا مسايرة الركب و اللحاق بالمنظومة الأوربية والغربية التي تشترك معها في العديد الخصائص.

لقد لقي هذا الفكر دعما كبيرا من طرف العديد من العواصم الغربية مادام أنه ينادي بانخراط روسيا في مختلف المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي و الأمني من مثل **مجموعة السبعة** G7، **و كذا حلف شمال الأطلسي (NATO)** الذي يعتبره الأطلسيون الهيكل البديل لتحقيق الأمن العالمي، فلا مجال لروسيا لتحقيق تطورها الاقتصادي و ضمان أمنها إلا بالانضواء تحت هذه المظلة الأمنية الغربية.

يتأكد انطلاقا مما سبق أن الأطلسيون يسعون إلى توثيق العلاقات مع القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يبرز بجلاء إغفالهم للإرث التاريخي الذي تركه الاتحاد السوفيتي و خاصة مناطق النفوذ التاريخية في الجمهوريات المستقلة أو ما يسمى بالخارج القريب. في الحقيقة، إن عدم التوازن المسجل على مستوى السياسة الخارجية الروسية قد جلب العديد من الانتقادات لوزير الخارجية الأسبق كوزيريف مما أدى إلى إقالته من طرف الرئيس الروسي الأسبق **بوريس يلتسين و بضغط** من ممثلي تيار فكري مناقض يطلق عليهم تسمية **الأوراسيون**.

2- الفكر الأورلسي(Eurasianism):

يتبنى أصحاب هذا الفكر منطلقات مختلفة في السياستين الخارجية و الداخلية وذلك بالنظر إلى انكشاف مخاطر الحلف الأطلسي على الأمن الروسي و كذا تزايد حدة المشاكل الداخلية في روسيا بفعل مسايرة المنظومة الغربية.

يمثل **الفكر الأورلسي** مذهبا قائما بذاته حيث ظهر في عام 1921 و هو من تطوير مجموع من المهاجرين الروس حيث برز بشكل واضح في شكل كتاب بعنوان " الهجرة نحو

[1]- عاطف عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 35.

للشرق" (**Exode Vers L'est**)، حيث ورد فيه:" **...عالم لوحده، متميز عن الدول الموجودة في الغرب [...] تحتل روسيا جزء كبيرا من المجال الأوراسي و هي تشكل قارة ثالثة، قارة مستقلة ليس لها معنى جغرافي فقط [...] الأوراسية تعني رفض المركزية الأوربية ورفض مقاربة شمولية الثقافة** "[1]. تؤكد مختلف العبارات الواردة في هذا الاقتباس على مفاهيم التفرد و التميز و الأصالة و المحافظة و الخصوصية الروسية و هذا خلافا عما ينادي به الأطلسيون اللبراليون.

يصطلح على هذا التفكير **بالنظرية الأوراسية** (**Eurasianism**)، **و**هي فكرة جيوبولتيكية مفادها أن المنطقة الاسكندينافية و روسيا وأوكرانيا و أفغانستان وأسيا والشرق الأقصى، كلهم يشكلون مجموعا جيوبولتيكيا واحدا، وأن روسيا والجمهوريات المستقلة يشكلون مجموعا يجب أن يتوحد سياسيا و ذلك لأسباب تاريخية وطبيعية، و هي تشكل صفيحة أوراسية (**Plaque Eurasiatique**) على حد تعبير الكاتب **إدوار سيواس** (**Edward Suess**) [2]. يظهر من خلال **مضمون الفكر الأورلسي** أن أصحابه ما زالوا يختزنون في أذهانهم عظمة وتميز روسيا منذ العصر الإمبراطوري و امتدادها **الجغرافي الواسع**(*) الذي لم تصله أي **دولة**. هذا الإرث التاريخي مازال مترسخا في إدراك النخبة الأوراسية حيث تحتفظ بهذا الرصيد التاريخي لروسيا و اعتبارها نقطة مرجعية لا ينبغي الحياد عنها في رسم السياسة الخارجية الروسية و كذا إستراتيجيتها القومية.

يتصور الأوراسيون أن القرار الخارجي ينبغي أن ينطلق من العمق الاستراتيجي الجيوبولتيكي الروسي الفريد من نوعه، فروسيا ليست في إطار الغرب و لا الشرق و إنما تشق طريقا ثالثا قائما بذاته. انطلاقا من هذا ينبغي على روسيا أن تستعيد قوتها من دون المراهنة على الغرب و الاندماج فيه، وفي حال التعامل مع هذا الأخير فإنه يجب على روسيا

[1]- Philippe Moreau Defarges, ***Introduction à La Géopolitique*** (France, Edition du Seuil, 2009) pp.104, 105.

[2]-Yves Lacoste, ***Géopolitique ; La Longue Histoire d'Aujourd'hui*** (France, Larousse, 2012) pp.162,163.

(*)- تتبوأ روسيا المرتبة الأولى من ناحية المساحة و هي تصنف ضمن الدول الضخمة (Geant States)، **بلغت مساحة** روسيا 23 مليون كم2 في العهد القيصري و22.4 مليون كم2 في العهد السوفيتي، **و** 17.1 مليون كم2 في الفترة الفدرالية الراهنة.

التحرك على أساس مبدأ تعدد الأقطاب الذي تفرضه الحقائق الجيوبولتيكية الروسية[1]. **إن** لأصحاب النظرية الأوراسية منطلقا فكريا متميزا في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدولة معتبرين أن المصلحة القومية الروسية لا تأتي من الانضواء تحت الغرب و إنما يجب أن تحدد انطلاقا من الخصوصية الجغرافية و التاريخية و الثقافية و كذا البنية العرقية الروسية[2].

ينادي الأوراسيون- فيما يخص دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية- بضرورة التركيز على القارة الأسيوية و كذا الاهتمام بما يحدث من حراك إسلامي في أسيا الوسطى إضافة إلى التزايد المطرد في القوة الصينية و نفوذها. كما تعتبر النخبة الأوراسية أن إغفال المجال السوفيتي السابق هو من قبيل الغباء السياسي و عدم الاعتزاز بالماضي حيث تلح على ضرورة العودة الروسية إلى الجمهوريات المستقلة بالنظر **إلى حجم المصالح** التي تربطها بها في المجالات الأمنية والاقتصادية و الاجتماعية[3]، و هو ما سوف معالجته في الفصل الأخير من هذا البحث.

يعتبر الفيلسوف و المؤرخ **ليف غوميليوف (Lev Gumilev)** مؤسسا للحركة الأوراسية الجديدة وقد أثنى عليه الرئيس بوتين في احتفالات الذكرى الألف لتأسيس مدينة **كازان (Kazan) بالقول أن غوميليوف** مؤسس الاتجاه الأوراسي الجديد على أساس الوحدة الأوراسية في مواجهة الغرب عبر الأطلسي[4]. كما يعتبر كل من ألكسندر بانرين **(Alexander S. Panarin)** وألكسندر دوغين **(Alexander G. Dugin)**، من مفكري النظرية الأوراسية الجدد **(Neo-Eurasianism)** حيث يعتقدان أن هناك وحدة ثقافية و مصيرا تاريخيا مشتركا يجمعان بين روسيا الاتحادية و دول المجال السوفيتي السابق، كما يضيفان أن المجال الأوراسي يشكل واقعا سياسيا أي إمبراطورية[5].

---

[1]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 36.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 37.
[3]- **المرجع نفسه**، ص ص 37،38.
[4] -Igor TORBAKOV, ***"Russia's Eastern Offensive: Eurasianism Versus Atlanticism"***, **available on**: http://www.cdi.org/russia/312-13.cfm **(Accessed on 25 July 2009, at: 15.00)**.
[5] -Tugce Varol, **op.cit.,** p.42.

بقدر اتساع مساحة روسيا الاتحادية زاد عدد النخب فيها بحيث نجد إلى جانب الأطلسيين و الأوراسيين تيارات فكرية أخرى إلا أنها أقل قوة و حضورا و تجانسا مقارنة بالتيارين السابقين. من بين تلك النخب تبرز النخبة **السلافية التي** تتصور أن روسيا ينبغي أن تتجه نحو القوة الكبرى حتى و إن تطلب ذلك تبني خيار إعادة بناء الإمبراطورية. **إن** للسلافيين نظرة جيوبولتيكية على غرار الأوراسيين حيث يؤكدون على ضرورة تبني روسيا إستراتيجية دولية فريدة من نوعها بحكم تميزها الجغرافي. يضاف إلى ما سبق أن النخبة السلافية تعارض ارتباط روسيا بالمؤسسات الغربية لأن ذلك سوف يؤدي إلى اختراق سيادتها وبالتالي حرمانها من العودة إلى مصافي القوى العظمى[1].

تجدر الإشارة كذلك إلى حضور النخبة القومية اليمينية في الفكر السياسي ذي الصلة بالسياسة الخارجية الروسية حيث يعتبر **فلاديمير جيرنوفسكي** زعيما لها . ترى هذه النخبة **أن** على روسيا أن تستعيد ما خسرته من مجالات جيوبولتيكية من خلال اعتماد سياسة توسعية تجاه خارجها القريب الذي يعتبر جزء من حدودها التقليدية، كما تنظر هذه النخبة بعين الريبة تجاه الغرب و مساعداته. تنبع أفكار النخبة القومية من الثقافة التقليدية الروسية **التي تؤمن بأن** للأمة الروسية رسالة تدفعها نحو استعادة الأمجاد باحتلال مكانة مركزية في **الفضاء الأورلسي**[2].

تنقسم النخبة القومية في روسيا إلى تيارين فرعين، يتشكل الأول من **القوميين الأصوليين** الذين يريدون إعادة روسيا العظمى من خلال الاتحاد السوفيتي أو الإمبراطورية القيصرية، كما يسعون إلى إعادة السيطرة الروسية على الجمهوريات المستقلة و التركيز على جمهوريات أسيا الوسطى. أما التيار الثاني فيتعلق **القوميين النفعيين** الذين يدعون لصالح الدفاع عن الروس في الخارج القريب وتكامل روسيا مع الجمهوريات المستقلة[3].

يظهر انطلاقا مما سبق وجود غنى في مصادر الفكر السياسي المتعلق بالسياسة الخارجية الروسية بالرغم من طبيعة النظام السياسي التسلطية والمنغلقة. جدير بالذكر أن لهذه النخب ـ و خاصة الأوراسية و القومية منهاـ العديد من المناصرين في دوائر نظام

[1]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص ص 39، 40.
[2]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص ص 86-88.
[3] -Tugce Varol, **op.cit.,** pp.35.36.

الحكم الروسي وخاصة المؤسسة العسكرية التي مازالت متمسكة بحقوق روسيا التاريخية و ماضيها الإمبريالي، وبالنظر إلى قوة الطرح المسوق من طرف بعض النخب نجد أنها تضع لمستها في صياغة الوثائق الرسمية الموجهة للسياسة الخارجية الروسية و كذا إستراتيجيتها الأمنية والدفاعية.

ثانيا: الأحزاب السياسية الروسية

تتباين تأثيرات الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي من دولة إلى أخرى و ذلك بحسب طبيعة النظام السياسي السائد، بحيث يكون لهذه القوى تأثيرا ملموسا في السياسة الخارجية للدولة الديمقراطية وذلك من خلال ممارسة الضغط و توجيه الرأي العام مثلا، في حين يتقلص دورها أو ينعدم عندما يكون النظام تسلطيا أو شموليا[1]. في الواقع، تتعدد الأحزاب السياسية في روسيا بحيث تأخذ مسميات متباينة إلا أنه سوف يتم الوقوف عند أكثرها تأثيرا في الحياة السياسية الروسية من زاوية عدد المقاعد المتحصل عليها في البرلمان الروسي.

1- حزب روسيا الموحدة (United Russia): جديد نسبيا على الساحة السياسية الروسية، و هو حزب الرئيس حيث وافق بوتين على ترأسه منذ 2008. تم تأسيسه قبل الانتخابات التشريعية لعام 1999، وبدأ هذا الحزب منذ 2004 يهيمن على مجلس الدوما و بالتالي تكريس هيمنة الرئيس على السلطة التشريعية. حصل هذا الحزب على أغلبية مقاعد الدوما في انتخابات أكتوبر 2007 حيث تحصل على نسبة 64 بالمائة من المقاعد، أي 315 مقعدا من مجموع 450 مقعدا[2]. بالرغم من أن لحزب روسيا الموحدة عقيدة حزبية إلا أنه ظل يسير وفقا لعقلية رئيسه **بوتين** في ما يخص السياستين الداخلية الخارجية، و تجدر الإشارة إلى أن شخصية **بوتين المعروفة** والجذابة قد كان لها تأثيرا بالغا في تغلغل الحزب في أوساط المواطنين الروس.

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات** (عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط.1، 2005) ص 129.

[2] -Olga Oliker [et al], ***Russia Foreign Policy: Sources and Implications*** (Rand Corporation, 2009) p.11.

2- **الحزب الشيوعي لروسيا الفدرالية (Communist Party of Russian Federation):** وهو حزب قديم حيث ظهر منذ العهد السوفيتي أين كان مسيطرا على الحياة السياسية. يتزعم هذا الحزب **جينادي زيوجانوف وبالرغم من** انبثاق العديد من الأحزاب السياسية منه مثل الحركة الديمقراطية للشيوعيين و حزب العمل الشيوعي إلا أنه ظل يتمتع بحاضنة شعبية معتبرة. يتميز هذا الحزب بتمسكه بالرصيد التاريخي لروسيا وهو ما انعكس على أفكاره في مجال السياسة الخارجية حيث ينادي بتحرك روسيا وفق منطق التعددية القطبية و ضرورة انتهاج سياسة خارجية تحكمها زيادة القوة وتحقيق المصلحة القومية مع التركيز على ضرورة إحياء الاتحاد السوفيتي و توثيق العلاقات مع الجمهوريات المستقلة[1] بما فيها الإسلامية. **تجدر الإشارة إلى أن الحزب** الشيوعي من الأحزاب القليلة ذات التمثيل في مجلس الدوما حيث تحصل في انتخابات 2007 **على** 11.6 بالمائة من المقاعد حيث تبوأ المرتبة الثانية بعد حزب روسيا **الموحدة**.

3- **الحزب اللبرالي الديمقراطي (Liberal Democratic Party of Russia):** يعتبر أول **الأحزاب** السياسة غير الشيوعية حيث **أسس في مارس** 1990 **بزعامة قائد الاتجاه القومي "فلاديمير جيرينوفسكي"**. تدور عقيدته الحزبية في مجال السياسة الخارجية على جملة من المحاور من بينها الاهتمام بالأقاليم التي طرد منها الروس و بالتالي العودة إلى حدود الإمبراطورية القيصرية، إبعاد الغرب عن الجنوب الروسي والتوجه نحو المياه الدافئة حيث أكد **جيرينوفسكي** - في كتابه **" الانطلاقة الأخيرة نحو الجنوب"**- على ضرورة زحف روسيا نحو شواطئ المحيط الهندي و البحر المتوسط كسبيل لإنقاذ الأمة الروسية[2]. تجدر الإشارة إلى أن هذا الحزب يتميز بقدرة تنافسية منذ تأسيسه حيث تحصل في **انتخابات** 2007 **على** 8.1 **بالمائة من مقاعد مجلس الدوما**[3] متبوئا المرتبة الثالثة بعد الحزبين السابقين.

---

[1]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص 94.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 95،96.

[3] - Olga Oliker [et al], **op.cit.,** p.11.

4- **حزب روسيا العادلة(Just Russia) : تأسس في** 2006 و هو لاعب جديد **في** الخريطة الحزبية الروسية، يتزعمه **سيرغي ميرونوف (Sergei Mironov) ،** يتميز هذا الحزب **بالطموح** حيث يؤكد زعيمه أن الحزب يسعى إلى أن يكون منافسا لحزب روسيا الموحدة في مجلس الدوما. تحصل حزب روسيا العادلة على المرتبة الرابعة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 حيث تحصل على نسبة 7.7 **بالمائة من مجموع** مقاعد الدوما و هي نسبة مهمة إذا أخذنا بعين الاعتبار حداثة نشأة هذا الحزب.

يظهر مما تقدم وجود تنوع في الحياة السياسية الروسية و مع ذلك لا يلمس دوره في عملية صنع القرار السياسي و رسم السياسات العامة للدولة، و هذا راجع إلى الإستراتيجية التي اعتمدها الرئيس بوتين في تقليص دور الأحزاب السياسية حيث تضمن له ممارسة **الحكم** من دون مراقبة الأحزاب السياسية و من بين الإجراءات التي ضمنها بوتين في قانون الانتخابات:

*- منع الترشح الحر للدوما.

*- معاقبة النواب الذين يخالفون منهج حزبهم.

*- اشتراط حصول الحزب على توقيع 7 بالمائة من الناخبين كي يتم اعتماده، بالإضافة إلى لزوم حصوله على 500.000 **منخرط على المستوى الوطني، و** 500 **منخرط في** 45 منطقة إدارية على الأقل من مجموع 89 منطقة و هذا كي يسمح له **بالتسجيل** كي يشارك في الانتخابات التشريعية[1].

تهدف هذه الإجراءات إلى التضييق على الأحزاب الصغيرة و محاصرة قوى المعارضة و هو ما برز في الفترة ما بين 2004-2007 حيث ركز بوتين على إضعاف مختلف مراكز القوة المعارضة لسياسة لكرملين[2] (أحزاب سياسية و مجتمع مدني)، و هو الحال نفسه بالنسبة لوسائل الإعلام **(Mass Media)**، فبالرغم من وجود قنوات خاصة إلا أنها

[1]- **Ibid.,** p.11.
[2] -Thomas F.Remington, **op.cit.,** p.59.

محل مراقبة شديدة من طرف الكرملين حيث يتم تسخيرها دائما لتجميل صورة الكرملين وإقناع الرأي العام الروسي بفعالية سياساته.

يتأكد أن الرئيس بوتين قد نجح في تهميش كافة أشكال التمثيل السياسي سواء كانت في شكل برلمان أو نشاط حزبي...إلخ ، و هو الأسلوب نفسه الذي اعتمده الرئيس السابق دميتري ميدفيدف الذي كرس بدوره مركزية الكرملين في صنع القرار السياسي خاصة و أن رئاسة الوزراء قد آلت للرئيس بوتين مما يؤكد أن ميدفيدف مقتنع بأسلوب بوتين في ممارسة السلطة.

ثالثا: الرأي العام الروسي

يشير الرأي العام **(Public Opinion)** إلى وجهة نظر الغالبية تجاه قضية عامة محددة في زمن معين بحيث تحظى باهتمام الجمهور و تكون محل نقاش و جدال بهدف تحقيق الصالح العام[1].

في الحقيقة، يثير الرأي العام العديد من الإشكاليات عند ربطه بالسياسة الخارجية للدولة حيث عالج هذه المسألة العديد من الاتجاهات النظرية في حقل العلاقات الدولية ومن بينها الاتجاه المثالي الذي ينادي بربط السياسة الخارجية بمواقف المواطنين و توجهات الرأي العام لأن ذلك يضمن تبني سياسة خارجية سلمية من طرف الدولة بحيث ترجح الحل السلمي في معالجة مشاكلها مع بقية الدول لأن الشعوب لا تميل إلى الحروب في علاقتها مع غيرها. يعارض هذا الطرح الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية حيث يركز الفصل بين الداخل والخارج و بالتالي ضرورة ابتعاد صانع القرار في السياسة الخارجية عن التأثير الذي يمكن أن يمارسه الرأي العام والمواطنون. يندرج ضمن هذا الاتجاه نظرية جزئية تسمى **بالنظرية الأدنوية (Minimalist Theory)** التي ترى أنه من غير العقلاني الاحتكام للرأي العام في تحديد سلوك الدولة الخارجي لأن الرأي العام جاهل **(Ignorant)**، ومتقلب **(Versatile)** و غير مبالي **(Indifférent)** بقضايا السياسة الخارجية[2].

---

[1]- عبد القادر رشاد، **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية** (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984) ص 99.
[2]- **للمزيد من التفصيل حول هذا النقاش النظري، ينظر:**

في سياق هذا النقاش النظري، سيتم الكشف عن العلاقة بين الرأي العام الروسي وتوجهات السياسة الخارجية.

لقد كان من نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي حدوث انفتاح نسبي في السياسة الخارجية من النخبة الحاكمة على الرأي العام حيث كتب وزير الخارجية الأسبق **كوزيريف قائلا:" أصبح الرأي العام و البرلمان الآن مهيمنين في السياسة الخارجية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا الغربية**". يؤكد هذا القول على حدوث نوع من **الدمقرطة (Democratization)** في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية و هي ظاهرة غير معهودة في تاريخ روسيا حيث تميز العهد السوفيتي خاصة في فترة حكم الدكتاتور **جوزيف ستالين** بقمع الحريات ومصادرة الرأي العام.

بالرغم من انفتاح الرسميين على الأفكار التي تدور لدى الشعب الروسي إلا أنها تظل محدودة في صنع السياسة الخارجية الروسية حتى في فترات الانتخابات. هذا بالإضافة إلى ضعف التنظيمات الاجتماعية و السياسية التي تسمع صوته و تؤطره[1]. تجدر الإشارة هنا إلى أن قوى المجتمع المدني في روسيا تعاني من الضعف و كذا محاصرتها من طرف الحكومة و الدليل على ذلك تصريح الرئيس السابق **دميتري ميدفيدف** ـ أثناء لقاء مع صحيفة ***Vedomosti*** ***الروسية*** بتاريخ 13 أبريل 2009 - **قائلا: " إننا في روسيا لا نفهم المقصود بالمجتمع المدني؟** ". يريد ميدفيدف من خلال هذا القول أن يؤكد على أن المجتمع المدني غريب عن التجربة الروسية بل يتهمه بالتجسس على روسيا و خدمة القوى الغربية إلى درجة أنه أصدر قرارا في شهر جانفي 2009 يصنف أي تجمهر كجريمة ضد الدولة[2].

إنه من الصعب الكشف على أن الحكومة الروسية قد تبنت خيارا سياسيا استجابة لضغط الرأي العام بل إن هناك العديد من الأمثلة التي تبين تحرك الحكومة عكس اتجاهات الرأي العام الروسي مثل العلاقات مع حلف شمال الأطلسي و قضية حرب كوسوفو حيث أن

Fréderic Charillon, ***Politique Etrangère : Nouveaux Regard*** (Paris, Presses des Sciences Politiques) pp. 193-205. .

[1]- BOBO LO, **op.cit.,** p.27.

[2]- عطاف عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 31.

2.8 بالمائة من المواطنين من وافق على الدعم العسكري الذي قدم لبلغراد و الذي دعا إليه التيار الشيوعي والقومي[1].

يظهر مما سبق أن هناك هوة كبيرة بين الرأي العام و صانع القرار الروسي و هو الحال في كافة الأنظمة التسلطية حيث أن له تأثيرا هامشيا في صنع السياسة الخارجية الروسية ذلك أن دوره يقتصر على النقد، كما أن تحسس مواقفه يكون في **أحسن الأحوال** أثناء فترات الانتخابات لأنه يمكن أن يمثل نقطة ارتكاز قوى المعارضة على تعبير كل من الباحثين مالكوم **(Malcom) و برافدا (Pravda).**

نقترح بناء على ما سبق مخططا نلخص فيه ميكانيزم صنع القرار الخارجي الروسي وذلك في الصفحة الموالية.

أنموذج صنع القرار الخارجي الروسي: القوى الرسمية و غير الرسمية

السلطة التشريعية

[1] - BOBO LO, **op.cit.,** p.27.

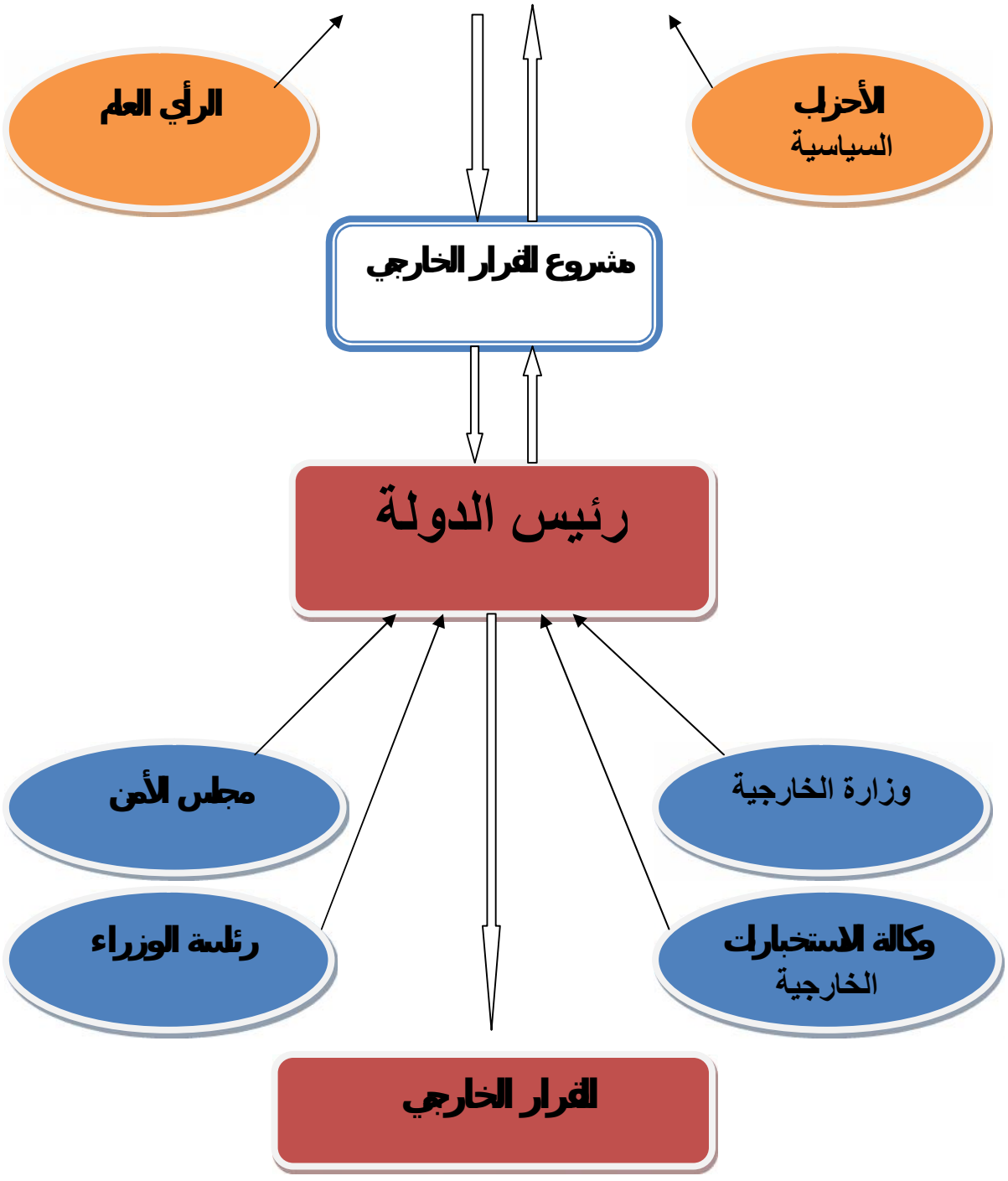

المصدر: بتصرف عن: الباحثة **لمى الإمارة** استنادا إلى مبادئ دستور روسيا الاتحادية لعام 1993 و **محمد الحلوة، صنع السياسة الخارجية**، في: **نظام بركات و آخرون، مبادئ علم السياسة** (عمان، دار الكرمل للنشر و التوزيع،ط.1، 1984) ص 380.

المبحث الثاني: الوثائق الموجهة للسياسة الخارجية والإستراتيجية الروسية

لا يتم فهم عملية صنع القرار الخارجي و الاستراتيجي في روسيا الاتحادية إلا بالوقوف عند مختف الوثائق الرسمية الموجهة لروسيا[1] في تعاملها مع الخارج. تجدر الإشارة إلى أن روسيا من بين الدول التي تحدد توجهاتها الخارجية بشكل علني و واضح على غرار العديد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا مؤشر على وضوح الرؤية لدى صانع القرار الروسي في تبني المواقف والسلوكيات ذات الصلة بأمن وسيادة و تطور قوة الدولة. بناء على ما سبق سوف نستعرض الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمنية لروسيا و التي اعتمدتها منذ سنة 2000، أي المرتبطة بإدارتي الرئيسين بوتين و ميدفيدف و هذا التزاما بالمجال الزمني للدراسة، مع تحليل مضمونهما وإجراء مقارنة بينها بغية الوصول على استيعاب العقلية التي تحكم روسيا في علاقاتها بالخارج.

المطلب الأول: الوثائق الصادرة في فترة الرئيس بوتين (2000-2008)، (2012-2015)

قام الرئيس بوتين في النصف الأول من عام 2000 بالتوقيع على ثلاث وثائق أساسية ذات صلة بسياسة روسيا الخارجية و إستراتيجيتها الدولية و التي تلخص في الجدول اللاحق. سيتم تحليل مضمون هذه الوثائق مع التركيز على النقاط ذات الصلة بموضوع الدراسة بحيث نستعملها في البرهنة على الأفكار المتعلقة بإستراتيجية روسيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

كرونولوجيا الوثائق الأمنية الكبرى للرئيس بوتين و تصريحاته (2000-2008)	
التاريخ	الوثيقة
10 جانفي 2000	مصادقة على مفهوم الأمن القومي من خلال مرسوم رئاسي
21 أبريل 2000	مصادقة على العقيدة العسكرية من خلال مرسوم رئاسي
21 جوان 2000	مصادقة على مفهوم السياسة الخارجية من خلال مرسوم رئاسي
02 أكتوبر 2003	وثيقة وزارة الدفاع بعنوان: "المهام الأولية لتطوير القوات المسلحة لروسيا الاتحادية"
21 مارس 2007	وثيقة وزارة الخارجية بعنوان: " مراجعة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية"
08 فيفري 2008	تصريح الرئيس بوتين حول "إستراتيجية لتطوير روسيا الاتحادية لغاية 2020"

***Source*:**

Macel de Haas, **Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin and beyond** (Routeledge Contemporary Studies, 2010) P.15.

أولا: مفهوم الأمن القومي (National Security Concept)

[1]-Nina Bachkatov, ***« La Russie et sa nouvelle stratégie de puissance »***, **dans**: Sebastien Santander, ***L'émergence de nouvelles puissances : vers un système multipolaire*** (Paris : éditions ellipses, 2009) p.206.

لقد تراوحت تعاريف الأمن القومي بين الرؤية العسكرية و الاقتصادية إلا أن السنوات الأخيرة بدأت تؤكد على ضرورة اعتماد رؤية مركبة في النظر إلى هذا المفهوم بحيث تأخذ بعين الاعتبار مختلف أنماط التهديد النابعة من البيئتين الداخلية و الخارجية[1].

يشير بمفهوم الأمن القومي عموما إلى الحالة التي تكون فيها الأمة سالمة من التهديدات التي تمس كيانها الذاتي و شخصيتها القومية، حيث يحس أفرادها أن وجودهم في منأى عن مختلف التهديدات و أنهم قادرون على درء تلك التهديدات سواء كانت فعلية أو محتملة[2]. تجدر الإشارة إلى أن القوى الكبرى تحقق أمنها القومي من خلال اعتماد إستراتيجية للمحافظة على قوتها و نفوذها فضلا عن سعيها إلى منع غيرها من منافستها أو زيادة قوتها و عادة ما تتم صياغة تلك الإستراتيجية في شكل وثيقة صادرة عن المؤسسات الرسمية للدولة. أما بالنسبة للقوى الصغرى فهي تكتفي بحماية كيانها الوطني و استقلالها من دون أن تكون لها طموحات خارج حدودها الإقليمية[3].

بخصوص روسيا الاتحادية، فقد تم إعداد وثيقة الأمن القومي من طرف مجلس الأمن لروسيا الاتحادية (Security Council of Russia Federation)، باعتباره أعلى جهاز أمني في روسيا، و تمت المصادقة عليها من طرف الرئيس بوتين في 10 جانفي 2000. تتضمن وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي أربعة عناوين (روسيا في المجتمع الدولي، المصالح القومية الروسية، تهديدات الأمن القومي الروسي، ضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية)، و هي تتضمن جملة من المقولات التي تشكل تصورا شاملا بخصوص السياسة الأمنية الروسية و وسائل تنفيذها[4]. كما يتضمن هذا المفهوم إجراء تعديلات على مفهوم الأمن القومي السابق لعام 1997 و ذلك مراعاة للمتغيرات الداخلية والخارجية ذات الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الأمنية المتعلقة بروسيا.

---

[1]- مدحت أيوب، "**التهديدات غير العسكرية للأمن في أسيا**"، في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في أسيا** (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، ط.1، 1998) ص 315.

[2]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص 108.

[3]- **لمزيد من التفصيل حول مفهوم الأمن القومي، ينظر:**
ممدوح شوقي، "**الأمن القومي و العلاقات الدولية**"(مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997) ص ص 32-47.

[4]- Macel de Haas, **op.cit.,** p.16.

يعرف المارشال الروسي **يلغيني شابشنكوف** وثيقة الأمن القومي الروسي مبينا أهميتها **بالقول:**

" إن وثيقة الأمن القومي تأتي وثيقة تتمية الدولة، ينبغي أن نقول هذه مصالحنا وهذه هي المخاطر و التهديدات لمصالحنا، و مـــن هـــذا تحصل على وثيـــقة أي عـــقيدة بـــما فيـــها اقتـــصادية، عقـــيدة للـــبيئة، و عـــقيدة السياســـة الخارجية و عـــقيدة فيدرالية تعالج القضايا الداخلية و عقيدة عـــسكرية و هكذا. و يتولد عن هذه العقـــيدة بعد ذلك إستراتيجية و العقيدة هي منظومة أراء و الإستراتيجية هي منظومة عمل"[1].

يمثل هذا المفهوم تحولا جذريا في الرؤية الأمنية الروسية و ذلك من زاوية إدراك التهديدات و هذا خلافا عن الوثيقة السابقة **التي صدرت عام** 1997 في عهد الرئيس الأسبق **بوريس يلتسين** التي كانت تركز على التهديدات الداخلية للأمن القومي الروسي[2]. يظهر التغير في إدراك التهديدات الأمنية من خلال إعطاء أسبقية و أولوية للتهديدات الخارجية وذلك حسبما تنص عليه الوثيقة:" [...] **من التهديدات الخارجية والداخلية في أي مجال من مجالات الحياة في روسيا الاتحادية** [...]".

يؤكد وزير الخارجية الروسي الأسبق سيرغي إيفانوف **(Sergei Ivanov)** في تصريح له بخصوص مفهوم الأمن القومي الروسي أن هذا الأخير عبارة عن وثيقة سياسية تحدد الخطط الموجهة لسياسات الدولة الروسية. يضيف أن هذا المفهوم يحدد مجالين لعمل أجهزة الدولة حيث أنهما مترابطين ويؤثر كل منهما على الأخر. يتعلق المجال الأول بمواصلة المهام الروتينية التي تعزز الأهداف و المصالح القومية، في حين يتعلق المجال الثاني بحماية الأمن القومي الروسي من خلال تحديد و تحييد مختلف أنماط التهديد الداخلية و الخارجية التي تواجه الأمن القومي الروسي[3].

---

[1]- **نقلا عن**: كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 46.

(*)- لمزيد من التفصيل حول مضمون الأمن القومي الروسي، ينظر:

[2]- Isabelle Facon, «***La sécurité nationale de la fédération russe*** », **dans** : Yves Boyer et Isabelle Facon, ***La politique de sécurité de la Russie : entre continuité et rupture*** (Paris, Ellipses, Fondation pour la recherche stratégique, 2000) p. 33.

[3] - Sergei Ivanov, "***On the New Version of National Security Complex of the Russian Federation"***, **In**: Andrei Melville et Tatiana Shakleina, ***Russian Foreign Policy In Transition: Concept and Realities*** (USA, Central European University Press, 1st edition, 2005) p.269.

يتميز مفهوم الأمن القومي لعام 2000 بنظرة لبرالية حيث يشير في مقدمته إلى أنه: " **نظام رؤى لضمان أمن الأفراد، المجتمع و الدولة من التهديدات الخارجية و الداخلية في أي مجال من مجالات الحياة في روسيا الاتحادية، كما يصوغ الخطوط المفتاحية الموجهة لسياسة دولة روسيا الاتحادية**"[1]. يظهر من خلال هذا التعريف أن مفهوم الأمن القومي **مشحون بفكر** لبرالي بالنظر إلى أنه يعطي أسبقية لأمن الفرد و المجتمع على أمن الدولة حيث ترد فيه عبارات تتعلق بحماية حقوق الإنسان و رفاه المجتمع..**إلخ**.

يتضمن نص الوثيقة تحديدا للمصالح القومية الروسية في الخارج حيث يشير إلى:" [...] **بالنسبة للقضايا الدولية، تتمثل المصالح القومية الروسية في ضمان سيادة و تقوية مكانة روسيا كقوة كبرى، و احد المراكز المؤثرة في عالم متعدد الأقطاب، تطوير تفاعلات متساوية ومتبادلة المنفعة مع كافة الأمم و التجمعات التكاملية و على رأسها الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة و الشركاء التقليديين لروسيا** [...]"[2]. انطلاقا من هذا التحديد يتأكد لنا أن الجمهوريات المستقلة بما فيها الإسلامية منها تتبوأ مكانة أولية في التصور الأمني الروسي.

يعتبر هذا المفهوم أن الأحادية القطبية تمثل تهديدا للأمن الروسي لأنها تفرض على روسيا الخضوع للسيطرة الأمريكية و إعاقة عودتها إلى مصافي القوى العالمية. ينص هذا المفهوم على أنه: "[...] **سوف تسهل روسيا تطوير أيديولوجيا بهدف خلق عالم متعدد الأقطاب** [...]"[3]. يقدم المفهوم حلين لروسيا كي تواجه الأحادية القطبية و بالتالي التوجه نحو التعددية، أولهما يتمثل في اعتماد لتوجه دبلوماسي نحو القوى التي تقاوم الأحادية القطبية مثل الصين و الهند، فيما يتعلق الحل الثاني بتعميق التعاون الثنائي في إطار مجلس الأمن، **حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن و التعاون الاقتصادي**(OSCE)[4].

إن هناك جملة من التهديدات الخارجية لأمن روسيا الاتحادية حيث تنص وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي على: " [...] **خطر إضعاف النفوذ الروسي السياسي و الاقتصادي والعسكري في العالم [...]، احتمال ظهور قواعد عسكرية أجنبية و فرق عسكرية كبيرة في**

---

[1]- **من نص وثيقة مفهوم الأمن القومي لروسيا الاتحادية، 2000، أنظر الملحق رقم 01 من الدراسة، ص ص** .
[2]- **المصدر نفسه.**
[3]- **المصدر نفسه.**
[4]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 63.

الجوار المباشر للحدود الروسية [...]، ظهور و تصاعد الصراعات بجوار حدود روسيا الاتحادية و الحدود الخارجية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (CIS)".

بخصوص الإجراءات المتبعة في ضمان الأمن القومي الروسي، فيشير نص الوثيقة على التوجه نحو تعميق التعاون والتكامل من خلال سوق مشتركة وفي إطار كومنولث الدول المستقلة (**Commonwealth of Independant States**). وهذا يرجع إلى حالة الإحباط جراء سياسة ملاحقة القوى الغربية التي اعتمدت في فترة وزير الخارجية الأسبق **أندري كوزيريف**، هذا بالإضافة إلى اقتناع روسيا بضرورة استعادة مكانة القوة العظمى و ذلك عبر العودة بقوة نحو كومنولث الدول المستقلة[1].

يتأكد لنا بعد الوقوف عند مفهوم الأمن القومي الروسي لعام 2000 اتساع الرؤية الأمنية الروسية[2] و ذلك بالتركيز على أنماط عديدة من مصادر التهديد و كذا التركيز على التهديدات الخارجية التي لم تلق الاهتمام الكبير في مفهوم الأمن القومي السابق. هذا بالإضافة إلى المكانة المركزية للدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي - بما فيها الجمهوريات الإسلامية- في التصور الأمني الروسي و التفكير الإستراتيجي للرئيس بوتين، حيث تتم الإشارة إليها في أغلب محاور هذه الوثيقة.

ثانيا: العقيدة العسكرية (Military Doctrine)

تعني العقيدة العسكرية تلك الفلسفة الموجهة للدولة حيث تتضمن جملة من الآراء والأفكار ذات الصلة بالصراع و الحرب، أهدافها و طبيعتها، بالإضافة إلى تحضير البلاد والقوات المسلحة لخوضها و ذلك في إطار إستراتيجية محددة ترسم من طرف القيادة السياسية والعسكرية للدولة. تعكس العقيدة العسكرية تاريخ الدولة و شعارات الأمة كما أنها وثيقة الصلة بالنظام السياسي ووظائفه في قطاعي السياسة الداخلية و الخارجية[3].

[1] -Macel de Haas, **op.cit.,** p.16.

[2]-Olga A.Vorkunova, "***Regional Security in Russia and the Near Abroad"***, **In**: Solomon Hussein, ***Challenges to Global Security: Geopolitics and Power in an Age of Transition*** (London, GBR, Tauris, 2007) p.169.

[3]- مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، الجزء الأول (دمشق، دار طلاس،ط.2، 2003) ص ص 493-494.

تتعلق العقيدة العسكرية بمجموع الأوامر والتعاليم و المفاهيم المعتمدة من طرف السلطة الحاكمة بحيث تمثل وجهة النظر الرسمية الخاصة بمسائل الصراع المسلح، كما أنها تعد دليلا للقوات المسلحة كي تنجز المهمات الوطنية التي حددتها القيادة العليا. تتأثر صياغة العقيدة العسكرية للدولة بجملة من المتغيرات المرتبطة بإستراتيجية الأمن القومي المعتمدة، الخلفية التاريخية، التطور التكنولوجي، إدراك التهديدات و كذا المقدرات القومية المخصصة لبناء القوة العسكرية[1].

تعتبر روسيا الاتحادية من الدول القليلة التي تصوغ عقيدتها العسكرية بشكل علني وفي إطار وثيقة رسمية حيث عمدت وزارة الدفاع الروسية على وضع مسودة تتعلق بتنظيم استخدام الوسائل العسكرية و قد تم توقيعها من طرف الرئيس بوتين في 21 أبريل2000[2]. تتضمن مقدمة الوثيقة تعريفا لها حيث تعني: **" [...] ملخص للرؤى الرسمية (دليل) التي تحدد الأسس العسكرية - السياسية، العسكرية - الإستراتيجية، العسكرية - الاقتصادية، لحماية الأمن السكري الروسي. هي وثيقة لمرحلة انتقالية تتعلق بديمقراطية الدولة والاقتصاد المختلط، تحول التنظيم العسكري للدولة و كذا التحول الديناميكي لنظام العلاقات الدولية"[3].**

تعرضت العقيدة العسكرية السابقة (*) **لعام** 1997 للعديد من الانتقادات التي ترى أنها **لم تكن في مستوى الأمن القومي الروسي**[4] و هو ما دفع الرئيس بوتين إلى اعتماد عقيدة جديدة استجابة لمختلف التحديات التي عرفتها البيئة الدولية خاصة إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على وضع الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية القريبة من روسيا. تركز العقيدة العسكرية الجديدة على مجابهة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي و منها:

*- تزايد الصراعات الناجمة عن التطرف الديني و الإثني.

---

[1]-سوسن العساف، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي** (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث،ط.1، 2008) ص ص 166،167. **للمزيد حول مفهوم العقيدة العسكرية، ينظر:**
HERVE COUTAU-BEGARIE, **op.cit.,** pp.269, 270.

[2] - Marcel de Haas, **op.cit.,** p.16.

[3]-**من نص وثيقة العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية، 2000، أنظر الملحق رقم 02 من الدراسة،** ص ص .

(*)- لمزيد من التفصيل في محتوى العقيدة العسكرية لعام 1997، ينظر: محمد أسامة محمود إسماعيل**،" السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي و العشرين"،** مجلة السياسة الدولية، العدد 124، **أكتوبر** 2000، **ص ص** 247-251.

[4]-Isabelle Facon, ***La Nouvelle Doctrine Militaire Russe et l'Avenir des Relations Entre la Russie et l'occident*** (Bruxel ; BRUYALANT, 2001) p.734.

*- اتساع انتشار السلاح النووي.

*- تزايد حدة سباقات التسلح الإقليمي.

*- محاولات بعض القوى لإضعاف مؤسسات الأمن الدولي و على رأسها هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن و التعاون الأوربي.

*- محاولة إضعاف روسيا سياسيا و اقتصاديا و عسكريا لمنعها من العودة للعهد الإمبراطوري.

*- توسع حلف الناتو شرقا.

*- إقامة قواعد عسكرية على الحدود الروسية[1].

تنص العقيدة العسكرية الجديدة لعام 2000 على احتفاظ روسيا بحق استخدام السلاح النووي في حال تعرضها لأي تهديد حتى و لو كان بالأسلحة التقليدية و هذا لردع الولايات المتحدة الأمريكية التي أعربت عن استيائها من اعتماد هذه العقيدة حيث طلبت من روسيا تعديلها و التوجه نحو مزيد التعاون للحفاظ على الأمن و الاستقرار الدوليين[2]. يبدو أن روسيا الاتحادية قد تأثرت في صياغة عقيدتها العسكرية بإستراتيجية الانتقام الشامل (**Massive Retaliation**) التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي حيث تؤكد هذه الإستراتيجية على الانتقام الفوري و الرد بالقوة القصوى والإمكانيات المتاحة[3].

بخصوص مكانة الجمهوريات المستقلة في العقيدة العسكرية الجديدة، نجد أنها تحظى بأهمية بالغة في التفكير العسكري الروسي حيث تولي القيادة الروسية أهمية بالغة للتعاون العسكري السياسي، العسكري التقني في إطار كومنولث الدول المستقلة مع التأكيد على ضرورة توحيد الجهود لتكوين مجال دفاعي واحد و تحقيق الأمن الجماعي العسكري. تقترح العقيدة تكوين تشكيلات عسكرية تتكون من كافة دول الكومنولث بما يتماشى مع التشريعات الداخلية للدول و معاهداتها.

---

[1]-سوسن العساف، **مرجع سابق**، ص 337.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 338 .

[3]- كشف عن هذه الإستراتيجية وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس إيزنهاور و ذلك في خطاب له أمام الكونغرس حول التوجه الجديد للإستراتيجية الأمريكية و ذلك في جانفي 1945، **لمزيد من التفضيل حول هذه الإستراتيجية، ينظر:** سوسن العساف، **مرجع سابق**، ص ص 79-86.

ثالثا: مفهوم السياسة الخارجية (Foreign Policy Concept)

تمثل وثيقة مفهوم السياسة الخارجية منظومة أفكار ومرجعية ذات طابع دستوري وأرضية لصانع السياسة الخارجية و هي عموما تجيب على التساؤل الجوهري التالي: **إلى أين يتجه البلد؟** بحيث تكشف عن الأهداف المنشودة للدولة و تقوم بترتيبها حسب مبدأ الأولوية. يتم انطلاقا من هذه الوثيقة تحديد المجالات الجيوبولتيكية التي تقع فيها المصالح القومية للدولة بالإضافة إلى تبيين طبيعة الوسائل المستخدمة في السياسة الخارجية سلمية كانت أو عنيفة. تتميز وثيقة مفهوم السياسة الخارجية بعدم الثبات و قابليتها للتكيف مع معطيات الوضع الداخلي ومتغيرات السياسة الدولية[1].

في رسالة له للجمعية الفدرالية بتاريخ 03 أبريل 2001، يؤكد الرئيس بوتين على أهمية السياسية الخارجية و التأسيس لها بالقول أن هذه الأخيرة تمثل مؤشرا و عاملا أساسيا في قضايا الدولة الداخلية، و هي ترتبط بهيبة الدولة في الساحة العالمية كما أن **الوضع** السياسي والاقتصادي لروسيا الاتحادية يعتمد على مدى استخدام الموارد الدبلوماسية بكفاءة و فعالية. بخصوص روسيا الاتحادية، يعتبر مفهوم السياسة الخارجية الوثيقة الثانية من نوعها بعد الأولى التي **صدرت عام** 1993 في عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. تم توقيع هذه الوثيقة في 21 **جوان** 2000 من طرف الرئيس بوتين من خلال مرسوم رئاسي. **نجد أن** مفهوم السياسة الخارجية الروسية يجيب عن العديد من التساؤلات مع تقديم أفضل حلول لها. يذكر من بين أهم التساؤلات:

***- كيف ترى روسيا علاقاتها بالخارج؟**

***- هل ستحاول اللحاق بالقوى الكبرى الرئيسة في السياسة الدولية؟**

***- هل ستتمكن روسيا من استعادة قوتها الاقتصادية و مكانتها الإستراتيجية؟**

***- هل تتجه روسيا نحو العزلة أم الانخراط أكثر في السياسة العالمية؟**

***- ما هي دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية؟**[2].

[1]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص ص 46-48.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 48.

يشير نص الوثيقة إلى أن هناك جملة من المعطيات الدولية التي دفعت إلى إصدارها و تماشيا مع تلك المعطيات تم تحديد مبادئ السياسة الخارجية الروسية كما يلي:

*- التأكيد على أن روسيا قوة عظمى.

*- وجوب تقوية النفوذ الروسي في مختلف المجالات والقضايا الدولية.

*- التعاون العسكري و السياسي و الاقتصادي في إطار كومنولث الدول المستقلة حيث أن له أهمية قصوى.

*- التعبير عن استياء روسيا من السياسات الأمنية الغربية[1].

تحتوي وثيقة مفهوم السياسية الخارجية على خمسة محاور حيث تبدأ **بالأحكام العامة، ثم العالم المعاصر في السياسة الخارجية الروسية، فأولويات روسيا الاتحادية في التعامل مع المشاكل الدولية،** و بعدها **الأولويات الإقليمية** و أخيرا **صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية الروسية**. يظهر من خلال المحور الرابع أن روسيا تجعل من الجمهوريات المستقلة دائرة أولية في السياسة الخارجية الروسية باعتبارها ضمن أولوياتها الإقليمية حيث تنص وثيقة مفهوم الأمن القومي على ضرورة التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف مع دول كومنولث الدول المستقلة و من بينها الجمهوريات الإسلامية المستقلة محل الدراسة في هذا البحث[2].

يؤكد مفهوم السياسة الخارجية على ضرورة تطوير علاقات حسن الجوار و الشراكة الإستراتيجية مع الجمهوريات المستقلة في إطار كومنولث الدول المستقلة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى انفتاح كل دولة و استعدادها لضمان مصالح روسيا الاتحادية و بالخصوص حماية حقوق مواطنيها. كما يشير نص الوثيقة إلى أن روسيا سوف تعمل على تنظيم علاقاتها مع الجمهوريات المستقلة **في إطار كومنولث الدول المستقلة و كذلك التجمعات الأصغر مثل** الاتحاد الجمركي و كذا معاهدة الأمن الجماعي. كما تولي روسيا من خلال هذا المفهوم أهمية بالغة لحل النزاعات في الجمهوريات المستقلة و ذلك ضمن تنظيم كومنولث الدول المستقلة

[1]- Marcel de Haas, **op.cit.,** p.17.

[2]- **من نص وثيقة مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، 2000، أنظر الملحق رقم 03 من الدراسة، ص ص .**

بالإضافة إلى تطوير التعاون في المجالين العسكري السياسي و الأمني خاصة مسألة محاربة الإرهاب الدولي و التطرف[1].

تشير وثيقة مفهوم السياسية الخارجية كذلك إلى أن روسيا ستعمل على منح بحر قزوين - الذي تحيط به العديد من الجمهوريات الإسلامية المستقلة- **المكانة التي تسمح بالدول** المطلة عليه بأن تطور تعاونا مفيدا و متبادلا في مجال استغلال ثرواته في ظل اعتراف كل **طرف بمصالح الطرف الأخر**. على غرار المصالح المادية التي تسعى روسيا على تحقيقها، نجد أن نص الوثيقة يؤكد على بذل روسيا جهودها من أجل الحفاظ على الميراث الثقافي المشترك الذي يجمع بين مختلف دول كومنولث **الدول المستقلة**[2].

بالرغم من أن مفهوم السياسة الخارجية لعام 2000 لم يشر صراحة و بشكل مباشر لموقع الجمهوريات الإسلامية المستقلة في السياسة الخارجية الروسية إلا أن تحليل مضمون هذه الوثيقة يبين لنا أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة تحتل مكانة مركزية لدى صانع القرار الروسي، فهي تمثل دائرة من دوائر الأولية في السياسة الخارجية الروسية حيث أن عنوان المحور الرابع من الوثيقة **الأولويات الإقليمية** خير دليل على هذا الاهتمام.

رابعا: الوثائق الأمنية المكملة

تتميز السياسة الخارجية و الأمنية الروسية بالحركية و التكيف المستجدات المحيطة بروسيا حيث اعتمدت الدولة ثلاث وثائق رسمية مكملة للوثائق الأساسية السابقة. تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

أ- وثيقة الدفاع البيضاء(Defense White Paper): تمت صياغة هذه الوثيقة بأمر من الرئيس بوتين كرد فعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001(*) **و كذا الاعتداءات المسلحة**

---

[1]- **المصدر نفسه.**

[2]- **المصدر نفسه.**

(*)- كان لهذه الأحداث تأثيرات على السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية حيث كشفت روسيا عن تعاطفها الكبير معها وبالإضافة إلى تقديم تسهيلات لأمريكا في محاربة تنظيم القاعدة، **للمزيد من التفصيل، ينظر:**

- Alex Pravda, ***"Putin's Foreign Policy After 11 September: Radical or Revolutionary"***, **In:** Gabriel Gorodestky, ***Russia between East and West: Russia Foreign Policy on the Threshold of the Twenty First Century***(Great Britain, FRANK CASS PUBLISHERS, 2003) pp.37-43.

التي تعرضت لها موسكو في أكتوبر 2002 أين قامت جماعة مسلحة من الشيشان باحتجاز رهائن في مسرح (Nord-Ost) و هو ما اعتبره الرئيس بوتين استهداف روسيا **من طرف** الإرهاب الدولي و هو ما جعله يأمر الوزراء والقادة الأمنيين لوضع مسودة لمراجعة مفهوم **الأمن القومي لعام** 2000. أصدرت هذه الوثيقة من طرف وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف في 02 **أكتوبر** 2003 **تحت عنوان** (**The Priority Tasks of the Development of the Russian Armed Forces**)، أي المهام الأولية لتطوير القوات المسلحة الروسية، و هي تتضمن النقاط التالية:

*- شرح العمليات العسكرية و تقدير القوات المسلحة.

*- التشديد على انخراط روسيا بالقوة المسلحة في محاربة الإرهاب الدولي.

*- التفكير في تهديدات الأمن القومي الروسي و درجة الجاهزية و الاستعداد لمكافحة الإرهاب وممولية[1].

*- استقلالية السياسة الأمنية لدول أسيا الوسطى و الكومنولث يجعل روسيا تعتبرها مصدرا للنزاعات.

إضافة إلى الجانب الأمني، تمثل هذه الوثيقة تحولا في الإستراتيجية الدولية لروسيا مع الرئيس بوتين حيث تريد من خلالها تأكيد الأهمية الكبرى لروسيا في محاربة الإرهاب الدولي التي حيث تعمل روسيا على استغلالها للعودة إلى الساحة العالمية[2].

ب- <u>نظرة عامة للسياسة الخارجية</u>(<u>Overview of Foreign Policy</u>):

صادق بوتين على هذه الوثيقة 27 **مارس** 2007 و قد تم تحضيرها من طرف وزارة الخارجية الروسية بعد إجراء لقاء مع السفراء و الممثلين الدبلوماسيين الدائمين و ذلك في 27 **جوان** 2006. تمثل هذه الوثيقة دليلا لاتخاذ القرارات في السياسة الخارجية للدولة بحيث كانت أرضية لصياغة مفهوم السياسة الخارجية للرئيس السابق **دميتري ميدفيدف**. يتضمن نص الوثيقة خمسة محاور أساسية و هي كما يلي:

[1]-Marcel de Haas, **op.cit.,** pp.19, 20,27.
[2]-Lena JOHNSON, ***Vladimir Putin and Central Asia, the Shaping of Russian Foreign Policy*** (New York, I.R Tauris, 2004) p.177.

*- الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار (هيئة الأمم المتحدة، مجموعة G8، إدارة الأزمات ونزع السلاح).

*- التوجهات الجغرافية نحو (كومنولث الدول المستقلة حيث تشكل أولوية في السياسة الخارجية الروسية، أوربا الشرقية، أسيا، الباسيفيك...).

*- الدبلوماسية الاقتصادية خاصة تحرير التجارة و التركيز على دبلوماسية الطاقة.

*- الدبلوماسية الإنسانية (حماية حقوق الإنسان، حماية الروس في الخارج، التعاون الثقافي والعلمي).

*- تنويع وسائل السياسة الخارجية الروسية و تعزيز التعاون الإقليمي[1].

ج- <u>إستراتيجية 2008 لتنمية روسيا إلى غاية 2020</u>:

أعلن الرئيس **بوتين** مع اقتراب عهدته الثانية عن هذه الإستراتيجية في 08 فيفري 2008 و ذلك في كلمة ألقاها أثناء اجتماع موسع لمجلس الدولة **(State Council)** حيث تحدث عن إستراتيجية متوسطة المدى لتطوير روسيا على مدار اثني عشر سنة في المستقبل. **تدور** هذه الإستراتجية حول العديد من القضايا الداخلية فضلا عن المسائل الدولية ذات الطابع العسكري و الأمني و هي كالتالي:

*- توسيع حلف شمال الأطلسي.

*- الأمن الطاقوي الروسي.

*- نشر القوات الأمريكية في أوربا الشرقية.

*- مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بالقرب من حدود روسيا.

*- الإصلاحات العسكرية[2].

يظهر من خلال تحليل مضمون هذه المحاور أن هناك اهتماما متزايدا من طرف روسيا بالعالم الخارجي و خاصة المجال الجيوبولتيكي القريب من حدودها - **بما في ذلك** الجمهوريات الإسلامية المستقلة- لما له من علاقة بالأمن الطاقوي الروسي و أمنها

[1] -**Ibid.**, p.22.
[2] -**Ibid.**, p.23.

الاستراتيجي خاصة أن كافة المشاريع الأمنية الغربية (درع صاروخي، قواعد عسكرية...) تصب كلها في اختراق الأعماق الإستراتيجية القريبة من الإقليم الروسي و هو ما سوف يتم الكشف عنه في الفصل الثاني من الدراسة.

خامسا: مفهوم السياسة الخارجية (2013)

تمت المصادقة على وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية بتاريخ 12 فيفري 2013، و هي تتضمن العديد من المحاور حيث تستهل **بأحكام عامة**، ثم محور يتعلق **بالسياسة الخارجية الروسية مع العالم المتقدم، و محور خاص بأولويات السياسة الخارجية الروسية، بالإضافة إلى الإشارة إلى الاهتمامات الإقليمية و آخر متعلق بتطوير وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية**[1].

يشير مفهوم السياسة الخارجية إلى جملة من الأهداف على مستوى السياسة الخارجية الروسية حيث سنركز على تلك المتعلقة بموضوع الدراسة و من ذلك:

*- تطوير العلاقات التعاونية الثنائية و المتعددة الأطراف مع دول كومنولث الدول المستقلة بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

*- **إقامة علاقات مع كل دولة من كومنولث الدول المستقلة على أساس المساواة و المصالح** المشتركة مع البحث عن تطوير علاقات الشراكة الإستراتيجية و التحالف مع تلك الدول.

*- إعطاء أولوية للاتحاد الأوراسي بهدف الاستفادة أكثر من العلاقات الاقتصادية في ظل **كومنولث الدول المستقلة**.

*- **الحرص على البعد الإنساني** في إقامة العلاقات مع تلك الدول من خلال حماية حقوق الروس في تلك الدول من الناحية التعليمية و اللغوية و الاجتماعية و الحريات... **الخ**.

*- الوقاية من اللااستقرار في جمهوريات أسيا الوسطى.

---

[1]- **لمزيد من التفصيل حول هذه المحاور، ينظر: مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، 12 فيفري 2013، على الرابط الالكتروني:**

www. Mid.ru/…/76389FEC168189ED44257B2E0039

(تاريخ التصفح: 12-05-2015 على الساعة 15.00)

*- تدعيم منظمة الأمن الجماعي باعتبارها نظاما أمنيا حديثا في المجال ما بعد السوفيتي والعمل على تحويل هذه المنظمة إلى إطار عالمي قادر على مواجهة التحديات و التهديدات المختلفة[1].

في سبيل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، تشير الوثيقة إلى جملة الوسائل والآليات التي تستح بذلك و منها:

*- تجسيد منظمة التجارة الحرة استكمالا لمسار التعاون الاقتصادي بين دول كومنولث الدول المستقلة.

*- تقوية التكامل الاقتصادي الأوراسي والعمل مع بيلاروسيا و كازاخستان على تطويره إلى اتحاد اقتصادي أورلسي.

*- تطوير منظمة الأمن الجماعي كوسيلة للحفاظ على الاستقرار داخل كومنولث الدول المستقلة من خلال التنسيق ين السياسات الخارجية و حل النزاعات و الخلافات الدبلوماسية سلميا.

*- توثيق التعاون مع دول البحر الأسود وبحر قزوين حيث تركز روسيا على تقوية ميكانيزم التعاون بين دول بحر قزوين على أساس القرارات المشتركة[2].

بعد استعراضنا لمضامين مفهوم السياسة الخارجية الروسية لعام 2013 وبإجراء مقارنة بسيطة مع المفهوم السابق، يمكن القول أن هذه الوثيقة متميزة بتركيزها على البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الروسي الذي يوليه الرئيس بوتين أهمية بالغة، بالإضافة إلى حرص روسيا على المقاربة الإنسانية من خلال التأكيد على البعد الإنساني في علاقتها بالجمهوريات المستقلة.

[1]- المصدر نفسه.
[2]- المصدر نفسه.

سادسا: العقيدة العسكرية الروسية (2014)

تندرج هذه الوثيقة ضمن سلسلة الوثائق الرسمية التي صدرت في فترة عودة تولي الرئيس بوتين الرئاسة بعد انتهاء عهدة ميدفيدف، حيث وقع بوتين على وثيقة العقيدة العسكرية في 25 ديسمبر 2014 بحيث حلت محل العقيدة العسكرية السابقة لعام 2010 التي تمت الإشارة إليها آنفا. تجدر الإشارة إلى أن بدء التحضير لهذه الوثيقة من طرف مجموعة العمل التابعة لمجلس الأمن الروسي كما أن مضامينها قد وردت كاستجابة لانفجار الأزمة الأوكرانية في جويلية 2013[1].

أما بخصوص محتوى التصور الروسي في المجالين الأمني و العسكري المتضمن في هذه الوثيقة، فيمكن تلخيصه على النحو الآتي:

*- يتجلى الجانب الأساسي للوثيقة في الربط الوثيق ما بين الأخطار الخارجية والداخلية المتعلقة بالاستقرار الداخلي و تجنب الصراع الإثني في الداخل الروسي.

*- تميز العقيدة العسكرية الروسي بين الأخطار العسكرية و التهديدات ذلك أن الأخطار أسبق من التهديدات التي تشير إلى إمكانية فعلية لانفجار الصراع المسلح بين روسيا و قوى أخرى.

*- التركيز على كل من حلف الناتو و الولايات المتحدة الأمريكية على غرار وثيقة العقيدة العسكرية لعام 2010، حيث تعتبرهما روسيا في صدارة قائمة الأخطار الخارجية العسكرية الخارجية و هذا بالنظر إلى عملية التوسيع و كذا تحريك هياكل عسكرية غربية بالقرب من الحدود الروسية و في الدول المجاورة من خلال استعراض القوة و التمارين العسكرية. تتخوف روسيا في هذا السياق من اتساع أدوار الناتو نحو العالمية و كذا انتهاكات القانون الدولي.

*- تركز روسيا من خلال هذه الوثيقة على الأخطار عبر القومية و الصراعات الإقليمية حيث يتم التفصيل فيها أكثر مقارنة بالوثيقة السابقة. تشير وثيقة 2014 إلى تهديد الناجم عن

[1]- Margaret Klein, "**Russia's New Military Doctrine**", SWP, February 2015, **available on**: www.swp-berlin.org **(Accessed on June 15th, 2015 at 15.30).**

التطرف العالمي، الإرهاب، الجرائم المنظمة العابرة للحدود و كذا تهريب السلاح والمخدرات.

*- تتضمن الوثيقة كذلك إشارة إلى ضرورة قيام روسيا بمراقبة و مواجهة التهديدات الحاصلة في الخاصرة الجنوبية حيث تولي روسيا اهتماما بالغا بالتطورات الحاصلة في الجوار المباشر و كذا تأكيدها على أحقيتها في المجال السوفيتي السابق[1].

المطلب الثاني: الوثائق الصادرة في فترة الرئيس ديمتري ميدفيدف

على غرار بوتين، اهتم الرئيس ميدفيدف بالتأسيس النظري لسياسة روسيا الخارجية و إستراتيجية الدولية بحيث صدرت في عهدته الرئاسية العديد من الوثائق التي تمثل مرجعية للتحرك الروسي في السياسة الدولية. تتمثل أهم هذه الوثائق في:

أولا: مفهوم السياسة الخارجية (Foreign Policy Concept)

عمل الرئيس ميدفيدف على وضع بصمته في السياسة الخارجية الروسية مباشرة بعد توليه رئاسة روسيا الاتحادية و ذلك من خلال توقيع النسخة الثالثة من مفهوم السياسة الخارجية و ذلك في 28 جويلية 2008. يشير محتوى الوثيقة إلى جملة من النقاط إلا أنها لا تقيم قطيعة مع المفهوم السابق بل هي امتداد له مع مسايرة المتغيرات الدولية المحيطة بروسيا. يدور مفهوم السياسة الخارجية لعام 2008 حول:

*- التأكيد على أن روسيا ذات قوة و دور كبير في القضايا العالمية و هي تمثل أحد أهم المراكز المؤثرة في السياسة العالمية.

*- تمثل روسيا قوة عائدة أو منبثقة من جديد و هي كذلك قوة كبرى لها تأثير جوهري في التطورات العالمية.

*- ضمان الاستقرار و الأمن في دول الكومنولث من خلال معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شانغاي للتعاون.

*- العمل على إقامة نظام أمن جماعي إقليمي و ضمان أمن الطاقة و الموارد.

[1]- من نص وثيقة العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014، لمزيد من التفصيل، ينظر:
www.scribd.com/.../Russia-s-2014-Military-Do... (Accessed on June 15th, 2015 at 15.30).

*- يجب على روسيا حماية الروس القاطنين في الخارج القريب.

*- مجابهة توسع الناتو لضم جورجيا و أوكرانيا و معارضة مشروع الدرع الصاروخي.

*- تعزيز العلاقات مع الشرق أي " الصين و الهند[1].

تعكس محاور هذه الوثيقة ثقة في النفس[2] حيث يبدو من خلال هذه المحاور **أن** ميدفيدف مازال متمسكا بأسس مفهوم السياسة الخارجية لعام 2000، **و كذا الوثائق المكملة** لها بحيث نلاحظ استمرارية في توجهات السياسية الخارجية للدولة بالرغم من تغير الرئاسة في روسيا. كما نلاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية لميدفيدف يولي أهمية بالغة للمجال الجيوبولتيكي الإقليمي القريب من روسيا بالنظر إلى حجم المصالح الحيوية المرتبطة به.

ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية و الأمنية (أوت 2008)

تم اعتماد وثيقة مبادئ السياسة الخارجية والأمنية الروسية **(Principles on Foreign and Security Policy August 2008)** من طرف الرئيس ميدفيدف وذلك بعد النزاع مع جورجيا في صيف 2008، و قد تم الإعلان عن هذه المبادئ في 31 **أوت** 2008 حيث ترتكز على خمسة محاور أساسية و هي:

*-سمو القانون الدولي.

*- التعددية القطبية و لا سيطرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

*- تجنب روسيا العزلة و ضرورة البحث عن علاقات صداقة حتى مع الغرب.

*- حماية الروس أينما كانوا و رد أي اعتداء ضدهم.

*- الحفاظ على مصالحها في العديد من الأقاليم[3].

---

[1]-**من نص وثيقة مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، 28 جويلية 2008.**

[2]- Nina Bachkatov**, op.cit.,** p.209.

[3]-George FRIEDMAN, "***The Medvedev Doctrine and American Strategy***", **available on**: http://www.stratfor.com/weekly/medvedev_doctrine_and_american_strategy **(Accessed on 30 October 2009 at 12.00).**

يحظى المحور الأخير باهتمام بالغ من طرف روسيا حيث يعتبر الرئيس ميدفيدف أن لروسيا مصالح متميزة **(Privileged Interests) في** مجال نفوذها و قد أكد على هذا في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن و ذلك في رده على سؤال كاتبة الدولة السابقة **مادلين ألبرايت** بخصوص المقصود بالمصالح ذات الامتياز: **"[...]عندما قمت بصياغة المبادئ الخمسة الجديدة للسياسية الخارجية الروسية، كان من بينها مبدأ تطوير العلاقات مع الدول التي ارتبطت تقليديا بروسيا الاتحادية [...] ولكنها الدول ذات الأهمية البالغة بالنسبة لنا، التي عشنا معها جنبا إلى جنب لعقود أو قرون،[...] إني أعني الدول التي كانت جزء من الاتحاد السوفيتي"**[1].

ثالثا: إستراتيجية الأمن القومي لغاية 2020

قام الرئيس ميدفيدف بتوقيع المرسوم المتعلق بإستراتيجية الأمن القومي بتاريخ 12 **ماي** 2009 و تم إصدارها من طرف الكرملين في اليوم الموالي. تعتبر هذه النسخة الثالثة من نوعها بعد مفهوم الأمن القومي لعامي 1993 **و** 2000. تنقسم هذه الوثيقة إلى عدة فصول تدور تتعلق بالأمن الدولي و المصالح القومية، التهديدات الأمنية و ضمان الأمن القومي من التهديدات التقليدية و الحديثة[2].

تتضمن إستراتيجية ميدفيدف **الأمنية** مجموعة من النقاط التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار في توجيه السياسة الخارجية الروسية من بينها:

*- أولوية الدفاع عن امن الدولة و المجتمع.

*- وجوب تطور روسيا نحو القوة الكبرى.

*- الاهتمام بأمن الجالية الروسية في دول الخارج القريب.

*- تحول روسيا إلى أكبر خامس اقتصاد عالمي.

[1]- Lilia SHEVTSOVA, ***"Lonely Power: Why Russia Has Failed to Become the West and West is Weary of Russia"***, Carnegie Endowment for International Peace, p.89.
[2]-Marcel de Haas, **op.cit.,** p.86.

*- التركيز على مواجهة التهديدات الخارجية التي تأتي من الغرب والمتعلقة بتوسيع حلف الناتو نحو الحدود الروسية و اتساع دوره، الدرع الصاروخي الأمريكي والتنافس على مصادر الطاقة و أمنها خاصة في أسيا الوسطى و بحر قزوين حيث يمكن أن يخلق توترات تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية بالقرب من روسيا و حلفائها. هذا بالإضافة إلى مواجهة التهديدات الداخلية المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة و التطرف..**إلخ**. يركز الرئيس ميدفيدف بشكل أساسي على عامل الطاقة حيث تكررت الإشارة إليها أكثر من خمس مرات في هذه الوثيقة، كما وصفتها أنها ذات طبيعة إستراتيجية و هي وسيلة أساسية لممارسة الردع وتقوية النفوذ الروسي على الساحة الدولية[1].

بعد إجراء مقارنة بين مختلف هذه الوثائق الرسمية الموجهة لإستراتيجية روسيا يتضح مدى التجانس في مقاربة التحرك الاستراتيجي حيث أنها تلتقي في النقاط التالية:

*- التركيز على التعددية القطبية و مجابهة الهيمنة الأمريكية.

*- لروسيا مصالح حيوية في دول المجال السوفيتي السابق.

*- حماية الجالية الروسية أولوية في التخطيط الأمني و الاستراتيجي الدولي.

رابعا: العقيدة العسكرية 2010

تم إصدار هذه الوثيقة في 05 فيفري 2010 و ذلك استجابة للتطورات الدولية الجديدة التي لاحظها الرئيس ميدفيدف. يتضمن نص هذه العقيدة الجديدة خمسة محاور أساسية **(أحكام عامة، التهديدات العسكرية للأمن الروسي، السياسة العسكرية لروسيا الفدرالية، الدعم العسكري الاقتصادي للدفاع)**.

تتضمن هذه العقيدة العسكرية تعريفا للمصالح القومية لروسيا على أساس عدة نقاط وهي توسيع دائرة الدول الشريكة مع روسيا على أساس المصالح المشتركة، الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين و تشكيل قوات مسلحة روسية تكون قابلة للعمل خارج حدود روسيا

[1]- **Ibid.**, pp.86,87.

بالإضافة إلى تكوين تشكيلات خاصة و تدريبها و فرق مسلحة لحماية المصالح الاقتصادية الروسية[1].

كما تشير الوثيقة إلى التهديدات الخارجية للأمن القومي الروسي و من أهمها:

*- توسيع حلف الناتو و تحريك هياكل عسكرية لبعض أعضائه نحو مناطق قريبة من حدود روسيا.

*- محاولات زعزعة الاستقرار في بعض الدول و الأقاليم من أجل زعزعة الاستقرار الاستراتيجي.

*- نشر فرق عسكرية على أقاليم الدول المحاذية لروسيا و حلفائها و في المياه القريبة.

*- انتشار الإرهاب الدولي.

*- التوترات الأمنية و نشاط الجماعات المتطرفة في المنطق القريبة من حدود روسيا وحلفائها[2].

يظهر مما سبق استمرار العقيدة العسكرية لعام 2010 في النظرة السلبية تجاه الغرب و سياساته الأمنية و الدفاعية، بالإضافة إلى المقاربة الإقليمية التي تعتمدها روسيا و ذلك من خلال التركيز على أنماط التهديد التي تمس أمنها و أمن الدول الحليفة و المجاورة.

المطلب الثالث: سمات الإستراتيجية الدولية لروسيا من خلال تحليل الوثائق

بعد استعراض مضمون الوثائق الرسمية المحددة لسياسة روسيا الخارجية وإستراتيجيتها منذ سنة 2000، يتضح أن القيادة الروسية لها مقاربة في السياسة الخارجية والإستراتيجية تتسم بالشمول و الانسجام والتوازن، كما نلمس استمرارية في الرؤية والأهداف لدى كل من الرئيسين بوتين و ميدفيدف بحيث نلحظ أن هناك خيطا رفيعا يربط بين مختلف هذه الوثائق.

---

[1]- Marcel DE HAAS, (2010) "***Russia's Military Doctrine Development***", **In**: Stephen J. Blank, "***Russian Military Politics and Russia's 2010 Defense Doctrine***", Strategic Studies Institute", March, pp.39- 42.

[2]- **من نص وثيقة العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية، 05 فيفري 2010، على الرابط الإلكتروني:**
http://www.sras.org/military_doctrine_russian_federation_2010
(تم التصفح بتاريخ: 10-10-2012 على الساعة 15.30)

يمكن تحديد سمات التفكير والسلوك الخارجي الروسي فيما يلي:

- ✓ - وضوح مقاربة فرض النفس و التحدي و التوجه نحو التعددية القطبية باعتبار أن الأحادية تمثل تهديدا أساسيا للأمن القومي الروسي[1].
- ✓ - **لا أدلجة (Desideologisation)** التفكير الاستراتيجي الروسي الراهن خلافا عن الفترة السوفيتية و ذلك بسبب الاحتكام إلى الواقعية ومبدأ المصلحة القومية.
- ✓ - غلبة خطاب **القوة الكبرى** على مضمون الوثائق حيث أن كل من الرئيس مقتنعان بأن روسيا ذات وزن كبير في السياسة الدولية و بالتالي يجب أن تتحرك بصورة منسجمة مع حجم قوتها.
- ✓ - عدم رضا روسيا بالحدود المنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفيتي حيث مازالت تفكر وفق منطق العهد السوفيتي و القيصري.
- ✓ - **الطابع الأمني** للسياسة الخارجية أو ما يطلق عليه في أدبيات الدراسات الأمنية بمصطلح "**الأمننة**" **(Securitization)** حيث يظهر إعطاء أهمية من جانب صانع القرار للشق العسكري السياسي أين تظل المصالح الأمنية في أعلى أجندة السياسة الخارجية الروسية حيث تحظى القضايا المتعلقة بتوازن القوى بأهمية بالغة لدى الرئيسين بوتين وميدفيدف[2]. ترجع أمننة السياسة الخارجية إلى مسيرة الرئيس بوتين واحتكاكه بالمؤسسات الأمنية وكذا اعتماده على العديد من المؤسسات الأمنية في جلب المعلومات و المعطيات ذات الصلة بالقضايا الإستراتيجية الدولية.
- ✓ - **عدم إغفل الجانب الاقتصادي (Economization) في مختلف الوثائق باعتباره عامل** محدد للسياسة الخارجية الروسية حيث تميز بوتين بقدرته على المزاوجة و الموازنة بين المصالح الأمنية والاقتصادية في رسم الإستراتيجية الدولية لروسيا، و هو ما يظهر فـــي

[1]-Yuriy Fyodorov,"***Do We Need Reform of Russian Foreign Policy***?", **In:** Andrei Melville et Tatiana Shakleina, **op.cit.,** p.486.

[2]-Bobo Lo, "**The Securitization of Russian Foreign Policy Under Putin"**, **In:** Gabriel Gorodestky, **op.cit.,** p.13.

- ✓ **الوثائق الصادرة عام 2000**[1]، وخاصة مفهوم الأمن القومي الذي يشار فيه أولا إلى **الأمن الاقتصادي (Economic Security)** و ضرورة إقامة علاقات اقتصادية مع الخارج قبل الحديث عن التهديدات العسكرية للأمن القومي الروسي.

- ✓ - **البرغماتية و اللمسة اللبرالية** في السياسة الخارجية الروسية حيث أن الرئيس بوتين لا يعارض انخراط روسيا في مسار العولمة وتجارب اعتماد متبادل. يشير مفهوم السياسة الخارجية إلى أن المهمة الأساسية للسياسة الخارجية هي خلف ظروف خارجية مواتية تسمح بتطوير روسيا حيث أشار الرئيس بوتين في كلمة ألقاها أمام الجمعية الفدرالية بتاريخ 03 أبريل 2001 إلى أولوية الاندماج الاقتصادي **الروسي في الاقتصاد العالمي وكومنولث الدول المستقلة**[2].

- ✓ - **منطق التفكير الجيوبولتيكي و مظاهر الإمبريالية (Imperialism)** في السياسة الخارجية الروسية[3] حيث تشير كافة الوثائق إلى تعامل روسيا مع المجالات الجغرافية المحيطة بها على أنها مناطق نفوذ يجب أن تظل تحت سيطرتها، كما يتميز الأسلوب السائد في هذه الوثائق بطغيان الخطاب التنافسي على الخطاب التعاوني، مع التركيز على توازن القوى **مع الغرب**.

- ✓ - عدم رضا روسيا بالحدود المنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفيتي حيث مازالت تفكر وفق منطق العهد السوفيتي و القيصري حيث أكد وزير الخارجية **سيرغي لافروف على ضرورة العودة إلى مناطق النفوذ**.

- ✓ - التركيز على عامل أمن الطاقة **(Energy)** و الموارد لأنها تمثل الجزء الأساسي من **الوزن الدبلوماسي** الروسي وورقة ضغط على القوى الغربية.

---

[1]- **Ibid.,** p.14.
[2] -**Ibid.,** pp.14, 17.
[3] -BOBO LO, ***Russian Foreign Policy In The Post Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking,*** **op.cit.,** pp.07, 08.

المبحث الثالث: نماذج إستراتيجية السيطرة الروسية

إن لروسيا تجربة كبيرة في الامبريالية حيث تركت بصمتها و أسلوبها على سياسات التوسع والسيطرة على الأقاليم و ذلك منذ قيام الدولة على يد **بطرس الأكبر**(*) **(Great Peter)** إلى درجة أنها اعتمدت نماذج سيطرة إمبريالية متميزة ومتنوعة ستكون محل تمحيص في هذا المبحث.

يبين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" موضحا تجذر التفكير التوسعي لدى الروس قائلا: " **الإمبريالية قد كانت أساس السياسة الخارجية الروسية حيث توسعت على المنطقة المحيطة من موسكو إلى سواحل المحيط الهادي إلى بوابات الشرق الأوسط ووسط أوربا، مع استعباد و من دون رحمة لخيرات الضعفاء مع السعي إلى ترهيب الدول التي ليست تحت سيطرتها المباشرة**"[1]. كما يضيف كيسنجر في هذا السياق قائلا:" **لا تعطي روسيا للحدود معنى إلا نادرا، حيث تميل إلى الانسحاب بصمت وامتعاض**[2]". يظهر من خلال قول كيسنجر أن حدود روسيا غير ثابتة وهي مرشحة إلى **إلحاق (Annexation)** أي منطقة إلى إقليمها وذلك عن طريق القوة كما هو الحال مع شبه جزيرة **القرم** التي ضمتها روسيا إلى إقليمها و انتزعتها من أوكرانيا.

يؤكد في هذا السياق المؤرخ وعالم الأنثروبولوجيا الروسي " **غوميلويف ليف" على** هوس التوسع و السيطرة لدى الروس، حيث أطلق عليه مفهوم "**الباسيونرناست" أي الولع بالسيطرة** على العالم الذي يعتبره معطى متجذرا في وعي الشعب الروسي[3]. ترجع هذه العقلية إلى الامتداد الواسع لإقليم روسيا الذي خلق قناعة بالتميز والخصوصية الطبيعية لدى روسيا بحيث استعملت كحجة لضم العديد من الأقاليم.

(*)- يسمى كذلك بطرس الأول (1672-1725)، بدأ حكمه في 1689، سمي قيصرا عام 1682، وكان أول إمبراطور في روسيا عام 1721.

[1] -Dmitri Trenin, ***The End of Eurasia: Russia on the Border between Geopolitics and Globalization*** (Carnegie Endowment for International Peace, 2001) p.40.

[2] -**Ibid.,** p.40.

[3]- عاطف معتمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 40.

لقد أدى هذا الفكر التوسعي وكذا عدم قناعة واكتفاء روسيا بحدودها إلى تخوف العديد من القوى المجاورة التي تأرجحت عبر التاريخ بين الاستقلال والإلحاق بهذا **المركز**، بالإضافة إلى القوى الأوربية التي تنظر دائما بعين الريبة لروسيا و تعتبرها تهديدا جغرافيا ضخما[1].

يستعرض الجيوبولتيكي دميتري ترينين **(Dmitri Trenin)** العديد من نماذج السيطرة التوسع الإقليمي الروسي و ذلك بعد إجرائه مسحا للسلوك التوسعي الروسي منذ قيام **الدولة**. إن استعراض هذه النماذج ليس غاية في حد ذاته وإنما لفهم التحرك الروسي والوقوف عند مدى تناسب هذه النماذج مع إستراتيجية روسيا في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة في الوقت الراهن أو المستقبل.

المطلب الأول: أنموذج تجميع الأراضي (the Collecting of Lands Model)

يعتبر **أقدم نماذج** السيطرة **والتوسع الروسي** حيث **تم** تطبيقه **على** الأقاليم الروسية والسلافية الشرقية في العديد من مراحل تاريخ روسيا:

*- المرحلة الأولى:

هي فترة بناء الدولة الروسية منذ بداية القرن 14 **إلى القرن** 16 حيث قام أمراء **موسكو** ورجال الدين الكبار بعملية تجميع الأراضي الروسية عن طريق شرائها أو الاستيلاء عليها **بالقوة المسلحة**. برزت في هذه المرحلة تسمية **"روسيا"** باعتبارها نواة بناء الدولة وأصبحت معروفة من طرف الدول الأوربية.

*- المرحلة الثانية:

ترتبط بشكل أساسي بضم الأراضي الواقعة في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية لروسيا حيث كان القياصرة الروس يعتبرون أنفسهم الورثة الشرعيين لتلك الأراضي باعتبارها – على حد تفكيرهم- من ممتلكات أبائهم وأجدادهم. يندرج في سياق هذه المرحلة على سبيل **المثل الحروب مع بولندا في القرن** 17. جدير بالذكر أن عملية الزحف على الأقاليم الجديدة

[1] -Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.40.

من طرف القياصرة وضمها إلى مركز الدولة لم يكن ينظر له من طرف هؤلاء على أنه عملية استيلاء و ضم وإنما عبارة عن عودة القياصرة لأراضيهم و استعادة السيطرة على ممتلكاتهم القديمة، و هي تندرج ضمن عمليات تحرير الأقاليم الروسية من حكم الكاثوليكية البولندية[1]. يظهر مما سبق أن عملية التوسع والسيطرة الإقليمية متجذرة في التاريخ ولصيقة بنشأة الدولة الروسية حيث تؤمن منذ بدايتها بمشروعية ضم أقاليم غيرها.

. لم تنحصر ممارسة أساليب **أنموذج تجميع الأراضي في القرون** (14 ،16،17، 18)، بل تجلت كذلك في تشكيل الاتحاد السوفيتي في القرن العشرين وذلك عن طريق ضم الأقاليم المسكونة من طرف السلاف الشرقيين (أوكرانيا وبيلاروسيا). **و بالرغم من تفكك الاتحاد** السوفيتي واستقلال العديد من الأراضي عن النواة "روسيا " إلا أن هناك العديد من القوميين الروس من يعتقد بصلاحية أنموذج تجميع الأراضي في الفترة الحالية ومن بينهم المفكر **الروسي الحاصل على جائزة نوبل "ألكسندر سولزنستين"** الذي نشر مخططا لتوسيع روسيا وخلق اتحاد روسي يضم أوكرانيا و بيلاروسيا و شمال كازاخستان[2].

تمثل الخريطة الموالية على سبيل المثال توضيحا **لأنموذج تجميع الأراضي** و تطبيقه عبر التاريخ من طرف الروس في القرنين 17-18، حيث تكشف هذه الخريطة عن امتداد الدولة عبر الأقاليم وذلك بتوسعها غربا من خلال تجميعها للأراضي التي هي تابعة للمملكة البولندية و ضمها لإقليم الدولة الروسية.

[1] - **Ibid.,** p. 47.
[2] - **Ibid.,** p. 51.

Map: Collection of Lands, 17th-18th Centuries

Source: Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.49.

المطلب الثاني: أنموذج تحريك الحدود (الاستعمار)

تم تطبيق هذا الأنموذج **منذ القرن** 16 **إلى القرن** 19 على سيبيريا و أقصى الشرق **وشمال كازاخستان**. يشير المؤرخ الروسي**فازيلي كليشارسكي (Vassily Klyuchevsky) إلى** أن تاريخ روسيا هو تاريخ دولة تكونت في إطار عميلة استعمارية على غرار استعمار أمريكا الشمالية من طرف الأوربيين. يميز هذا المؤرخ بين الحدود الشرقية و الغربية لروسيا حيث يتصور أن الأوربيون قد فرضوا على الروس فكرة الحدود و نهايتها الواضحة خلافا عن سهول الجنوب و الجنوب الشرقي المأهولة بقلة من البدو[1].

يشترك القياصرة الذين حكموا روسيا في حلم تكوين دولة روسية كبرى لها حجم كبير وتأثير عالميين، و هو ما جعل روسيا الإمبراطورية تبسط سيطرتها على مساحة ضخمة **تفوق** 22 مليون كم2 **بحيث** امتدت من بحر البلطيق إلى غاية المحيط الهادي. برزت عمليات التوسع بالقوة مع القيصر بطرس الأول حيث لم يكن يكتف بهزيمة الأعداء بل قام بإلحاق أراضيهم بالإمبراطورية الروسية مستخدما في ذلك الإبادة الجماعية وتهجير السكان من الجنس السلافي إلى الأقاليم الإسلامية مثل (**مدن باكو وطشقند وبخارى**) في القوقاز في أسيا **الوسطى**. لقد حقق القيصر بطرس الأول في إطار عمليات تحريك الحدود العديد من الانتصارات في شبه جزيرة القرم و سواحل البحر الأسود **و كذا كازان واستراخان**، كما زحف القياصرة الروس في القرن 19 من الشمال نحو الجنوب الشرقي و كذا أقاليم داغستان والشركس و جورجيا وأرمينيا ومدينة باكو الأذربيجانية، جنوب سيبيريا و مدينة طشقند[2].

اعتمدت روسيا في إطار هذا الأنموذج سياسة توسعية تستهدف الأراضي الجنوبية حيث احتلت قيرغيزيا وكازاخستان وكان شعارها التمدد الجغرافي لتحقيق الإمبراطورية العالمية. يندرج في إطار هذا الأنموذج بسط السيطرة الروسية على إقليم أسيا الوسطى وذلك خلفا للنفوذ المغولي حيث اعتمد الروس سياسة تهجير متتالية من الفلاحين الروس

[1]- Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.52.

[2]- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013) ص ص 17،39،19.

والأوكرانيين نحو الأقاليم الجنوبية حتى منتصف القرن 19 وبعدها اتجهت روسيا نحو الغزو العسكري للمنطقة وأصبحت أسيا الوسطى في يد روسيا ابتداء من عام 1895[1].

اعتمد هذا الأنموذج من طرف الاتحاد السوفيتي من خلال التهجير إلى المناطق السيبيرية والأقاليم غير المأهولة في شمال كازاخستان، إلا أنه من الصعب تكرار هذا الأسلوب في الوقت الراهن بالنظر إلى تراجع عدد سكان روسيا و هو ما يصعب الحفاظ على وجودها في القواعد الشمالية و الشرقية للإمبراطورية.

نورد فيما يلي خريطة تبين أنموذج تحريك الحدود و عمليات الغزو التي اعتمدتها روسيا تجاه الأقاليم المجاورة بحيث تؤكد لنا منهج التوسع الراسخ في عقلية الروس منذ القديم.

Map: The March of Russian Colonization

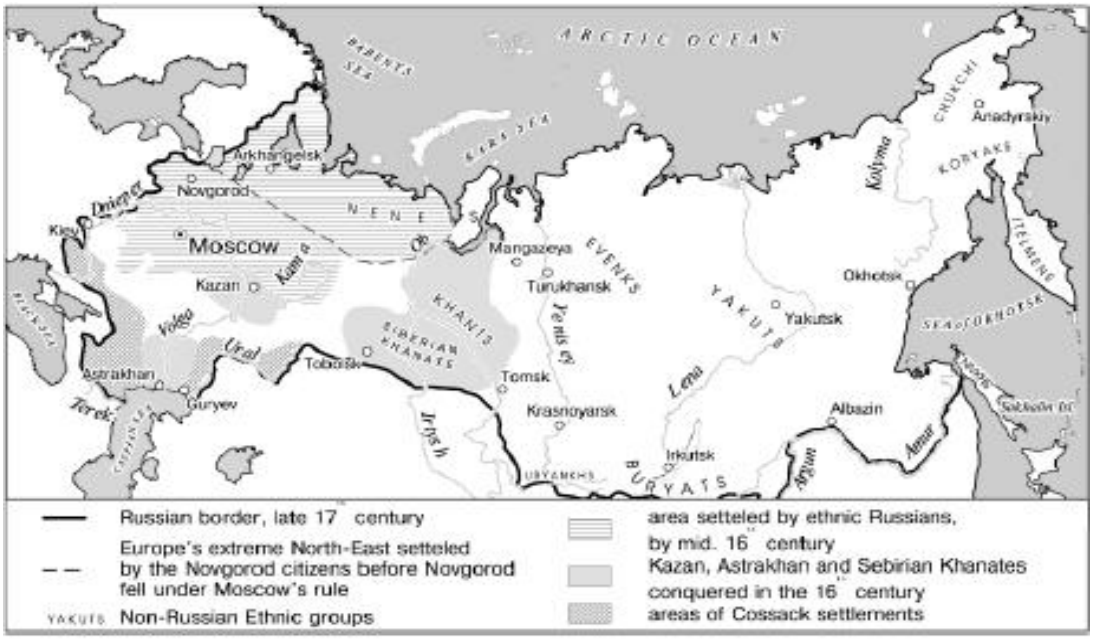

Source: Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.53.

[1]- عاطف عبد الحميد، "**روسيا و أسيا الوسطى**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، **أكتوبر** 2007، ص 82.

المطلب الثالث: أنموذج الحدود الإستراتيجية (The Strategic Borders Model)

إن الباعث على التوسع الإقليمي هو الحاجة للأمن[1] حيث لا تتحدد حدود روسيا من دون الأخذ في الحسبان التهديدات التي تواجه أمنها وعلى هذا الأساس يرتكز **أنموذج الحدود** الإستراتيجية على الحسابات الإستراتيجية وهو ما ينطبق على عمليات التوسع الإقليمي الروسي نحو الغرب و الجنوب ابتداء من القرن السادس عشر إلى غاية القرن العشرين.

توصف مسيرة الإمبراطورية الروسية عبر التاريخ على أنها إمبراطورية عسكرية **بالأساس**، أي أنها تتحرك نحو التوسع وإلحاق الأقاليم بناء على حسابات إستراتيجية **وبالمعنى العسكري، و من ذلك ضم أسترخان في** 1556 **و القرم في** 1783 وذلك بهدف القضاء على التهديدات والغارات التي تستهدف روسيا من الجهة الغربية[2].

تعتمد روسيا - في سياق أنموذج الحدود الإستراتيجية- على مفهومي "**المناطق العازلة**" و "**مجالات النفوذ**"، حيث قامت بإلحاق العديد من المناطق الجيوبولتيكية العازلة **(Buffer Zones)** إلى إقليمها مثل غالبية إقليم دول أسيا الوسطى التي ضمت إلى الإمبراطورية الروسية في النصف الثاني من القرن 19 **وذلك في إطار اللعبة الكبرى** مع بريطانيا التي كانت تمثل تهديدا للأمن الروسي، كما تركت روسيا أقاليم أخرى مستقلة شكليا إلا أنها تظل تابعة لمجال نفوذها. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى التعامل الروسي والبريطاني مع أفغانستان في بداية القرن العشرين على أنها منطقة عازلة وحيادية تفصل بين **الإمبراطوريتين** تجنبا للاحتكاك المباشر بينهما[3].

بالرغم من تفكك الإمبراطورية الروسية إلى أن هذا الأنموذج التوسعي مازال يجلب اهتمام الروس و أنصار الدولة القوية حيث يعتبر العديد من القادة الرسميين الروس أن حفاظ روسيا على مكانتها القوية لا يكون إلا من خلال تأمين أمنها القومي من التهديدات الغربية ولا يتم ذلك إلا من خلال استعمال المجال السوفيتي السابق بما فيه الجمهوريات الإسلامية

[1]-Gary Geortz and Paul F.Diehl, ***Territorial Changes and International Conflict*** (London, Routeledge, 1992) p.82.
[2]- Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.56.
[3]- **Ibid.,** p.57.

المستقلة كمجال عازل تحت السيطرة الروسية و الأسلوب الذي تفضله غالبية النخبة السياسية الروسية[1].

تبين الخريطة الموالية مسار اعتماد روسيا على أنموذج الحدود الإستراتيجية حيث تبين المنطقة الرمادية المناطق المحيطة بالإقليم الروسي والتي تمثل مناطق نفوذ لروسيا، ولأسباب إستراتيجية فقد تم ضمها إلى المركز، كما أنها عبارة عن مناطق عازلة في حال قيام صراع مع قوى معادية و خاصة القوى الغربية حيث أن الحرب الباردة خير مثال على ذلك.

Map: Strategic Borders

Source: Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.65.

[1]- **Ibid.,** p.66.

المطلب الرابع: أنموذج الاستعادة (The Restoration Model)

إن أنموذج الاستعادة عبارة هجوم مضاد لاستعادة أقاليم و استرجاعها. يشبه هذا الأنموذج أسلوب تجميع الأراضي ويمكن ملاحظته في سياسة الاتحاد السوفيتي **خاصة مع** الزعيم ستالين وهذا كإستراتيجية لاستعادة الأقاليم التي فقدتها روسيا.

يتصور الروس في هذا السياق أن معاهدة "**بريست لتوفسك**(*)" **عام** 1918، **التي أدت** إلى إحلال السلام مع ألمانيا قد كانت معاهدة قذرة بالنظر إلى التنازلات الإقليمية المترتبة عنها. ولاستدراك ذلك عمل الجيش الأحمر الروسي على استعادة الإمبراطورية الروسية حيث نجح في ضم أوكرانيا وإقليم عبر القوقاز و أسيا الوسطى[1].

اعتمد ستالين ابتداء من سنة 1930 وبشكل واضح سياسة الاستعادة الإقليمية لأراضي الإمبراطورية الروسية في إطار مهمة تاريخية امتدت لغاية وفاته حيث نجح في توحيد الأمة الأوكرانية تحت الإتحاد السوفيتي وضم الأقاليم من بولندا ورومانيا و تشيكوسلوفاكيا، وكذلك الحال مع مولدافيا حيث ضمها للاتحاد السوفيتي. أكد ستالين في مؤتمري **يالطا** و**بوتسدام** على ضرورة العودة إلى الأقاليم التي فقدتها روسيا و استولى عليها اليابان خاصة جزر الكوريل والسكك الحديدية في شرق الصين[2].

تؤكد ممارسات أنموذج استعادة الأقاليم على طول ذاكرة الروس وزعمائهم بحيث يظلون متمسكين بالأقاليم الجغرافية التي كانت تابعة لروسيا في العهد القيصري حتى ولو تم السيطرة عليها سابقا بالقوة، مما يؤكد لنا عدم استقرار خريطة و مساحة روسيا فهي مرشحة للزيادة مادام أن هناك أقاليم قد انفصلت عن روسيا النواة.

تبين الخريطة الموالية الأقاليم التي استقلت عن روسيا المركز ومن بينها الجمهوريات الإسلامية المستقلة و كذا الدول التي فقدت انفلتت من دائرة نفوذها على غرار دول البلطيق.

---

[1] -**Ibid.,** p.66.

(*)- **وقعت** معاهدة **بريست لتوفسك** بتاريخ 03-03-1918 في المكان الذي يحمل اسمها، و هي تعتبر هذه معاهدة صلحا بين روسيا السوفيتية و ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا و تركيا في ظل ظروف دولية غير ملائمة لروسيا حيث ضمت على إثرها ألمانيا بولندا ودول البلطيق و أقاليم من روسيا البيضاء و مناطق ما وراء **القوقاز**.

[2] -Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.67.

Map: Desintegration, Restoration and new Desintegration

Source: Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.68.

انطلاقا من استعراضنا لمختلف نماذج التوسع والسيطرة الإستراتيجية المعتمدة من طرف روسيا منذ عدة قرون يتأكد أن منهج الامبريالية والتوسع على حساب الأقاليم والشعوب المجاورة ليس حديثا و إنما هو لصيق بالعقلية الروسية حيث نرى أنه قابل لأن يتكرر مع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي جزئيا أو كليا. وبعدما ميزنا بين مختلف هذه النماذج التوسعية نرى أن موضوع إستراتيجية استعادة السيطرة الروسية على الجمهوريات الإسلامية المستقلة هو أقرب لأن يدرج ضمن الأنموذج الأخير المتعلق بالاستعادة لأن خصائص الأقاليم التي تمت استعادتها أنفا هي نفس الخصائص التي تتمتع بها الجمهوريات الإسلامية المستقلة باعتبارها أقاليم كانت تابعة للإقليم الروسي سابقا و بالتالي هي قابلة للاستعادة مرة ثانية.

بعد استكمالنا لمختلف المحاور التي تمت دراستها في هذا الفصل، فإنه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ ـ خصوصية الإستراتيجية الدولية لروسيا من حيث صناعتها حيث أن هناك ثباتا على مستوى صنعها بحيث يتمثل في هيمنة الجهاز التنفيذي على عملية اتخاذ القرار وهذا منذ العهدين الإمبراطوري والسوفيتي.
- ✓ ـ أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في الفكر الاستراتيجي الروسي وهو ما يتضح من خلال مختلف الوثائق الرسمية التي تؤطر السلوك الخارجي للدولة.
- ✓ ـ ارتباط السلوك التوسعي والامبريالي بالإستراتيجية الروسية منذ نشأة هذه الدولة بحيث تجلى عبر التاريخ في عمليات الغزو والإلحاق والاسترجاع..الخ، و هو ما يجعلنا نتوقع إمكانية اعتماد هذا الأسلوب في التعامل مع دول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

الفصل الثاني:

محددات التوجه الاستراتيجي الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

لا تتسم عملية رسم السياسة الخارجية للدولة و كذا توجهاتها الإستراتيجية الدولية بالاعتباطية و إنما هناك جملة من المعطيات التي يأخذها صناع القرار السياسي الخارجي بعين الاعتبار مما يضمن إلى حد بعيد صفة العقلانية و الواقعية في السياسات المعتمدة. بتعبير منهجي، يمثل التوجه الإستراتيجي **للدولة** تجاه الخارج متغيرا تابعا أي نتيجة لجملة من المتغيرات المستقلة (**المحددات**) التي تفرض تأثيراتها على طبيعة الإستراتيجية **المعتمدة**.

انطلاقا مماسبق، إن رسم السياسة الخارجية للدولة و إستراتيجيتها نتاج عملية معقدة **تتداخل** فيها جملة من المغيرات المتفاعلة، و هو ما ينسحب من دون شك على روسيا الاتحادية و استراتيجيها في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة، فبالرغم من أن رئيس الدولة الروسية هو المهيمن على صنع القرار الخارجي لدولته إلا أن ذلك لا يعني أنه يفكر من فراغ و إنما هناك مجموعة **الضوابط** والمعطيات التي يراعيها حتى يحقق المصالح القومية للدولة.

تتباين المتغيرات المؤثرة في صنع القرار الخارجي من حيث وزنها و طبيعتها و كذا قربها من صانع القرار حيث تنقسم إلى محددات داخلية ذات طابع إنساني أو مادي[1] وخارجية مرتبطة بمعطيات البيئة الخارجية بما تتضمنه من تفاعلات النظام الدولي واستراتيجيات القوى الفاعلة فيه.

يبين هذا التحليل المنهجي أن **المقاربة بالمحددات** مهمة جدا في فهم الإستراتيجية الدولية لروسيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، ذلك أنه لا يكتمل فهمنا للموضوع **و لا** يمكن استيعاب هذا التوجه الإستراتيجي من دون إلقاء نظرة على هذه الزاوية في التحليل، وهو ما سوف يتم التركيز عليه في هذا الفصل الذي ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين مستقلين، بحيث تتم دراسة تأثير المحددات الداخلية الإنسانية و المادية على التوجه الاستراتيجي **الروسي** نحو الجمهوريات الإسلامية، بالإضافة إلى المحددات الخارجية المرتبطة باستراتيجيات بعض القوى الإقليمية و الدولية الهادفة لبسط سيطرتها و منافسة روسيا الاتحادية في هذا المجال الجيوبولتيكي.

[1]- يوجد اختلاف بين الباحثين في تصنيف المتغيرات المحددة للسلوك الخارجي للدول حيث أن هناك من يصنفها إلى متغيرات مادية وأخرى إنسانية، **لمزيد من التفصيل، ينظر:** روي مكريديس، **مناهج السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، ترجمة حسن صعب** (بيروت، المكتبة الأهلية، 1996) **ص ص** 32-70.

المبحث الأول: المحددات الداخلية

تؤدي المحددات الداخلية دورا بالغ الأهمية في رسم سياسات الدول وهي تتعلق بالسياق الداخلي للدولة بمختلف أنساقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...إلخ، بحيث تنعكس على مخيلة صانع القرار، كما تؤدي دورا مهما في تحديد طبيعة المصلحة الوطنية للدولة وتوجهاتها الخارجية. إن هناك تتابعا سلوكيا بين المحددات الداخلية والسلوك الخارجي للدولة وهو ما تؤكده العديد من المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

يعالج هذا المبحث مختلف المحددات الداخلية **التي تؤثر في بلورة التصور** الاستراتيجي الروسي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وهي تتراوح ما بين الإنسانية والمادية بحيث سيتم تناولها في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول: المحددات المادية في صنع القرار الاستراتيجي الروسي

يشير هذا النوع من المحددات إلى جملة عناصر القوة المادية المتاحة للدولة بحيث تشكل أرضية لصانع القرار في تصوره و تنفيذه لإستراتيجية دولته. تمثل إستراتيجية الدولة في النهاية نوعا من النشاط الاستثماري **العلم** مما يحتم تجنيد الموارد والارتكاز على الإمكانيات المادية من أجل تنفيذها وتحقيق المصالح القومية المرجوة. سيتم التركيز في هذا المبحث على أهم المحددات المادية التي تسهم في بلورة إستراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

أولا: المحدد الجغرافي

يعتبر العامل الجغرافي أحد أهم مقومات قوة الدولة ومحددا لسلوكياتها في الداخل **والخارج** و بالنظر إلى ديمومته النسبية مقارنة ببقية المحددات. فقد دفع العديد من المفكرين والباحثين من أمثال **فريدريك راتزل و رودلف كجيلين** إلى تطوير العديد من المقاربات النظرية التي تربط بين متغيري الجغرافيا (**متغير مستقل**) و السياسة (**متغير تابع**) **إلى أن** قامت معرفتين علميتين قائمتين بذاتهما تسميان بالجغرافيا السياسية **(Political Geography)** والجيوبولتيك **(Geopolitics)**.

يعتقد نابليون بونابرت أن سياسية الدولة في جغرافيتها[1] و قد أكد على هذه الفكرة مؤسس علم الجغرافيا السياسية **فريدريك راتزل** بحيث يتصور أن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم الجغرافي حيث أن لعناصر الجغرافيا -من طبيعة المناخ و المساحة والموقع الجغرافي **وحجم الموارد**- تأثيرا بالغا في صياغة المنظار الدبلوماسي و الاستراتيجي للدول[2].

في سياق هذا التحليل النظري، يرى **دميتري ترنين أن الفكر الأورلسي نابع من** جغرافية روسيا[3] كما يؤكد الباحث في الشؤون الإستراتيجية الفرنسي **هارفي كوتو بيغاري(*)** على أن إستراتيجية روسيا سواء في العهد القيصري أو السوفيتي أو الفدرالي تتحرك بحسب جغرافيتها. يضيف الباحث ليونيد أبالكين (Leonid Abalkin) في هذا السياق **أن الوضع** الجيوبولتيكي لروسيا يجعل سياستها الخارجية متعددة التوجهات **(Multi-Directional Orientations of Foreign Policy)**[4].

تؤدي مساحة الدولة دورا مهما في تحديد شكل النظام السياسي فقد يدفع اتساع المساحة نحو اعتماد النظام الفدرالي كما هو الحال في روسيا الاتحادية، كما يسمح اتساع المساحة في ظل توفر ظروف معينة بإيواء عدد كبير من السكان ويمنح وفرة و تنوعا في الموارد الطبيعية. تبرز أهمية مساحة الدولة في الجانب الاستراتجي العسكري حيث يمنح الدولة مرونة في الحركة و المناورة فضلا عن ميزة الدفاع من العمق و تفادي سهولة **التعرض للغزو الأجنبي**[5].

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الموقع الجغرافي - كمعطى أساسي في جغرافية **الدولة**- يخلق أنماطا سلوكية شبه ثابتة على مستوى إستراتيجية الدولة عسكريا و سياسيا وتجاريا، بالإضافة إلى دوره في تحديد الواقع الاقتصادي السكاني و النفسي **للدولة**[6]. يظهر تأثير الموقع الجغرافي بشكل جلي على مستوى علاقة الدولة بالدول المجاورة حيث لا يمكن

---

[1]- **نقلا عن**: جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط.1، 2007) ص 73.

[2]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت، دار أمواج للنشر و التوزيع، ط.1، 2003) ص 57.

(*)- **هارفي كوتو بيغاري:** هو مدير الدراسات بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بفرنسا، مدير مجلة "Stratégique"، مدير معهد الإستراتيجية والنزاعات و له العديد من المراجع في الشأن الاستراتيجي.

[3]- Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.44.

[4]-Gertjan Dijkink, ***National Identity and Geopolitical Visions***: ***Map of Pride and Pain*** (New York, Routledge, 1996) p.100.

[5]- **ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** (الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط.1، 2004) ص 84.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 83.

فهم العديد من سياسات الدول و التجارب التكاملية من دون الرجوع إلى التقارب الجغرافي وما يترتب عنه من سهولة في التواصل وقرب التهديدات و مشروعية في ممارسة السيطرة الإقليمية...**إلخ**.

ينسحب هذا التحليل النظري بصورة أكيدة على سلوكية روسيا في الميادين الإستراتيجية و الاقتصادية و الدبلوماسية و بالتحديد على مستوى علاقاتها بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

تفتقد روسيا لتضاريس أو حواجز طبيعية تفصلها عن جوارها و هذا ينعكس على مستوى إستراتيجيتها حيث يرى الباحث **دميتري ترنين** أن قصور روسيا من الناحية الطبيعية يفرض على روسيا تعويضه من خلال التوسع الإقليمي، كما يدفعها نحو نشر قوتها العسكرية في الأقاليم المحاذية ويفرض عليها التصادم مع الأعداء في الأقاليم المجاورة وبعيدا عن مركزها[1]. **إن** غياب الحواجز الطبيعية بين الروس و جيرانهم قد شجع فضولهم ورغبتهم في الحصول على الأراضي الخصبة والمراعي حيث يتصور المؤرخ الروسي **"Sergei Slovyov"** أن المعطى الجغرافي أساسي في التوسع الإقليمي الروسي واصفا روسيا على أنها تشكيل عضوي **(Oraganic Formation)**[2]، حيث يبدو أنه متأثر بنظرية الدولة العضوية **لفردريك راتزل التي** تجري مقايسة بين الدولة و الكائن الحي و مادام أن هذا الأخير قابل للزيادة في حجمه فالحال نفسه بالنسبة للدولة التي تزيد في حجمها من خلال التوسع على حساب الأقاليم الأخرى.

تترامى مساحة روسيا على قارتي أسيا و أوربا حيث وصفتها الإمبراطورة **كاترين الثانية** - التي تولت عرش الإمبراطورية الروسية لمدة 34**سنة من** 1762 **إلى** 1792- **على أن** روسيا ليست **دولة و إنما كونا.** تعتبر روسيا أكبر دولة من ناحية المساحة وهي تصنف ضمن فئة **الدول الضخمة (Geant States)** حيث تبلغ مساحتها 17.075.400 مليون كيلومتر مربع **أي تمثل** مساحة الكرة الأرضية. يمتد إقليم روسيا من البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط المتجمد شمالا إلى منغوليا جنوبا، ويحدها من الشمال الغربي النرويج وفنلندا و من الغرب جمهوريات البلطيق وبولونيا و مقاطعة كاليلنغراد، ومن الجنوب الغربي أوكرانيا في

[1]-Dmitri Trenin, **op.cit.,** p.67.
[2]-Ella Akerman, " ***Central Asia in the Mind of Russia: Some Political Consideration*** ", the Review of International Affairs, Vol.2, N°4, summer 2003, pp.20.21.

حين يحدها من القوقاز جورجيا وأذربيجان فضلا عن كازاخستان جنوبا والصين و منغوليا **في الشرق والجنوب الشرقي**. يبلغ طول امتداد روسيا من الشمال إلى الجنوب أربعة ألاف كم **ومن الشرق إلى الغرب عشرة آلاف كم**.

يحتوي هذا الموقع القاري على العديد من نقاط القوة بالنسبة لروسيا بحيث يسمح لها بأن تتمتع بالعديد من المزايا الإستراتيجية إلا أنها تعاني من نوع من الانغلاق النسبي بالنظر إلى عدم إطلالها على البحار المفتوحة الصالحة للملاحة.

استقطبت الجغرافيا الروسية اهتمام العديد من الجغرافيين من أمثال البريطاني **هالفورد ماكيندر و الباحث** الجيوبولتيكي الكسندر دوغين، فقد أشار ماكيندر إلى أهمية الموقع الجغرافي لروسيا و أفضليته العالمية و ذلك في كتابه:" **المثل الديمقراطية و الواقع**" حيث وصفه بالمحور الجغرافي للتاريخ **(The Geographical Pivot of History)، تدل صفة** المحورية على أن روسيا هي مركز العالم و القطب الذي تصدر منه حركة التغيير في العلاقات الدولية و ممر حتمي لكل من يريد بسط السيطرة على العالم. يقول ماكيندر مؤكدا على أهمية الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية: " **تحتل روسيا في العالم موقعا استراتيجيا مركزيا، و هو الموقع الذي ينسب إلى ألمانيا في أوربا، فبإمكانها أن تسد ضربات أو تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال، و التطور النهائي لحركتها المرتبط بالسكك الحديدية ليس إلا مسالة وقت**"[1]. يشير ماكيندر من خلال هذه الفكرة إلى الامتياز الاستراتيجي العسكري لروسيا و تمتعها بأعماق إستراتيجية مهمة جدا فضلا عن ميزة سهولة النقل و المواصلات لما لها من أهمية في اقتصاد الدول.

تعتبر روسيا قلبا للأرض **(Heartland)** على حد تعبير ماكيندر، كما أنها ممرا إلزاميا لكل من يريد تحقيق السيطرة العالمية حيث يقدم ماكيندر في هذا السياق وصفة ثلاثية للقوى الساعية للسيطرة على روسيا و لتحقيق الهيمنة العالمية. تتكون هذه الوصفة من الثلاثية التالية:

*- من يسيطر على أوربا الشرقية يسيطر على قلب الأرض أي روسيا تقريبا.

[1]- صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية** (عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط.1، 2000) ص ص 187،188.

*- من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية (القارات الثلاث: أوربا إفريقيا وأسيا باعتبار أنها متلاصقة و محاطة بالمسطحات المائية).

*- من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[1].

و بالرجوع إلى المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، نجد أن روسيا تتصل مباشرة بهذا المجال إذا نظرنا إليه من زاوية أنه يشكل مجموعا جيوبولتيكا واحدا. تتصل روسيا بالجمهوريات الإسلامية المستقلة جنوبا عن طريق جمهورية **كازاخستان و كذلك** جمهورية **أذربيجان** من الجهة الجنوبية الغربية، كما يمكن القول أنها متصلة بشكل غير مباشر بجمهورية **تركمانستان** إذا اعتبرنا بحر قزوين مجالا جغرافيا واصلا و ليس فاصلا بين روسيا و الدول المطلة على هذا البحر. **(أنظر الخريطة الموالية).**

The Post Soviet Space

Source: Nicu Popescu," ***Eurasian Union: the real, the imaginary and the likely",*** EU Institute for Security Studies, Chaillot Papers N° 132, September 2014. p.08.

[1]- **لمزيد من التفصيل، ينظر:**

-Sophie Chautard et Thibaut Klinger, ***Encyclopédie de Géopolitique*** (France, Groupe STUDYRAMA-VOCATIS, 2010) pp.34, 35.

إن لقرب واتصال روسيا بالجمهوريات الإسلامية المستقلة دورا محددا لتوجهها الاستراتيجي نحو هذا المجال الجيوبولتيكي، و يعتبر عاملا مسهلا لتجسيد المشاريع الأمنية والاقتصادية الروسية في هذا المجال بحيث يمنح القرب الجغرافي **(Geographical Proximity)** العديد من المزايا الإستراتيجية ويسمح لها بالتعامل مع تلك الجمهوريات ككل جيوبولتيكي إقليمي **(Regional Geopolitical Grouping)** **بالنظر إلى انتماء خمس** جمهوريات إلى إقليم جغرافي واحد و هو ما يسهل عملية تطبيق إستراتيجية إعادة بسط السيطرة على هذه الدول عن طريق مختلف مشاريع الربط و الأطر التعاونية التي تجمع بين المركز و الأطراف.

ثانيا: المحدد العسكري

على غرار المحدد الجغرافي، يؤدي المحدد العسكري دورا بالغ الأهمية في بلورة توجهات السياسة الخارجية للدولة وتحقيق استقلاليتها و كذا مواجهة مختلف تهديدات أمنها **القومي**.

يقصد بالمحدد العسكري مدى امتلاك الدولة للقوة العسكرية و مقدرتها على توظيفها أو التهديد باستعمالها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[1]. يعتبر المحدد العسكري عاملا أساسيا في تحديد التوجه الإستراتيجي للدولة و هو يضم في طياته جملة من المعطيات ذات الصلة **بعدد القوات المسلحة** أي الموارد البشرية المعول عليها في حال التصادم المباشر مع قوة معادية، بالإضافة إلى **درجة التطور التقني** المتعلق بالإنتاج العسكري و تجهيز القوات المسلحة، **بالإضافة إلى الجانب اللوجستيكي** **(*)** لما له من دور في تحديد درجة قـــدرة وتحضير القوات المسلحة[2].

يعتبر المتغير العسكري بالنسبة لروسيا الاتحادية أرضية للتحرك الإستراتيجي منذ القديم لأن مشروع تجسيد الإمبراطورية الروسية مشروط بامتلاك القوة العسكرية الكافية

---

[1]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص 28.

(*)- يطلق عليه "**الشؤون الإدارية**" و تتعلق بتزويد القوات المسلحة بالمؤونة و الدواء و الترفيه و التدريب و غيرها، **لمزيد من التفصيل ينظر**: منير شفيق، **الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب: من السيف و الدروع ..إلى الصاروخ والأفق** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2008) ص ص 32-34.

[2]- Klaus Knorr, ***Military Power and Potential*** (Lexington, D. C, Health and Company, 1970) pp.24-35.

لردع أي تهديد. تمتلك روسيا قوة عسكرية ذات نوعية و هي السلاح النووي و مختلف أنواع الأسلحة الإستراتيجية (**طيران استراتيجي، غواصات...**) التي تسمح لصانع القرار أن يجعل روسيا **فاعلا** جيوبولتيكيا لا **مفعولا** بها، أي بإمكان روسيا أن تفكر في مشاريع جيوبولتيكية مثل التوسع و إعادة السيطرة...**الخ**. يرتبط تجسيد المشروع الأوراسي بقدرات الجيش الروسي ذات الكفاءة الإستراتيجية و القدرة التنافسية الكبيرة قياسا بالقدرات العسكرية الغربية[1].

فيما يخص الإنفاق العسكري، فبالرغم من الصعوبات الاقتصادية و المالية التي عرفتها روسيا في عقد التسعينيات إلا أنها لم تتراجع عن الاهتمام بامتلاك تكنولوجيا السلاح الرادع و هو ما يمكن استشفافه من خلال حجم المبالغ المخصصة للإنفاق العسكري التي **بلغت** 31 مليار دولار عام 1997 **و** 23 مليار دولار عام 1998[2]، **و مع تحسن الأداء** الاقتصادي الروسي مع بداية الألفية الثالثة زاد الإنفاق العسكري حيث بلغت ميزانية الدفاع 2.64% **من الناتج الوطني الخام (PNB)**[3]. لقد أطلق بوتين برنامجا لإصلاح القوة الدفاعية الروسية و زاد في الإنفاق العسكري بنسبة 4.1% **عام** 2013، و هي نسبة تفوق **حجم** الإنفاق العسكري الأمريكي أو الصيني أو الفرنسي و ذلك حسب تقرير الميزان العسكري **لعامي** 2013 **و**2014.[4]. تجدر الإشارة إلى أن الرئيس بوتين قد أعلن عن خطة لإنفاق ما يقارب 770 مليار دولار في الفترة ما بين 2012 **و** 2022 **و ذلك في مجال إعادة التسلح** والتكنولوجيا العسكرية و تطوير القدرات الصاروخية[5]. يعكس الاهتمام الروسي بالقوة العسكرية الرؤية الواقعية الكلاسيكية للقوة التي تركز على القدرات العسكرية و نشرها عبر الأقاليم.

---

[1]- ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص310،311.

[2]- **لمي مضر جرئ الإمارة، مرجع سابق**، ص 29.

[3] -Pascal Boniface, **op.cit.,** p.213.

[4]-Tatiana Kastouéva-Jean, « ***les Facteurs Intérieurs de la Politique Etrangère Russe*** », IFRI, Centre Russie, Visions, N°48, Avril, 2015, pp.08, 10.

[5]- هادي زعرور، **مرجع سابق**، ص 85.

نورد فيما يلي دائرة نسبية تتضمن تفصيلا للإنفاق العسكري الروسي لعام 2007 - على سبيل المثال لا الحصر- حيث يتبين من خلالها تزايد حجم الإمكانيات المالية المخصصة للدفاع الوطني بحيث بلغت 32.1 بليون دولار في ذلك العام.

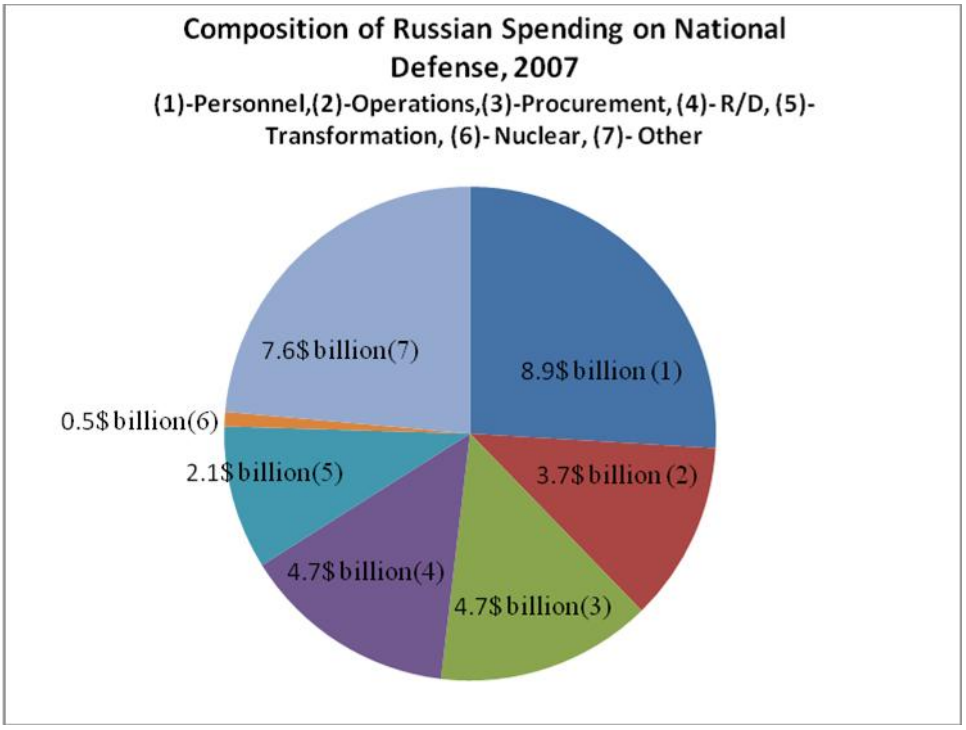

Source: Olga Oliker [et al], **op.cit.,** p.65.**(With personal amendment)**

أما بخصوص السلاح والقوات المسلحة، تعتبر روسيا في الوقت الحالي ثاني أكبر قوة نووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث ورثت ترسانتها النووية والإستراتيجية عن الاتحاد السوفيتي، فقد تحصلت روسيا على **90%** من القوات الإستراتيجية النووية و **85%** من القوات البحرية و البرية و**58%** من الأسلحة النووية التكتيكية. احتفظت روسيا بـ **12200** رأس نووي استراتيجي و**79%** من الصواريخ العابرة للقارات وكل الغواصات النووية السوفيتية **90%** من القاذفات بعيدة المدى[1]. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية للجيش الروسي، فقد بلغ حجم القوات المسلحة الروسية **عام** 2006 ما يقارب **1.210.000** جنديا، منهم **150.000** من القوات البحرية و**184600** من القوات الجوية و **360.000 و القوات**

[1]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص 29.

البرية و **22.000 من سلاح المدرعات**[1]، بالإضافة إلى جنود الاحتياط و قوات الفضاء الروسية والمظليين. نورد في هذا السياق جدولا يتضمن تفصيلا لـ:

القدرات العسكرية الروسية (2014):

		Russia
Total military forces		**Approx.850.000 troops**
Ground forces	**Ground troops**	**Approx.850.000 troops**
	Tanks	**T-90, T-80, T-72, etc. Approx.2550 (Not including mothballed tank. Approx.20.550 including mothballed tanks).**
Maritime forces	**warships**	**Approx.980 vessels Approx.2070.000 tons**
	Aircraft carriers	**1 vessel**
	Cruisers	**5 vessels**
	Destroyers	**15 vessels**
	Frigates	**29 vessels**
	Submarines	**63 vessels**
	Marines	**Approx.20000 troops**
Air forces	**Combats aircraft**	**Approx.1560 troops**
	Modern fighter aircraft	**224 MiG-29 aircraft 10 Su-30 aircraft 160 MiG 31 aircraft 18 Su-33 aircraft 220 MiG-25 aircraft 28 Su-34 aircraft 289 MiG-27 aircraft 12 Su-35 aircraft (4th generation fighter aircraft: total 961)**
	Bombers	**16 Tu-160 aircraft 62Tu-95 aircraft 63 Tu-22M aircraft**
Reference	**Population**	**Approx.14250 Million**
	Term of service	**1 year (in addition to conscription, there is a contract service system)**

Source: The Military Balance 2014.

يتجلى من خلال هذا الجدول حجم المقدرات العسكرية الروسية كما يعكس مدى الاهتمام صانع القرار الروسي بها حيث عمل الرئيس الروسي بوتين منذ توليه السلطة عام 2000 على تأكيد أهمية القوة العسكرية بالنسبة للدولة سواء في الداخل أو في علاقتها

[1]- Pascal Boniface, ***L'année stratégique 2006 : Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris, Edition Dalloz, 2006) p.231.

بالخارج حيث عمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد الجيش بهدف رفع المعنويات لما لها من تأثير على دور الجيش وأدائه، كما عمل على إصدار مرسوم رئاسي متعلق بإحياء أمجاد القوة البحرية و هذا كرد فعل على حادثة غرق الغواصة الروسية "**كورسك**" **في قاع بحر الكارنتيس عام** 2000.

ركز الرئيس بوتين على إعادة هيكلة الجيش الروسي حيث عمل على تأهيل القوات المسلحة من خلال التدريب المكثف، بالإضافة إلى إجراء مناورات ضخمة عام 2004 **و كذا** إشرافه الشخصي على المناورات النووية الإستراتيجية عام 2012 **التي تعتبر أكبر مناورات** في تاريخ روسيا الحديث، **كما وضع خطة للفترة الممتدة من** 2020/2010، بهدف إعادة تأهيل الجيش وإيصاله إلى ذروة قوته[1].

بالرغم من بعض المشاكل التي عرفها الجيش الروسي في عقد التسعينيات إلا أن لروسيا قوة عسكرية متميزة كما و نوعا كما أن ضخامة الهياكل التحتية العسكرية و الحجم الكبير من الأسلحة الإستراتيجية و النووية يجعل من روسيا قادرة على مباشرة استراتيجيات السيطرة و مد النفوذ والامبريالية التوسعية و كذا ردع أي قوة معادية. تعتبر القوة العسكرية الروسية أساسا و سندا ماديا لصانع القرار الروسي في عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية الروسية وكذا التغلغل في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، فلو افترضنا جدلا أن القوة العسكرية الروسية منحصرة في الأسلحة التقليدية فقط لما توقعنا من صانع القرار الروسي أن يفكر جيوبولتيكيا بالشكل الحالي و بالطموح الأوراسي الملحوظ، و هو ما يسمح بالقول أن هناك تناسبا طرديا بين القوة العسكرية وشعاع الفعل الجيوبوليتيكي للدولة.

تحتل روسيا مركزا متقدما في تجارة السلاح خاصة مع دول العالم الثالث وتوظف الصناعة العسكرية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة حيث تعمل الدولة على تشجيع شركات صناعة السلاح و تصديره[2]. يرجع التركيز الروسي على تنمية القدرات العسكرية و تشجيع تجارة السلاح إلى حسابات اقتصادية و إستراتيجية في الوقت

[1]- هادي زعرور، **توازن الرعب: القوة العسكرية العالمية** (بيروت، شركات المطبوعات للتوزيع و النشر، ط.1، 2013) ص ص 84،85.

[2]- **لمي مضر جرئ الإمارة، مرجع سابق**، ص ص 33،35.

نفسه، فمضاعفة صنع السلاح مرتبطة بوجود منفذ لترويجها و هو متعلق بدول المجال السوفيتي السابق بما فيه الجمهوريات الإسلامية المستقلة خاصة و أنها حديثة الاستقلال وتعيش مرحلة البناء بما في ذلك تعزيز قدراتها العسكرية. نعتقد في هذا السياق أن الاهتمام الروسي بالقدرات العسكرية الروسية راجع إلى طغيان المقاربة الأمنية المبنية على القوة العسكرية باعتبارها الوسيلة الأساسية في ضمان الأمن القومي الروسي.

ثالثا: المحدد الاقتصادي

يؤدي العامل الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في تحديد التوجه الاستراتيجي للدولة وهو نتاج مجموعة من المكونات المتداخلة مثل مستوى الأداء الاقتصادي و حجم الموارد المتاحة و كذا حركة التصنيع و غيرها. إن لوفرة الموارد أو نقصها تأثيرات على مخرجات النظام السياسي، فالدولة التي تعرف شحا في الموارد الاقتصادية تعاني من صعوبة في تجسيد برامجها خلافا عن الدول ذات الوفرة في الموارد بحيث تتمكن من تجسيد استراتيجياتها الداخلية و الخارجية بسهولة. إن درجة النمو الاقتصادي تنعكس على إدراك الدولة لمركزها الدولي ولعلاقتها مع الدول الأخرى، فهناك علاقة وطيدة ما بين القوة الاقتصادية للدولة وفعاليتها السياسية داخليا و خارجيا[1].

ينسحب هذا التحليل النظري على روسيا الاتحادية ذلك أن للوضع الاقتصادي الروسي انعكاسا واضحا على مستوى تحركها الاستراتيجي و هو ما سيتم تبيينه من خلال الوقوف عند مرحلتين أي فترة التسعينيات و ما بعدها.

عرف الوضع الاقتصادي الروسي في فترة التسعينيات تراجعا ملحوظا في الأداء حيث ورثت الدولة مكامن ضعف المنظومة الاقتصادية السوفيتية التي أنهكها التركيز على زيادة الإنفاق العسكري على حساب باقي القطاعات[2]. في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي الروسي، اتجه الرئيس الأسبق "**يلتسين**" إلى تصحيح أخطاء الإصلاحات التي ارتكبها رئيس الاتحاد السوفيتي الأخير " **ميكائيل غوربتشوف**"، فقد اعتمد الرئيس يلتسين أسلوب

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص 86،87.
[2]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص 18.

العلاج بالصدمة (Shock Therapy) القائم على الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية دفعة واحدة، و قد تجلى ذلك في الخوصصة و تحرير التجارة و الانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي عام 1992 بهدف الحصول على مساعدات و قروض لإنجاح عملية التحول الاقتصادي[1].

بالرغم من الإصلاحات المعتمدة من طرف الحكومة إلا أن مظاهر الأزمة الاقتصادية أخذت في التزايد حيث ارتفعت نسبة العجز و التضخم و تراجعت الصادرات إلى50 %، **كما** تراكمت الديون لدى الدول الغربية و المؤسسات المالية الدولية بحيث وصلت إلى 175.9 مليار دولار. بلغت الأزمة الاقتصادية الروسية أوجها عام 1998 **بفعل تراجع أسعار النفط** وانهيار قيمة الروبل الروسي إلى درجة أن رئيس الوزراء الأسبق **"بريماكوف" قد صرح** قائلا:" **إن روسيا لم تطلب مساعدات إنسانية لكنها لن ترفضها**"[2].

أدركت روسيا بعدها أن الخروج من الأزمة الاقتصادية لن يكون في كنف الانسياق وراء التوصيات الغربية بل يجب التفكير في بديل آخر من خلال انتهاز كافة الفرص المتاحة للتعاون الاقتصادي مع القوى الشرقية المجاورة. **لقد كان الوضع الاقتصادي الروسي** المتردي دافعا نحو الاهتمام باستغلال فرص التعاون الاقتصادي مع دول المجال السوفيتي السابق بما فيها الإسلامية منها لما لها من قيمة مضافة بالنسبة للاقتصاد الروسي.

لم تدم وضعية الاقتصاد الروسي على حالها حيث تفاجأ المراقبون بتحسن الأداء **الاقتصادي الروسي فقد زاد حجم الناتج الداخلي الخام بنسبة** 2% **عام** 1999، **و زاد الإنتاج الصناعي بنسبة** 0.8%، **كما بلغ الفائض التجاري** 32 مليار دولار بالنظر إلى ارتفاع أسعار **المحروقات**[3]. لقد تعزز هذا التحسن في الأداء بالإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الرئيس

---

[1]- **لمزيد من التفصيل حول هذه الإصلاحات، ينظر**: أنديرز أسلوند، **كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق؟** (ترجمة **محمد جمال إمام** (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر و التوزيع و النشر، ط.1، 1992) ص 30.

[2]- **لمي** مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص ص 21، 25. **و لمزيد من التفصيل حول مظاهر الأزمة الاقتصادية الروسية، ينظر**: نبيه الأصفهاني، " **حكومة كيرينكو و تحديات المستقبل في روسيا الاتحادية**،" مجلة السياسة الدولية، **العدد** 133، يوليو 1998، ص ص 216-220.

[3]- Jean Radvanyi, « **la Russie en quête de New Deal** », le Monde Diplomatique, CD ROM, Mars, 2000, pp.01-05.

بوتين مع توليه الرئاسة عام 2000 من خلال محاربة الفساد و مافيا المال[1] و تشجيع الملكيات الخاصة و تحرير الكيانات الصغيرة ...إلخ، حيث تكللت في عام 2004 بتحسن النمو الاقتصادي و تقلص حجم البطالة و تراجع الديون الخارجية[2]... و فيما يلي جدول تفصيلي لواقع الاقتصاد الروسي بعد أربع سنوات من تولي بوتين رئاسة روسيا.

تحسن أداء الاقتصاد الروسي لعام 2004

المؤشر	القيمة	
نسبة التضخم	%11.5	معدل البطالة 8.3 %
حجم قوة العمل	%71.8	
متوسط الدخل الفردي	9800 دولار	
معدل النمو السنوي	%6.7	
نسبة الديون الخارجية	169 بليون دولار	
نسبة السكان تحت خط الفقر	% 25	
قيمة الصادرات الإجمالي	162 بليون دولار	
قيمة الواردات الإجمالية	92 بليون دولار	

المصدر: نقلا عن: تحرير حسن أبو طالب، **التقرير الاستراتيجي العربي**، 2005/2004، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2005) ص 110.

لقد أخذ الاقتصاد الروسي منحا إيجابيا طيلة السنوات اللاحقة متبوئا المرتبة التاسعة عالميا و قد بلغ الناتج الإجمالي 2383 ترليون دولار في عام 2011، كما بلغ نصيب الفرد منه 16736 دولار سنويا، وهو ما يجعله في المرتبة السادسة عالميا من حيث القدرة الشرائية. تتبع هذه المؤشرات الإيجابية من تفوق روسيا من ناحية المحروقات حيث تبلغ احتياطاتها من النفط 60 مليار برميل و قد بلغت صادراتها النفطية 6250 مليون طن لعام 2011 وبمعدل 05 ملايين برميل يوميا. تتبوأ كذلك روسيا المرتبة الأولى من ناحية احتياطات الغاز حيث يقدر بـ 57047 ترليون متر مكعب، ما يعادل ضعف احتياطي إيران من هذه المادة[3].

[1]-Pascal Boniface, ***Le Monde Contemporain: Grandes Lignes de Partage*** (France, Quadrige, 2003) pp.92,93.
[2]-Pascal Boniface, ***L'année stratégique 2006*** **, op.cit.,** p.231.
[3] - هادي زعرور، **مرجع سابق**، ص ص 84،85.

يتبين من خلال تحليل دور تأثير العامل الاقتصادي أن تردي الأداء الاقتصادي الروسي في التسعينيات قد فرض على صانع القرار الروسي ألا يراهن على القوى الأطلسية للخروج من الأزمة الاقتصادية بل يجب أن يبحث عن مجالات أخرى و من بينها المجال السوفيتي السابق و منه الجمهوريات الإسلامية المستقلة. لكن زوال السبب لم يؤد إلى زوال النتيجة، ذلك أن تحسن الوضع الاقتصادي الروسي لم يؤد إلى إهمال المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بل زاد ذلك في توثيق العلاقات معه و ذلك بالنظر إلى أهميته البالغة بالنسبة لروسيا كما سوف يتم تبيينه في الفصل الثالث من الدراسة.

إن الإشارة إلى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي الروسي ليس غاية في حد ذاته وإنما للتأكيد على أن لروسيا الإمكانيات التي تمكنها من تنفيذ إستراتيجيتها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، فلا يمكن تصور اعتماد إستراتيجية استعادة السيطرة على منطقة معينة إلا إذا توفرت الإمكانيات الاقتصادية التي تمكن روسيا من ربط أو إغراء الجمهوريات الإسلامية، وبالتالي إبعادها من دائرة تأثير القوى الإقليمية و الدولية – كما سيتم تبيينه في المبحث الثاني- حيث تسعى إلى التغلغل فيها بطرق شتى. يتبين انطلاقا مما سبق أن للوضع الاقتصادي الروسي - في حالته المتردية أو الحسنة- دورا بالغا في بلورة التوجه الاستراتيجي الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

بالرغم المؤشرات الإيجابية على مستوى الاقتصاد الروسي إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات مثل طابعه الريعي حيث يرتكز على تصدير المحروقات من دون البحث عن محركات نمو أخرى، حيث تساهم المحروقات بنسبة 16 % من الدخل الوطني الخام، و52% من مداخيل الميزانية الفدرالية، و 70 % من قيمة الصادرات لعام 2012. بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 مما يعرض الاقتصاد الروسي للصدمات الخارجية. كما يعاني الاقتصاد الروسي من سيطرة الأوليغارشية حيث تسيطر حوالي مائة شخص على 30 % من ثروات الدولة ناهيك عن تفاقم الفساد المتوغل في النظام منذ القديم حيث تصنف روسيا في المرتبة 174 حسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2015، و هو ما ينعكس سلبا مختلف المشاريع الاستثمارية. إلى جانب ما سبق ذكره، تعاني روسيا من تراجع الناتج الداخلي الخام (PIB) الذي عرف ركودا في سنة 2014، بالإضافة إلى زيادة نسبة التضخم من 7.8% عام 2014 إلى 15.8% عام 2015، بالإضافة إلى تراجع قيمة الروبل في

مقابل الدولار بنسبة 20% عام 2014، زيادة نسبة البطالة لتصل إلى 8% لعام 2015[1]. في الواقع، إن كل هذه المعطيات من شأنها أن تؤثر سلبا على إستراتيجية روسيا في استعادة سيطرتها على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حاضرا و مستقبلا.

المطلب الثاني: المحددات الإنسانية في صنع القرار الاستراتيجي الروسي

تؤدي المحددات الإنسانية دورا بالغ الأهمية في التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة و فيما يلي تفصيل في هذه الفرضية من خلال التركيز على مفهوم الهوية الوطنية **(National Identity)** كمتغير تفسيري للتحرك الإستراتيجي الروسي وعلاقته بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

تعتبر الهوية الوطنية متغيرا تفسيريا لسلوكيات الوحدات السياسية حسب بعض الأطر النظرية في حقل العلاقات الدولية مثل المقاربة البنائية(*). تعني الهوية الوطنية في أبسط معانيها مجموع العناصر المشتركة بين الأفراد الذين ينتمون للوطن نفسه، و هي تتشكل بفعل تفاعل جملة من المكونات المتمثلة في الجانب النفسي و الثقافي و الجذور التاريخية[2]. تدور مسألة الهوية الوطنية حول سؤال جوهري: **من نحن؟** و هي تتعلق بمجموع المعتقدات و القيم و السلوكيات المتبناة من طرف الجماعة الوطنية بحيث يتبلور لها تصور حول ذاتها وحول الآخرين.

يعتقد هوف **(Hopf)** أن للهوية الوطنية دورا كبيرا في توجيه السلوك الخارجي للدول بحيث **تمثل** موضوعا مرجعيا لاستراتيجيات الدول و سياساتها الأمنية حيث أن القيم والمعايير ذات الصلة بالأمن و نمط البقاء يتم استبطانها من طرف الجماعة الوطنية فتصبح مرجعا لإدراك التهديدات و تصورات الأمن الوطني. يضيف ستانلي هوفمان أن للهوية الوطنية و الخصوصية القومية تأثيرا في تحديد السلوك الخارجي للدولة و تحقيق التوازن ذلك أن الشعور بالتميز عن الأوطان الأخرى يخلق استقرارا في السلوك و الوظائف[3].

---

[1]- Cyrille Bret et Michael Bigorre-Bret, "***La Russie a-t-elle les moyens économiques de ses ambitions géopolitiques*** ?" **disponible sur** : www.diploweb.com/La Russie a t elle les- moyens.html. **(Accédé le 10/01/2016, à 15.30),** pp.03-07.

(*)- لمزيد من التفصيل حول البنائية، ينظر: جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق،** ص ص 322-329.

[2] - Montserrat Guibernau, ***the Identity of Nations*** (UK, Press Polity, 2007) pp.11-17.

[3]- أحمد نجيب زادة، **"دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد** 32، ديسمبر 2003، ص ص 54-60.

و بالرجوع إلى الهوية الوطنية الروسية فهي تتشكل من عدة مكونات أساسية وهي:

*- المحدد التاريخي:

يؤدي العامل التاريخي دورا لا يستهان به في تحديد التوجه الإستراتيجي للدولة حيث يلقي بثقله على تفكير صناع القرار، فلا يمكن أن يتم إغفاله مثلا في فهم العلاقات الفرنسية أو البريطانية بمستعمراتهما القديمة. إن الحال نفسها بالنسبة للتعامل الروسي مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث كانت جزء من الإمبراطورية القيصرية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مما يجعل علاقة تاريخية بعمر يفوق **قرن ونصف** تؤدي لا محالة إلى حصول ترسيخ لفكرة الشرعية التاريخية والأحقية في الهيمنة على ذلك المجال.

يستحضر بوتين تاريخ الإمبراطورية الروسية حيث يقول: " **يتعين علينا معرفة تاريخنا معرفة كما هو فعلا، و استخلاص الدروس منه و تذكر أولئك الذين أسسوا الدولة الروسية و الذين دافعوا عن كرامتها و جعلوها دولة عظيمة وجبارة**"[1].

يهتم الرئيس بوتين بالرموز التاريخية القيصرية و السوفيتية و يؤكد اعتزاز الروس بماضيهم و علاقاتهم التاريخية بحيث يتجلى ذلك في النشيد الوطني **الروسي و كذا** إحياء **الرموز الإمبريالية** خاصة المتعلقة بعائلة القيصر الأخير نيكولاي الثاني. كما تميزت عهداته الرئاسية بالتركيز الكبير على الذاكرة التاريخية من خلال **ربط** النظام الحالي بتاريخ روسيا **و**دعم الوطنية و تغذية فكرة عظمة كل من روسيا و شعبها[2].

يظهر مما سبق أن التاريخ العريق الذي يجمع روسيا بالجمهوريات الإسلامية و باقي دول المجال السوفيتي السابق يتمتع بوزن كبير و له دور بالغ في صنع وبلورة الإستراتيجية الروسية بحيث لا يمكن إغفاله عند فهم التوجه الإستراتيجي الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

*- الخصوصية المجتمعية الروسية:

يتصور الجيوبولتيكي **ألكسندر دوغين أن** الخصوصية المجتمعية الروسية هي **منبع** الفكر الجيوبولتيكي **الروسي** منذ قرون وهو ما يجعلنا نتوقع أن التوجه الروسي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي نابع من صميم الخصوصية المجتمعية الروسية، وعليه فإن

[1]- **نقلا عن**:سوسن العساف، **مرجع سابق**، ص 338.

[2]- Tatiana Kastouéva-Jean, **op.cit.,** pp.19,20.

الإستراتيجية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة مرتبطة بخصائص الجماعة الوطنية أي الشعب الروسي الذي يؤدي دورا – غير مباشر- في تحديد طبيعة المصالح القومية لروسيا و كذا التوجهات الثابتة في الفكر الاستراتيجي الروسي التي تمثل ضوابطا على عملية صنع القرار الاستراتيجي من طرف صناع القرار الروس.

ليست الجماعة الوطنية الروسية حديثة و إنما هي وليدة حقبة تاريخية طويلة وجذورها ضاربة في التاريخ، و هو ما مكنها من تشكيل ملامح شخصية سياسية و قومية متميزة ثقافيا وحضاريا. لقد انعكست الهوية الروسية على التصور الجيوبولتيكي الروسي وأصبحت إطارا ترسم فيه الإستراتيجية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للدولة. يشار في هذا السياق إلى اختلاف تكوين الشعب الروسي عن بقية المجتمعات الأخرى حيث ينتمي الشعب الروسي إلى الشعوب ذات الرسالة الكونية و هذا ما يؤكد عليه الأوراسيون حيث أن هذا الشعب قد ظل فاعلا أساسيا عبر التاريخ في خلق التوازن و الضبط و هو ما تبينه الممارسات الجيوبولتيكية الروسية التي تعكس الرسالة الحضارية للجماعة الوطنية الروسية على حد تعبير ألكسندر دوغين[1].

يتبين من خلال هذا الطرح الهوياتي أن الشعب الروسي ليس متقوقعا أو مكتفيا بالحراك داخل الإقليم الروسي فحسب و إنما يتميز بالانفتاح وإمكانية أداء أدوار خارج إقليمه مادام أن له رسالة كونية، و هو ما يفرض عليه المرور بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي **باعتباره بابا من** أبواب الانفتاح على العالم و قناة لنقل رسالته الحضارية، و نتصور أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة هي ممر إلزامي للانفتاح ونقل الرسالة الحضارية الروسية بالنظر إلى المعطيات الجغرافية المشار إليها آنفا.

قد يبدو هذا الطرح متناقضا مع واقع الصلاحيات الواسعة التي تمنحها أحكام الدستور لرئيس الدولة في مجال تحديد التوجهات الإستراتيجية للدولة على حساب الرأي العام ومختلف القوى غير الرسمية، و مع ذلك إن تفكير صانع القرار الروسي منبثق من التفكير

---

[1]- ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص 229.

(*)- **تترجم كلمة** Intersubjectivity **في مراجع أخرى بالتذاتانية، إلا أن البيذاتية** هي الأقرب مادام أن الكلمة المترجمة مركبة من كلمتين (بينInter/ ذاتيةsubjectivity) والتقنية المناسبة في ترجمتها هي "**النحت**" الذي يتم انطلاقا منه تكوين كلمة جديدة بعد حذف حروف من الكلمتين.

الجمعي المنبثق من خصائص الجماعة الوطنية و الشعب الروسي، و هو ما يجعل الرئيس يقرر وفقا ما يقبله الشعب الروسي، أي أن هناك خطا واصلا بين تفكير صانع القرار واتجاهات الجماعة الوطنية و هو ما يطلق عليه البنائيون بـ" **البيذاتية(*)**" **(Intersubjectivity)، بمعنى أن** القرارات المتخذة من طرف الرئاسة الروسية تكون في حدود ما تسمح به الجماعة الوطنية، وأنها نابعة من الشخصية القومية بحيث تكون ذات مقبولية لدى أغلبية الشعب الروسي.

تظهر روسيا تميزها الروحي و انفرادها بخاصياتها الثقافية و التاريخية حيث ترفع دائماشعار "**لا الشرق و لا الغرب بل أوراسيا**" لذلك فهي تعمل على الاستمرار في تميزها و صمودها أمام التحديات التي يفرضها عليها الغرب و حتى القيم و التقاليد الشرقية. **تؤكد** هذه الفكرة على حرص الروس على التميز والاستقلالية القومية و الحضارية و السياسية وعدم الذوبان في منظومة الآخرين، و هو ما يشكل إحدى إحداثيات الهوية الوطنية الروسية ومنطلقا لفهم أي تحرك روسي خارج الإقليم[1].

يوصف الشعب الروسي بديناميكية التوسع و التطلع التقليدي إلى التغلغل في المجال الأوراسي بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة، و عليه ترتبط المصالح الإستراتيجية **ل**لشعب الروسي بأراضي أوراسيا. تمثل هذه الخاصية مبدأ مؤسسا و محددا للمنظار الجيوبولتيكي الروسي. يرى **دوغين** أن للشعب الروسي رسالة عالمية و بالتالي فهو يتحرك بصورة منتظمة و مستمرة صوب إعادة بناء الإمبراطورية التي تضم مزيجا من الشعوب والثقافات والأقاليم. يظهر من هذا أن محاولات العودة الروسية إلى الأقاليم التي انفصلت عنها والسعي إلى إعادة بسط السيطرة عليها ليس اعتباطية، بل تندرج ضمن التوسع المنهجي غير المتناهي و هو جزء لا يتجزأ من العقلية الروسية الحاملة لرسالة توحيد الشعب الروسي مع إمبراطوريته المترامية على صفيحة أوراسيا[2].

يرى المؤرخ و الجيوبولتيكي الروسي الشهير **غومليوف ليف** أن الروس يمثلون شعبا ذا خصوصية نابعة من تمازج بين العرق السلافي و التركي، و هو ما يبرر التوجه الروسي الدائم نحو السيطرة على آماد أراضي أوراسيا و المجال الجيوبولتيكي الإسلامي المأهول

[1]- أكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم** (طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة،ط.1، 2004) ص ص 230-231.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 232ـ 233.

بالعرق التركي. لقد انبثق من هذا التمازج العرقي تاريخ روسيا و مسيرتها وهويتها ومصيرها.

في الحقيقة، تنبع الخصوصية المجتمعية و الهوية الروسية من الواقع الجغرافي الروسي ذلك أن الروس شعب قاري و أوراسي مما يجعل الأمة الروسية قابلة للانفتاح على الجوار بهدف بناء مجموعة أوراسيا المنشودة، و عليه فإن عقلية الشعب الروسي ناجمة عن معطيات جغرافية و أخرى ثقافية بحيث ولدت الميول الجيوبولتيكي لدى الروس و ترسيخ الثقافة التوسعية تجاه الأقاليم المجاورة.

***- الثقافة الإستراتيجية الروسية:**

يعرف **جان سنايدر** الثقافة الإستراتيجية **(Strategic Culture)** أنها: " **المجموع الكلي للأفكار و الاستجابات المتأثرة بالمشاعر و نماذج السلوك الاعتيادي التي يتشارك فيها المعنيون الوطنيون بالإستراتيجية و التي اكتسبوها من خلال التوجيهات أو المحاكاة فيما بينهم بشأن الإستراتيجية**".

كما يعرفها **تشارلز كوجلن** على أنها:" **الصور و الرموز التي تبين كيف أن المجتمع السياسي يدرك العلاقة بين الإمبراطورية و الأمن القومي**[1].

أما كولين غراي (Colin Gray) فيعرفها على أنها:" **تتمثل في الوسط الذي تناقش وتتخذ فيه القرارات الإستراتيجية في مجال السياسة و الدفاع**"[2].

تعني الثقافة الإستراتيجية تلك التراكمات الثوابت والمواقف والاعتقادات التي استقرت في مخيلة صانع القرار فيما يخص الإستراتيجية المنتهجة في مجال الدفاع والأمن القومي لدولته. تجدر الإشارة إلى أن الثقافة الإستراتيجية تتشكل بعد مرور فترة تاريخية معتبرة في تاريخ الدولة و هي محصلة تفاعل جملة من المكونات مثل **الوضع الجغرافي وتاريخ الدولة و علاقات الحرب و المؤسسات** التي تصنعها[3].

إن الثقافة الإستراتيجية -كمتغير مستقل- تحدد التوجهات الكبرى للتحرك الإستراتيجي الروسي بحيث تضع خطوطا عريضة أمام صانع القرار الروسي فيصعب له الحياد عنها

---

[1]- **نقلا عن**: كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] -Colin Gray, ***Nuclear Strategy and National Style*** (Lanham, Hamilton Press, 1986) p.36.

[3]- **للمزيد من التفصيل حول محددات الثقافة الإستراتيجية، ينظر:**

- Hervé Coutau-Bégarie, **op.cit.,** pp.439-441.

خاصة و أنها مستمدة من خصائص الشخصية الوطنية للدولة، و مع ذلك فإن هناك هامشا للمناورة لدى صانع القرار في القضايا الثانوية أو التكتيكية.

رجوعا إلى الحالة الروسية، فقد تشكل لدى روسيا مركبا استراتيجيا (**Strategic Complex**) منذ العهد القيصري وهو عبارة عن مجموعة من الثوابت التي تحكم سلوكية روسيا في علاقاتها بالخارج عموما و بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي خصوصا. تتمثل إحداثيات الثقافة الإستراتيجية الروسية في العناصر التالية:

*- النزعة العسكرية.

*- المنظار الجيوبولتيكي.

*- ضرورة التحكم و بسط السيطرة على أقاليم الإمبراطورية.

*- السعي للتحكم في مصادر الطاقة.

إن التمعن في مضمون هذه العناصر يظهر أنها ذات صلة وثيقة بالإستراتيجية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، و هو ما سوف يتم تبيينه لاحقا على أساس أن التوجه الاستراتيجي الروسي تحكمه اعتبارات جيوبولتيكية و أن ذلك المجال جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية الروسية، فضلا عن الحسابات الطاقوية التي تفرض التوجه نحو ذلك المجال.

تطغى **النزعة العسكرية** على أسلوب تفكير صانع القرار الروسي منذ العهد القيصري إلى غاية الوقت الراهن و يظهر ذلك من خلال منح أولوية للأهداف الأمنية العسكرية، هذا إلى جانب الاهتمام بالحسابات الاقتصادية خاصة في ما بعد نهاية الحرب الباردة. تعود النزعة العسكرية إلى الإحساس الدائم بانعدام الأمن و تجنب الوقوع في حالة حصار عسكري أو غزو من الجهة الجنوبية أي من المجال الجيوبولتيكي الإسلامي. في الواقع، يرجع هذا الهوس الأمني العسكري إلى تعرض روسيا للغزو المغولي منذ القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر، هذا بالإضافة إلى المحاولات المتكررة من طرف العديد من القوى الغربية للتوسع على حساب روسيا[1].

[1]-Tomas Gomart, « ***Politique Etrangère Russe : l'Etrange Inconstance*** », *Politique Etrangère*, (Janvier 2006) pp.25-36.

بخصوص المنظار الجيوبولتيكي، تسعى روسيا الاتحادية منذ أكثر من قرنين إلى **الزحف نحو المياه الدافئة و البحر المتوسط و المحيط الهادي و التحكم في مصادر الطاقة.** تعتبر هذه الثقافة الإستراتيجية الراسخة من الثوابت **(Constants)** في التفكير الجيوبولتيكي الروسي منذ عهد الإمبراطورة كاترين الثانية و ذلك بالنظر إلى الوضع الجغرافي الحبيس الذي تعاني منه روسيا. **لقد خلق ذلك الانحباس تصورا لدى صناع** القرار يقضي بضرورة تعويض ذلك القصور الجيوبولتيكي و ذلك بالانفتاح على المسطحات المائية الواقعة في الجنوب و بالتالي التوجه نحو المياه الدافئة الصالحة للملاحة خلافا عن المياه المتجمدة التي تطل عليها من الجهة الشمالية[1]. إن الهدف من العودة إلى الأقاليم السابقة هو إحياء الإمبراطورية الروسية الشاسعة مما يسمح بالانفتاح على المياه الدافئة وهو ما يحقق الاكتمال الجيوبولتيكي في جميع المناحي و تصبح بذلك الحدود السياسية لروسيا متطابقة مع الواقع الجغرافي الأوراسي وهذا لن يتم بطبيعة الحال إلا بالمرور على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي باعتباره جزء أساسيا من البناء الإستراتيجي الروسي[2].

تعمل روسيا منذ القديم على توحيد أوراسيا تحت الوصاية الروسية وهو ما يدفع القوى الغربية على محاصرة إستراتيجيتها السلافية المعادية للغرب و الداعية إلى العودة إلى حدودها الإمبريالية. يتضح هذا التوجه خاصة مع زعيم التيار القومي **"فلاديمير جيرينوفسكي"** الذي يحث على توثيق العلاقات الروسية مع مسلمي أسيا الوسطى في الأقاليم الجنوبية و ذلك بهدف إعاقة التغلغل الغربي في تلك الأقاليم[3]. لقد زاد الوعي الجيوبولتيكي الروسي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وذلك **بالنظر إلى اقتراب الغرب من أراضي** روسيا و الأقاليم التي كانت تابعة لها، بالإضافة إلى استراتيجيات تغلغل القوى الأسيوية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي (الصين، إيران). تجدر الإشارة إلى أن الجيوبولتيك الروسي ثابت بدرجة كبيرة حيث نلاحظ وجود تطابق بين المنظار السائد في العهد السوفيتي و منظار ما بعد نهاية الحرب الباردة ذلك أن كليهما مطبوع بديناميكية التوسع الإقليمي و العودة إلى

[1] -Tomas Gomart**, op.cit.,** pp.25-36.

[2] **- للمزيد من التفصيل حول أهمية المياه الدافئة، يُنظر:** ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص 216،217.

[3] -Aymeric CHAUPRADE, ***Géopolitique: Constantes et Changements dans l'Histoire*** (Paris, éditions ellipses, 2ème édition, revue et augmentée) pp.81.82.

أقاليم الإمبراطورية[1]. يرى الجنرال النمساوي **يورديس فون لوهاوزن** في هذا السياق أن جيوبولتيك روسيا القيصرية أو السوفيتية يتم وفقا لعملية واحدة، وهو غير مرتبط بطبيعة نظام الحكم أو الأيديولوجية المنتهجة، كما يرى أن مصير روسيا محكوم بأراضيها مهما كانت طبيعة نظام الحكم فيها[2].

من الناحية الإستراتيجية، يتوجب على روسيا إعادة تكوين معسكر يضم الجمهوريات التي كانت تابعة لها و بالتالي إعادة ترتيب الخارج القريب و خاصة الجنوبي من خلال وضعه تحت الرقابة و السيطرة. و انطلاقا من الثوابت السابقة يتبين أن الجمهوريات الإسلامية رهان استراتيجي لا يمكن التخلي عنه بل يجب العودة إليه لأنه بمثابة معطى أساسي في وجود الدولة الروسية و ممر ضروري للعودة إلى العالمية.

تسعى روسيا دائما إلى الهيمنة على ثلاثة أقاليم جيوبولتيكية أساسية و هي:

***- الإقليم الغربي: الممتد من البلطيق إلى ووسط و شرق أوربا.**

***- الإقليم الجنوبي: الممتد من الدانوب إلى إيران.**

***- الإقليم الشرقي: الممتد من الفولغا إلى الجنوب و الجنوب الشرقي.**

تشكل هذه الأقاليم محط اهتمام الإستراتيجية الروسية لذلك تعمل النخب العسكرية و السياسية الروسية على بسط السيطرة على مجمل منطقة قلب الأرض بهدف الإبقاء على هامش المناورة و تجنب الوقوع في وضعية الحصار[3].

يمكن القول أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة جزء لا يتجزأ من قلب الأرض، و هو ما يفرض على روسيا إعادة السيطرة عليها حتى لا تقع تحت سيطرة القوى الإقليمية والدولية فتكون بذلك مقدمة لخضوع روسيا و بالتالي خضوع مجمل أوراسيا لسيطرة القوى المعادية، وبالمقايسة مع ثلاثية ماكيندر يمكن القول أن من يسيطر على الجمهوريات الإسلامية **المستقل**ة يسيطر على روسيا، و من يسيطر على روسيا يسيطر على مجمل أوراسيا، و هو ما يفسر الاهتمام الغربي بالمنطقة خاصة مع بداية الألفية الثالثة كما سوف يتم الكشف عنه **في المبحث اللاحق.**

---

[1]-**Ibid.,** pp.90,91.

[2]- ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص 187.

[3]-Tomas Gomart**, op.cit.,** pp.25-36.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

لمتغيرات البيئة الخارجية دور بالغ الأهمية في صناعة التفكير الاستراتيجي للدول وهو ما تؤكده العديد من المقاربات النظرية في ميدان السياسة الخارجية والدراسات الإستراتيجية. في هذا السياق، سيتم اعتماد **مقاربة بالمحددات الخارجية** في فهم التوجه الاستراتيجي الروسي بحيث سيخصص هذا المبحث لدراسة تأثير استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في بناء التصور و التحرك الروسي تجاه هذا المجال.

المطلب الأول: استراتيجيات إيران و تركيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

لقد دفع الفراغ الاستراتيجي الذي سجل في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في بداية التسعينيات بالعديد من المحللين للحديث عن " **اللعبة الكبرى الجديدة**" **(New Grand Game)** بين القوى المتنافسة على السيطرة و مناطق النفوذ خاصة بعد اكتشاف احتياطاتها من المحروقات[1]. في الواقع تفرز استراتيجيات القوى الإقليمية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي انعكاسات تساهم في بلورة الإستراتيجية الروسية تجاه هذا المجال، و هذا يرجع إلى القرب الجغرافي والاتصال المباشر لتلك القوى (الصين-تركيا-إيران) بهذا المجال. تعمل بعض القوى الإقليمية على ملء الفراغ أو منافسة روسيا في الأقاليم المجاورة، وهي تتصور أن لها دورا ينبغي أن تؤديه في تلك الجمهوريات التي تعتبرها مجالا حيويا مستندة في ذلك على العديد من المبررات.

تبرز في هذا السياق طموحات قوتين إقليميتين وهما كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا حيث تسعى كل واحدة إلى تحقيق أهدافها في المنطقة من خلال الاعتماد على وسائل وآليات لتنفيذ إستراتيجيتهما.

[1]- يومية العرب، **الصراع على النفوذ يحتدم في أسيا الوسطى**، يوم الاثنين 16-06-2014، **العدد** 9591، **السنة** 37،ص 06، **على الرابط الالكتروني**:
www. alarab.co.uk/m/?id=25380 **(تم التصفح بتاريخ 2015/11/12 على الساعة 12.00)**

أولا: إستراتيجية إيران تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

إن استعراض التوجه الإستراتيجي الإيراني تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ليس غاية في بحثنا بقدر ما هو منطلق في فهم الإستراتيجية الروسية تجاه هذا المجال حيث أن التوجه الإيراني بمثابة مثير خارجي له ارتباط مباشر بالإدراك الروسي للدور الذي ينبغي أن يؤدى في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

يتصور الجيوبولتيكي الفرنسي ميشال فوشر **(Michel Foucher)** أنه لا يمكن إغفال الدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة ذلك أن إيران من الفواعل الأساسية في المنطقة وقد استفادت كثيرا من استقلال تلك الجمهوريات الذي مكنها من مزايا انفتاح جيوبولتيكي كبير[1]، بعدما كانت على تماس مباشر مع الاتحاد السوفيتي أين كانت تعرف تضييقا كبيرا في تحركها الجيوبولتيكي.

لقد مر السلوك الإيراني تجاه دول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بثلاث مراحل حيث تميزت المرحلة الأولى التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي بدعم استقلال الجمهوريات الإسلامية المستقلة الذي كانت تعتبره انتصارا للإسلام و مشابها لانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 على نظام الشاه، أما المرحلة الثانية، فقد عرفت تركيزا على تعميق العلاقات الثقافية مع تلك الجمهوريات، في حين تميزت المرحلة الثالثة بتركيز إيران على تعميق التعاون والتكامل الاقتصادي[2].

أ- محددات التوجه الإستراتيجي الإيراني:

ينبني التوجه الإستراتيجي الإيراني نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على جملة من المحددات التي تخلق شرعية لرسم إستراتيجية تهدف إلى احتواء هذا المجال وبسط النفوذ فيه. تتمثل تلك المحددات في:

---

[1]-Julie Thévenet et Stéphane Cholleton, entretien avec M. Michel Foucher sur le thème : « **les républiques d'Aie centrale** », Monde CHINOIS, nouvelle Asie, n°33, 2013, pp.63,68.

[2]- خديجة عرفة، "**أسيا الوسطى و إيران**"، في ولاء البحيري، **المؤتمر السنوي الثالث عشر، أسيا الوسطى والتنافس العالمي**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 8 نوفمبر 2007، ص 193.

✓ - **المحدد التاريخي**:

تمتد العلاقات التاريخية للجمهوريات الإسلامية المستقلة مع إيران إلى ما يقارب ألفي عام، فتاريخيا تعتبر المنطقة موضوع نزاع بين الفرس والأتراك في القرن السادس عشر وبين الفرس و الروس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. هذه الفترة الزمنية التي تجمع الطرفين ليست هينة بل تكفي لتشكل ثابت في السلوك الخارجي الإيراني تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وكذا ثقافة إستراتيجية تفرض على إيران الحضور في المشهد السياسي الداخلي للجمهوريات الإسلامية المستقلة وكذا في معادلة التنافس الجيوبولتيكي الدولي على هذه الجمهوريات.

✓ - **المحدد الأيديولوجي**:

تتصور إيران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في المجال الجيوبولتيكي **الإسلامي**[1]. إن هذا التصور مؤسس من الناحية الأيديولوجية حيث اعتمدت إيران منذ قيام الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه عام 1979 على أيديولوجية إسلامية وفق المذهب الشيعي حيث تعتبر **فكرة ولاية الفقيه(*)** من أحد المفاهيم التي تقوم عليها هذه الأيديولوجية، **بالإضافة إلى فكرة تصدير الثورة الإسلامية** إلى كافة الدول الإسلامية سواء كانت سنية أو شيعية. يعني هذا الكلام من دون شك الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث تتعامل معها إيران من منطلق أنها زعيمة العالم الإسلامي وبذلك فهي ترى أن لها مشروعية قيادتها وجعلها تستلهم من أيديولوجيتها السياسية داخليا وخارجيا. تجدر الإشارة إلى أن هذا التصور مشار إليه في مبادئ الدستور الإيراني الذي تتضمن أحكامه إعطاء أولوية لتطوير العلاقات مع دول الجوار الإسلامي و خاصة جمهوريات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

✓ - **المحدد الجغرافي**:

إن الملاحظ للخريطة السياسية للعالم يلاحظ بجلاء ترابط الموقع الجغرافي لإيران مباشرة بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي من ناحية الشمال ما يجعله مجالا **أو منطقة عازلة**

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 06.

(*)- نظرية ولاية الفقيه هي أساس عمل النظام السياسي الإيراني حيث تجعل المرشد الأعلى أقوى سلطة لأنه نائب عن الإمام الغائب و يحكم باسمه. **لمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد كاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلا ولاية الفقيه** (بيروت، دار الجديد، 1998).

بين روسيا و إيران، و كذلك عمقا استراتيجيا لها خاصة في حال تصارعها مع القوى الإقليمية في المنطقة.

✓ - **البرغماتية**:

هو مرتبط بالمصالح والأهمية التي تتمتع بها الجمهوريات الإسلامية المستقلة بحيث سيتم تبيينها في الفصل اللاحق من الدراسة، **خاصة ما تعلق** بثروات بحر قزوين وكيفية استغلالها، بالإضافة إلى مسألة المحروقات التي تتبوأ مكانة أسياسية في إستراتيجية إيران **في المنطقة**.

✓ - **المحدد الحضاري**:

يتجلى المنطلق الحضاري في الحفاظ على اللغة الفارسية ذلك أن غالبية شعوب الجمهوريات الإسلامية **المستقلة كانت تتكلم** الفارسية. تركز إيران حاليا على جمهورية طاجاكستان التي تعتمد على الفارسية لغة رسمية، كما أن 56 بالمائة من عدد سكانها بلهجات فارسية. يتجلى المحدد الحضاري كذلك في الحرص على تدعيم المذهب الشيعي كما هو حاصل في جمهورية أذربيجان لأن أغلبية شعبها من المسلمين الشيعة، **فضلا عن وجود ما** يقارب عشرة ملايين أذربيجاني في إيران[1]. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحفاظ على العلاقات مع الشيعة في الخارج هي ثابت استراتيجي في السياسة الخارجية الإيرانية[2].

ب: **الأهداف الإيرانية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي**:

تسعى إيران إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة، وهي كما يلي:

✓ - **العودة إلى الساحة الدولية**:

من خلال وضع حد لحالة العزلة والحصار المفروض عليها التي بدأت تعيشها منذ اعتمادها على نظام سياسي بمرجعية إسلامية شيعية منذ 1979، **وكذا أزمة اختطاف** الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية بإيران. تتصور إيران أن الخروج من هذه الوضعية لن

[1]- مركز الدراسات الحضارية، "**التنافس الدولي في أسيا الوسطى**"، مجلة قضايا دولية، العدد 231، **جانفي** 1994، **ص ص** 23-26.

[2]-**شحاتة محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014) **ص** 56.

يكون إلا من خلال إحياء دائرة أولوية في سياستها الخارجية تتمثل في توثيق العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة التي يمكن أن تعوضها عن المزايا المفقودة والمترتبة عن تدهور علاقاتها مع الغرب أو دول الخليج. تسعى إيران إلى تقوية سياستها الخارجية من خلال الانفتاح على مجال جيوبولتيكي يضم ستة دول جديدة ذات أهمية كبيرة حيث يسمح لها كذلك بتوسيع مجالات فعلها الجيوبولتيكي في خمسة دوائر جيوبولتيكية وهي كل من الخليج العربي والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وتركيا و منطقة عبر القوقاز[1].

✓ - **انتهاز فرص اقتصادية:**

لقد منح استقلال الجمهوريات الإسلامية المستقلة العديد من الفرص الاقتصادية لإيران خاصة في ظل التقارب الثقافي والجغرافي بين الطرفين[2] الذي يترتب عنه قلة التكاليف. تسعى إيران إلى توثيق العلاقات الاقتصادية خاصة المرتبطة بالمحروقات مع الجمهوريات الإسلامية التي تطل معها على بحر قزوين (**تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان**) و التنسيق معها في مجالات أخرى. بعبارة أخرى، تحرص إيران على أمنها الطاقوي **(Security of Energy)** الذي يفرض عليها التعامل بجدية مع جمهوريات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

✓ - **تحقيق الريادة:**

حيث تهدف إلى تسويق أنموذجها السياسي والاقتصادي والتنموي إلى تلك الجمهوريات بهدف جعلها تدور في فلكها، و بالتالي تجنب وقوعها تحت سيطرة القوى الإقليمية و الدولية المعادية أو المنافسة لها في المنطقة. تهدف إيران في هذا السياق إلى مواجهة الحركات **الطورانية التي** تكرس تبعية الجمهوريات الإسلامية لتركيا وكذا إعاقة سياسة **التتريك** العلمانية المنتهجة من طرف تركيا تجاه تلك الجمهوريات.

[1]-Mohamed Reza Djalili, « ***l'Iran et la Turquie face à l'Aise centrale*** », **dans** : Mohamed Reza Djalili et Thierry Kellner, ***Asie centrale, ancrage international et régional***, Journal of International and Strategic studies, N°01, centre Européen de Recherche Internationale et Stratégique, printemps 2008, p.16.

[2]- Mohamed Reza Djalili et Thierry Kellner, « ***Politique régionale de l'Iran : potentialités, défis et incertitudes*** », Geneva Papers Research series, N°6, Avril 2012. p.26.

✓ - **تجنب التطويق الإستراتيجي:**

من خلال العمل على إعاقة الاستراتيجيات الغربية المضادة التي تهدف إلى التغلغل في المنطقة و بالتالي تحجيم نفوذ إيران ومنعها من الاستفادة من ثروات بحر قزوين و كذا منع تمرير خطوط الغاز على أراضيها. تهدف إيران في هذا السياق **إلى إعاقة** تشكيل الأحلاف السياسية والعسكرية المعادية لها في المنطقة[1].

بعد التفصيل في طبيعة الأهداف الإيرانية في المنطقة، يظهر أنها متوافقة مع أهداف الإستراتيجية الروسية حيث لأن كل من الطرفين متفقان على إعاقة الإستراتيجية الغربية الهادفة إلى التغلغل في المنطقة و القضاء على كل مبررات تواجده فيها، بالإضافة إلى التوافق حول استغلال مصادر الطاقة في بحر قزوين. لكن تتعارض أهداف الإستراتيجية الإيرانية مع روسيا في المجال الديني من خلال سعيها إلى إحياء الفكر الإسلامي في تلك الجمهوريات وهو ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها القومي بالنظر إلى انعكاساته المباشرة على الإثنيات الإسلامية داخل روسيا.

ج- **تنفيذ الإستراتيجية الإيرانية:**

تعتمد إيران لتحقيق الأهداف المذكورة آنفا على إستراتيجية شاملة تتضمن مشاريع متعددة الأبعاد بهدف إبعاد الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن طموحات القوى الإقليمية والدولية التي تسعى بدورها إلى التغلغل في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

*- **في المجال السياسي:**

تعمل إيران على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية وإقناع الأنظمة الحاكمة في تلك الجمهوريات بأفضلية وجودة نظام الحكم القائم على ما يسمى في الفكر الشيعي "**ولاية الفقيه**"، التي تعتبرها بديلا عن الفكر الشيوعي والأنموذج العلماني التي تعتنقه تلك الجمهوريات في تسيير الدولة. تعمل إيران في هذا السياق **على دعم الحركات و الأحزاب** الإسلامية بمختلف مسمياتها التي تنشط في مجمل الجمهوريات الإسلامية وذلك بهدف تمكينها من السلطة مما يؤدي في النهاية إلى بناء نظام سياسي إسلامي في شكل إمارة تابعة للخلافة الإسلامية في إيران.

[1]- سليم حداد، **منطقة بحر قزوين و أهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية** (سوريا، دار المساعدة للتأليف والترجمة **والنشر**،ط.1، 2003) ص 65.

*-**في المجال الاقتصادي و التجاري**:

تعمل إيران على مأسسة التعاون الاقتصادي مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة من خلال تشكيل "**منظمة التعاون الاقتصادي لدول بحر قزوين**" التي تهدف من خلالها إلى زيادة قوتها الدبلوماسية و قدرتها التفاوضية مع القوى المنافسة لها في المنطقة. **في الواقع**، تضم هذه المنظمة كل من **إيران و أذربيجان وروسيا وتركمانستان وكازاخستان** وهي تندرج في إطار التنافس الجيوبولتيكي الحاصل في المنطقة ككل[1].

تعمل إيران كذلك على توثيق علاقاتها التجارية وتقديم المساعدات وانجاز العديد من المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف على غرار الاتفاقيات المبرمة فيما يتعلق باستيراد الغاز من تركمانستان لتموين الشمال الإيراني، وكذا البنى التحتية المتعلقة بانجاز الطرقات وإنشاء خط السكة الحديدية "**عشق أباد-مشهد**". إن الحال نفسه بالنسبة لطاجاكستان حيث أجرى الرئيس الإيراني السابق أحمدي إنجاد زيارتين متتاليتين في 2010 **و**2011 **حيث مثن** مشروعا استراتيجيا لتوليد الطاقة الكهربائية بالمياه بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال النقل والاتصالات و التربية..**الخ**. أجرى كذلك الرئيس الإيراني السابق زيارة إلى **أستانا عاصمة كازاخستان في** 2009 حيث أسفرت الزيارة عن التوقيع على العديد من **ا**لاتفاقيات في مجال السياحة والصحة والرياضة...**الخ**[2]. قامت إيران كذلك بالمساهمة في بناء العديد من الجسور الدولية في المنطقة بهدف تنشيط المبادلات التجارية مع مجمل الجمهوريات الإسلامية المستقلة[3].

*-**في المجال الأمني**:

تعمل إيران على استقرار المجال الجيوبولتيكي الإسلامي لأنها تعي أن عدم استقراره سيكون مبررا لتواجد القوى الغربية في المنطقة. في هذا السياق، تعرف إيران بأسلوب الوساطة لحل العديد من الخلافات حيث أدت دور الوسيط بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم "**ناغورنو- كارباخ**"، وكذا تسوية المشاكل الحدودية بين جمهوريتي **أوزباكستان** وقرغيزستان.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 66.

[2] - Mohamed Reza Djalili et Thierry Kellner, **op.cit.,** pp.27-28.

[3]- سليم حداد، **مرجع سابق**، ص ص 69،70.

*-**في المجال الثقافي**: يحظى بأهمية بالغة حيث يتجلى في العمل على خلق امتداد حضاري و ثقافي من خلال تشكيل منظمة اللغة الفارسية والسعي إلى إحياء التراث الفارسي في تركمانستان وتشجيع أوزباكستان على اعتماد التعليم باللغة الفارسية في المدارس والجامعات.

د- تحديات التوجه الإستراتيجي الإيراني:

إن هناك جملة من التحديات ذات الطبيعة البنيوية التي تقف أمام إيران في تحقيق أهدافها في المنطقة. تعيق تلك التحديات فعالية المخططات الإيرانية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحيث تجعل حضورها ضعيفا مما يفسح المجال لتغلغل بقية القوى المنافسة. على العموم، يمكن إجمال تلك التحديات فيما يلي:

- ✓ ـ تردي الوضع الاقتصادي من خلال تراجع قيمة العملة الإيرانية وارتفاع معدلات التضخم و تراجع الصادرات[1].
- ✓ ـ نفور النخب الشيوعية من الأنموذج الإيراني[2].
- ✓ ـ غلبة اللغة الطورانية التركية على لسان شعوب الجمهوريات الإسلامية.
- ✓ ـ الهوة المذهبية ذلك أن كل الجمهوريات الإسلامية السنية ماعدا جمهورية أذربيجان ذات المذهب الشيعي.
- ✓ ـ ميل حكومات الجمهوريات الإسلامية المستقلة أكثر للأسلوب التركي التنموي والعلماني الذي أثبت تفوقه على الأنموذج الإيراني منذ تولي حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم و كذا الإنجازات الاقتصادية التي حققتها تركيا منذ 2002.
- ✓ ـ استراتيجيات الغرب الهادفة إلى محاصرة الدور الإيراني في المنطقة.

تتجلى من خلال هذه التحديات صعوبة أداء الدور الإيراني في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث أن حجم الحضور الإيراني يظل ضعيفا أو هامشيا مقارنة بطموحاتها في المنطقة وهو ما يتضح على سبيل المثال في الجدول الموالي الذي يبين مكانة الجمهوريات الإسلامية المستقلة –ماعدا أذربيجان- في التجارة الخارجية لإيران.

[1]-شحاتة محمد ناصر، **مرجع سابق**، ص 09.

[2]- Mohamed Reza Djalili, **op.cit.,** p.15.

La place des républiques d'Asie centrale dans le commerce extérieur de l'Iran en 2010

	Total des échanges (en million d'euros)	Pourcentage du total des échanges	Place dans les échanges
Kazakhstan	***280.1***	***0.2%***	***26***
Kirghizstan	***15.2***	***Moins de 0.1%***	***Au delà de la 50e place***
Uzbekistan	***140.3***	***0.1%***	***33***
Tajikistan	***108.2***	***0.1%***	***38***
Turkmenistan	***310.3***	***0.3%***	***25***

Source : Mohamed Reza Djalili et Thierry Kellner, Politique régionale de l'Iran, **op.cit.,** 30.

يظهر من خلال أرقام هذا الجدول ضعف العلاقات التجارية بين إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة الشيء الذي يجعلنا نتوقع ارتباط هذه الجمهوريات أكثر من الناحية التجارية بقوى أخرى على غرار تركيا و هو ما سنقف عليه في النقطة الموالية.

ثانيا: إستراتيجية تركيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

حظي المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بمكانة مهمة في مخطط ومقاربة السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الثنائية القطبية[1]، فقد جعل الرئيس السابق عبد الله غول دول هذا المجال ضمن أولويات سياسته الخارجية وذلك أثناء حملته الانتخابية لعام 2007[2].

إن هناك اختلافا بين إيران وتركيا على مستوى السلوك الخارجي وذلك من الناحية الأيديولوجية حيث أن إيران دولة دينية تتسم بانتقادها للغرب عموما ومعاداة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، في حين تتميز تركيا العلمانية بمساندة الغرب والانخراط في مؤسساته الدولية خاصة حلف الناتو[3]. تجعلنا هذه المنطلقات نتوقع اختلافا في الأهداف المرسومة من طرف تركيا في سياستها الخارجية وهو ما سيتم تبيينه أثناء التفصيل في إستراتيجيتها تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

[1]-Carla Frappi,"***Central Asia's Place in Turkey Foreign Policy***", **available at**: www.ispionline.it›analysis_225_2013. (**Accessed on September 2nd, 2015 at 12.30**).

[2]-Farkhad Alimukhamuedov," ***Turkey's Central Asia Policy in the Changing World: priorities and actions***", Bucharest, South east European Journal of Political Science, N°2, June-December 2015. **available at:** www.seejps.lumina.org. (**Accessed on September 2nd, 2015 at 12.30**).

[3]- Mohamed Reza Djalili, **op.cit.,** p.15.

على غرار إيران، تتمتع تركيا في علاقتها بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي بوضعية ممتازة مقارنة ببقية القوى الإقليمية وذلك بالنظر إلى المعطيات التاريخية والسياسية والثقافية[1] التي تجمعها بوحدات ذلك المجال الجيوبولتيكي. هذه المسائل فرضت على تركيا التوجه نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة انطلاقا من مصالحها والاستفادة من الفراغ الاستراتيجي المسجل في ذلك المجال الجيوبولتيكي[2].

تجدر الإشارة إلى أن تركيا قد كانت الدولة الأولى التي اعترفت باستقلال هذه الدول حيث قامت بإرسال ممثليات دبلوماسية فيها[3] ومنذ ذلك الحين أصبح المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يحظى بأهمية بالغة في الفكر الإستراتيجي التركي حيث تبوأ مكانة متقدمة لدى صناع القرار وقد تجلى ذلك من خلال أداء تركيا لدور أساسي في المنطقة يحول دون وقوع ذلك المجال تحت السيطرة الكلية لقوة إقليمية معينة وخاصة إيران.

أ- **محددات التوجه الاستراتيجي التركي:**

على غرار إيران، فإن هناك جملة من المحددات التي تدفع صانع القرار التركي لكي يتوجه نحو الجمهوريات الإسلامية. تتراوح تلك المحددات ما بين العوامل الداخلية والخارجية و هي كالتالي:

*- **المحدد الجغرافي:** يتضح من خلال تفحص الخريطة السياسية للعالم ميزة موقع تركيا حيث يحدها من الشمال الغربي بلغاريا و اليونان، ومن الشمال والشمال الشرقي كل من البحر الأسود وجورجيا و أرمينيا، في حين يحدها من الشرق إيران وجنوبا كل من سوريا والعراق والبحر المتوسط، كما يحدها من الغرب بحر إيجا.

تمنح إحداثيات هذا الموقع ميزة جيوبولتيكية لتركيا وقد أشار إلى هذا الأكاديمي وزير الخارجية السابق أحد **داوود أوغلو** في كتابه "**العمق الاستراتيجي**" مؤكدا على الموقع

[1]- **Ibid.,** p.14.

[2]- محمد رفعت عبد الوهاب، " **الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز**"، السياسة الدولية، العدد 154، **أكتوبر** 2003، ص ص 128-135.

[3]-Fondation Robert Schuman, «***la politique turque à l'égard de l'Asie centrale et du Caucase du sud*** », le centre de recherches et d'études sur l'Europe, **disponible sur** : www.robert-schuman.edu›syntehse›01 (**accédé le 10-10-2015 à 12.30**).

المركزي لتركيا في مجمل المجال الأفرو-أوراسي وهو ما يجعلها منفتحة جيوبولتيكيا حيث بإمكانها التحرك في العديد من المناطق بما فيها المجالات الجيوبولتيكية الواقعة وخاصة المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[1].

يتضح تأثير المحدد الجغرافي كذلك من زاوية قرب تركيا جغرافيا من الجمهوريات الإسلامية و كذا بحر قزوين وهو ما ولد تصورا لدى تركيا مفاده أن الجمهوريات الإسلامية تمثل مجالا حيويا لها وبالتالي ينبغي أن يظل تحت مراقبتها مع العمل على إعاقة مختلف الاستراتيجيات الإقليمية المعتمدة من طرف روسيا و إيران في السيطرة على المنطقة.

*- **المحدد الثقافي**: إن هناك قواسم حضارية مشتركة بين تركيا ودول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث يرتبط الأتراك بعلاقات ثقافية دينية ولغوية وعرقية مع شعوب المنطقة ذلك أن غالبية تلك الشعوب تتحدث بلهجات تركية. تتضح أهمية المنطلق الثقافي في التعامل التركي مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة خاصة من زاوية اللغة التركية حيث اتجهت تركيا منذ استقلال تلك الجمهوريات الاهتمام بالجماعات المتكلمة باللسان التركي[2] **من خلال** تقديم مزيد من الدعم لترقية استعمال اللغة التركية أكثر من طرف تلك الجماعات.

*- **المساندة الغربية**: تعتبر أمريكا المدعم الأساس لتصدير ما يسمى " **الأنموذج التركي**" العلماني الديمقراطي و القائم على قواعد اقتصاد السوق[3] حيث تلقى تركيا تشجيعا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي كي يكون حضورها قويا في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[4] حيث تستند الإستراتيجية التركية في المنطقة على الدعم الغربي بالنظر إلى علمانيتها وكونها حليفا للغرب وبمثابة حصان طروادة لحلف الناتو في جمهوريات أسيا الوسطى[5]، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الدور التركي في **المنطقة**

[1]- **أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الخليل (بيروت، الدار العربية للعلوم و مركز الجزيرة للدراسات، 2010) ص 143.

[2]-Mohamed Reza Djalili, **op.cit.,** p.15.

[3]- Carla Frappi, **op.cit**

[4]-Fondation Robert Schuman, **op.cit.,**

[5]- سليم حداد، **مرجع سابق**، ص 116.

بهدف محاصرة إيران ونفوذها، بالإضافة إلى سعيها إلى منع قيام أنظمة إسلامية في تلك الجمهوريات وهو ما يمكن أن يشكل تهديدا لها في المستقبل[1].

يظهر من خلال ما سبق أن للمحددات الداخلية المتعلقة بالجغرافية الطبيعية والبشرية لتركيا دورا كبيرا في بلورة توجهها الاستراتيجي نحوه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحيث تتصور أن لها شرعية وأسبقية في بسط سيطرتها على المنطقة، هذا بالإضافة إلى الدعم الغربي لتركيا نظرا لوجود تطابق بين الدور التركي والأهداف الغربية المراد تحقيقها في المنطقة.

ب- **الأهداف التركية**:

لقد أدى استقلال تلك الجمهوريات إلى منح تركيا وزنا دبلوماسيا إضافيا لدى القوى الغربية التي تعمل بدورها على خلق نفوذ لها في المنطقة عبر تركيا[2]. تعمل تركيا على تحقيق أهداف عديدة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة بحيث تأخذ طابعا استراتيجيا واقتصاديا وثقافيا. يمكن إجمال الأهداف التركية في المنطقة في:

✓ - **إحياء المشروع الطوراني التركي:**

تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة حيث تطمح من الناحية اللغوية إلى خلق مجموعة من الدول الناطقة بالتركية و قد تجلى ذلك على سبيل المثال في قمة 2006[3] أين أكدت على ضرورة تشكيل إطار لغوي يجمعها بالجمهوريات التي ينتشر فيها اللسان التركي. أما من الناحية الثقافية، تسعى تركيا إلى فرض زعامتها على المنطقة وتقديم نفسها على أنها زعيم روحي و مركز العالم التركي مما يقتضي منها العمل على إفشال المخططات الإيرانية التي تعمل بدورها على فرض الزعامة الفارسية في تلك الجمهوريات[4].

---

[1]- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا: العلاقات العربية التركية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998) ص 227.

[2]- مركز الدراسات الحضارية، **مرجع سابق**، ص ص 23-26.

[3]- Mohamed Reza Djalili, **op.cit.,** p.16.

[4]- سليم حداد، **مرجع سابق**، ص 127.

✓ - **عمق استراتيجي وزيادة الوزن الدبلوماسي:**

اتضح الطموح التركي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة عام 2002 حيث تطمح تركيا إلى ربط بحر قزوين بالخليج بحيث يترتب عنه من الناحية الجيوبولتيكية نفوذا في المشرق بأكمله[1]، وهو ما يزيد من قيمتها الإستراتيجية لدى القوى الغربية.

حرصت تركيا منذ عهد الإمبراطورية العثمانية إلى خلق أعماق إستراتيجية في المناطق المحيطة بتركيا، وفي هذا السياق تهدف تركيا من وراء التغلغل في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من الناحية الإستراتيجية إلى إيجاد مجال حيوي وعمق إستراتيجي لما له من أهمية بالغة لأمنها القومي بحيث تصبح الجمهوريات الإسلامية منطقة دفاع متقدمة في صراعاتها المحتملة وخاصة مع إيران. تهدف تركيا كذلك من خلال أداء دورها في ذلك المجال إلى زيادة وزنها بالنسبة للقوى الغربية وتكريس اعتماد القوى الغربية عليها في تنفيذ مخططاتها بالإضافة إلى محاولة إقناع الأوربيين بأنها قادرة على تقديم قيمة مضافة للاتحاد الأوربي في حال الحصول على العضوية فيه بحيث تستفيد الدول الأوربية من مزايا المجال الجيوبولتيكي الإسلامي المتعددة.

✓ - **انتهاز فرص اقتصادية:**

تمثل الكتلة البشرية الساكنة في مجمل الجمهوريات الإسلامية المستقلة سوقا استهلاكية معتبرة بحيث تفوق 80 مليون نسمة حيث تهدف تركيا في هذا السياق إلى توثيق العلاقات التجارية مع تلك الجمهوريات باعتبارها سوقا واسعة للمنتجات التركية. تهدف تركيا في هذا المجال إلى خلق " سوق تركية مشتركة" فضلا عن تصدير الأنموذج التركي التنموي إلى تلك الجمهوريات. هذا بالإضافة إلى الحصول على استثمارات خاصة في مجال إنتاج ونقل الطاقة.

---

[1]- يومية العرب، **مرجع سابق**، ص 06.

(*)- تشير الدراسات إلى أن هذا الخط مكلف ماليا لطوله الذي يصل إلى 2000كم في ظل إمكانية نقل النفط بتكلفة ومسافة أقل عبر بالأراضي الروسية نحو البحر الأسود، لكن تصر تركيا على ذلك الخط كي تقلل من التأثير الروسي في المنطقة.

ج- تنفيذ الإستراتيجية التركية:

تحدد وزارة الخارجية التركية مجالات الفعل تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي كما يلي:

*- تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الطاقة والاقتصاد والتجارة والثقافة والمجتمع و السياسة.
*- تقديم المساعدة لأجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات الإقليمية.
*- تقديم المساعدة في عمليات بناء دول المنطقة.
*- المساعدة على تطوير والحفاظ على العلاقات القوية مع دول المنطقة[1].

لأجل تحقيق أهدافها، تتبنى تركيا إستراتيجية شاملة تمس مختلف القطاعات ومن شأنها إبعاد الجمهوريات الإسلامية عن استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الإستراتيجية التركية قائمة على حد كبير على عمودين و هما الاقتصاد والثقافة و في ما يلي تفصيل ذلك:

*- **في المجال السياسي:** قد تجلى التغلغل التركي سياسيا في الاعتراف مبكرا باستقلال تلك الجمهوريات بعد تفكك الإتحاد السوفيتي و قد تجلى ذلك في الزيارات الرسمية المتبادلة وكذا افتتاح الممثليات الدبلوماسية على أراضإرسال البعثات الدبلوماسية إلى كافة الجمهوريات الإسلامية. عملت تركيا كذلك على مساندة تلك الدول في انضمامها إلى المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة و منظمة الأمن والتعاون في أوربا[2]. نورد فيما يلي جدولا يبين كثافة الزيارات الرسمية المتبادلة بين تركيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة.

Presidential visits exchanges between Abdullah Gul and central Asian Leaders

	Turkmenistan	Kirghizstan	Tajikistan	Kazakhstan
Gul's visits to central Asia	**2014 2013 2011 2010 2008 2007**	**2012 2011 2009**	**2009**	**2010 2010 2010 2008 2007**
Central Asia presidents visit to turkey	**2014 2012 2012 2009 2008**	**2012 2012**	**2012**	**2012 2009 2009 2007**

Source: Farkhad Alimakhamuedov**, op.cit. (with personal Amendment).**

[1]- Farkhad Alimukhamuedov, **op.cit**.

[2] - سليم حداد، **مرجع سابق**، ص 127.

***-في المجال الثقافي:**

في سبيل **تتريك** شعوب المنطقة وإحياء مشروع الدولة الطورانية، قامت تركيا بتأسيس" **الجمعية العمومية للشعوب التركية**" [1]، وذلك بهدف تشكيل تجمع لغوي تحت زعامتها.

لتجسيد أهدافها اللغوية والثقافية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، تركز تركيا على وكالة **تيكا** TIKA(**وكالة التعاون مع الشعوب الناطقة بالتركية**) حيث تعد هذه الوكالة برامج ثقافية وتربوية من خلال التنسيق مع المراكز الثقافية التركية في تلك الجمهوريات. أسست تركيا **إدارة مشتركة للثقافات و الفنون التركية عام** 1993 حيث تعمل هذه المؤسسة على خلق وحدة ثقافية ولغوية مع تلك الجمهوريات، و هدف نشر اللغة التركية، قامت تركيا -على سبيل المثال- بإرسال ملايين الكتب والمعاجم لقيرغيزستان من أجل تسهيل تعلم اللغة التركية بالإضافة إلى تقديم منح لآلاف الطلبة من مجمل الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث بلغ عدد المنح المقدمة للطلبة 2962 **في عام** 2001. تعمل تركيا كذلك على المساهمة في بناء الجامعات في تلك الجمهوريات حيث قامت ببناء جامعتين في كل من كازاخستان وقيرغيزستان، فضلا عن بناء المدارس وتكوين الأساتذة و كذا تمويل مختلف المؤسسات التعليمية والثقافية التي تساهم في نشر الثقافة واللغة التركية[2]. كما تعمل تركيا في المجال **الثقافي على** ربط كافة الجمهوريات بشبكات بث إذاعي وتلفزيوني[3].

***-في المجال الاقتصادي:**

تعمل تركيا على احتواء الجمهوريات الإسلامية المستقلة من خلال أطر مؤسساتية جماعية مثل "**منظمة التعاون الاقتصادي**" و" **منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود**" حيث تعتبر تركيا من الأعضاء المؤسسين لها[4]. تعمل تركيا كذلك على توثيق العلاقات التجارية مع تلك الجمهوريات حيث تقدم لها العديد من المساعدات المالية في شكل قروض ميسرة قدرت بـ 886 مليون دولار عام 1994[5]، وقد بلغ حجم المساعدات المالية المقدمة

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 127.

[2]- Fondation Robert Schuman, **op.cit.,**

[3]- جلال عبد الله مفوض، **مرجع سابق**، ص 278.

[4]- مركز الدراسات الحضارية، **مرجع سابق**، ص ص 23-26.

[5]- جلال عبد الله مفوض، **مرجع سابق**، ص 277.

لتلك الجمهوريات إلى 1.4 مليار دولار في الفترة ما بين 1992-1996 على غرار المساعدات المقدمة إلى أذربيجان في ميدان المحروقات (500 مليون دولار)، إضافة إلى عقد اتفاقيات مع كل من أوزباكستان وقيرغيزستان (75 مليون دولار). كما اعتمدت الحكومة التركية على توقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الطاقة والنقل والاتصالات والتكنولوجية العالية[1].

نورد فيما يلي جدولا يبين العلاقات التجارية لتركيا مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة (باستثناء طاجاكستان).

التجارة الخارجية التركية مع الدول الناطقة بالتركية (ألف أورو)

	Exportation	*Importation*
Année	2002	2002
Azerbaijan	231	64.62
Kazakhstan	160	203.85
Kirghizstan	24	17.62
Turkmenistan	110.02	106.34
Uzbekistan	93.79	75.34

Source: igeme.org.tr

*-**في مجال الطاقة**: تركز تركيا على تحقيق أمنها الطاقوي من خلال الحرص على تلبية حاجياتها من المحروقات حيث وقعت تركيا في هذا **المجال اتفاقا مع تركمانستان عام** 1998 بخصوص تجسيد مشروع أنبوب غاز (**عابر لقزوين- تركمانستان-تركيا- أوربا**)[2]، كما وقعت اتفاقا مع أذربيجان لنقل الغاز الطبيعي من حقل "**شاه دنيز**" عبر خط الأنابيب العابر **للأناضول و ذلك ابتداء من عام**2018 [3]. تشارك تريا كذلك في خط أنابيب نقل النفط (*) الذي يربطها بأذربيجان و جورجيا (**خط: باكو- تبليسي- جيهان**) **المبين في الخريطة الموالية** و ذلك بهدف تقليص تحكم روسيا باعتبار أن جل أنابيب نقل الطاقة من المنطقة نحو أوربا تمر عبر أراضيها[4].

[1]- Fondation Robert Schuman, **op.cit.,**

[2]- **Ibid.**

[3]- عماد يوسف قدورة، "**روسيا و تركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية**"، **على الرابط الإلكتروني:** www.dohainstitute.org (تم التصفح بتاريخ: 01 ماي 2015 **على الساعة** 14.00).

[4]- **محمد علي سرحان، أمركة العولمة في الشرق الأوسط و أسيا الوسطى: مثلث الخيرات** (سوريا، صفحات للدراسات والنشر،ط.1، 2007) ص 122.

Baku-Tbilisi-Ceyhan (ETC)
Pipeline route

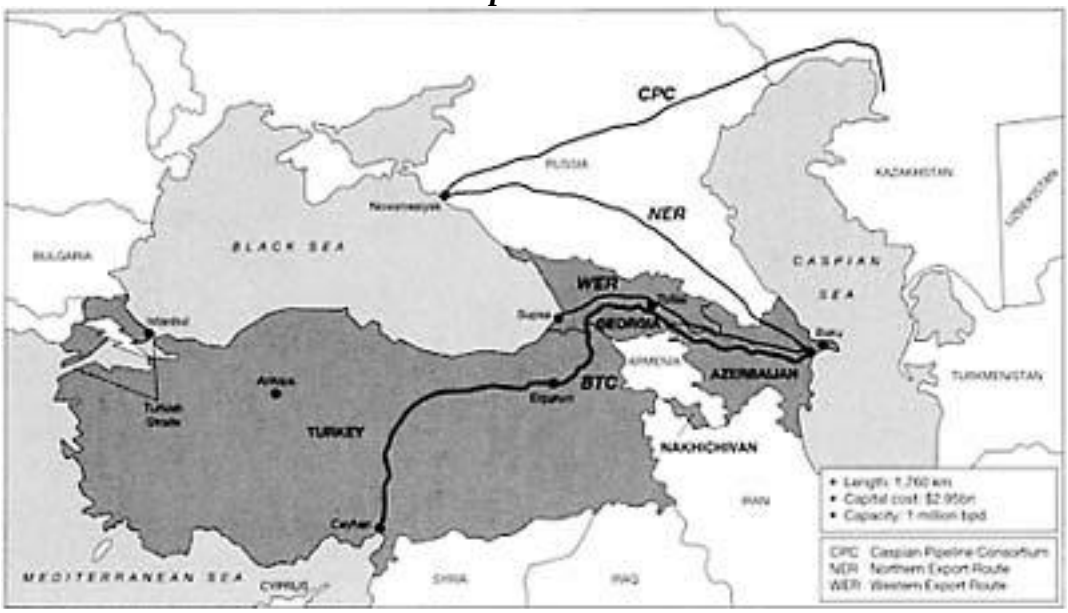

Source: Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline Company

يظهر مما تقدم أن الإستراتيجية التركية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة بالإستراتيجية الإيرانية كما أن التحرك الاستراتيجي التركي متسم بالشمول وهو ما يعكس الاهتمام الذي توليه تركيا لهذا المجال وكذا تصميمها على إفشال سياسات القوى الساعية إلى التغلغل في المنطقة خاصة روسيا وإيران.

بالرغم من ذلك، تظل الإستراتيجية التركية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي قاصرة حيث أن هناك تباين بين التوقعات والنتائج المحققة من جهة، التخطيط وتنفيذ تلك الإستراتيجية من جهة ثانية، التصريحات والأفعال من جهة ثالثة[1]. تواجه تركيا العديد من العوائق في توجهها نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و من ذلك:

- ✓ - التنوع الحاصل في الأسرة اللغوية التركية حيث أن هناك العديد من المجموعات ذات اللهجة المتميزة مقارنة ببقية الجماعات الناطقة باللهجة التركية[2] مما يصعب من عملية تأطيرها والتحكم فيها من طرف تركيا.

[1]-Carla Frappi, **op.cit**.
[2]- Mohamed Reza Djalili, **op.cit.,** p.16.

- ✓ - تغلغل روسيا التي تعتبر المجال حكرا عليه و في كافة المجالات[1]، و استحالة منافستها اقتصاديا و استراتيجيا في المنطقة[2].
- ✓ - التنافس الجيوبولتيكي الحاد بين تركيا و إيران لتسويق النموذجين العلماني أو الإسلامي، بالإضافة إلى استراتيجيات القوى الدولية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة.
- ✓ - رفض الإخوة الكبار (الجمهوريات المعنية) الانضواء تحت الزعامة التركية تجنبا لتكرار التجربة السوفيتية[3].

على الرغم من هذه العوائق إلا أن الدور التركي في المنطقة يظل لافتا و هو مرشح للزيادة خاصة في ظل تزايد القوة الاقتصادية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية حيث تتبوأ تركيا المرتبة السابعة عشر في سلم القوة، كما أن لهذا الدور تأثيرا على التصور الإستراتيجي الروسي للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي من حيث أنه يدفع روسيا إلى تكثيف وتوسيع تغلغلها في المنطقة وإضعاف النفوذ التركي المنافس فيها خاصة في ظل تعاطيه مع القوى الغربية ومخططاتها الهادفة إلى محاصرة روسيا وتحجيم نفوذها في المجال ما بعد السوفيتي.

[1]- محمد علشور، "**الدور التركي في أسيا الوسطى و القوقاز**"، مجلة قضايا دولية، العدد 260، ديسمبر 1995، ص ص 30-33.

[2]- Carla Frappi, **op.cit.**

[3]- **Ibid**.

المطلب الثاني: استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

تعتبر الاستراتيجيات التي تتبناها القوى الكبرى تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة متغيرا ذا أهمية بالغة في بناء التصور الروسي تجاه تلك الجمهوريات حيث تسعى تلك القوى إلى لتموقع الإستراتيجي وذلك من خلال أداء دور محدد في المنطقة نظرا لأهميتها المتعددة الجوانب وانتمائها الجيوبولتيكي إلى الفضاء الأوراسي الذي يحظى بأهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الغربي.

يتحدد التوجه الاستراتيجي لروسيا ورؤيتها للعالم على أساس مركزية أمريكية بدرجة أولى ومركزية صينية بدرجة ثانية[1] حيث أن للإستراتيجيات المعتمدة من طرف هاتين القوتين تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي دورا كبيرا في بلورة المنظار الاستراتيجي الروسي في التعامل مع مجالها الإسلامي القريب حيث تعتبرهما روسيا من أكبر التهديدات لمصالحها المختلفة في المنطقة ومن أكبر العوائق التي تعرقل أداء دورها في المجال الذي تعتبره منطقة نفوذها الطبيعية.

سيتم في هذا المطلب كشف الاستراتيجيات والأدوار التي تؤديها القوى الكبرى في المنطقة ومدى تأثيرها على الدور الروسي الساعي إلى بسط السيطرة على المجال الجيوبولتيكي الجنوبي وعرقلة استراتيجيات القوى الكبرى على حد سواء.

أولا: إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

ليس للولايات المتحدة تاريخ بالجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث أنها غير متعودة على التعامل معها ذلك أن هذه الدول جديدة في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وبعيدة جغرافيا عن أمريكا، وبالرغم من ذلك نلاحظ أن أمريكا قد حددت توجهات سياستها الخارجية تجاه الجمهوريات المستقلة ككل وذلك في فترة كاتب الدولة **جيمس بيكر الذي** لخصها في **خمسة** مبادئ أسياسية وهي:

[1]-Bobo Lo, "***La Russie a-t-elle une Stratégie en Asie Centrale?"*** IFRI Centre Russie/Nei, Russie. Nei.Visions, n° 82, Janvier 2015, p.03.

- - تقرير المصير سلميا على أساس قيم و مبادئ الديمقراطية.
- - احترام الحدود و كل تغيير يكون سلميا و بالاتفاق.
- - احترام الديمقراطية و حكم القانون وخاصة الانتخابات و الاستفتاءات.
- - حقوق الإنسان و خاصة حقوق الأقليات.
- - احترام مبادئ القانون الدولي و الالتزامات الدولية[1].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الحيوية في المنطقة حيث تجلى ذلك من خلال الاهتمام من طرف صناع القرار والباحثين على حد سواء حيث تأكد ذلك من خلال زيارة كاتب الدولة **جيمس بيكر للمنطقة عام** 1992. هذا بالإضافة إلى إرسال أمريكا **عشرات البعثات** مباشرة بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية وذلك بهدف الاستعلام بخصوصها مثل بعثة "**راند**" وبعثة "**معهد الولايات المتحدة للسلام**"[2].

تم في هذا السياق إصدار العديد من الكتب والدراسات التي تهتم المنطقة بالإضافة إلى تنظيم الملتقيات والمؤتمرات بشكل دوي، بالإضافة إلى تأسيس برامج للدراسات العليا الخاصة بتلك الجمهوريات. من أهم المؤسسات البحثية الأمريكية التي تهتم بالمنطقة نجد منتدى دراسات أسيا الوسطى بجامعة هارفارد ومعهد أسيا الوسطى والقوقاز بجامعة هوبكنز و معهد هاريمان بجامعة كولومبيا...**الخ**[3]. في الواقع، تعكس كثرة المؤسسات البحثية الاهتمام الحقيقي بالمنطقة و الرغبة في تحليل أوضاعها بهدف رسم إستراتيجية تغلغل أمريكي قوية ومحكمة.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم التوجه الإستراتيجي الأمريكي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى مرحلتين، تبدأ الأولى منذ استقلال الجمهوريات الإسلامية إلى

---

[1]-Eugene Rumer, " ***the United States and Central Asia: In Search of Strategy"***, **In:** Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, ***Central Asia: Views from Washington, Moscow and Beijing*** (London, M.E Shapes, 2007) pp.18-21.

[2]- لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى** (القاهرة، دار الأحمدي للنشر، ط.1، 2006) ص 109.

[3]- **للمزيد من المعلومات حول الاهتمام البحثي بالجمهوريات الإسلامية في أمريكا، ينظر:**
صالح محمد الخثلان،" مصادر المعلومات الأمريكية عن الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى و القوقاز"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 01، ربيع 2001، ص ص 07-33.

غاية أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، في حين تبدأ المرحلة الثانية من هذه الأحداث التي أدت إلى تزايد القيمة الإستراتجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية خاصة في الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

أ- محددات التوجه الأمريكي:

تتعدد المتغيرات التي تحكم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو ذلك المجال الجيوبولتيكي بحيث نلخصها في الجدول التالي:

تصنيف المتغيرات المرتبطة بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة

الأبعاد	قضايا و أنماط العلاقة
داخل أسيا الوسطى	1- قضايا داخلية لكل جمهورية (التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان، التجارة) 2- قضايا إقليمية فرعية مثل تصدير الطاقة، تسيير مصادر المياه 3- قضايا دينية مثل انتشار التطرف، الانفصال، الإرهاب
علاقة أسيا الوسطى بدول محيطة	1- علاقات مع دول محيطة خاصة روسيا و الصين 2- منظمات عبر حكومية (كومنولث الدول المستقلة، منظمة الأمن الجماعي) 3- علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما 4- العلاقات الأمريكية الصينية و إدراكها الجيوبولتيكي لأسيا الوسطى
النظام الدولي على المستوى العالمي	1- منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، البنك العالمي 2- الناتو، الاتحاد الأوربي، منظمة الأمن و التعاون في أوربا.

المصدر: بتصرف و نقلا عن:
Hsiang-Tao Hsu, **"Challenges to the U.S Strategic Interests in Central Asia", available at:** www2.tku.edu.tw›journal (Accessed on June 21st, 2015 at 16.00**).**

تتضح من خلال هذا الجدول درجة تقعيد المحددات التي تفرض التوجه الإستراتيجي الأمريكي نحو المنطقة حيث أن هناك محددات مرتبطة بالجمهوريات الإسلامية ذاتها بحيث تستقطب الاهتمام الأمريكي بها وتقدم مبررات للتغلغل فيها كما هو الحال مع الإرهاب والتطرف. هناك كذلك محددات مرتبطة بالتفاعل الجيوبولتيكي الحاصل في المنطقة خاصة استراتيجيات القوى الإقليمية خاصة الصين و روسيا اللتين تؤثران بدرجة كبيرة في بلورة التحرك الأمريكي نحو المنطقة لكي لا تقع تحت سيطرتهما أو سيطرة واحدة منهما. أخيرا،

تلك المحددات المتعلقة بالمستوى الأعلى أي تلك المتعلقة بالنظام الدولي والمكاسب التي تجريها أمريكا في سبيل بقائها القوة الأولى.

يعتبر متغير المصلحة القومية **(National Interests)** موجها للإستراتيجية الأمريكية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي. تأخذ المصالح الأمريكية في المنطقة طابعا **استراتيجيا** بالنظر إلى قرب الجمهوريات الإسلامية المستقلة من روسيا والصين والهند..الخ[1]. تجدر الإشارة إلى الارتباط الوثيق لهذه الجمهوريات بالإستراتيجية العالمية لأمريكا لأن المجال الذي تقع عليه يندرج على حد تعبير المفكر الإستراتيجي "**زبيغنيو بريجنسكي**" ضمن ما سماه "**رقعة الشطرنج الكبرى**"[2]، كما يصفها كذلك بـ" **بلقان أوراسيا**" وكذلك "**مضلعة فراغ القوة**" **(Power Vacuum)**"[3].

تتجلى المصالح الإستراتيجية الأمريكية في التوجه نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من خلال ارتباط ذلك المجال بمجمل أوراسيا باعتبارها من الأهداف الأساسية لأمريكا. لقد أكد على هذا التصور بريجنسكي حيث يعتقد أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يتمتع بصفة المحورية حيث يعتبره مفتاح و بوابة السيطرة على مجمل أوراسيا بحيث لا تتحقق إلا عبر السيطرة على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ولن تتحقق هذه السيطرة بدورها إلا عبر التغلغل في جمهورية أوزباكستان[4].

يتفق بريجنسكي مع العديد مع المفكرين الإستراتيجيين على غرار مواطنه الأكاديمي وكاتب الدولة الأمريكي الأسبق "**هنري كيسنجر**" بأن القارة الأسيوية قد أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة محط اهتمام للولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما يفرض منع سيطرة أي قوة أخرى عليها، كما أن تلك الجمهوريات قد أصبحت مصدر قلق بفعل التغلغل الصيني فيها[5].

ب: الأهداف الأمريكية:

---

[1]- Stephen J. Blanks, **"U.S Interest in Central Asia and their Challenges to them"**, available at: www.globalsecurity.org (accessed on June 16th, 2015 at 14.00).

[2]-Zbigniev Brzezinski, ***the Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives*** (New York, Basic Books, 1997) p.31.

[3]- Hsiang-Tao Hsu, **op.cit.** p.129.

[4]-فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين (طنطا، مطابع غبلشي،ط.1، 2005)** ص 33.

[5]- إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (ليبيا، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.1، 2005) ص 123.

لقد تم الكشف عن الأهداف الأمريكية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من خلال العديد من الوثائق الرسمية حيث اعتمد الكونغرس علم 1999 وثيقة بعنوان " **Silk Road Strategic Act 1999**"، حيث أنها عبارة عن مراجعة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول القوقاز وأسيا الوسطى. تتضمن هذه الوثيقة الأهداف المرسومة من طرف أمريكا من وراء تعاملها مع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و هي كالأتي:

*- تقوية استقلال وسيادة دول المنطقة وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فيها.

*- المساعدة على حل الخلافات بينها و تسهيل التجارة البينية.

*- تطوير علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي.

*- المساعدة على تطوير الهياكل التحتية.

*- دعم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة[1].

لقد أعد كذلك مكتب كتابة الدولة للخارجية وثيقة شارحة للتوجه الأمريكي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وكذا الأهداف المراد تحقيقها كما يلي:

*- محاربة القوى الهدامة في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من خلال القضاء على التطرف و الإرهاب.

*- تكثيف الجهود من أجل جعل تلك الدول مستقرة ذات رفاهية و مندمجة في المجتمع الدولي و الاقتصاد العالمي.

*- تنويع مصادر الطاقة من خلال الوصول إلى احتياطات الطاقة التي يتمتع بها المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[2].

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء اعتماد إستراتيجيتها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وهي:

- ✓ - تحقيق الهيمنة العالمية التي لن تتحقق من دون التغلغل الإستراتيجي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي باعتبارها جزء من أوراسيا التي يصعب مراقبتها أو التغلغل فيها

[1]- Hsiang-Tao Hsu, **op.cit.** pp.132-133.

[2]- Stephen J. Blanks, **op.cit.**

والتحكم في ثرواتها الطاقوية من دون التموقع في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي الذي يقع في منطقة تلاقي قوى أساسية في النظام الدولي[1].

- ✓ ـ محاصرة روسيا من جهة أعماقها الإستراتيجية الجنوبية حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص الدور الروسي في المنطقة وإعاقة استعادة السيطرة الروسية عليها كما تهدف إلى إقامة خطوط دفاعية في المنطقة لتقليص العمق الإستراتيجي الروسي. تهدف أمريكا كذلك منع روسيا من الحصول على ممرات إلى البحار الدافئة كما كانت في السابق[2].

- ✓ ـ الضغط على إيران الشريكة في بحر قزوين[3] وكذا الصين نظرا لقرب المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من إقليميها المتوترين وهما **التبت وكسينيانغ،** حيث يعتقد الكاتب الصيني المختص في أسيا الوسطى **كسينغ غيانشانغ (Xing Guancheng)** أن اهتمام أمريكا بالمنطقة يرجع إلى نيتها في احتواء المخططات الإستراتيجية الصينية بالإضافة إلى توسيع النفوذ داخل إقليم تركستان الشرقية[4].

- ✓ ـ تحقيق أمنها الطاقوي حيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة من محروقات بحر قزوين بالخصوص وكذا الجمهوريات المطلة عليه. يقول " **ديك شيني**" نائب الرئيس الأمريكي السابق و خبير شركة **هاليبرتون للبترول في كازاخستان:" إني أعتقد أن هناك منطقة برزت فجأة لتكون بهذه الأهمية الإستراتيجية كمنطقة بحر قزوين[5]**". كما تجدر الإشارة في هذا السياق أن الدراسات **الصادرة عن المؤسسات** العلمية و الجيولوجية و الإستراتيجية الأمريكية تؤكد على أهمية بحر قزوين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[6].

---

[1]-Michael P. Croissant, « ***L'Asie centrale comme nouvel enjeu de la politique des puissances: les intérêts américains en Asie centrale***», la Revue Internationale et Stratégique, N°34, été 1999, pp.109-116.

[2]-سوسن العساف، **مرجع سابق**، ص ص 338،339.

[3]- إبراهيم أبو خزام، **مرجع سابق**، ص ص 142،143.

[4]-Thierry Klenner, ***« La Chine et la Nouvelle Asie Centrale : de l'Indépendance des républiques centrasiatiques à l'âpres 11 septembre »,*** p.05. **available on:**
archive.grip.org/en/siteweb/images/RAPPORTS/2002/2002-01.pdf **(Accédé le 1 September 2015 à 13.00).**

[5]- إبراهيم أبو خزام، **مرجع سابق**، ص ص 134،140.

[6]- محمد علي سرحان، **مرجع سابق،** ص 125.

- ✓ ـ إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل الموروثة عن الحقبة السوفيتية حيث تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار هذه الأسلحة وتقنيات التحكم فيها، فقد تجلى ذلك مع كازاخستان من خلال الضغط عليها كي تتخلئ عن الأسلحة النووية الموروثة عن الإتحاد السوفيتي وكذا إغراء علمائها للهجرة إلى أمريكا[1]، قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994 **بنقل** 581 كغ من اليورانيوم عالي التخصيب في إطار مشروع **"Project Sapphire" وذلك من شمل كازاخستان إلى مخبر (Oak Ridge National Laboratory)** بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

- ✓ ـ تجنب عدم الاستقرار في المنطقة حيث أشار نائب كاتب الدولة للشؤون الخارجية **ريتشارد أرميتاج في سنة** 2004 **بالقول أن " الاستقرار في المنطقة له أهمية بالغة ومصلحة قوية وحيوية"**[3] و عليه تهدف أمريكا إلى ضمان الاستقرار في الجمهوريات الإسلامية المستقلة وتجنب النزاعات التي تخلق مبررات التدخل الروسية في المنطقة، بالإضافة إلى محاصرة حركات الإسلام السياسي المعادية للغرب[4].

- ✓ ـ تهدف أمريكا في المجال الأمني إلى تكريس تواجدها العسكري في المنطقة لحماية مصالحها الطاقوية بالإضافة إلى ربط المنطقة بهياكل أمنية غربية وبالتالي إبعادها عن المظلة الأمنية الروسية[5].

- ✓ ـ تغريب المنطقة **(Occidentalisation)** حيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى طمس معالم هويتها الحضارية الإسلامية وذلك من خلال نشر الأيديولوجية اللبرالية من خلال إقناع صناع القرار والنخب بمبادئها و خاصة تبني الأنموذج العلماني[6].

---

[1]- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 110.

[2]-Oliker, Olga, Shlapak, David**, U.s Interests in Central Asia: Policy Priorities and Military Roles** (RAND Corporation, 2006) p.08.

[3]- Stephen J. Blanks, **op.cit.**

[4]-سوسن العساف، **مرجع سابق**، ص ص 113-116.

[5]-Michael P. Croissant, **op.cit.,** pp.109-116.

[6]- حسين معلوم، **مرجع سابق**، ص 133.

يتضح من خلال هذه الأهداف أن طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كبيرة ومتشعبة بحيث تشمل الجانب الاستراتيجي والطاقوي والأمني **و الثقافي**..الخ، ما يجعلنا نتوقع رسم إستراتيجية أمريكية شاملة لتحقيق تلك الأهداف وهو سيتجلى لاحقا.

ج- تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية:

تصنف الإستراتيجية الأمريكية نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلى عدة مستويات و هي كما يلي:

*- **المستوى الكلي**: أي التحرك نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ضمن الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا وكل الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

*- **المستوى الوسيط**: أي ضمن إستراتيجية موجهة نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة وكذا دول القوقاز.

*- **المستوى الجزئي**: أي التعامل الأمريكي مع كل جمهورية على حدا من خلال توقيع الاتفاقيات و الشراكات ..الخ.

تعكس هذه التعددية في مستويات الفعل الاستراتيجي الأمريكي القيمة التي تتمتع بها هذه الجمهوريات في الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية[1] حيث يتجلى ذلك من خلال عدة مجالات.

*-**في المجال الأمني العسكري**:

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية فاعلة بصورة قوية في القضايا الأمنية والعسكرية المتعلقة بالجمهوريات الإسلامية المستقلة إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 **قد** مثلت منعرجا في التوجه الأمريكي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث أصبح هذا المجال مركزيا في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي ومنطلقا في شن حملتها على حركة طالبان في أفغانستان.

تجلى التوجه الأمريكي نحو المنطقة على سبيل في زيارة كل من وزيري الخارجية آنذاك "**كولن باول**" والدفاع "**دونالد رامسفيلد**" لجمهورية قرغيزستان في نوفمبر2002،

[1]- Stephen J. Blank, **op.cit.**, p.128.

وذلك في إطار (Opreration Enduring Freedom)[1] بهدف التنسيق الأمني والعسكري والتعاون الإستراتيجي، وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة كل من قيرغيزستان وأوزباكستان كي تستخدم مؤقتا قواعدها العسكرية ضد تنظيم طالبان في أفغانستان(قاعدة Karchi-Kanabad، مطار Manas مناس الدولي)[2].

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا في القضايا الأمنية المتعلقة بالمنطقة إلى درجة أنها أصبحت تؤدي دور مدير أمن الجمهوريات الإسلامية[3]. توظف الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الوسائل والآليات في المجالين الأمني و العسكري حيث يعتبر التعاون العسكري أحد أهم جوانب الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. تعمل أمريكا في هذا السياق على مساعدة الجمهوريات الإسلامية كي تنضم إلى **منظمة الأمن والتعاون في أوربا** التي أصبحت لها مؤسسات فرعية في كل من كازاخستان وتركمانستان و قيرغيزستان حيث تهدف من خلالها إلى تسهيل الاتصال وتعزيز التبادل الأمني مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة[4]. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقريب حلف شمال الأطلسي من الجمهوريات الإسلامية المستقلة وذلك من خلال فسح المجال لمشاركة الجمهوريات الإسلامية في **برنامج الشراكة من أجل السلام** الذي تهدف من خلاله إلى محاصرة روسيا والصين[5]. كما بدأت الولايات المتحدة عام 2002 بتقديم المساعدات العسكرية إلى طاجاكستان بهدف إصلاح الجيش وجعله قادرا على محاربة المخدرات والعمل بفاعلية مع القوات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدات لقيرغيزستان وطاجاكستان لتطوير هياكل و أجهزة الاتصالات و الإنذار[6].

*- **في المجالين السياسي والاقتصادي:**

---

[1]- Oliker, Olga, Shlapak, David**, op.cit.,** p.14.

[2]- فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص ص 48، 49.

[3]-Eugene Rumer, ***The United States and Central Asia: In Search of Strategy***, **in:** Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, **op.cit.,** p.40.

[4]-Secretariat of the Organization for Security and Cooperation in Europe, ***OSCE Handbook*** (Third Edition, July 2002) p.80.

[5]- محمد أسامة عبد العزيز، " **الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، **أكتوبر** 2001، ص ص 207-212.

[6]- Oliker, Olga, Shlapak, David**, op.cit.,** p.16.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الأيديولوجية الاشتراكية الروسية حيث عملت على تشجيع حكومات الجمهوريات الإسلامية المستقلة على اعتناق مبادئ النهج **اللبرالي**. عملت الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية السياسية على تقديم مساعدات وتخصيص برامج موجهة نحو تكوين الإطارات وتطوير الأحزاب السياسية والانتخابات في كافة تلك الجمهوريات[1]. إن الحال نفسه في الجانب الاقتصادي حيث عملت الولايات الأمريكية على تشجيع تلك الدول على اعتناق أسس اللبرالية الاقتصادية[2].

*-**في المجال الطاقوي**:

في سبيل ضمان أمنها الطاقوي، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تجنب ارتباطها بمنطقة جغرافية واحدة حيث تعمل على التنويع الجغرافي للمناطق التي تستورد منها. يقتضي منها الحال كي تضمن أمنها الطاقوي أن تقلص من تبعيتها لنفط الخليج لصالح ما يمكن الحصول عليه من نفط الجمهوريات الإسلامية المستقلة وببحر قزوين.

تنفيذا لسياسة أمنها الطاقوي، اشترت الولايات المتحدة الأمريكية حقول نفط في منطقة بحر قزوين و ذلك من خلال دعم استثمارات الشركات النفطية الكبرى مثل "**شيفرون**". تجدر الإشارة إلى أن الشركات البترولية الأمريكية تمتلك 40 **بالمائة من إجمالي** " **شركة أذربيجان الدولية للعمليات**"، كما تشارك بحصة كبيرة في الكونسورسيوم الدولي الخاص بإنشاء أنابيب تربط كازاخستان بميناء "**نوفورسيسك**" في روسيا[3]. في هذا السياق تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الموقف الكازاخستاني والأذربيجاني فيما **يتعلق** بالنزاع حول كيفية تقسيم ثروات بحر قزوين حيث تساند الموقف الذي يعتبر هذا المجال المائي بحيرة و بالتالي تقسيمه إلى مجالات وطنية[4].

يخلق الوجود الأمريكي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بمختلف وسائله و مجالاته تصورا لدى القيادة الروسية مفاده أن هذا المجال ليس تحت سيطرتها المطلقة وهو قابل

[1]- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 120.

[2]-Michael P. Croissant, **op.cit.,** pp.109-116.

[3]-**Ibid.,** pp.109-116 .

[4]-Michael P. Croissant, **op.cit.,** pp.109-116

للانفلات منها و بالتالي العمل على بسط السيطرة أكثر و إعاقة سياسة الاحتواء التي تعتمدها الولايات الأميركية تجاه ذلك المجال.

يظهر انطلاقا مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية تشارك بصورة نشيطة في القضايا الإستراتيجية للمنطقة وهي منخرطة بقوة في قضاياها الأمنية، ومع ذلك فإن التغلغل الأمريكي لا يعني الوصول إلى درجة بسط السيطرة المطلقة لأن الولايات المتحدة الأمريكية **تعي حجم المصالح** الحيوية لبعض القوى في تلك المنطقة وخاصة روسيا وقد أكد على هذا السفير الأمريكي في روسيا "**ألكسندر فيرشبو**" **عام** 2004 **بالقول**: " **نحن ندرك مصالح روسيا في هذه المناطق [...] أسيا الوسطى ونشعر بأنه ستكون لعلاقاتها الجيدة مع جيرانها تأثيرات إيجابية على الوضع، والولايات المتحدة لها أيضا مصالحها في هذه المناطق [...]**"[1]. **كما لا** تمانع بتغلغل تركيا ذات الترابط الحضاري القوي مع شعوب **المنطقة**.

ثانيا: إستراتيجية الصين تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

للإستراتيجية الصينية دور كبير في بلورة التصور الإستراتيجي الروسي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث يقتضي منا الحال في هذا السياق الوقوف على حيثيات الإستراتيجية الصينية. تجدر الإشارة إلى أن الصين قد اعتمدت تصورا جديدا في سياستها الخارجية عام 2003 حيث يركز على أولوية إقامة علاقات ودية و هادئة مع الدول المحيطة بها، كما يركز على هذا التصور على مفهوم **الجوار المزدهر (Prosperous Neighborhood)** كمبدأ موجه للإستراتيجية الصينية تجاه دول الجوار بما فيها الجمهوريات الإسلامية[2].

سيتم التفصيل في التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من عدة زوايا:

أ- محددات التوجه الصيني:

[1]- ليليا سيفتسوفا، **مرجع سابق**، ص 380.

[2]- Huasheng Zho**,** ***Central Asia in China's Diplomacy***, **In:** Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, **op.cit.,** pp.158-159.

هناك جملة من المحددات التي تساهم في بلورة التوجه الاستراتيجي الصيني نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و هي:

- ✓ - **الموقع الجغرافي**: إن للاتصال الجغرافي بتلك الجمهوريات دورا كبيرا في تحديد التوجه الصيني نحو المنطقة حيث تتصل الصين مباشرة بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي عن طريق ثلاث جمهوريات حيث يحدها من الجهة الغربية**طاجاكستان ومن الشمال الغربي كيرغيزستان وكازاخستان**. تؤكد هذه المعطيات أن العبور الصيني نحو مصادر الطاقة مثلا في بحر قزوين يقتضي المرور بتلك الجمهوريات. **تمثل كذلك تلك** الجمهوريات معبرا لحركة المبادلات التجارية مع الشرق الأوسط وأوربا.

- ✓ - **الحسابات الإستراتيجية**: حيث تتخوف الصين من انتشار النموذج الغربي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة **وكذا توسع انتشار نظرية التهديد الصيني في فكر** شعوب تلك الجمهوريات[1]، هذا بالإضافة إلى التهديد العسكري حيث تعتبر الصين الوجود الأميركي العسكري بالقرب منها تهديدا جيوبولتيكيا كبيرا[2] فهي تتخوف من إستراتيجية الاحتواء الأمريكية(*) التي تستهدفها وذلك من خلال القواعد العسكرية الموجودة على أراضي الجمهوريات الإسلامية، بالإضافة إلى توسيع نشاط نشاطات حلف شمال الأطلسي في المجال السوفيتي السابق، فضلا عن مشروع الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية الذي تعتبره الصين تهديدا لأمنها القومي.

ب: الأهداف الصينية في المنطقة:

لقد تبلور لدى القيادة الصينية تصورا للدور الذي ينبغي أن تؤديه في ذلك المجال الجيوبولتيكي حيث تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف في مجالات عديدة:

- ✓ - **ضمان أمن الحدود:** الذي يمثل مبدأ ثابتا و بعيد المدى في الإستراتيجية الصينية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث تم تسوية مسألة الحدود من خلال

[1]-Thierry Klenner, **op.cit.,** p.07.
[2]-Huasheng Zho, **op.cit.,** p.149.
(*)- **للمزيد حول هذه الإستراتيجية، ينظر: عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي**، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ص 19.

معاهدات ثنائية مثل معاهدة تعميق الثقة العسكرية على حدود المنطقة (**Treaty on Deepening Military Trust in Border Region**) عام 1996 و معاهدة تخفيض القوات العسكرية على حدود المنطقة عام 1997(**Treaty on Reduction of Military Forces in Border Region**)[1].

- ✓ - **الحفاظ على الأمن القومي:** من خلال محاربة الإرهاب والتطرف والتيارات الانفصالية[2] حيث تواجه الصين تهديدات من طرف الحركات الانفصالية و ذلك من طرف عناصر **الإيغور** و إقليم **كسينيانغ**(*) **المسلم** الذي يجاور كل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجاكستان[3]. تجدر الإشارة إلى أن الإقليم يطالب بالاستقلال عن الصين متأثرا باستقلال الجمهوريات الإسلامية عن روسيا، **وقد ازدادت حدة الصراع** مع السلطات الصينية منذ 1997 وأصبح انفصال الإقليم من أحد أهم تهديدات الأمن القومي الصيني وهو ما يدفع الصين إلى التنسيق مع الجمهوريات الإسلامية المتصلة به[4]. بالإضافة إلى الأهمية الأمنية لتركستان الشرقية (إقليم **كسينيانغ**)، نجد أنها **تحظى** بأهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الصيني لاحتوائها **على** كميات ضخمة من اليورانيوم والنفط والمعادن...**الخ**.

- ✓ - **مواجهة النفوذ الروسي:** ترى الصين أنها قوة أساسية في أسيا وبالتالي يجب عليها مقاومة النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[5]، حيث يؤكد في هذا السياق الكاتب الصيني المختص في أسيا الوسطى **كسينغ غيانشانغ** (**Xing Guancheng**) **أن** الصين تعترض على اعتبار روسيا لدول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في أسيا الوسطى على أنها منطقة خاصة، كما تعمل الصين على دعم سيادة

---

[1]- Huasheng Zho**, op.cit.,** p.160.

[2]- **Ibid.,** p.160.

(*)- يسمى كذلك بإقليم تركستان الشرقية: مفهوم جغرافي لغوي، استعمل من طرف الباحثين الروس في القرن 18 **لوصف** أقاليم أسيا الوسطى التابعة للصين.

[3]- مركز الدراسات الحضارية، **مرجع سابق**، ص ص23-26.

[4]- نورهان الشيخ، " **العولمة و الأمن في أسيا الوسطى**"، في محمد سليم السيد و السيد صدقي عابدين (محررين)، **مرجع سابق**، 142-167.

[5]- مطيع الله تائب، " **الصين و أسيا الوسطى على طريق الحرير**"، مجلة قضايا دولية، العدد 228، **ماي** 1994، **ص ص**22-25.

تلك الدول و استقلالها[1]، ومع ذلك تتبنى الصين إستراتيجية حذرة برغماتية حيث تتجنب أن تحدث انطباعا مفاده أنها تتحدى القوى الكبرى في المنطقة و تسعى لتحل محلها[2].

- ✓ - **تحقيق الاستقرار في المنطقة**: حيث تهدف الصين إلى تعزيز الاستقرار وتجنب تحول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى مسرح للصراع بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والعمل على ألا يكون تحت سيطرة قوة معادية باعتباره قاعدة أو حديقة خلفية وإستراتيجية من منظار الصين **(Strategic Rear)**[3].

- ✓ - **تحقيق الأمن الطاقوي**: من خلال العمل على الاستفادة من محروقات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ذلك أن العامل الطاقوي قد أصبح محددا للإستراتيجية والدبلوماسية الصينية بالنظر إلى تزايد الطلب الداخلي على الطاقة وتغير الوضع الدولي بعد أحداث11سبتمبر 2001، و ما ترتب عنه من تزايد التنافس على مصادر الطاقة وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها مصدرا أساسيا للطاقة العالمية[4].

- ✓ - **ترويج السلع الصينية**: تعمل الصين منذ التسعينيات على تطوير اقتصادها بحيث تنتهز كل الفرص الاقتصادية وخاصة توثيق المبادلات التجارية مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة لذلك فهي تستغل فرصة توثيق العلاقات مع دول الجوار[5] ومنها الجمهوريات الإسلامية ذات الكثافة السكانية التي تجعلها سوقا واسعة للمنتجات الصينية. تجدر الإشارة إلى أن توثيق العلاقات التجارية مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة هو واحد من السبل التي تمكن الصين من استدراك التأخر التكنولوجي

---

[1]- Thierry Kellner, **op.cit**. p.05.
[2] -Huasheng Zho**, op.cit.,** p.157.
[3] -**Ibid.,** p.160.
[4] -**Ibid.,** p.144.

(*)- للصين حدود تقدر 1700كم مع كازاخستان، 1000كم مع قيرغيزستان، 450 كم معطاجاكستان.

[5]- حنان قنديل، " **الصين و تايوان و العولمة: رؤية مقارنة**"، في محمد سليم السيد و السيد صدقي عابدين (محررين)، **أسيا والعولمة** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،ط.1، 2001) ص ص 247-293.

مقارنة بالقوى الغربية وهو ما يجعلها تتجه نحو الأسلوب التعاوني مع دول الجوار بحيث تعطي أولوية لتنشيط المبادلات التجارية مع الجمهوريات الإسلامية[1].

ج - تنفيذ الإستراتيجية الصينية:

تبين الأهداف السابقة أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي مركزي في إستراتيجية الصين حيث أنه من صميم أمنها القومي الشامل سواء في بعده الإستراتيجي أو الطاقوي أو الاقتصادي. تقتضي هذه الطموحات رسم إستراتيجية محكمة و متعددة الأبعاد كما سيتم تبيينه لاحقا.

*-**في المجال الأمني**: تعمل الصين على أن تكون جزء من العملية السياسية والاقتصادية والأمنية في الجمهوريات الإسلامية[2] حيث تستعمل في ذلك منظمة **شنغهاي** كوسيلة جيوبولتكية[3] حيث تعمل على احتواء الجمهوريات الإسلامية أمنيا من خلال هذه الإطار التعاوني. تعمل الصين على جعل هذه المنظمة مؤسسة لا تعوض في ما يتعلق بحماية أمن الحدود في المنطقة[4].

منظمة شنغهاي ذات طابع أمني حيث تم تأسيسها في 15 **أوت** 2001 وهي تضم ست 06 دول أسيوية هي **الصين، روسيا، كازاخستان، طاجاكستان، قيرغيزستان، أوزباكستان(أنظر الخريطة الموالية).** تهدف المنظمة إلى تسوية الخلافات الحدودية بين الصين و بعض الجمهوريات الإسلامية المجاورة، مواجهة الإرهاب والحركات الدينية الإسلامية المعارضة في تلك الجمهوريات و منع تعاملها مع إقليم تركستان الشرقية، تعزيز التعاون الأمني في المناطق الغنية بمصادر الطاقة خاصة **النفط و الغاز**. تسعى الصين إلى

[1]- مدحت أيوب، " **السياسة الصينية بخصوص طريق الحرير الجديد**"، في محمد سليم السيد و آخرون (**محررون**)، **طريق الحرير الجديد** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،**ط.1**، 2001) ص ص 62-83.

[2]- **Ibid.,** p.161.

[3] -Sébastien Colin, ***La Chine et ses frontières*** (Paris, Armand Colin, 2011) p.229.

[4] - Stephen J. Blank, **op.cit.,** p.157.

تدعيم منظمة شنغهاي للتعاون من أجل زيادة قوتها الدفاعية ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة بحيث أعربت الصين في قمة **دوشانبي عام** 2000 عن معارضتها لنشر نظام دفاع صاروخي جديد بالقرب من المنطقة[1].

تأكيدا على أهمية منظمة شنغهاي قام الوزير الأول الصيني **(Zhu Ronji)** – ثلاثة أيام **بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر** 2001- بعقد اجتماع بهدف متابعة مسار مأسسة المنظمة وخلق ميثاق إقليمي لمحاربة الإرهاب، و قد تمت المصادقة عليه عام 2003 **في** مدينة سان بطرسبرغ الروسية[2].

خريطة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون و الدول المراقبة

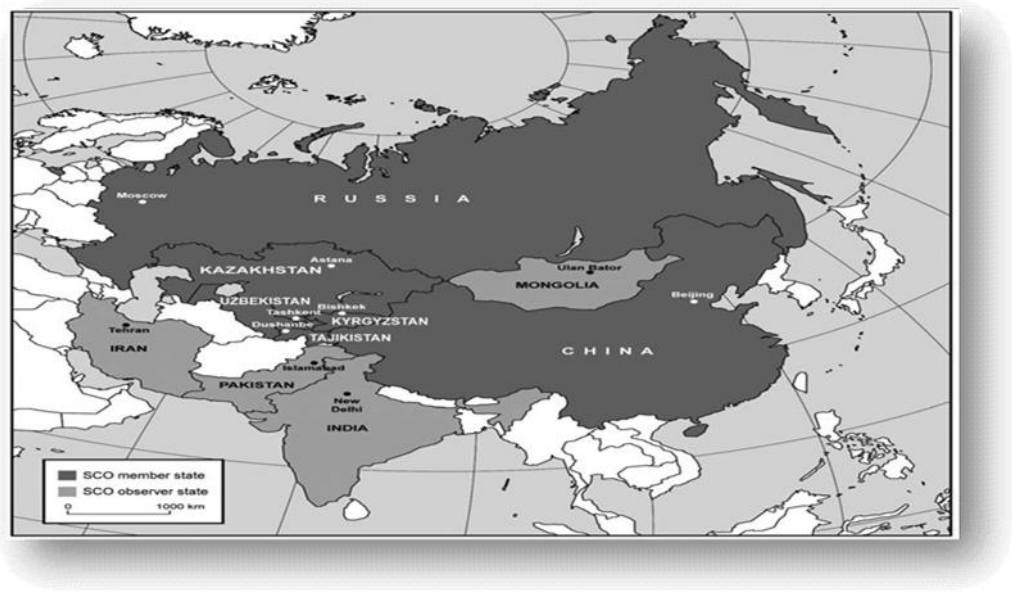

Source: Bailes, A.J.K., Dunay, P., Guang, P. and Troitskiy, M. (2007) ***the Shanghai Cooperation Organization,*** (SIPRI): Stockholm, May 2007). Available at: http://books.sipri.og (**accessed on February 21st, 2009).**

*- **في المجال الاقتصادي**: يحظى البعد الاقتصادي بأهمية بالغة في الإستراتيجية الصينية حيث تركز الصين في هذا المجال على دبلوماسية الطاقة وذلك من خلال دعم استثمارات

[1]- علاء جمعة محمد، " **منظمة شنغهاي: أفاق التعاون الأمني الجديد في أسيا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، **أكتوبر** 2001، ص ص 136-138.

[2] -Sébastien Colin, **op.cit.,** p.229.

الطاقة في منطقة بحر قزوين. تركز الصين في هذا السياق على جمهورية كازاخستان باعتبارها حلقة وصل بين بحر قزوين وشرق أسيا مما يمنحها قوة جيوبولتيكية تسمح بنقل المحروقات من بحر قزوين إلى الصين عبر طرق داخلية من دون المرور عبر منطقة الخليج الذي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

يتجلى الاهتمام الصيني بكازاخستان في الزيارة الأولى من نوعها للرئيس الصيني "**هو جينتاو**" **عام** 2003 لتجديد التزام بلاده ببناء خط أنابيب من الصين إلى كازاخستان (**انظر الخريطة الموالية**)، كما تعمل الصين كذلك على إحياء طريق الحرير القديم الرابط بين أجزاء أسيا الوسطى و لأجل ذلك تكثف زيارتها الرسمية لتلك الجمهوريات على غرار زيارة رئيس **الوزراء** "**لي بنج**" **لكل من أوزباكستان و تركمانستان**[2].

Kazakhstan-China Pipeline Project.

Source: Tugce Varol, ***THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY*** **(**EUROPEAN SCIENTIFIC INSTITUTE, Publishing, EGALITE and licensors, 2013) p.339.

[1]- فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص ص 60،59.
[2]- مطيع الله تائب، **مرجع سابق**، ص ص 22-25.

يبرز انطلاقا مما سبق التركيز الصيني على المجالين الأمني و الاقتصادي وذلك انسجاما مع متطلبات الصعود الصيني الذي يتطلب توسيع النشاطات التجارية مع دول الجوار و كذا مواجهة الأخطار التي تهدد أمنها القومي. يلاحظ من خلال ما سبق عدم التركيز الصيني على الجانب الثقافي وهذا راجع إلى اختلاف النسيج الثقافي والاجتماعي بين شعوب الجمهوريات الإسلامية و غالبية الشعب الصيني. تتخوف الصين من توثيق العلاقات الثقافية الثنائية مع تلك الجمهوريات لأن ذلك يزيد من التفاعل بين الحركات الإسلامية المعارضة والقوى المطالبة باستقلال إقليم تركستان الشرقية.

بالرغم من ذلك يظل الوجود الصيني في المنطقة أساسيا بحيث يعتبر محددا للإستراتيجية الروسية تجاه ذلك الجمهوريات الإسلامية وهو ما يدفع روسيا إلى الحد من التغلغل الاقتصادي الصيني في المنطقة مع الإشارة إلى وجود تطابق وتوافق في الجانب الأمني بالنظر إلى تشابه تهديدات أمنهما القومي خاصة تلك المرتبطة بالحركات الإسلامية.

إن تركيزنا على أهم استعراض استراتيجيات أهم القوى الإقليمية والدولية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي لا يعني عدم وجود فواعل أخرى تؤثر بدورها على التفاعلات الإستراتيجية الحاصلة في ذلك المجال. من بين تلك القوى نجد **الاتحاد الأوربي** و **الباكستان والهندي** حيث تسعى كل قوة إلى تحقيق مصالحها المرتبطة بالمنطقة.

فيما يخص الاتحاد الأوربي، فإن هناك جملة من المحددات التي تدفع به نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من أهمها النزاعات البينية وعدم الاستقرار في المنطقة بالإضافة إلى مواجهة التهديدات ذات الطابع الصحي (الوبائية و المعدية) المنبثقة من تلك المنطقة، وكذا البحث عن الأمن الطاقوي[1].

يسعى **الاتحاد الأوربي** في المجال الاقتصادي إلى التغلغل في المنطقة من خلال التركيز على توثيق العلاقات الاقتصادية مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة مستغلا تخلفها التكنولوجي[2] حيث تهتم دول الاتحاد الأوربي بتصريف منتجاتها في أسواق تلك

[1]- رضا هلال، " **أسيا الوسطى و الاتحاد الأوربي**"، في ولاء البحيري، **مرجع سابق**، ص 191.

[2]- Nina Bachkatov, « ***Pourquoi Moscow a saisi la balle au fond*** », le Monde Diplomatique, CD-ROM, Novembre 2001, pp.01-04.

الجمهوريات[1]. تسعى الدول الأوربية إلى ضمان تدفق الطاقة بحيث تولي أهمية **بالغة** لاحتياطات بحر قزوين حيث تعمل على استغلالها من خلال الحصول على استثمارات للشركات الأوربية في مجال إنتاج الطاقة. يبرز نشاط الأوربيين من خلال المشاركة في إنجاز خط النقل بالسكك الحديدية الرابط بين سواحل جورجيا على البحر الأسود والجمهوريات الإسلامية المستقلة.

أما من الناحية **الأمنية**، فتسعى الدول الأوربية إلى تعزيز التعاون الأمني مع الجمهوريات الإسلامية وذلك من خلال احتوائها في إطار **منظمة الأمن و التعاون في أوربا (OSCE)** ويظهر ذلك من خلال تسوية النزاعات الداخلية في المنطقة كما حصل مع جمهورية **طاجاكستان، بالإضافة** إلى تسوية المشاكل الحدودية بين أرمينيا وأذربيجان. **تجدر الإشارة** في هذا السياق إلى توافق الدور الأمريكي و الأوربي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث يشتركان في ربط وحدات ذلك المجال بأطر وهياكل مؤسساتية غربية لإبعاده عن دائرة السيطرة الروسية أو الصينية أو الإيرانية.

يظل الدور الأوربي هامشيا في المنطقة مقارنة بأدوار القوى السابقة وهذا راجع إلى عدم استقلاليته و وقوعه تحت المظلة الأمنية الأمريكية في إطار حلف الناتو مما جعل الدور الأوربي في المنطقة مغمورا، هذا إضافة إلى التعثر المسجل على مستوى السياسة الخارجية و الأمنية الأوربية المشتركة، وعدم اتفاق الدول الأوروبية على المصالح المراد تحقيقها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

على غرار الدول الأوربية، فإن لدولة **الباكستان دورا في المنطقة بحكم القرب** الجغرافي من المنطقة و كذا التشابه الحضاري. لقد سعت الباكستان إلى توثيق **العلاقات** الدبلوماسية مع الجمهوريات الإسلامية و تكثيف الزيارات الرسمية التي تكللت بتوقيع العديد من الاتفاقيات التعاونية في المجال الفني و الثقافي و العلمي.

اقتصاديا، تقدم الباكستان القروض للجمهوريات الإسلامية مثل تقديم 30 مليون دولار قروض لكل جمهورية و كذا تقديم المساعدات مثل تزويد طاجاكستان بالكهرباء. **تسعى**

[1]- ممدوح أنيس فتحي،" **الدور الجديد للقوى الكبرى في أسيا**"، في محمد سليم السيد (محرر)، **أسيا و التحولات العالمية** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط.1، 1998) ص ص 92-115.

الدولة الباكستانية من خلال ذلك إلى احتواء الجمهوريات الإسلامية من خلال منظمة التعاون الاقتصادي وذلك منذ المؤتمر الوزاري المنعقد في إسلام أباد في 28 نوفمبر 1992. تراهن الباكستان من خلال أداء دورها في المنطقة على ترسيخ قناعة لدى حكومات الجمهوريات الإسلامية بأنها المنفذ الوحيد نحو المياه الدافئة و أن الطريق البري عبر كاراتشي نحو بحر العرب هو أقصر طريق يؤدي على البحر[1].

تعاني الباكستان في علاقتها بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي من عدم الاستقرار الأمني في أفغانستان مما أدى إلى تعطيل المواصلات و قطع الطرق الرابطة بينهما، لذلك تعمل الباكستان على المساهمة في تهدئة الأوضاع في أفغانستان. كما أن تصاعد التيارات الإسلامية في الباكستان قد أدى إلى نفور حكومات تلك الجمهوريات من تعميق التعاون معها خاصة وأن رؤساء الجمهوريات الإسلامية ذوي تنشئة شيوعية ولهم نظرة سلبية تجاه الحركات الإسلامية في دولهم أو في دول أخرى.

أما الدور الهندي في المنطقة فقد ظل ضعيفا في بداية التسعينيات بسبب انشغال الهند بالحفاظ على مصالحها مع روسيا، لكن الهند بدأت تلاحظ تزايد النفوذ الباكستاني في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحيث خلق تصورا بخصوص إمكانية قيام تحالف إسلامي على حدودها الشمالية، وهو ما جعل الهند تتوجه نحو التغلغل في المنطقة. تعمل الهند على توثيق علاقاتها التجارية مع الجمهوريات الإسلامية بالإضافة إلى تقديم المساعدات والقروض والسعي إلى تصدير الأنموذج العلماني في الحكم[2]. تجدر الإشارة إلى أن النهوض الاقتصادي الهندي يقتضي توثيق التعاون مع الجمهوريات الإسلامية و الاستفادة من مواردها الطاقوية[3].

يندرج الاهتمام الهندي بالمجال الجيوبولتيكي الاسلامي ضمن سياسة النظر إلى الشمال (Look- North) التي تؤكد على ضرورة التوجه الهندي في السياسة الخارجية نحو الدول الواقعة شمالا بالنظر إلى وقوعها ضمن دائرة مصالحها الحيوية. تندرج الجمهوريات

---

[1]- محمد السيد سليم،" **التحولات العالمية و التنافس الدولي على أسيا الوسطى**"، في محمد السيد سليم (**محرر**)، **مرجع سابق**، ص ص 313-353.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 313-353.

[3]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 385.

الإسلامية المستقلة ضمن (الجوار الاستراتيجي) حيث تمثل **أولوية عليا** على حد تعبير رئيس الوزراء الهندي الأسبق أثناء زيارته لتركمانستان في سبتمبر 1995[1].

تتلخص المصالح الهندية في المجال الجيوبولتيكي الاسلامي في عدة نقاط منة بينها:

***- الوصول إلى النفط و بقية مصادر الطاقة.**

***- إلى البحث عن قواعد عسكرية في المنطقة.**

***- استعراض قوتها العسكرية في الجوار.**

***- مواجهة التهديدات الإرهاب خاصة الصادرة عن تنظيم القاعدة و نظام طالبان[2].**

مهما يكن من أمر، إن الإمكانيات المادية و حجم الموارد المالية لدى كل من الهند والباكستان غير كافية في ترجمة تطلعاتهما الإستراتيجية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، ذلك أن ما تقدمانه من قروض و مساعدات لتلك الجمهوريات يظل رمزيا -**مقارنة بما** تخصصه كل من تركيا وإيران- و لا يدل على وجود تصور لدى الدولتين مفاده بسط السيطرة الكلية هذا المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

يظهر انطلاقا من خلال هذا المبحث أن للأدوار الإقليمية و الدولية في المنطقة دورا كبيرا في صياغة التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحيث تدفع روسيا نحو تركيز الجهود و تقديم أكبر قد ممكن من الإغراءات لتلك الجمهوريات بغية صرف نظرها عما تقدمه بقية القوى. يؤكد التنافس الحاصل في المنطقة على الأهمية البالغة للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي في توازن القوى الإقليمية والعالمية.

كخلاصة بخصوص محددات التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، يمكن القول أن الإدراك الروسي للدور الواجب أداءه في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي نتاج تفاعل بين عناصر البيئتين الداخلية و الخارجية و هو نابع من عناصر القوة المادية لروسيا و خصائص هويتها الوطنية التي تمثل موجها لإستراتيجيتها الدولية. و انطلاقا من حدة التنافس الدولي للسيطرة على المنطقة يمكن القول أن المجال

[1]-Amilian Kavalski, ***India and Central Asia : the Mythmaking and International Relations of a Rising Power***(London: I.B Tauris Publishers, 2010) pp.79,80
[2]-**Ibid.,** p.83.

الجيوبولتيكي الإسلامي يشكل أنموذجا للسيطرة المشتركة والمتفاوتة بين العديد من القوى وهو ما يؤكد لصانع القرار الروسي أن المجال الذي يتصور أن له شرعية تاريخية في إعادة السيطرة عليه لم يعد تحت رقابة روسيا المطلقة وبالتالي ينبغي استعادة السيطرة عليه وعرقلة مختلف الاستراتيجيات المتغلغلة في المنطقة.

الفصل الثالث:

المجال الجيوبولتيكي الاسلامي: الخصائص و الأهمية بالنسبة لروسيا

لا يتحدد التوجه الإستراتيجي الخارجي للدولة تجاه الوحدات السياسية والأقاليم الأخرى انطلاقا من متغيرات ذاتية فقط (مادية و معنوية) كما تم تبيينه في الفصل السابق من هذه الدراسة، و إنما هناك جملة من المتغيرات المرتبطة بالوحدات السياسية المستهدفة بحيث تتوفر تلك الوحدات على مجموعة خصائص ومعطيات تعمل على إثارة الدول للاهتمام بها و رسم استراتيجيات للاستفادة من مزاياها المتعددة.

لقد أكد على هذا السلوك مؤسس التحليل الجيوسياسي فريدريك راتزل (1844-1904) من خلال كتاب له حول قوانين تطور الدولة في المجال الجغرافي و ذلك عام 1901حيث الذي أشار فيه إلىسبعة قوانين تحكم توسع الدول. من أهم تلك القوانين أن الباعث على التوسع يأتي من خارج الدولة الذي يتوفر على خصائص ومتغيرات تدفع الدولة كي تتوجه نحو الزحف على الأقاليم، هذا بالإضافة إلى أن الدول تتجه نحو المناطق ذات الأهمية بالنسبة لتطورها (موقع، معادن، موارد...)[1].

يقتضي منا الحال في هذه الدراسة الكشف عن خصائص وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي باعتبارها العناصر المستهدفة بالتخطيط الاستراتيجي الروسي، و من ثم تبيين أهميتها المتعددة الأبعاد بالنسبة لروسيا الاتحادية مما يسمح لنا بفهم درجة تمسكها بضرورة استعادة السيطرة عليها والعمل في الوقت نفسه على إعاقة استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية التي تهدف بدورها إلى التغلغل في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي لتحقيق مصالحها القومية المتشعبة.

[1]- لمزيد من التفصيل حول قوانين التوسع لفريدريك راتزل، ينظر:
- Sophie Chautard et Thibaut Klinger, **op.cit.,** pp.27.28.

المبحث الأول: خصائص وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

لا تكون الدراسة -في اعتقادنا- مكتملة من دون الوقوف عند تحديد خصائص المجال الجيوبولتيكي الإسلامي محل الدراسة، حيث إنه من غير المقبول ألا يجد القارئ -في بحث مخصص لدراسة إستراتيجية روسيا تجاه هذه الجمهوريات الإسلامية المستقلة مجالا لمعرفة مميزات المجال الذي تنتمي إليه تلك الدول من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية.

بناء على ماسبق، ينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب بحيث يخصص كل مطلب للكشف عن خصائص تلك الجمهوريات من زاوية معينة. تجدر الإشارة في هذا السياق أن استعراض هذه المطالب ليس غاية في حد ذاته و إنما وسيلة وأرضية لتبيين مواطن أهمية هذه الجمهوريات بالنسبة لروسيا كما سيتم تبيينه في المبحث اللاحق.

المطلب الأول: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: جغرافية متميزة

كان المجال الجيوبولتيكي الإسلامي منطقة مجهولة (terra incognita)[1]، حيث لم يحظ باهتمام الجغرافيين إلا في العقود الأخيرة[2] وذلك من خلال تقديم بحوث تستهدف الكشف عن المعطيات الجغرافية للمجال ككل أو الخاصة بكل دولة واقعة على ذلك المجال.

يقع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ضمن الفضاء الأسيوي حيث يحده من الشمال والشمال الغربي روسيا الاتحادية، و من الشرق كل من منغوليا والصين، ومن الجنوب كل من أفغانستان و إيران، ومن الغرب كل من تركيا وجورجيا. يتبين من خلال الإحداثيات السابقة أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي واقع في منطقة مركزية ضمن قارة أسيا، فمن خلال ملاحظة الخريطة السياسية للعالم يمكن الوقوف على الخصوصية الجغرافية لذلك المجال الذي يوصف من طرف الجغرافيين والجيوبولتيكيين على أنه قلب أوراسيا أو قلب أسيا.

[1]-Alain Cariou, ***l'Asie Centrale : territoires, sociétés et environnement*** (Paris: Armand Colin, 2015) p.04.

[2]-Sylvain Bensidoun, « ***Caractéristiques physico-géographiques d'après E.Mourzaev*** », Annales de géographie, t.7, n°398, 1964, p.492.

تتضح من خلال ما سبق خصوصية الموقع الجغرافي للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي من حيث أنه حلقة وصل بين عدة أطراف وهي كل من الأتراك والفرس والسلاف والصينيين[1]. يجدر التذكير بأن هذه القوى ليست حديثة العهد بل جذورها ضاربة في التاريخ حيث تسعى كل واحدة منها إلى التأكيد على تفردها وريادتها في أسيا عموما مما يجعلنا نتوقع حدة التفاعل - تجاريا و عسكريا وعقائديا- بين هذه الأطراف لضمان التواجد بشكل أو بأخر على هذا الإقليم.

يعتبر الجغرافيون دول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي(*) من أكثر الدول انغلاقا في العالم[2]، وهو ما جعلها بعيدة نوعا ما عن تدفقات العولمة مقارنة بالدول المنفتحة على البحار[3]. يوصف المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على أنه مجال مغلق (enclavé)حيث يشكل وضعية جغرافية حبيسة بالنظر إلى عدم إطلالته على المسطحات المائية المتصلة بالبحار، فبالرغم من أن ثلاث وحدات منه فقط وهي كل من(كازاخستان-تركمانستان-أذربيجان) تطل على بحر قزوين، إلا أن ذلك لا يجعلها دولا بحرية بالنظر إلى عدم اتصال ذلك البحر أو تلك البحيرة بالمسطحات المائية الكبرى مثل البحر الأبيض المتوسط.

جدير بالذكر في هذا السياق أن للوضعية الجغرافية الحبيسة العديد من الانعكاسات الاقتصادية خاصة العجز في النمو الاقتصادي مقارنة بالدول المطلة على المسطحات المائية المفتوحة لأن تكاليف النقل تكون مرتفعة وكذا صعوبة المبادلات التجارية. تؤدي الوضعية الجغرافية الحبيسة إلى حالة التبعية تجاه دول العبور و هو الحال بالنسبة لوحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي التي تعاني من نقص في التمتع بسيادتها لصالح دول الممر. إن لتلك الوضعية الجغرافية الحبيسة انعكاسات على سلوكيات هذه الوحدات تجاه الخارج وتجاه بعضها البعض حيث يتجلى ذلك على سبيل المثال في سعيها إلى توثيق العلاقات مع كل من

---

[1]- **Ibid.,** p.09.

(*)- للمزيد حول جغرافية كل الجمهوريات الإسلامية المستقلة، **ينظر:**
عادل عبلسي، " السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة: فرصها و قيودها"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة **الجزائر**، 2008/2007، ص ص 86-113.

[2]-Alain Cariou, **op.cit.,** p.08.

[3]-**Ibid.,** p.08.

إيران و تركيا في سبيل الاستفادة – بصورة غير مباشرة- من مزايا الملاحة في كل من الخليج العربي والبحر الأسود باعتبارهما من المسطحات المائية المفتوحة المتصلة بطرق التجارة العالمية ومراكز القوة الاقتصادية في العالم.

تمثل الوضعية الحبيسة لوحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي نقطة ضعف لها من الناحية الجغرافية والسياسية، كما أنها من العوائق الأساسية لعجلة التنمية في هذه الدول وعائقا أساسيا أمام التكامل الاقتصادي بين هذه الوحدات[1]. بالرجوع إلى التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه هذا المجال، يمكن القول أن ميزة الانغلاق هي في مصلحة روسيا بحيث تستغلها كنقطة ضعف وورقة ضغط على الجمهوريات الإسلامية و إغراء لها وذلك بالنظر إلى الانفتاح النسبي لروسيا من خلال الإطلالة على البحر الأسود غربا وعبر شبه جزيرة القرم التي تم ضمها في سياق الأزمة الأوكرانية. تراهن روسيا على الوضعية الجغرافية الحبيسة التي يتميز بها هذا المجال حيث أنها تعمل على جعل إقليمها معبرا للجمهوريات الإسلامية نحو الاقتصاد العالمي وأيسر الطرق في نقل صادراتها من المحروقات نحو الأسواق العالمية.

في سياق الحديث عن الميزة الجغرافية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي، ينبغي الإشارة إلى الخصائص الطوبولوجية لهذا المجال عموما أو بالتفصيل. تشير الطوبولوجيا إلى خصائص الإقليم من ناحية التضاريس حيث يغلب على مجمل المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ثلاثة عناصر أساسية وهي كل من الصحاري والسهول الواقعة على سفوح الجبال وكذا الجبل.

يقتضي منا الحال في إطار التأكيد على المميزات الطوبولوجية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي أن نقف عند خصائص بعض الدول الواقعة على هذا المجال. بالنسبة لكازاخستان التي تمتد من دلتا نهر الفولغا إلى حدود الصين[2] فهي تتربع على تلك الصحاري والمناطق شبه الصحراوية الواقعة جنوب جبال الأورال في الجهة الغربية من أراضي سيبيريا

[1]- **Ibid.,** p.08.

[2]- **أحمد رزقانة، بعض مشكلات الجغرافيا السياسية** (القاهرة، دار النهضة، ط.3، 1966) ص 158.

المنخفضة، حيث تحيط بها جبال ألتاي في الشرق[1]. **أما تركمانستان، فهي معروفة بصحراء قره قوم (Karakoum) التي تمثل** ما يفوق **أربعة أخماس مساحة الدولة** (350 **ألف كم**2)، **كما** تضم مساحة الدولة الهضاب القريبة من نهر أمودار يا الواقعة على الجهة الشرقية،**مع الإشارة إلى** أن مساحة الأراضي الزراعية ضئيلة جدا بحيث تمثل 4% **من المساحة الإجمالية** لتركمانستان[2].

إضافة على ما سبق، تشكل الجبال نسبة 93% من المساحة الإجمالية **لطاجاكستان،** كما أن نصف مساحتها مرتفع عن سطع الأرض بـ 300 **متر**. تقع فيها جبال **البامير على** الجهة الشرقية، وفيها أعلى قمة على ارتفاع 7494 **تسمى "إسماعيل سامانى"، أما بالنسبة للأراضي** الزراعية فهي لا تشكل إلا 8% **من مساحة الدولة**[3]. **تجدر الإشارة إلى أن طرق** القوافل التي يطلق عليها **"طريق الحرير(*)" (Silk Road)** الذي يمر على إقليم طاجاكستان حيث يربط هذا الطريق بين نهر **خوخند شمل وجبل البامير** جنوبا، كما أنها تمثل ملتقى الحضارات المتوسطية والصينية والهندية[4].

يقتضي منا الحال **كذلك** في سياق الحديث عن المميزات الجغرافية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي أن نشير إلى المناخ السائد في هذا الإقليم حيث يتميز بأنه قاري حيث يترتب عنه **عموما** ظاهرة الجفاف وانحباس المياه في الداخل من دون أن تقترن بمسطحات مائية خارجية. نشير في هذا السياق إلى أن حالة الطقس في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي **مقسمة** عموما إلى فصلين بحيث يبدأ الفصل البارد من أكتوبر إلى غاية أفريل، في حين يبدأ **الفصل الحار من ماي إلى سبتمبر** حيث تكون فيه **درجة الحرارة مرتفعة لتصل إلى** 80 **درجة في المناطق الصحراوية**[5].

---

[1]-Bertil Nygren, ***the Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries*** (New York, Routeledge, Taylor and Francis Group, 2008) p.175.

[2]-Microsoft Encarta, ***Turkménistan,*** 2006, (CD-ROM).

[3]-Microsoft Encarta, ***Tadjikstan***, 2006, (CD-ROM).

(*)- استخدم هذا المفهوم من طرف الجغرافي الألماني (Ferdinand Von Richtofen) **في القرن التاسع عشر**.

[4]-Kirill Nourzhanov, Christian Bleuer, ***Tajikstan: A political and Social History*** (Canberra, ANU E press, 2013) p.11.

[5]- Sylvain Bensidoun, **op.cit.,** p.492.

يغلب المناخ القاري الجاف على أوزباكستان مع ارتفاع كبير في درجات الحرارة التي تتراوح ما بين 6-20 درجة شتاء و 26-32 صيفا. كما تعرف ندرة في التساقط حيث يتراوح المعدل السنوي للتساقط ما بين 40-80 ملم[1]. تتميز طاجاكستان كذلك بمناخ قاري كثير التقلبات حيث تصل درجة الحرارة إلى 02 درجة في شتاء و بالقرب من الأنهار والجنوب الغربي، كما تصل إلى 20 درجة تحت الصفر في البامير. تبلغ درجة الحرارة في فصل الصيف 49 درجة في منطقة (Pyandj-Bas). يتميز مناخ طاجاكستان بندرة التساقط باستثناء المناطق الجبلية الواقعة غربا حيث يبلغ حجم التساقط 1600 ملم سنويا[2]. تتميز أذربيجان كذلك بمناخها القاري إلا أنه يظل معتدلا في فصل الصيف وباردا في الشتاء من دون انخفاض درجة الحرارة تحت الصفر، هذا بالإضافة إلى تباين التساقط من منطقة إلى أخرى[3].

في سياق الحديث عن الخصائص الجغرافية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي، ينبغي الإشارة إلى امتداد هذا المجال الذي يتربع على مساحة معتبرة بحيث تقدر بـ 4.080.400 كم مربع. إن إجمالي مساحة هذه الجمهوريات يجعلها إقليما ذا أهمية في قارة أسيا بحيث تفوق مساحته نسبة 08 بالمائة من مجمل مساحة قارة أسيا. و بالرجوع إلى مساحة كل دولة من هذا المجال، فيلاحظ أنه هناك تفاوتا كبيرا حيث تتربع جمهورية كازاخستان لوحدها على ما يفوق نصف مساحة المجال الجيوبولتيكي ككل بمساحة قدر بـ 2717300 كيلومتر مربع (المرتبة التاسعة عالميا)، تليها تركمانستان بمساحة تقدر بـ 488100 كيلومتر مربع، ثم أوزباكستان بـ 447400 كيلومتر مربع، فقيرغيزستان بـ 198500 كليومتر مربع، وأذربيجان بمساحة تقدر بـ 86000 كيلومتر مربع.

---

[1]- صبري فارس الهيتي، **مرجع سابق**، ص 233.

[2]-طاجاكستان، **على الرابط الالكتروني**:
(**تاريخ التصفح**: 22 ماي 2012 على الساعة 15.00) -www.fr.wikipedia.org/wiki/Tadjikstan

[3] - صبري فارس الهيتي، **مرجع سابق**، ص239.

(*)- يستخدم مفهوم الوظيفة الجيوبولتيكية (Fonction Géopolitique) من طرف الفرنسي أيمريك شوبراد في كتابه الذي يحمل عنوان: géopolitique : constantes et changements dans l'histoire، حيث يعني به الوظائف التي تؤديها المعطيات الطوبولوجية للدولة (صحراء، مضائق، غابات...الخ) في مجال سياسة و إستراتيجية واقتصاد الدول.

لقد سبقت الإشارة إلى أن استعراض الخصائص الجغرافية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي ليس غاية في حد ذاته وإنما أردنا ذلك في سبيل الكشف عن تميزه الجغرافي من ناحية الموقع وكذا توفره على بعض الخصائص الطوبولوجية والمناخية التي تؤدي وظائفا جيوبولتيكية (*) سواء بالنسبة للمجال ككل أو ما تعلق بكل وحدة من هذا المجال. فالقول مثلا أن الجبال والصحاري غالبتان على جغرافية هذا المجال يجعلنا نتوقع أن مجمل هذه الدول غير أمنة غذائيا وبالتالي لجوئها إلى الاستيراد وما يترتب عنه من رهانات جيوبولتيكية في المنطقة ككل.

المطلب الثاني: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: فضاء للتسلطية و عدم الاستقرار

لخصت الباحثة أنا ماتفيفا (Anna Matveeva) الواقع السياسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة واصفة إياه بأنه تمازج أسري وعشائري وقبلي بولاءات إثنية، حيث تستخدم فيه أنظمة انتخابية وممارسات غير قادرة على استيعاب تلك العناصر، بالإضافة إلى تركيز الموارد في يد الأقلية وعدم الانخراط في الحياة السياسية والمجتمع المدني، مع انخفاض مستوى التحضر والتعليم. حيث أن هذه المعطيات كلها تعيق استكمال المسار الديمقراطي الناجح في مجمل وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[1].

على غرار استعراضنا لخصائص المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من الناحية الجغرافية، فإننا سنخصص هذا المطلب لكشف خصائصه من الناحية السياسية. عموما يمكن تلخيص الواقع السياسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة في حضور الفكر الشيوعي وضعف المؤسسات و كذا الممارسات التسلطية للأنظمة الحاكمة واعتماد الأنظمة الرئاسية.

فيما يتعلق بالشيوعية، نجد أن التقاليد السوفيتية ما زالت غالبة في أسلوب إدارة تلك الجمهوريات وكذلك على مستوى النشاط الحزبي حيث تنتشر في ذلك المجال القوى السياسية ذات الانتماء الاشتراكي والشيوعي بحيث يرأسها العديد من القادة و الشخصيات التي تكونت وانخرطت في الحزب الشيوعي السوفيتي سابقا. من الأمثلة التي تبين تغلغل الفكر الشيوعي

[1]-Anna Matveeva," ***Democratization, Legitimacy and Political Change in Central Asia***", International Affairs, 75, 1999, pp.35-36.

في تلك الوحدات نجد كل من أوزباكستان و قيرغيزستان و طاجاكستان حيث أن للحزب الشيوعي تأثيرا كبيرا في المشهد السياسي لتلك الدول.

يتجلى الطابع التسلطي من خلال تركيز السلطة و عبادة شخص الزعيم على غرار الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نازاربييف، و الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف، سبارمورات نيازوف في تركمانستان[1]. لقد تأثر زعماء الجمهوريات الإسلامية المستقلة بالعقلية السوفيتية حيث تكونوا في هياكل الحزب الشيوعي واستمدوا شرعيتهم منه. كمثال على هذا، عمل الرئيس الأذربيجاني في جهاز المخابرات السوفيتي ورئيسا لهذا الجهاز في أذربيجان بالرغم من أن المنصب كان حكرا على السلاف، كما اشتغل سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في أذربيجان في الحقبة السوفيتية. إن الحال نفسه مع الرئيس التركماني الذي شغل بدوره سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في تركمانستان في الحقبة السوفيتية. يمكن القول إن هذه القيادات تمثل طابورا خامسا لروسيا في الجمهوريات الإسلامية التي مازالت مرتبطة بيروقراطيا وسيكولوجيا بروسيا و هو ما تراهن عليه هذه الأخيرة في ترسيخها دورها في المنطقة ككل.

تتميز وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي - إضافة إلى تغلغل الفكر الشيوعي - بطابعها التسلطي حيث تعتمد نظريا على مبادئ الديمقراطية مثل "التعددية الحزبية، الفصل بين السلطات...إلخ) إلا أن ممارسات السلطة تتعارض معها حيث أنها مبادئ الديمقراطية مجرد واجهة فقط ذلك أن ممارسات السلطة تميل إلى حد كبير إلى النموذج الأحادي في تسيير الدولة.

إن من بين مؤشرات النظام التسلطي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة هو اعتماد تلك الدول على النظام الرئاسي بصورة قوية حيث نلاحظ هيمنة الرئيس على مقاليد السلطة وكذا تكرار العهدات الرئاسية و قمع قوى المعارضة.

[1]- Stephen Brown and Konstantin Sheiko, "***the Soviet legacy and leader cults in Post Communist Central Asia: the example of Turkmenistan***", **available at**: ro.uow.edu.au›cgi›viewcontent (**accessed on June 2nd, 2012 at 12.30**).

للتأكد من هذا التوصيف المتعلق بواقع الأنظمة السياسية في تلك الجمهوريات، فإنه يمكن الوقوف عند المثال المتعلق بكازاخستان أين يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة في مجال تعديل الدستور، تعيين الوزراء وعزلهم، حل البرلمان واقتراح، تعيين رئيس المحكمة العليا، قضاة المحافظات، رئيس هيئة الأمن القومي و كذا توقيع المعاهدات الدولية..الخ[1]. بخصوص السلطة التشريعية، فهي ذات طبيعة بيكاميرالية مكونة من مجلسين. تسمى الغرفة العليا بمجلس الشيوخ الذي يتشكل من 39 عضوا يمثلون محافظات كازاخستان الستة. أما الغرفة السفلى فهي تسمى مجلس النواب الذي يتكون من 77 عضوا، يتم انتخابهم مباشرة من طرف الشعب لمدة 5 سنوات. للسلطة التشريعية صلاحيات التشريع، مناقشة الميزانية وكذا المصادقة عليها، مساءلة الوزراء و المصادقة على المعاهدات الدولية أو إلغائها[2].

بالرغم من هذه السلطات التي يتمتع البرلمان الكازاخستاني إلا أنه يظل ضعيفا وتحت هيمنة رئيس الدولة وهو ما يسمح بحدوث الممارسات التسلطية من طرف النظام الحاكم وخاصة من خلال اعتماد أسلوب القمع والتضييق على قوى المعارضة خاصة ذات التوجه الإسلامي.

إن الحال نفسه بخصوص السلطة التشريعية في النظام التركماني بحيث تتكون من غرفتين حيث تسمى الغرفة العليا (Kharlk Maslakhaty)، والسفلى (Mejlis)، و بالرغم من وجود البرلمان إلا أن النظام السياسي يظل تسلطيا حيث يعرف تضييقا على الحريات وحق المعارضة خاصة بعد 2002[3]. تعتمد أوزباكستان كذلك نظاما رئاسيا وفقا لدستور 1992 حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة[4] في مجال تعيين الوزير الأول و حكام الأقاليم. يوصف النظام السياسي الأوزبكي بأنه تسلطي من خلال قمع المعارضة ومحاصرة الأحزاب السياسية حيث ينحصر النشاط الحزبي إلى حد كبير في كل من الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي للشعب الأوزبكي.

---

[1]- كازاخستان، **على الرابط الالكتروني السابق**.

[2]-**Ibid.**

[3]- Bertil Nygren, **op.cit.,** p.176.

[4]- عبير ياسين، **مرجع سابق**، ص ص 396-410.

لا تشذ جمهورية قيرغيزستان عن بقية الجمهوريات حيث تعتمد نظامها ديمقراطي برلماني برئاسة قوية[1]. تعتمد هذه الدولة على نظام سياسي شبيه بالنظام السوفيتي، حيث يطلق على البرلمان "السوفيت الأعلى" الذي يسيطر عليه الشيوعيون منذ استقلالها. لقد عرف البرلمان قيرغيزستان تغييرا في بنيته حيث أصبح منوكاميراليا بعد تعديلات الدستور عام 2003 بحيث أصبح مكونا من غرفة واحدة تضم 75 نائبا، كما عرف الدستور القيرغيزي تعديلا ثانيا عام 2006 حيث أصبح بموجبه النظام رئاسيا وبغرفة تشريعية واحدة تضم 90 نائبا[2].

إلى جانب الطابع الرئاسي **(Presidentialism)** والتسلطي للأنظمة السياسية **(totalitarism)** السائدة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فإن هذه الوحدات موسومة في مجملها بعدم الاستقرار الداخلي بالنظر إلى حداثة استقلالها وغياب التجربة في التسيير والممارسة الديمقراطية.

توصف الجمهوريات الإسلامية المستقلة بأنها مهتزة حيث أنها امتداد لقوس الأزمات في الشرق الأوسط وذلك بالنظر إلى نشاط القوى الإسلامية والحركات الإرهابية والتوترات الحاصلة بين مختلف الجماعات الاثنية التي تتشكل منها شعوب تلك الجمهوريات[3]. يرجع المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى أزمة فقدان الشرعية من طرف السلطة الحاكمة التي تتحكم في الحياة السياسية بيد من حديد من خلال انتهاج الأسلوب البوليسي في التعامل مع الجماعات المعارضة خاصة الإسلامية منها[4].

نشير في هذا السياق إلى أن جمهورية طاجاكستان غير مستقرة سياسيا بحيث شهدت صراعا داخليا بين قوتين سياسيتين و في شكل حرب أهلية (1992-1997)، بين الشيوعيين من جهة وحزب النهضة الإسلامي حيث تدخلت أوزباكستان وروسيا من خلال الدعم العسكري لصالح الشيوعيين بزعامة علي رحمانوف الذي تولى الرئاسة خلفا لرحمان نبي

[1]- Bertil Nygren, **op.cit.,** p.182.

[2]- قيرغيزستان، **على الرابط الالكتروني السابق**.

[3]- Alain Cariou, **op.cit.,** p.03.

[4]- Jean François Gagné, « ***les facteurs internes d'instabilité politique en Asie centrale*** », **disponible sur**: dandurand.uqam.ca (**accédé le 15-01-2016 à 14.00**).

أوف[1]. بالرغم من سيطرة الشيوعيين للحكم إلا أن احتمالات العودة للصراع لا تزال ورادة بين الطرفين.

تجدر كذلك الإشارة في هذا السياق **إلى أن** قيرغيزستان هي بدورها موسومة بعدم **الاستقرار**فقد عرفت ثورتين في فترة استقلالها حيث حدثت الأولى في 2005 أين أدت إلى تنحية الرئيس **عسكر أكاييف** والثانية في 2010 حيث أدت إلى تنحية الرئيس **كورمانبيك باكييف**[2].

من خلال هذه اللمحة الموجزة بخصوص الواقع السياسي للجمهوريات الإسلامية **المستقلة** التي نلخصها في ثلاثية (**الشيوعية/التسلطية/عدم الاستقرار**)، يمكن القول أن هذه الجمهوريات **تندرج ضمن** فئة الدول التي لها ميزة استقطاب التدخلات الخارجية وهو ما حدث في العديد من المرات سواء بطلب منها نظرا لعجزها عن الحفاظ على الاستقرار **الداخلي** أو بتدخل قوى مجاورة خاصة من طرف القوى الإقليمية والدولية بصور شتى بحيث تسعى إلى الاستثمار في عدم استقرار تلك الدول لتحقيق مصالحها أو خلق مشروعية التواجد **في المنطقة ككل.**

المطلب الثالث: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: مزيج إثنوغرافي

إلى جانب التميز الجغرافي وعدم الاستقرار السياسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، نجد أن هناك واقعا إثنوغرافيا معقدا في كافة وحدات ذلك المجال حيث لا **تتطابق** الحدود السياسية للجمهوريات الإسلامية مع حدودها القومية والإثنوغرافية.

تتعايش كل جمهورية العديد من الجماعات الإثنية بحيث تتكون من مزيج من القوميات والأعراق وهذا ما يجعل من إمكانية النزاع الداخلي لاعتبارات **تتعلق بتقاسم الثروة**

---

[1]- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير حول:"**أسيا الوسطى و القوقاز...الأهمية الإستراتيجية و الواقع السياسي والاجتماعي**"، 24سبتمبر 2013، ص 03، **على الرابط الالكتروني التالي**:
http://studies.aljazeera.net **(تاريخ التصفح:** 2015/09/06**على الساعة** 14.00**)**

[2]-Andrew C. Kuchins et [al], ***Central Asia in Reconnecting Eurasia: Kyrgyzstan's Evolving Foreign Economic and Security Interests***(London, CSIS, Rowman and Littlefield, June 2015) p.01.

(المياه- الأراضي- المحروقات)[1]، أو التمثيل السياسي على مستوى السلطة، وهي كلها مبررات للتدخل الروسي في المنطقة بشكل أو بآخر.

تأكيدا على التركيبة الإثنوغرافية المركبة وغير الملتئمة للجمهوريات الإسلامية المستقلة، فإنه يجدر بنا التفصيل في المعطيات الديمغرافية لكل واحدة منها.

بلغ عدد سكان **كازاخستان** 15.828.100 نسمة في أفريل 2009، حيث يتوزعون على المناطق الحضرية بنسب 53.3% أي حوالي 8437100 نسمة و46 % في الريف أي حوالي 7391000 نسمة[2]. تعتنق غالبية سكان هذه الدولة الدين الإسلامي وهو الدين الرسمي للدولة حيث تقدر نسبة المسلمين بـ 60 % من الشعب، 30 %من المسيحيين الأرثودوكس و10 % من ديانات أخرى[3]. تتميز سكان هذه الدولة بتنوع كبير في الإثنيات[4] حيث تضم ثمانية (08) جماعات عرقية. يمثل الكازاخ نصف عدد السكان تقريبا وذلك منذ الثمانينيات من القرن الماضي، في حين يمثل الروس 38% أما البقية فهم من الألمان والأوكرانيين والتتار و الأوزبك و الإيغور، والكوريون والبلروس[5]. تجدر الإشارة إلى أن عدد الروس كان يساوي عدد الكازاخ في نهاية الثمانينيات وقد تراجع عددهم بالنظر إلى هجرتهم الكبيرة إلى روسيا[6]. يتكلم الكازاخستانيون اللغة الكازاخية ذات الأصول التركية حيث تكتب بحروف اللغة الروسية[7]، يتكلم الكازاخستانيون اللغة الروسية لغة رسمية ثانية في المؤسسات

---

[1]-Alain Cariou, **op.cit.,** pp.11-14.

[2]-**Central Asia Executive Summary Series: Kazakhstan Country Profile**, **available at**: www.nps.edu/programs/ccs/ (**Accessed on June 2nd, 2010 at 11.00**).

[3]-Microsoft Encarta, ***Kazakhstan,*** **op.cit**.

[4]-Shirin Akiner, "***Towards a Typology of Diasporas in Kazakhstan",*** **In:** Touraj Atabaki et Sanjiot Mehendale***, Central Asia and Caucasus: Transnationalism and Diaspora*** (New York, Routledge, 2005) p.21.

[5]- نوار محمد ربيع الخيري، **على الرابط الالكتروني السابق**.

[6]- Jean Glenn***, the Soviet Legacy in Central Asia*** (London, Macmillan Press LTD, 1999) p.03.

[7]- مجموعة مؤلفين، **الشعوب الإسلامية في القفقاس و روسيا و أسيا الوسطى**، ترجمة طه عبد الواحد (دمشق، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، ط.1، 2006) ص 223.

الحكومية[1]، **وتجدر الإشارة إلى أن** 60% **من السكان** يتكلمون اللغة الروسية في حين أن1 % من الروس من يتكلم اللغة الكازاخية[2].

تنسحب كذلك خاصية التركيب الإثنوغرافي المعقد على **تركمانستان** حيث **بلغ عدد السكان** 4.5 مليون نسمة عام 2005. يتكلم التركمان اللغة التركمانية ذات الجذور التركية وهي تكتب بأحرف اللغة الروسية، كما يعتنقون الدين الإسلامي على المذهب السني منذ خضوعهم للخلافة الإسلامية. يشكل التركمان المجموعة الإثنية الكبيرة **في الدولة بنسبة** 72 % **من مجموع عدد السكان**[3]. يضم الشعب التركماني أكثر من سبع (07) قوميات أخرى مثل الروس والأوزبك الذين يمثلون 9 % **من مجموع السكان، بالإضافة إلى التتار والكازاخ** والقيرغيز والأوكرانيين والأرمن[4].

إن الحال نفسه بالنسبة **لأوزباكستان** حيث **بلغ عدد** سكانها 26.9 مليون نسمة عام 2005. تجدر الإشارة إلى أنها تتبوأ المرتبة الأولى من ناحية عدد السكان مقارنة ببقية الجمهوريات الإسلامية. **تعرف أوزباكستان** كغيرها من الجمهوريات **تعددا** في القوميات إلا أن الأوزبكيين يمثلون الغالبية بنسبة 76 % **من عدد السكان**[5] هذا بالإضافة إلى إثني عشر (12) مجموعة منها (**الروس، الكازاخ، الطاجيك، التتار، التركمان والأوكرانيين**[6]...الخ). تعتنق غالبية الشعب الدين الإسلامي بنسبة 88% كما يتكلمون اللغة الأزبكية ذات الجذور التركية، كما يتكلمون اللغة الروسية والطاجيكية[7].

بالنسبة لقيرغيزستان، فيبلغ عدد سكان الدولة 5.218.000 نسمة وهناك 3.2 مليون منتشرين في العديد من الدول.. يتكلم الشعب القيرغيزي لهجة ذات أصول تركية تكتب باللغة الروسية وهم مسلمون على المذهب السني. يمثل القيرغيز أغلبية الشعب حيث يمثلون نسبة 69 % من مجموع الشعب الذي يتكون من أقليات مثل الأوزبك المتجمعون حول وادي

[1]-Microsoft Encarta, **op.cit**.
[2]-Bertil Nygren, **op.cit.,** p.176.
[3]-Microsoft Encarta, ***Turkménistan***, 2006, (CD-ROM).
[4]- وهبان، **مرجع سابق**، ص 421.
[5]- Microsoft Encarta, ***Ouzbékistan***, **op.cit.**
[6]- أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 404.
[7]- مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 210.

فرغانة بنسبة 14.5 %، بالإضافة إلى الروس المتمركزين في العاصمة وفي المراكز الصناعية المتقدمة بنسبة 9 % بالإضافة إلى الطاجيك والألمان والإيغور والتتار...الخ[1].

إن الواقع ذاته بالنسبة لطاجاكستان حيث بلغ مجموع سكان جمهورية طاجاكستان في شهر جانفي 2006 حوالي 7.3 مليون نسمة بكثافة. تتكلم ساكنتها اللغة الطاجيكية وتوجد في الدولة توليفة من الإثنيات حيث تشكل القومية الطاجيكية الأغلبية بنسبة 59% من السكان، بالإضافة إلى الأوزبك الذين يمثلون القومية الثانية بنسبة 32%. كما توجد أقلية من القوميات الأخرى مثل الروس (10%)، القرغيز والتركمان والتتار (8%). يعتنق غالبية الطاجيك الدين الإسلامي وفق المذهب الحنفي[2].

الحال نفسه بالنسبة لأذربيجان حيث بلغ عدد سكانها عام 2005 حوالي 8 ملايين نسمة وتعتنق غالبية الشعب الدين الإسلامي وفقا للمذهب الشيعي بنسبة (80%) مع وجود قلة من معتنقي المذهب السني في شمال أذربيجان، أما لغتهم فهي الأذرية (Azéris) ذات الأصول التركية المكتوبة بالحروف اللاتينية بعدما ما كانت تكتب باللغة الروسية[3]. يتشكل الشعب الأذربيجاني من عدة مجموعات إثنية بحيث يشكل الأذريين الغالبية الساحقة بـ 7.9 مليون نسمة، والروس بـ 350 ألف نسمة، الأرمن 35 ألف نسمة، فضلا عن 250 ألف نسمة[4]. تجدر الإشارة إلى أن أذربيجان تعرف موجة هجرة من جانب الروس والأرمن الراغبين في العودة إلى أوطانهم.

يتبين انطلاقا من سرد المعطيات الديموغرافية لدول المجال الجيوبولتيكي الإسلامي أن هناك تكوينا إثنوغرافيا مركبا سواء من الناحية الدينية أو اللغوية في كل الجمهوريات الإسلامية المستقلة وذلك من خلال تواجد عدة مجموعات بشرية متميزة لغويا و دينيا في الدولة نفسها. كما نسجل وجود قاسم مشترك بينها متمثل في حضور الأقلية الروسية في كافة هذه الجمهوريات وهو ما يفرض التواجد الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وعدم

[1]- أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 426.
[2]-طاجاكستان، **على الرابط الالكتروني السابق.**
[3]- مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 36.
[4]- سليم حداد، **مرجع سابق**، ص 57.

التفريط في تلك الجمهوريات مادام أن هناك أعدادا معتبرة من الروس تقتضي حمايتهم وتمكينهم في تلك الدول.

المطلب الرابع: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: دول ريعية هشة

تتمتع الجمهوريات الإسلامية المستقلة بموارد معتبرة إلا أنها تعرف على العموم خللا في بنائها الاقتصادي نظرا لتركيزها شبه الكلي على محصول واحد.

تعتبر المحروقات والمناجم والقطن مصادرا أساسية لدخل الجمهوريات الإسلامية المستقلة[1] إلا أن التخلف يظل هو الصفة التي تجمع وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث أنها تعتمد على اقتصاديات ريعية قليلة الإنتاج و التنوع[2].

تعاني اقتصاديات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من عدة مشاكل على غرار ارتباط أسعار المواد الأولية التي تصدرها بالأسواق العالمية حيث تكون غالبا غير مستقرة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى سوء التخطيط وانتشار ظاهرة الفساد خاصة من طرف المسؤولين السياسيين، وكذا تهريب رؤوس الأموال و بروز طبقة جديدة من الأثرياء و تزايد نسبة الفقر في المجتمع[3]، بالإضافة إلى الانخفاض المسجل في مؤشرات النمو والتنمية البشرية...الخ. كل هذه المعطيات تؤكد هشاشة اقتصاديات الجمهوريات الإسلامية المستقلة ويتضح التشخيص أكثر من خلال الوقوف بشيء من التفصيل عند اقتصاد كل واحدة منها.

بالنسبة لجمهورية كازاخستان، فهي من أقوى الاقتصاديات مقارنة ببقية الجمهورية الإسلامية المستقلة حيث وصل الناتج الداخلي الخام إلى 161 بليون دولار عام 2007[4]. تتميز هذه الدولة بحجم معتبر من الإمكانيات المتاحة خاصة من ناحية المعادن والموقع استراتيجي مما جعل الكثير من المهتمين يشبهونها بالإمارات العربية المتحدة[5]. يساهم القطاع

[1]- Jean François Gagné, **op.cit**., pp.02.
[2]- Alain Cariou, **op.cit.,** p.10.
[3]- Jean François Gagné, **op.cit**., pp.02.
[4]-Richard Weitz, **Kazakhstan and the New International Politics of Eurasia** (U.S.A, Central Asia-Caucasus Institute, Silk Road Paper, 2008) p.78.
[5]-Philipe Pelletier**,** ***Géopolitique de l'Aise*** (Paris, Nathan, 2009) p.230.

الصناعي بنسبة 26% من الناتج الوطني الخام ويشغل 21 % من اليد العاملة النشيطة. تتبوأ هذه الدولة المرتبة الثانية عالميا في إنتاج معدن الكروم و الرابعة عالميا في إنتاج المغنزيوم مما جعل صناعتها ترتكز على هاتين المادتين، هذا بالإضافة إلى استغلال أبار النفط بحيث تحتوي على احتياطي نفطي ضخم بعد نفط الخليج وإيران[1] يقدر ما بين 09 إلى 40 مليون برميل و تصدر قرابة 1.4 مليون برميل يوميا[2]، فضلا عن استغلال احتياطاتها من الغاز الطبيعي. كان يطلق على كازاخستان أثناء المرحلة السوفيتية بسلة الاتحاد السوفيتي بالنظر إلى وفرة المنتجات الزراعية التي تأتي منها وقد استمرت هذه الميزة نسبيا بعد الاستقلال حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة 13.5% من الناتج الوطني الخام ويشغل هذا القطاع بنسبة 26% من اليد العاملة[3]. تحاكي هذه الدولة الأنموذج التنموي الماليزي، فقد تمكنت من تحسين معدلات نموها الاقتصادي والتحكم في مستوى التضخم كما حقق الاقتصاد الكازاخستاني نموا متواصلا بنسبة 9 % إلى 10 % سنويا[4].

بخصوص جمهورية تركمانستان، فهي من أغنى دول المنطقة من ناحية المحروقات حيث تتبوأ المرتبة الرابعة عالميا في احتياطات الغاز الطبيعي المكتشفة[5]، إلى جانب المعادن النفيسة من الذهب و النحاس[6]. يساهم القطاع الصناعي تقريبا بنصف قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB) في حين يساهم القطاع الزراعي بـ 18 % خاصة من خلال زراعة القطن[7]. تكشف هذه المعطيات من جهة عن الطابع الريعي للاقتصاد التركماني وكذا أهميته في السوق العالمية للغاز الطبيعي مما يجعلها تستقطب اهتمام العديد من القوى الدولية و الإقليمية من جهة ثانية.

---

[1]- محمد علي سرحان، **مرجع سابق**، ص 123.

[2]- Richard Weitz, **op.cit.,** pp81-82.

[3]- كازاخستان، **على الرابط الالكتروني السابق**.

[4]- مدحت أيوب، " **العلاقات الاقتصادية لدول أسيا الوسطى**"، في ولاء البحيري، **مرجع سابق**، ص 188.

[5]- الناصر سرور، "**الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في أسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة 1991-2007**"، مجلة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، **المجلد** 11، **العدد** 1/ B، 2009، ص 51.

[6]- تركمانستان، **على الرابط الالكتروني**:
(**تاريخ التصفح:** 02 فيفري 2011 **على الساعة**12.00) -www.Asie centrale.com/Turkmenistan/ economie.htm

[7]- صبري فارس الهيتي، **مرجع سابق**، 230.

ينطبق الحال تقريبا على جمهورية **أوزباكستان**، فهي تتبوأ المرتبة السابعة عالميا في إنتاج الذهب كما أنها ذات صناعة ثقيلة في مجال الفحم والغاز حيث يبلغ إنتاج هذه الدولة من الغاز الطبيعي 39.900 مليون قدم مكعب، 5.5 مليون طن من الفحم و 25.600**طن من الورق**، 55.700**طن من الورق المقوى**، 206 مليون طن من حامض الكبريت 2 مليون **طن من الأسمدة**. يتمركز في العاصمة طشقند ما يقارب 2000 مؤسسة صناعية من بينها **مصنع** الطائرات الذي كانت تابعا للجيش السوفيتي بالإضافة إلى مدينة ترمذ التاريخية المشهورة بصناعة الصابون و السفن[1].

لا يشذ الواقع الاقتصادي لجمهورية **قيرغيزستان** عن بقية الجمهوريات حيث أنها **تعاني ضعفا في** اقتصادها من حيث على سبيل المثال **دولة مستوردة للمحروقات**. يوم **القطاع** الصناعي فيها استغلال المناجم وكذا الفحم والذهب والفولاذ واليورانيوم **كما** يساهم **القطاع الصناعي بنسبة** 28.5% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 28 % من اليد العاملة. **أما القطاع الزراعي** فهو يساهم **بنسبة** 32.2% من الناتج الداخلي الخام، كما يشغل أكثر من ثلثي اليد **العاملة**.[2].

بالنسبة لجمهورية**طاجاكستان**، فهي تشهد ضعفا في اقتصادها الذي انعكس على مستويات التنمية البشرية فهي تعاني عجزا في الأمن الغذائي حيث عرفت عام 2001 **حالة مجاعة بسبب الجفاف**. يعتمد اقتصاد الدولة بصورة أساسية على القطاع الصناعي الذي يساهم بنسبة 43% **نظرا** لما تمتلكه من موارد مثل الفحم والملح والزنك والحديد والنفط والغاز الطبيعي..**الخ**. **بخصوص القطاع الزراعي**، فهو يساهم بنسبة 21% **من الناتج الداخلي** الخام ويشغل ثلث اليد العاملة، ويعتبر القطن أهم منتوج زراعي **للدولة ومصدر دخل أساسي للدولة**[3].

---

[1]- **لمزيد من التفصيل، ينظر**: أبو العلاء محمود، **المسلمون في الاتحاد السوفيتي** (القاهرة، جامعة الأزهر، 1993) ص 63.

[2] -Microsoft Encarta, ***Kirghizistan***, **op.cit.**

[3] - أذربيجان، **على الرابط الالكتروني**:
-www.fr.wikipedia.org/wiki/Tadjikistan (**تاريخ التصفح:** 10 ماي 2012 **على الساعة** 12.30)

أما جمهورية **أذربيجان، فهي** من ضمن أكبر 25 دولة مصدرة للنفط عالميا و كذلك **من ضمن أكبر** 25 دولة مصدرة للغاز الطبيعي في العالم[1]، وهو ما جعل **قطاع**ها الصناعي يقوم **بشكل أساسي على الصناعات المرتبطة بالمحروقات**. تتميز هذه الدولة باحتوائها على منطقة نفطية كبيرة تمتد من الشمال إلى غاية **آبار** النفط الواقعة على بحر قزوين. **أما** بخصوص القطاع الزراعي، فهو يساهم بنسبة تقارب 20% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 42 % من اليد العاملة.

من خلال استعراض هذه اللمحة المختصرة **تتجلى صفات الضعف والتخلف وكذا** الخلل الهيكلي في اقتصاديات الجمهوريات الإسلامية المستقلة. إن هذا التشخيص ليس غاية في حد ذاته و إنما سيكون منطلق في فهم التوجه الاستراتيجي الروسي نحو تلك الجمهوريات **ذلك أن** الحاجيات الاقتصادية يمكن أن تشكل منفذا للفوائض الروسية ومنطلقا لكافة المسارات التعاونية أو التكاملية الحاصلة أو المحتملة مع تلك الجمهوريات. **إن** الحال نفسه بالنسبة لبقية القوى الإقليمية و الدولية التي تسعى إلى استغلال الواقع الاقتصادي لتلك الجمهوريات في سبيل تحقيق مصالحها القومية.

[1]- مارك هورتون وجوناتان دون، "**حدود أوراسيا الجديدة**"، **على الرابط الإلكتروني**: www.imf.org›pubs› pdf›horton **(تم التصفح بتاريخ 10-10-2015 على الساعة 16.30)**.

المبحث الثاني: أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالنسبة لروسيا

يعتبر المجال الجيوبولتيكي الإسلامي عنصرا مفتاحيا في التصميم الاستراتيجي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحيث يهدف إلى جعل روسيا الفاعل الأساسي في المنطقة التي تمثل جزء مهما من قلب أوراسيا، كما يركز بوتين على احتفاظ دولته بحق النظر في كافة المسائل المتعلقة بالجمهوريات الإسلامية المستقلة[1]. **تجدر الإشارة** إلى أن الكرملين الروسي يحتفظ بهذه الرؤية تجاه هذا المجال الجيوبولتيكي حتى وإن كانت بدرجة أقل في فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين الذي قال في أحد تصريحاته: " **[...] تقوية الصلات مع الدول الإسلامية من أساسيات أهداف السياسية الخارجية الروسية [...]**[2]، إن هذا التصريح ليس ديماغوجيا أو أيديولوجيا بل يحكمه **مبدأ تحقيق المصالح القومية** التي يمكن لروسيا أن تحققها من خلال ترسيخ نفوذها في المنطقة. يؤكد رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستن تشرشل في سياق فهم السلوك الاستراتيجي الروسي بالقول:

"I cannot forecast to you the action of Russia. It is a riddle wrapped in a mystery inside an enigma. But there may be a key, and that key is Russian national interest[3]".

أي أنه ليس بالإمكان التنبؤ بفعل روسيا، فهي لغز ومحاطة بالسرية ولكنه يوجد مفتاح لذلك وهو **المصلحة القومية الروسية**.

يمثل المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على حد تعبير الباحث **ريجان مينون(*) تلك** المنطقة الوحيدة التي ينظر من خلالها لروسيا على أنها **قوة عظمى**[4]، أي لا يمكن لها أن تكون قوة عظمى في النظام الدولي الحالي إلا بكونها **قوة إقليمية كبرى** وذلك عبر تعميق

---

[1]-Bobo Lo, ***La Russie a-t-elle une Stratégie en Asie Centrale?*** **op.cit.,** p.03.

[2]- لمي مضر جرئ الإمارة، **مرجع سابق**، ص 66.

[3]-Bobo Lo, ***Russian Foreign Policy in the Post Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking,*** **op.cit.,** p.01.

(*)- Rajan Menon J. Rathbone **أستاذ** العلاقات الدولية بجامعة ليهيغ بالولايات المتحدة الأمريكية.

[4]-Rajan Menon, ***Central Asia in the Twenty-First Century***, **In*:*** Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, **op.cit.,** p.6.

رقابتها وعلاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة[1]. إن لأهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي دورا في تحديد التوجه الاستراتيجي الروسي وكذا تفسير التمسك بضرورة العودة إلى السيطرة على ذلك المجال. في هذا السياق، يوضح هذا المبحث جوانب أهمية ذلك المجال ونظرا لأنها متشعبة ومتعددة الأبعاد فإنه سيتم تبويبها في ثلاث مطالب، بحيث يتناول أولها الأهمية الجيوبولتيكية للمنطقة، أما المطلب الثاني فيتناول أهميتها الإستراتيجية، في حين يكشف المطلب الثالث جوانب الأهمية الحضارية والثقافية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوبولتيكية

ترتبط الأهمية الجيوبولتيكية بالخصائص الجغرافية للمنطقة وما يترتب عنها من وظائف جيوبولتيكية **(Geopolitical Functions)**، بمعنى آخر الوقوف عند الوظيفة الجيوبولتيكية للموقع والثروات والتضاريس.. وانعكاساتها على سياسات التنافس والتكامل والسيطرة الإقليمية..**الخ**.

يترامى المجال الجيوبولتيكي الإسلامي – كما رأينا سابقا- من بحر قزوين غربا إلى سلسلة ألتاي الجبلية غربا، ومن أعالي جبالي الأورال و سيبيريا الغربية شمالا إلى كل من أفغانستان و إيران والصين جنوبا. بتعبير فلكي يمتد هذا المجال على حوالي 46 **دائرة عرض و** 125 **خط طول**. تقدر مساحة المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحوالي أربعة ملايين **كم2** حيث تمثل نسبة 18 بالمائة من مساحة الاتحاد السوفيتي سابقا[2].

يعتبر المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من أكثر مناطق العالم حيوية وأهمية حيث يندرج ضمن المجال الجيوستراتيجي الأوراسي كما يمثل حلقة وصل ما بين قارتي أوربا

[1]-Bobo Lo, ***La Russie a-t-elle une Stratégie en Asie Centrale?*** **op.cit.,** p.08.

[2]- نوار محمد ربيع الخيري، "**الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية**"، **على الرابط الإلكتروني**:

(تاريخ التصفح: 2015/09/05 على الساعة 12.30). www.

وأسيا و جسرا رابطا بين كل من الشمال والجنوب والشرق والغرب، كما يمثل نقطة **ترانزيت** أو عبور عالمية[1].

وصف النيوماركسي "**أندري غاندر فرانك**" المجال الجيوبولتيكي الإسلامي **بالقلب الأسود** الذي يستقطب جميع الأضواء من مختلف مناطق العالم[2]، **كما** يمثل هذا المجال **محورا جيوبولتيكيا** (*) بتعبير بريجنسكي بحيث يتمتع بأهمية كبرى في الاستراتيجيات الدولية بالنظر لمزايا موقعه الجغرافي، وهو ما جعله محل استقطاب للقوى الدولية المتنافسة عليه. لقد جلب الموقع الجغرافي للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي اهتمام العديد من المختصين في الجيوبولتيك حيث وصفه أحد الباحثين الأمريكان "**ستيفن كينز**" بأنه منطقة ساخنة **سوف تتحول إلى بؤرة صراع دولي**[3].

تقول الباحثة حنان أبو سكين أن أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي تكمن في أنه المدخل الجيوسياسي اللازم لتحقيق السيطرة العالمية[4]. يتجلى من خلال هذا التحليل أهمية المنطقة التي لا تتوقف عن التزايد في سياق التحولات الدولية والإقليمية الراهنة التي تلحظها روسيا، و بالمقايسة مع ثلاثية ماكيندر الشهيرة المتعقلة بكيفية تحقيق السيطرة على العالمية فإنه يمكن القول أن الواقع الدولي الراهن يؤكد فرضية أن القوة التي تسيطر على الجمهوريات الإسلامية تتمكن من السيطرة على قلب الأرض و بالتالي تحقيق الهيمنة العالمية[5].

يؤكد الجيوبولتيكي **ألكسندر دوغين** على أهمية هذا المجال حيث يعتبره المدى الجيوبولتيكي الذي يسمح لقلب الأرض (روسيا) من الوصول إلى الهدف المنشود وهو المحيط الهادي، وذلك بصورة أسرع مقارنة ببقية الآماد الجغرافية الأخرى. إن هنا إشارة ضمنية إلى توجه الروسي نحو المياه الدافئة حيث أن المرور عبر هذا المجال أيسر مقارنة بأي سبيل آخر خاصة في ظل التوافق بين روسيا وإيران التي تمثل آخر

---

[1]- الناصرسرور، **مرجع سابق**، ص ص 43-50.

[2]- Andre Gunder Frank, ***the Centrality of Central Asia*** (Amsterdam, University Press, 1992) p.01.

[3]- عادل عبلسي، **مرجع سابق**، ص 115.

[4]- يومية العرب، **الصراع على النفوذ يحتدم في أسيا الوسطى، مرجع سابق**، ص 06.

[5]- Bobo Lo, ***La Russie a-t-elle une Stratégie en Asie Centrale?*** **op.cit.,** p.07.

إقليم يسمح لروسيا بالوصول إلى المحيط الهادي. يضيف دوغين أن هذه المنطقة قطعة مركزية في مسار إعادة التركيب الجيوبولتيكي للجنوب الأوراسي، أي لا يمكن لروسيا أن تخلق نظاما أوراسيا تحت سيطرتها من دون المرور على هذا المجال الجيوبولتيكي الذي يعتبر حلقة أساسية من حلقات هذا المشروع[1].

لقد اتضحت أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالنظر إلى قربه من المناطق الساخنة وغير المستقرة مثل سوريا وأفغانستان وإيران والخليج والعراق[2] ...حيث أن لمزايا هذا الموقع دورا كبيرا في إيقاظ الفكر الجيوبولتيكي الروسي الساعي إلى تطبيق مخططاته الجيوبولتيكية في المنطقة.

بالنظر إلى الأهمية الجيوبوليتكية التي يحظى بها المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، فقد فقد مثلت منطلقا للإسهام النظري لهالفورد ماكيندر -مؤسس المدرسة البريطانية في الجيوبولتيك- من خلال نظرية قلب الأرض **(Heartland Theory)** حيث أشار ماكيندر إلى الأهمية الجيوبولتيكية لهذا المدى الجغرافي من الناحية الأمنية والاقتصادية**(*)**. في سياق التأكيد على القيمة الجيوبولتيكية لمنطقة قلب الأرض التي تحتوي المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، يتصور ماكيندر أن للجزيرة العالمية **(World Island)** منطقة ارتكاز وهي تتطابق إلى حد كبير مع المجال الجغرافي الذي تقع عليه الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث يمثل جزء مهما من قلب الأرض الممتد من نهر الفولغا إلى غاية سيبيريا[3].

إضافة إلى المعطيات السابقة يمكننا أن نلخص جوانب الأهمية الجيوبولتيكية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي في النقاط التالية:

---

[1]- ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص 405،406.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 51.

(*)- للمزيد من التفصيل، **ينظر**:

Klaus Dodds, ***Geopolitics: A Very Short Introduction*** (New York, Oxford University Press, 2007) pp-137-140.

[3]- السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 65.

- ✓ - مركزية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في الفضاء الأورلسي نظرا لتوسطه الكتل الجغرافية و المجاميع الجيوبولتيكية المهمة، فهو يمثل على المستوى الأسيوي مركزا لأسيا ونقطة وصل بين أطرافها جميعا، كما أنه ملتقى عدة عوالم (التركي والإيراني و الصيني و الروسي).

- ✓ - يصل المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بمختلف النظم الإقليمية في أسيا وأوربا ومنطقة الشرق الأوسط[1] مما جعله يشكل مفصلا اجتماعيا و سياسيا بين مختلف الأمم[2].

- ✓ - اتساع مساحة هذا المجال بالإضافة إلى كتلته السكانية المعتبرة و كذا الثروات التي يتمتع بها بالإضافة إلى تنوع المناخ، كل هذا يمثل خسارة بالنسبة لروسيا في حال تخليها عن مشروع استعادة السيطرة على هذا المجال الجيوبولتيكي[3].

- ✓ - يحتوي المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على ستة أقاليم و هي "**فرغانة، أسبيجاب، الشاش، أشرونة،سمرقند و بخارى**"، بالإضافة إلى احتوائه على العديد من مصادر المياه من مسطحات مائية مثل بحر **أرال** شمل أوزباكستان و جنوب كازاخستان، بحيث يمثل أكبر بحيرة في قارة أسيا بالإضافة إلى بحيرة **بالقاش** في كازاخستان، وبحيرة **أسيكول** في شمال شرق قرغيزستان. يحتوي المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على أكبر قناة صناعية في العالم و التي تقع في جمهورية تركمانستان التي تمتد إليها المياه العذبة من نهر أمودريا وهي تشق الصحراء من الشرق إلى الغرب على امتداد 1000 كلم[4].

---

[1]- إبراهيم أبو عرفات، " **أسيا الوسطى و طريق الحرير الجديد: الفرص و الإشكاليات**،" في محمد السيد سليم و آخرين (محررين)، **مرجع سابق**، ص ص 108-125.

[2]- عبير ياسين، " **الوجود العسكري و السياسة الأمريكية تجاه أسيا الوسطى**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، ديسمبر 2003، ص ص 229-233.

[3]- إبراهيم أبو خزام، **مرجع سابق**، ص ص 92،91.

[4]- السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص ص 68، 69.

تمثل المزايا الجيوبولتيكية التي تتمتع بها الجمهوريات الإسلامية المستقلة **قوة تدفع** روسيا **لأن تعمل على** استعادة السيطرة على تلك الجمهوريات مما يمكنها من تشكيل الحلف **الأورلسي**، وبالتالي التحول على قوة جيوبولتيكية قارية مستقلة. تعتبر عملية إعادة تجميع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي القريب مسألة ضرورية لارتباطها بوجود واستمرارية القوة الروسية.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية

تشير الأهمية الإستراتيجية إلى المزايا التي تحظى بها دولة أو منطقة معينة بحيث تكون ذات صلة برسم الاستراتيجيات الأمنية (بمفهوم الأمن الموسع) و الدفاعية من طرف قوى إقليمية أو دولية. إن المكانة الإستراتيجية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالنسبة لروسيا ليست حديثة بل تمتد إلى القرن الثالث الميلادي حيث كان هذا المجال ممرا لطريق الحرير الممتد من الصين شرقا إلى البحر المتوسط غربا.

" على مدى سبع عشر قرنا من الزمان، ينقل التجار عبره النفائس بين الشرق و الغرب [...] تتحرك عبره القوافل، تحمل الأحبار الثمينة و التوابل و الأصباغ و الذهب و الفضة والطيور الغريبة، يكون سببا في ظهور مدن و انتعاش ممالك، يسلكه الغزاة و الفاتحون من الإسكندر الأكبر إلى الفرس و الرومان على جيوش الفتح الإسلامي و جحافل جنكيزخان وهولاكو و تيمورلنك"[1].

تجمع غالبية المختصين في الشأن الروسي على الأهمية الإستراتيجية للجمهوريات الإسلامية المستقلة بالنسبة لروسيا وذلك بالنظر لعدة اعتبارات أمنية واقتصادية، حيث يعتبر المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من الناحية الأمنية مجالا حيويا ومنطقة نفوذ أساسية لروسيا التي تركز على المنطقة من خلال تدعيم أطر الأمن الجماعي مع تلك الجمهوريات بهدف تحقيق الأمن العسكري الروسي. تسعى روسيا في هذا السياق إلى ملء الفراغ الأمني

[1]- إبراهيم أبو خزام، **مرجع سابق**، ص 89.

والاستراتيجي في المنطقة من خلال عمليات حفظ السلام على سبيل المثال بهدف القضاء على مبررات التدخل الأجنبي من طرف دول قد تشكل تهديدا لأمنا القومي[1].

يتجه التفكير الأمني الروسي إلى البعد الإقليمي في عدة جوانب[2] حيث يمثل المجال الإقليمي للجمهوريات الإسلامية المستقلة من الناحية الأمنية **منطقة عازلة (Buffer Zone)** بين روسيا من جهة، إيران وأفغانستان من جهة ثانية، حيث تمثل حلقة أسياسية من حلقات الدفاع عن الإقليم الروسي في حال الغزو الخارجي الآتي من خارج تلك المنطقة حيث يركز الجيش الروسي على أسلوب الدفاع من الخارج عن طريق مواجهة التهديدات التي تستهدف أمن الجمهوريات الإسلامية[3].

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن روسيا وعلى غرار الإمبراطوريات الاستعمارية القارية أو البرية تظل دائما مرتبطة بمحيطها الجيوبولتيكي القديم حيث من الصعب فصل أمنها عما يحدث في مجالها السابق الذي يظل مرتبطا بها ولا مجال للفصل بينهما[4].

تأكيدا على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، فإنه يمكن القول أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة تشكل مركبا أمنيا إقليميا (**Regional Security Complex**) بتعبير كل من **بوزان وويفر** حيث تتوفر فيه كل العناصر التعريفية النظرية التي أشرنا إليها في المدخل النظري للدراسة، وهو ما تدركه القيادة الروسية في تعاملها مع هذا المركب الأمني الإقليمي باعتبارها رأسا لذلك المركب و طرفا أمنيا لا تتجزأ منه. **بعبارة أخرى، لا تفكر** روسيا وفقا لمقاربة قطرية خالصة في بلورة إستراتيجيتها الأمنية و الدفاعية بل تتبنى مقاربة مركبة ذلك أن أمنها من أمن تلك الجمهوريات، كما أن التهديدات الأمنية -بنوعيها الصلب أو اللين- **التي** تستهدف أمن كل جمهورية، هي ذات قابلية للانتشار نحو الحدود الروسية، كما أن تهديد أي

[1]- السيد الشيخ، " **السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد**"، في محمد السيد سليم و آخرين (محررين)، **مرجع سابق**، ص ص 128-146.

[2]- عبد القادر فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** (عمان، دار مجدلاوي،ط.1، 2006) ص 316.

[3]-Ella Akerman, **op.cit.,** p.23.

[4]-Rajan Menon, **op.cit.,** p.12.

قوة إقليمية أو دولية من خارج المنطقة لأمن تلك الجمهوريات يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الروسي.

لقد ورثت هذه الجمهوريات من الاتحاد السوفيتي هياكل ضخمة مخصصة للصناعات الحربية الثقيلة و الخفيفة كتلك الموجودة في أوزباكستان، كما تحرص روسيا -على سبيل المثل- على التعاون مع كازاخستان لامتلاكها محطة "بايكونور" الفضائية (Cosmodrome Baïkonour) المختصة في أبحاث الفضاء وتجارب الصواريخ بحيث مازالت روسيا تستأجرها في إجراء رحلاتها الفضائية[1]، هذا بالإضافة إلى مركز "سيمبالاتينسك" المخصص لاختبار الأسلحة النووية الموروث عن الاتحاد السوفيتي[2].

إن التحكم في موارد هذا المجال يمكن من التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن الموارد الزراعية إلى روسيا. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن غالبية أراضي الجمهوريات الإسلامية تختزن احتياطات كبيرة من المعادن و المحروقات (البترول و الغاز الطبيعي) حيث تقارب احتياطاتها من هذه الموارد نسبة 34% من الاحتياطات العالمية حيث تقع غالبيتها في أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان. تحتوي الجمهوريات الإسلامية كذلك على 27% من الاحتياطات العالمية البترولية و هي تتركز في كل من أذربيجان و كازاخستان، هذا بالإضافة إلى الموارد المائية المعتبرة حيث تحتوي طاجاكستان على 60% من منابع المياه في أسيا الوسطى إلا أنها لم تستغل إلا 05% منها. تشير العديد من الدراسات إلى أن طاجاكستان قادرة على توليد 527 مليار واط من الكهرباء[3] بفضل الموارد المائية المتاحة و التي تجلب اهتمام العديد من القوى القريبة و خاصة روسيا الاتحادية خاصة أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الصراعات المستقبلية ستدور حول التحكم في مصادر المياه ومن دون شك سيكون المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في بوتقة هذا الصراع.

[1]- Philppe Pelletier, **op.cit.,** p.231.

[2]- مركز الجزيرة للدراسات، **على الرابط الالكتروني السابق.**

[3]- **المرجع نفسه**، ص 03.

جدير بالذكر في هذا السياق أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يتمتع باحتياطات فطية تعادل تلك الموجودة في الخليج حيث تتمتع جمهورية أوزباكستان – على سبيل المثال - بثروات طبيعية من محروقات وذهب وفضة ويورانيوم ونحاس، وهي تتبوأ المرتبة السادسة عالميا في إنتاج الذهب والرابعة في احتياطات الخام الفضي.إن الحال نفسه مع جمهورية طاجاكستان التي تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم منذ الثلاثينيات من القرن الماضي و كذا جمهورية قرغيزستان التي تحتوي على مناجم هائلة من الذهب[1].

تراهن روسيا في تقوية اقتصادها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة من خلال توثيق العلاقات التجارية معها وذلك من خلال تشجيع التكامل في إطار مجموعة الدول المستقلة، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كل واحدة منها[2]، يعتمد الاقتصاد الروسي بصورة أساسية على صادرات النفط و الغاز الطبيعي من العملة الصعبة، لذلك تهتم روسيا بالجمهوريات الإسلامية وتعتبرها مصدرا استراتيجيا من مصادر الطاقة وأغناها في العالم. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الاهتمام الروسي بهذه الدول لا يرجع إلى افتقادها لمصادر الطاقة وإنما يرجع إلى ما يمكن أن يترتب عن السياسات الطاقوية لتلك الدول من انعكاسات على الاقتصاد الروسي.

هذا بالإضافة إلى بحر قزوين الذي يعتبره بريجنسكي جزء مهما من رقعة الشطرنج الكبرى نظرا لاحتوائه على كميات كبيرة من الطاقة تعادل ما يحتويه بحر الشمال، لذلك تعي روسيا جيدا أن من يسيطر على هذه المنطقة سوف يضمن تدفقا متواصلا من الغاز الطبيعي و النفط بالإضافة إلى تحكمه في مصائر الدول الأخرى[3]. تشير الإحصائيات المتعلقة بثروات بحر قزوين إلى احتوائه على احتياطي نفطي يتراوح ما بين 15 **و** 40 مليار برميل وهو ما يمثل نسبة تتراوح ما بين 1.5% **إلى** 4% من الاحتياطات العالمية النفطية، بالإضافة إلى احتياطات الغاز الطبيعي التي تصل إلى 9.2 ترليون متر مكعب أي حوالي 7% **من**

[1]- يومية العرب، **الصراع على النفوذ يحتدم في أسيا الوسطى، مرجع سابق**، ص 06.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 135.
[3]- عادل عبلسي، **مرجع سابق**، ص 120.

الاحتياطات العالمية[1]. نورد فيما يلي نتائج عمليات الاستكشاف في منطقة قزوين التي ترتبط بثلاث جمهوريات إسلامية مستقلة بصورة مباشرة.

Exploration results in the Caspian region

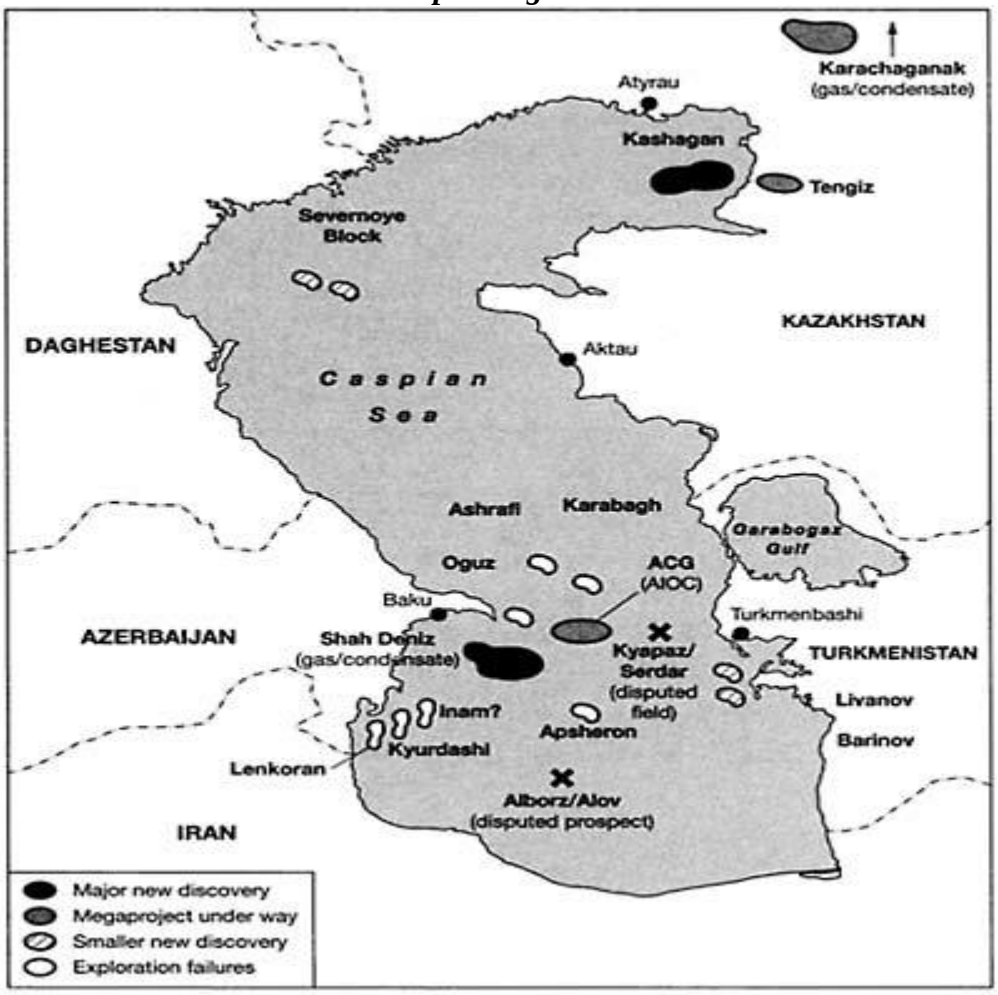

Source: Cambridge Energy Research Associates.

إن الاهتمام الروسي بثروات بحر قزوين محكوم بحسابات إستراتيجية أكثر منها طاقوية، حيث تعمل روسيا على إبقاء المنطقة بعيدة عن القوى المنافسة، وقد اتضحت أهمية منطقة بحر قزوين بالنسبة لروسيا مباشرة مع تولي الرئيس بوتين الحكم عام 2000 حيث حذر في تصريح له في 25 أبريل 2000 من تحولها إلى منطقة تصادم (**Zone of**

[1]- الناصرسرور، **مرجع سابق**، ص 51.

Confrontation)، كما صرح في أبريل 2004 إلى أنه يجب على روسيا أن تقوي مكانتها في المنطقة و تدافع عن مصالحها[1].

إنتاج النفط و الغاز الطبيعي في إقليم بحر قزوين:

النفط (مليون برميل) غاز طبيعي (ترليون قدم مكعب)

البلد	1992	2005	2010		1992	2005	2010
			منخفض	عالي			
أذربيجان	222	440	900	1.290	0.28	0.18	0.70
كازاخستان	529	1.293	1.900	2.400	0.29	0.84	1.24
تركمانستان	110	196	165	450	2.02	2.59	2.99
المجموع	861	1.929	2.965	4.140	2.59	2.99	5.44

المصدر: (بتصرف) ونقلا عن: كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق،** ص 443.

ترتبط أهمية الجمهوريات الإسلامية بحجم احتياطات الغاز التي تتوفر عليها بحيث تبلغ 7500 مليار متر مكعب بالإضافة إلى الاحتياطي النفطي الذي يبلغ 2.2 مليار طن. **كما** تقترن أهميتها الإستراتيجية ببحر قزوين الذي يزخر بثروات كبيرة حيث تقدر احتياطاته النفطية بـ 24 مليار طن عام 1997. تجدر الإشارة إلى أن هناك تضاربا في تقدير ثروات هذا البحر و ذلك لأسباب سياسية حيث أن روسيا تقلل من قيمة تلك الموارد بهدف صرف نظر الاستثمارات الأجنبية عنها[2].

مهما يكن من أمر، فإن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لروسيا من الناحية الإستراتيجية و الطاقوية بحيث يعتبر ورقة ضغط لدى روسيا في حال تشكيلها كارتلات في مجال الطاقة و بالتالي التحكم في إمداداتها و كذا أسعارها.

[1]-Bertil Nygren, **op.cit.,** pp.167,168.

[2]-Arnaud Dubien, « ***Pétrole et Gaz du Bassin Caspien : De nombreuses incertitudes*** », le Revue Internationale et Stratégique, Eté 1999, pp. 76-91.

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية و الثقافية

تتميز **الجمهوريات الإسلامية** بميزة أساسية وهي طابعها الإسلامي الذي يعتبر عاملا مهما في تشكيل هوية شعوب المنطقة و تحقيق وحدتها. يعود تاريخ وجود الدين الإسلامي في غالبية دول المنطقة إلى القرون الأولى للهجرة حيث فرض هذا الدين نفسه على بقية **الديانات** الأخرى ومنذ ذلك الحين تعتبر تلك الأقاليم جزء من أراضي الإسلام[1].

لهذه الجمهوريات مكانة رفيعة في التاريخ و الدليل على ذلك أسماء عدة مدن تاريخية **مثل بخارى وسمرقند و خوارزم و ترمذ**، كلها أسماء توحي بأعلام لهم مكانتهم في التاريخ الإسلامي كما هو الحال **مع الترمذي و الخوارزمي و البخاري**[2] الذين يعود لهم الفضل في ترسيخ الحضارة الإسلامية. لقد اعتنقت تلك الجمهوريات الإسلامية الدين الإسلامي منذ الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري في عهد عثمان بن عفان و الخلافة الأموية[3].

تدرك روسيا أهمية تلك الجمهوريات نظرا لتنوعها العرقي و الثقافي و اللغوي حيث أنها تمثل امتداد للثقافة الروسية. يبلغ عدد الروس نسبة 15% من عدد سكان الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث يعانون من تردي الوضع الأمني بالنظر إلى الصراعات الداخلية التي عرفتها **(طاجاكستان)** والقابلة لأن تتجدد، كما يعانون من التمييز العنصري وهو ما دفعهم على الهجرة على موطنهم الأصلي في شكل موجات هجرة جماعية، الشيء الذي لا تريده روسيا لحسابات اقتصادية. تمثل الكتلة البشرية الروسية التي تعيش في الجمهوريات الإسلامية المستقلة طابورا خامسا لروسيا في المنطقة كما أنها ورقة لتكريس تواجها العسكري في المنطقة لحماية الأقلية الروسية.

تتكلم شعوب الجمهوريات الإسلامية المستقلة اللغة الروسية بصورة واسعة حيث تستخدم اللغة الروسية بنسبة 86 % **في مدارس الحضانة بكازاخستان و**17.5%**في مدارس**

[1]-Mehdi SANAIE, ***L'Islam en Asie Centrale: le Rôle Politique de l'Islam en Asie Centrale à la veille de l'indépendance***, géostratégique, n°12, Avril 2006. PP 125-126. **disponible sur**: www.strategicinternational.com/12_article_9.pdf **(Accédé le 01/9/2015 à 10.00).**

[2]- السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 5.

[3]- عادل عبلسي، **مرجع سابق**، ص 121.

أذربيجان، كما تستعمل اللغة الروسية في الإدارة ووسائل الإعلام ومن طرف الشباب الذين يريدون إكمال دراساتهم العليا التي تجرى باللغة الروسية[1].

لقد تجلى الاهتمام الروسي بالجمهوريات الإسلامية من الناحية الحضارية مع تولي الرئيس بوتين السلطة حيث حضر كأول رئيس أوربي لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي في **بوتراجيا** بماليزيا في أكتوبر 2003. رافع بوتين في هذا المؤتمر لصالح شراكة مع دول العالم الإسلامي كما هاجم مقولة الصراع الحضاري التي يروج لها الغرب، و قد صرح بوتين أن الصراع الحضاري غير حتمي مذكرا بالمساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي للدول الإسلامية سابقا[2]. تعتبر روسيا في هذا السياق أنها جزء من العالم الإسلامي لأنها تضم ما يقارب عشرين مليون نسمة و بالتالي إن الوقوع في فخ الصراع الحضاري غير مفيد بالنسبة لها[3] بل يجب توثيق علاقاتها مع مختلف دول العالم الإسلامي[4] بما فيها الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

يرجع تكيف النظرة الروسية نحو الإسلام إلى عملية إعادة حسابات أجراها القوميون الأوراسيون في السنوات الأخيرة بخصوص الإسلام. تمت هذه العملية بقيادة الجيوبولتيكي الروسي **"ألكسندر دوغين"** الذي يرى أن أوراسيا ليست فكرة جيوبولتيكية بل هي حضارة متميزة عن الشرق و الغرب لذلك ينبغي على روسيا أن توثق علاقاتها مع الإسلام القاري بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة، و عليه يعتبر التحالف الروسي الإسلامي المحتمل الحل الأمثل لمواجهة القوى الغربية.

أما الكنسية الأرثوذكسية الروسية، فهي تنادي بمنح الإسلام مكانة مهمة و يتجلى ذلك من خلال نشاطات الأساقفة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة حيث يدعو هؤلاء إلى توثيق

---

[1]- السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 156.

[2]- Viatcheslav Avioutskii, « ***la Russie et l'Islam*** », Politique Internationale, N°107, Mai 2005, pp.73-82.

[3]- ميشال يمين، "**العلاقات الروسية الإيرانية: مشاكل وتطلعات**"،شؤون الأوسط، العدد 114، ربيع 2004، ص ص 70-85.

[4]- أليكسي فاسليف، **روسيا في الشرقين الأدنى و الأوسط: من الرسولية إلى البرغماتية، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر**(بيروت، مكتبة مدبولي، ط.1، ب ت ن) ص 522.

العلاقات الروسية بتلك الجمهوريات. يظهر دور الكنسية الروسية من خلال إسهامات رئيس الأساقفة في الجمهوريات الإسلامية "فلاديمير" **الذي ألف كتابا عام** 2001 حيث يدعو من خلاله إلى دعم الإسلام و الفصل بين الدين الإسلامي و الممارسات الإرهابية و يقول فيه: "**إن مسلمي أسيا الوسطى يرون المسيحية الأرثوذكسية كدين صديق**"، كما يضيف : " **أن الدين الإسلامي يمكن أن يصبح أحد ركائز الدولة الروسية**". تعكس هذه التصريحات مدى الاهتمام الروسي بالجمهوريات الإسلامية من الناحية الحضارية والدينية حيث تبين إمكانية التعاون و التكامل بين الأرثوذوكسية و الإسلام[1].

انطلاقا من إبراز جوانب الأهمية التي يتمتع بها المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يظهر أنه مجال حيوي بالنسبة لروسيا، فهو منطقة ضرورية لتوسيع النشاط الروسي في أسيا والشرق الأوسط، كما يتمتع بأهمية بالغة من الناحية الأمنية و الاقتصادية و البشرية فضلا عن طابعه الإسلامي الذي يحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل اختلال موازين القوة لصالح الغرب بحيث يمكن لروسيا استدراك قصور قوتها من خلال جعل الدول الإسلامية تدور في فلكها.

[1]-Viatcheslav Avioutskii, **op.cit,.** pp. 73-82.

الفصل الرابع:

تنفيذ الإستراتيجية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وآفاقها

من الناحية المنهجية، لا يمكننا في إطار التحليل الاستراتيجي الحديث عن إستراتيجية دولية معتمدة من جانب دولة معينة و خاصة القوى الكبرى إلا إذا جرت ملاحظة السلوكيات والوسائل التي تمكن من تجسيدها على أرض الواقع. أما من الناحية العملية، فإن الإستراتيجية الدولية لأي دولة تشبه نوعا من المشاريع الاستثمارية حيث أن أي مشروع استثماري يتطلب إمكانيات ووسائل لتجسيده على أرض الواقع، و عليه لا يكتمل فهم وتحليل التحرك الاستراتيجي الروسي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلا بعد الكشف عن مختلف الوسائل التي تستخدمها روسيا الاتحادية في تنفيذ إستراتيجيتها المسترجعة لواقع السيطرة الذي تراجع مع استقلال هذه الجمهوريات عن روسيا.

بالنظر إلى الأهمية البالغة للجمهوريات الإسلامية المستقلة بالنسبة لروسيا الاتحادية، فإنه يلاحظ اعتماد هذه الدولة على إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد (Multidimensional)، حيث تهدف من خلالها إلى استرجاع السيطرة على ذلك المجال من خلال مختلف مشاريع الربط والاختراق التي تمس الجوانب الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية. توحي هذه التعددية في الأبعاد باتساع مقاربة التفكير الاستراتيجي الروسي الرافض لأي سيطرة من جانب قوة أخرى منافسة في هذا المجال. تأسيسا على ما سبق، سيتم تركيز البحث في هذا الفصل الأخير من الدراسة على مظاهر تنفيذ الإستراتيجية الروسية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وكذا آفاقها. في سبيل توضيح هذه المسائل، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بحيث يعالج أولها البعد الأمني العسكري في هذه الإستراتيجية، في حين يخصص المبحث الثاني لدراسة البعد الاقتصادي، أما المبحث الثالث فيعالج البعد الاجتماعي الثقافي، فضلا عن المبحث الرابع المخصص للكشف عن الآفاق المستقبلية لهذه الإستراتيجية في المستقبل المتوسط ذلك أن مسار التحليل و فهم الموضوع لا يكتمل إلا بعد الوقوف عند استشراف مستقبل التحرك الاستراتيجي الروسي تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي المذكور آنفا وذلك من خلال الكشف عن ثلاثة سيناريوهات مستقبلية مع الالتزام بالبرهنة على كل رؤية مستقبلية للظاهرة المدروسة، مع ترجيح واحد من تلك السيناريوهات التي نراها أقرب فيما يخص طبيعة العلاقة المستقبلية التي تجمع بين روسيا و المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المبحث الأول: البعد الأمني العسكري

تتبوأ فكرة الحفاظ على الأمن القومي الروسي مرتبة متقدمة في سلم أولويات الإستراتيجية الروسية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث يقتضي منا الحال في هذا السياق توضيح البعد الأمني العسكري في هذه الإستراتيجية من خلال دراسة عدة نقاط وذلك في ثلاثة مطالب مستقلة. يخصص أولها للكشف عن طبيعة التهديدات الأمنية الحاصلة في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، في حين يعالج المطلب الثاني الأهداف الأمنية الروسية في المنطقة، أما المطلب الثالث فيخصص لدراسة آليات التحرك الأمني العسكري الروسي في المنطقة.

المطلب الأول: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: منطقة موبوءة بالتهديدات الأمنية

تواجه الجمهوريات الإسلامية المستقلة العديد من التحديات الأمنية حيث نعتبرها منطقة موبوءة بالأخطار التي تهدد أمنها و كذا أمن روسيا. ترجع هذه التعددية في التهديدات إلى خصائص الوحدات المشكلة للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي من الناحية السياسية والاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بضعف الاستقرار السياسي والممارسات التسلطية للأنظمة الحاكمة بالإضافة إلى تراجع مستويات أدائها الاقتصادي.

تتباين طبيعة التهديدات الحاصلة في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث تجمع ما بين التهديدات التقليدية العسكرية والتهديدات غير العسكرية. في الواقع، إن تشخيص الواقع الأمني الذي يعرفه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ليس مهملا بالنسبة لروسيا حيث أنه من صميم عملية بناء إستراتيجية أمنها القومي في هذا المجال.

إن تشابك التهديدات التقليدية وغير التقليدية يجعل من المجال الجيوبولتيكي الإسلامي منطقة غير مستقرة أمنيا، وما يزيد من الوضع حدة و ديمومة هو اختلال التوازن بين حجم التحديات الأمنية من جهة و قدرة البنى التحتية لتلك الجمهوريات من جهة ثانية، خاصة ضعف قدراتها العسكرية و كذا تدخل دول الجوار في سياستها الأمنية حيث يؤكد الباحث النرويجي في الشؤون الإستراتيجية جونار هيلر قائلا أن أمن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

يمثل قضية داخلية في أجندات دول الجوار[1] و ذلك في إطار ما يسمى **باللعبة الكبرى الجديدة(*)**.

أولا: التهديدات التقليدية

تختلف بدورها التهديدات التقليدية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلا أنها مرتبطة بكافة الأفعال العنيفة ذات الطابع العسكري بحيث يمكن تصنيفها إلى كالتالي:

*- **صراعات الزعامة الإقليمية**:

تتجلى صراعات الزعامة الإقليمية خاصة في الصراع الحاصل ما بين كازاخستان وأوزباكستان وكذلك ما بين طاجاكستان وأوزباكستان حيث تسعى كل واحدة منها خاصة أوزباكستان إلى جعل بقية الجمهوريات مجالا لزعامتها الإقليمية وأن تكون قوة محورية في المنطقة. يشتد صراع الزعامة في المنطقة بفعل اختلاف التوجهات الإستراتيجية للجمهوريات الإسلامية بحيث تميل طاجاكستان على سبيل المثال نحو روسيا والانضواء تحت مظلتها وهذا خلافا عن أوزباكستان التي تسعى إلى التحرر من الوصاية الروسية والتوجه نحو إقامة علاقات مع الغرب.

*- **المشاكل الحدودية**:

تتميز وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بكثرة الصراعات العرقية والحدودية نظرا لأن حدودها السياسية فاقدة للشرعية التاريخية والعرقية[2]، فقد تم وضعها من طرف الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين بشكل غير متطابق مع الواقع العرقي لتلك الجمهوريات. في ظل هذا الواقع، تؤدي روسيا دور حامي الأمن في المنطقة و ما هو يظهر في تصريح رئيس جمهورية قيرغيزيا قائلا:" يعتمد الكيان الأوراسي على مدى استمرار روسيا كقوة

---

[1]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص ص 221-225.

(*)- استعمل مفهوم اللعبة الكبرى (**Grand Game**) لأول مرة لوصف الصراع بين بريطانيا القوة البحرية و روسيا القوة البرية في القرن التاسع عشر. **لمزيد من التفصيل، ينظر**:

-Francis P. Sempa, ***Geopolitics: from the Cold War the 21 st Century*** (UK, Transation Publishers, 2002) p.29.

[2]- لطفي السيد السيخ، **مرجع سابق**، ص 143.

عالمية، فإذا ما انهارت روسيا فإن ذلك يكون له أثارا سلبية على قيرغيزيا و لهذا يجب أن نسهم في دعم روسيا"[1]. تسعى روسيا في هذا السياق إلى استتباب الأمن والاستقرار في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي لأن حصول أي تزعزع أمني في المنطقة أو جزء منها في ظل غياب روسيا سيكون مبررا لتدخل قوى معادية لسد ذلك الفراغ[2].

أما بالنسبة للمشاكل الحدودية، يندرج في هذا السياق المطالب الإقليمية لجمهورية **طاجاكستان التي تنادي بضم** أقاليم من أوزباكستان على غرار مدينتي **بوخارى وسمرقند**، هذا بالإضافة إلى مطالبتها بضم مقاطعة **باتكين** التابعة لقيرغيزيا. نضيف في هذا السياق **المطالب** الحدودية لجمهورية أوزباكستان بالنظر إلى اشتراكها حدوديا مع أربع جمهوريات إسلامية. كما تثير العديد من المشاكل الحدودية مع كل من جمهوريتي قيرغيز**ستان وطاجاكستان** حيث قامت في صيف عام 1999 بقنبلة قرية " **كراتيلت**" الطاجيكية بالطائرات **كما قامت بالاستيلاء** على ما يقارب 700 هكتار من مقاطعة " **بنجاكلت**" **التابعة لطاجاكستان**[3].

هذه الأمثلة تؤكد على أن هذه المنطقة قابلة لأن تشهد نزاعات حدودية بين الجمهوريات الإسلامية المستقلة كما أنها قابلة لأن تظهر في أي لحظة خاصة في ظل الصراعات الجيوبولتيكية على وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و هو يفرض على روسيا أن تراقب المشهد الأمني فيه تجنبا لتدخل المناوئة فيه.

***- <u>حركات الإسلام السياسي (حركات إرهابية حسب حكومات المنطقة و روسيا)</u>:**

تكمن خطورة الحركات الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة في الجمع بين العمل المسلح من جهة وتجارة المخدرات من جهة ثانية، وهو ما يجعلها ذات تهديد مزدوج حيث تجمع بين المخاطر التقليدية والحديثة لأمن المنطقة و روسيا[4].

---

[1]- **نقلا عن**: لطفي السيد السيخ، **مرجع سابق**، ص 144.
[2]- كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 388.
[3]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص ص221-255.
[4]- **المرجع نفسه**، ص ص 221-255.

تتمثل أهم الحركات الإسلامية الناشطة في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في كل من (حزب التحرير الإسلامي، الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية و حركة أوزباكستان الإسلامية)...إلخ[1].

تلجأ تلك الحركات الإسلامية إلى أسلوب العنف والتهديد بعدما اصطدمت بالممارسات التسلطية من طرف حكومات تلك الدول حيث لا تفتح مجال المشاركة السياسية أمام التيارات الإسلامية للمشاركة في الحكم، وقد أدت تلك السياسة إلى تغيير الحركات الإسلامية لأسلوبها في المعارضة من خلال التوجه نحو العنف. يندرج في هذا السياق - على سبيل المثال لا الحصر- الحرب الأهلية التي عرفتها طاجاكستان وكذا الغارات المسلحة التي شنتها حركة أوزباكستان الإسلامية[2] بحيث شهد شرق أوزباكستان في كل من أنديجان وكارلسو صراعا بين المعارضين الإسلاميين والحكومة المركزية المدعومة من طرف موسكو في إطار محاربة أنموذج طالبان في تركستان الشرقية أي جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية، مما أدى مقتل آلاف المعارضين[3].

ثانيا: التهديدات غير التقليدية

تشير التهديدات غير التقليدية إلى مختلف أنماط التهديد غير العسكرية التي تمس أمن الدولة بمفهومه. فيما يتعلق بأنماط التهديد غير التقليدية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، فهي ذات طبائع مختلفة وبمستويات متفاوتة الخطورة على أمن الجمهوريات الإسلامية وأمن روسيا على حد سواء. يمكن تصنيف تلك التهديدات إلى:

- ✓ - التناحر العرقي: لقد تعرضت مجمل الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلى سياسات التهجير الستالينية مما جعلها بعدد الاستقلال تضم داخل إقليمها العديد من الجماعات العرقية كما جرى تبيينه في الفصل الثالث من الدراسة. يمثل هذه التمازج العرقي فتيلا لتفجير الصراعات العرقية داخل تلك الجمهوريات خاصة أن لكل جماعة

[1]- Bertil Nygren, **op.cit.,** p.165.

[2]- سامي ريحانا، **العالم في مطلع القرن 21** (بيروت، دار العلم للملايين، ط.1، 1998) ص 237.

[3]- عاطف معتمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 124.

امتدادا عرقيا في بقية الجمهوريات الإسلامية و حتى في روسيا ذاتها، و هو ما يجعل إمكانية تحول صراع عرقي محلي إلى صراع دولي تنخرط فيه دول المنطقة واردة. يندرج في هذا السياق الصراع العرقي الذي يحدث بين الأوزبك و الميسكيت في قيرغيزيا و ما بين الكازاخ و الروس في كازاخستان...إلخ.

- ✓ - الهجرة غير الشرعية و تدفق اللاجئين: تمثل الجمهوريات الإسلامية المستقلة ملجأ لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من أفغانستان وتركستان الشرقية، حيث قدر عدد هؤلاء عام 2000 حسب اللجنة الأمريكية لشؤون اللاجئين بمائة ألف لاجئ. إن وجود هؤلاء على أراضي الجمهوريات الإسلامية المستقلة لا يمثل في حد ذاته خطورة على أمن تلك الجمهوريات و إنما يصبح كذلك عندما يقترن بحركات العنف و المخدرات[1].

- ✓ - تجارة المخدرات: بالرغم من الطابع الإسلامي لوحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلا أنها تشهد انتشارا قويا لتجارة المخدرات حيث اعتبر رؤساء الجمهوريات الإسلامية المستقلة في مؤتمر القمة الثالث في أبريل 1999 بعشق أباد أن تجارة المخدرات تمثل تحديا للأمن القومي والإقليمي، حيث تحولت هذه الجمهوريات في السنين الأخيرة إلى سوق لترويج أنواع المخدرات الآتية من باكستان و أفغانستان[2]، كما تحولت إلى مركز خاص بإنتاج مختلف المواد المخدرة، حيث تزيد خطورتها عندما تتحول إلى مصدر تمويل للجماعات المتطرفة في المنطقة.

- ✓ - المخاطر البيئية: حيث تشهد الجمهوريات الإسلامية أخطارا بيئية كبيرة بالنظر إلى نمط التنمية الذي فرض عليها منذ العهد السوفيتي. لقد كانت تلك الدول حقول تجارب للنظام السوفيتي مما أضر بشكل كبير بالوسط البيئي لتلك الدول و هو ما جلب اهتمام هيئة الأمم المتحدة التي حددت التهديدات البيئية المتعلقة بتلك الجمهوريات في

---

[1]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص ص 221-255.

[2]- لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى** (القاهرة، دار الأحمدي، ط.1، 2006)، ص 179.

ظاهرة التصحر و ارتفاع نسبة ملوحة الأرض و التلوث و تراجع حجم الموارد المائية[1].

بالرغم من أن مختلف أنماط التهديد المذكورة آنفا غير حاصلة على الإقليم الروسي إلا أنها تظل ضمن بؤرة اهتمام روسيا الاتحادية بالنظر إلى ارتباطها بأمنها واتصالها الجغرافي بهذا المجال. تتميز تلك التهديدات بطبيعتها الانتشارية حيث لا تتقيد غالبيتها بالحدود الوطنية، فهي قابلة للانتشار من منطقة إلى أخرى وحتى إلى روسيا ذاتها التي تعرف تهديدات أمنية مشابهة مثل انتشار الحركات الانفصالية في الجنوب. تستقطب التهديدات الأمنية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي تدخل القوى الأجنبية في المشهد الأمني لتلك الجمهوريات و هو يترتب عنه ما تضييقا على الدور الجيوبولتيكي الروسي في ذلك المجال.

<u>المطلب الثاني</u>: روسيا والمجال الجيوبولتيكي الإسلامي: مركب أمن إقليمي

عموما، يمكن إجمال أهداف الإستراتيجية الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في خمسة محاور حيث تدور حول الحفاظ على المظلة الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وإعاقة محاولات بعض الجمهوريات الإسلامية للخروج من دائرة الوصاية الروسية[2]، بالإضافة إلى تبرير التدخل في الشأن الداخلي لتلك الجمهوريات بحجة ضمان الاستقرار الداخلي وكذا استعمال الروس القاطنين في تلك الجمهوريات كطابور خامس لتحقيق مصالحها في المنطقة، فضلا عن حماية الحدود من خلال جلب أعداد كبيرة من جنود تلك الجمهوريات بهدف العمل مع الوحدات العسكرية الروسية[3].

انطلاقا من هذه المحاور يمكن الكشف عن الأهداف الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و ذلك على النحو التالي:

[1]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص ص 221-225.
[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 221-225.
[3]- لطفي السيد السيخ، **مرجع سابق**، ص 139.

*- منع قيام قوة رائدة أو وحدة إقليمية على الحدود الجنوبية الروسية (سياسة فرق تسد)[1]:

حيث تهدف روسيا إلى الحفاظ على تفوقها على بقية الجمهوريات المعنية و منع قيام دولة رائدة في المجال الجيوبوبولتيكي الإسلامي بحيث تضاهيها في القوة و خاصة العسكرية لأن حدوث ذلك سيؤدي إلى إضعاف وضعها الجيوبولتيكي في المنطقة. تعمل روسيا في هذا السياق على إعاقة أي محاولة لخلق تكتل إسلامي على حدودها الجنوبية، مما يؤدي إلى اختلال توازن القوى في المنطقة و تقليص مجال نفوذها و بالتالي استحالة تحقيق حلم العودة إلى مصافي القوى العالمية.

*- محاصرة النفوذ الأمني الغربي:

تعتبر روسيا الوجود الغربي وخاصة الأمريكي تحديا أو تهديدا لأمنها القومي[2] حيث تسعى روسيا في هذا السياق إلى مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية و انفرادها بالمنطقة وذلك من خلال إعاقة محاولات انضمام تلك الجمهوريات إلى حلف الناتو تجنبا للوقوع في وضعية الحصار الجيوستراتيجي. تقوم الإستراتيجية الأمنية لروسيا على خلق الظروف الملائمة لردع التهديدات الخارجية التي تستهدف أمنها القومي و أمن الجمهوريات الإسلامية[3]، كما تهدف روسيا من وراء إستراتيجيتها الأمنية إلى استثمار ذلك العمق الاستراتيجي في مواجهة التهديدات الأمريكية، و بالتالي تعميق مسار بسط السيطرة الأمنية والعسكرية على الجمهوريات المعنية باعتبار أن هذا الهدف يمثل بؤرة تركيز القيادة الروسية منذ تولي الرئيس بوتين الحكم عام2000[4].

[1]- المرجع نفسه، ص 143.

[2]- Stephen J.Blank. **op.cit**.

[3]- لطفي السيد السيخ، **مرجع سابق**، ص ص 137-139.

[4]- زينب عبد العظيم، " **الأمن في أسيا بين الرؤية الأمريكية و الروسية**"، في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص ص 69-113.

*- ضبط العنف و التضييق على الحركات الإسلامية:

تشهد الجمهوريات الإسلامية تصادمات فعلية بين المواطنين الروس والسكان الأصليين وهو ما تسعى روسيا إلى التحكم فيه، كما تعرف تلك الجمهوريات تزايدا في الحركات الإسلامية المعادية لحكوماتها و لروسيا[1] التي تعتبرها تهديدا لمصالحها في المنطقة و من هنا تسعى روسيا إلى استثمار تضخم صورة التطرف الإسلامي[2] والاستفادة من نظرية مونرو الجديدة التي تنطلق من التهديد الإسلامي كمبرر للتدخل في المنطقة، كما تهدف روسيا إلى كبح حركات الإسلام السياسي في هذا المجال[3]، و كذا الحركات الانفصالية تجنبا لاحتمال انتقال العدوى إلى الإقليم الروسي أو إحياء مطالب انفصالية داخلها على غرار إقليم الشيشان.

*- حماية الرعايا الروس في تلك الجمهوريات: تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الروس موجودين في الجمهوريات الإسلامية منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث حدثت موجات هجرة روسية ضمت الفلاحين و الأطباء و التقنيين و الحرفيين..إلخ[4]. تتبوأ قضية حماية الروس المقيمين في الجمهوريات الإسلامية مكانة أساسية في إستراتيجية روسيا الأمنية حيث يمنح وجود الروس مشروعية للتدخل في حال قيام نزاعات داخلية أو حروب كما حصل في طاجاكستان[5] كما تمنح روسيا لنفسها الحق في التدخل عسكريا بهدف حماية المجموعة الروسية في المنطقة. جدير بالذكر في هذا السياق أن فترة التسعينيات قد عرفت موجهة هجرة كبيرة من طرف الروس نحو وطنهم الأصلي وهو ما تعتبره روسيا زعزعة لأمنها واستقرارها بالنظر إلى تكاليف استقبالهم وتأثير ذلك على الاقتصاد الروسي.

---

[1]- زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الاضطرابات العالمي عند مشارف القرن الحادي و العشرين، ترجمة مالك فاضل** (عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط.1، 1998) ص ص 138-142.

[2]- زينب عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص ص 69-113.

[3]- لطفي السيد السيخ، **مرجع سابق**، ص 137.

[4]-Kulbhushan Warikoo**,** ***Russians in post-Soviet Central Asia: Issues and Concern,*** In**:** Touraj Atabaki et Sanjiot Mehendale**, op.cit.,** P.66.

[5] - **لمزيد من التفصيل حول الحرب الأهلية في طاجاكستان، ينظر:**

Nicole J.Jackson, ***Russian Foreign Policy and the CIS: Theories, Debates and Actions*** (London, Routledge, 2003) pp.140-142.

يتأكد من خلال الأهداف المسطرة في إستراتيجية روسيا الأمنية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي أن هذا الأخير يتبوأ مكانة أساسية في الإستراتيجية الأمنية الشاملة لروسيا، و هو ما يفسر تمسكها بضرورة بسط السيطرة عليه نظرا لارتباطه الوثيق بأمنها القومي، مشكلا بذلك مركبا أمنيا إقليميا كما سبقت الإشارة إليه آنفا.

المطلب الثالث: تنفيذ الإستراتيجية الأمنية: انتشار أمني أدنى من حجم التهديدات

تعتمد روسيا الاتحادية في تنفيذ إستراتيجيتها الأمنية على جملة من الوسائل والآليات التي تؤدي كلها إلى مأسسة السيطرة (Institutionnalisation of Dominance) الأمنية العسكرية على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وربط مختلف الجمهوريات المعنية بأطر محددة بهدف فرض منطق الوصاية والرقابة الأمنية عليها.

لتحقيق أهدافها الأمنية المسطرة، تقوم الإستراتيجية الروسية في هذا المجال على اعتماد أسلوبين تكتيكيين حيث يتعلق أحدهما بالتعاون الثنائي الذي يمنح روسيا ميزة التفوق التفاوضي، في حين يتجلى الأسلوب الثاني في سياسة التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف[1]. هذا التنويع في أساليب الإستراتيجية الأمنية الروسية يجعل الجمهوريات الإسلامية معتمدة على روسيا بدرجة كبيرة[2] وفي إطار هذين الأسلوبين نذكر ما يلي:

*- **ترتيبات الأمن الجماعي**: بالنظر إلى حالة مركب الأمن التي تجمع روسيا بالجمهوريات الإسلامية المستقلة فقد عملت روسيا على دمج أمنها و أمن تلك الجمهوريات في منظومة أمنية واحدة في إطار اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة في طشقند عام 1992. تضم هذه الاتفاقية الجمهوريات الإسلامية باستثناء تركمانستان التي اختارت الحياد. تنص اتفاقية الأمن الجماعي على منع الدول الموقعة عليها من الانضمام إلى أحلاف عسكرية أو تجمعات معادية للدول الموقعة على الاتفاقية، كما تنص على المسؤولية الجماعية لدولها في حماية

[1]- المرجع نفسه، ص 406.

[2]- صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع الظلم العالمي، ترجمة طلعت الشايب (مصر، دار الكتب المصرية، 1998) ص 266.

أمن و حدود الدول الأعضاء[1]، فطبقا لميثاق الأمن الجماعي، يعتبر أي اعتداء خارجي على أي دولة موقعة على هذه الاتفاقية بمثابة اعتداء على بقية الدول و هو ما يقتضي صدا لذلك الاعتداء من طرف مجموع الدول المعنية بالاتفاقية[2].

بالنظر إلى أهمية هذا الإطار الأمني بالنسبة لروسيا، فقد أكد الرئيس بوتين في جوان 2000 - و ذلك من خلال مصادقته على مفهوم السياسة الخارجية- على ضرورة تدعيم اتفاقية الأمن الجماعي و تقوية التكامل في إطار كومنولث الدول المستقلة التي تم تأسيسها في 08 ديسمبر 1991 كإطار يجمع روسيا بمجمل الجمهوريات المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن طغيان البعد الأمني في التعامل الاستراتيجي مع المجال القريب قد فرض ضرورة تعميق التعاون الأمني في إطار اتفاقية الأمن الجماعي حيث تحولت إلى منظمة الأمن الجماعي في أكتوبر 2002 وقد تم التوقيع على ميثاقها ووضعها القانوني[3].

إن هناك تشابها من الناحية الجيوبولتيكية بين منظمة الأمن الجماعي و منظمة حلف شمال الأطلسي و ذلك بالنظر إلى اعتمادها على مفهوم الردع في مواجهة مختلف أنماط التهديد، كما جعلت روسيا هذه المنظمة مفتوحة العضوية لدول الفضاء الأوراسي و خارجه. لقد نجحت روسيا إلى حد كبير في خلق فضاء أمني تحت رقابتها و تحويل هذه المنظمة إلى إطار لتطبيق إستراتيجيتها الأمنية الإقليمية و الدولية[4]، كما تتخذ روسيا من هذه المنظمة غطاء لتبرير قواعدها العسكرية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و هو ما يضمن لها قدرة على التعامل مع مختلف التحديات الأمنية من خلال مرونة الحركة و الانتشار الأمني السريع في ذلك المجال الجيوبولتيكي[5].

---

[1]-Isabelle Facon, *« les Enjeux de Sécurité en Asie Centrale : la Politique de la Russie* », **disponible sur**: diplomatie.gouv.fr/IMG/PDF/FDOO.1410.PDF. pp.01-07. (**Accédé le 10/12/2013 à 15 :30**).

[2]-Anne de Tinguy, « *Russie-Asie Centrale : la Fin de l'Etranger Proche* », **la Revue Internationale et Stratégique**, n°34, Eté 1999, pp.117-127.

[3]-Isabelle Facon, *« les Enjeux de Sécurité en Asie Centrale : la Politique de la Russie* », **op.cit**., pp.01-07.

[4]- كاظم هشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 408.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 408.

فضلا عما سبق، تسعى روسيا إلى تحويل الجهاز العسكري لمنظمة الأمن الجماعي إلى قوة جاهزة ذات درجة عالية من التدريب بهدف احتواء الأزمات المحتمل وقوعها في الدول الأعضاء في المنظمة. لقد نوقش هذا الطرح الروسي في قمة بيشكك عام 2000 وقمة يرفان عام 2001 أين تقرر تشكيل قوات التدخل السريع حيث تشارك فيها كل من روسيا وكازاخستان و طاجاكستان و قيرغيزستان[1]، ما سمح لروسيا بترسيخ مركزيتها في المشهد الأمني للمنطقة.

*- **الانتشار العسكري في الجمهوريات الإسلامية المستقلة:**

تستغل روسيا حالة عدم الاستقرار الداخلي والنزاعات البينية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، فقد قامت روسيا في هذا السياق بنشر فرقها العسكرية في طاجاكستان لتقديم الدعم العسكري للرئيس **علي رحمانوف** في مواجهة معارضة حزب النهضة الإسلامية، كما قامت بإرسال قوات عسكرية روسية لتسوية النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم "**ناغورنو كاراباخ**" المتنازع عليه[2].

لم تتخل روسيا عن هذا الأسلوب في التغلغل الأمني العسكري في المنطقة حيث قامت بخلق آلية قوات الانتشار السريع لمواجهة الإرهاب و ذلك بمشاركة كل من كازاخستان وقيرغيزستان، حيث تضم هذه الآلية 2500 جندي و هي عبارة عن جهاز عسكري يوضع تحت تصرف الدول الثلاث لمواجهة الحركات الإرهابية. قامت روسيا بهدف فرض الوصاية العسكرية على تلك الجمهوريات بنشر معدات جوية في مطار كانت بقيرغيزستان كما وقعت اتفاقا معها ينص على إنشاء قاعدة جوية روسية فيها لمدة 15 سنة قابلة للتجديد[3]. في هذا السياق، أشار وزير الدفاع الروسي "**سيرغي إيفانوف**" في عام 2003 إلى أن بناء القاعدة العسكرية في جمهورية قيرغيزستان راجع إلى متطلبات أمنية و هو الحال مع قاعدتها العسكرية في طاجاكستان.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 410.

[2]- سامي ريحانا، **مرجع سابق**، ص ص 229-251.

[3]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص ص 221-255.

في سبيل ضمان التواجد الأمني العسكري في المنطقة، تحافظ روسيا على قاعدتها العسكرية في طاجاكستان حيث تمثل جزء من آلية قوات التدخل السريع في المنطقة. تهدف روسيا من خلال هذه القاعدة إلى دعم قوات محاربة الإرهاب، و قد ألقى الرئيس بوتين خطابا بمناسبة تدشينها موحيا من خلاله إلى أولوية المصالح الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، كما أشار إلى التواجد العسكري الأمريكي المؤقت في المنطقة والذي يقابله ديمومة القواعد العسكرية الروسية التي يمكن أن تتحول إلى وسيلة للتدخل في مجمل الجمهوريات الإسلامية المستقلة على حد تعبيره[1].

*- **العمل الثنائي**:

تعتمد روسيا أسلوب توقيع الاتفاقيات الثنائية إلى جانب الأطر المؤسسية بهدف التغلغل الأمني في المنطقة حيث قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات من بينها تلك التي وقعتها مع طاجاكستان حيث تنص تلك الاتفاقية على إرسال روسيا 100 ألف جندي إلى طاجاكستان للتكفل بحماية الحدود مع أفغانستان و مكافحة المخدرات. وقعت روسيا كذلك على اتفاقية بهدف تقديم مساعدات عسكرية إلى أذربيجان التي تؤكد حكومتها على أنها تمثل جزء من الحماية العسكرية الروسية. يذكر في هذا السياق الاتفاق بين روسيا و كازاخستان، الموقع في مدينة أومسك عام 2003، حيث أسفر عن وضع أسس تعاون بين حراس الحدود كما تجدر الإشارة إلى الاتفاق الروسي مع قيرغيزستان حيث تتكفل بموجبه روسيا بتدريب الضباط ودعمها بالتجهيزات العسكرية[2].

تعتبر جمهورية أذربيجان مثالا عن أسلوب الاتفاقيات الأمنية الروسية حيث أجرى الرئيس الروسي بوتين زيارته الأولى إليها في جانفي 2001 حيث أشار على هامش الزيارة إلى أن العلاقات بين الطرفين قد دخلت مرحلة جديدة. من بين أهم انجازات التغلغل الأمني الروسي في هذه الجمهورية نذكر:

[1]-Isabelle Facon, ***« les Enjeux de Sécurité en Asie Centrale : la Politique de la Russie »***, **op.cit**., pp.01-07.
[2]-**Ibid.,** pp.01-07.

*- توقيع **"إعلان باكو"** في 2001 من طرف رئيسي الدوليتين حيث يتضمن توسيع العلاقات الثنائية بين الطرفين في المجالات السياسية و الاقتصادية و خاصة العسكرية في العقد القادم.

*- حصول روسيا على تسهيلات لتنصيب رادار غابالا (Gabala) في وسط أذربيجان وتأجيره لمدة تفوق 9 سنوات.

*- توقيع **إعلان موسكو** في جانفي 2004 من طرف الرئيسين الروسي والأذربيجاني حيث تم التأكيد فيه على مختلف الاتفاقيات التعاونية السابقة و خاصة معاهدة الصداقة والتعاون والأمن الموقعة عام 1997 و التأكيد على ضرورة التعاون في مواجهة الإرهاب.

*- تم توقيع اتفاقية التعاون العسكري في فيفري 2004 حيث تقوم روسيا بموجبها على تدريب الضباط الأذربيجانيين في الأكاديميات العسكرية الروسية[1].

أما بخصوص كازاخستان، فهي حسب روسيا تمثل الشريك الأكثر اعتمادا عليه في المنطقة حيث أصبحت العلاقات بين البلدين **منذ** تولي الرئيس بوتين الحكم **أكثر جودة ولستقرارا**. في هذا السياق، **عبر** بوتين في جوان 2000 **عن العلاقات مع كازاخستان** واصفا إياها أنها متطورة بشكل متزايد و **في مستوى عال جدا في المجالات** السياسية **و**الاقتصادية. تولي روسيا أهمية بالغة لكازاخستان من الناحية الأمنية والعسكرية حيث تعمد على تكثيف التعاون العسكري الدفاعي بحيث يتجلى في توقيع أكثر من 50 اتفاقية دفاع عسكري، هذا بالإضافة إلى التوجه نحو زيادة تصدير السلاح إليها، و خير مثال **على ذلك** عرض روسيا في فيفري 2000 استبدال القدرات العسكرية الكازاخستانية الموروثة عن **الاتحاد** السوفيتي بقدرات حديثة روسية الصنع. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى تشكيل لجنة ثنائية للتعاون العسكري التقني بين روسيا و كازاخستان عام 2001 كما تم توقيع اتفاق دفاعي جديد في 2002 **لمدة 09سنوات**[2].

[1]-Bertil Nygren, **op.cit.,** pp. 100-112.

[2]-**Ibid.**, pp. 176-177.

تأكيدا على الأهمية الأمنية لكازاخستان بالنسبة لروسيا و في سبيل ضمان التواجد الاستراتيجي والأمني الروسي في هذه الدولة، نجد أن روسيا مازالت متمسكة بمحطة بايكونور (Cosmodrome Baïkonour) التي تأجرها روسيا منذ عام 1994 لمدة 20 سنة وبمبلغ 115 مليون دولار سنويا ابتداء من عام 1999. تجدر الإشارة إلى أن الرئيس بوتين قد أعلن في عام 2002 عن إمكانية التوقف عن استخدام المحطة بعد انتهاء مدة الإيجار والاكتفاء فقط بمنصة بليستسك (Plesetsk) العسكرية المخصصة لإطلاق الصواريخ. لكن الرئيس بوتين قد تراجع عن هذه الفكرة عام 2003 و ذلك من خلال توقيع اتفاقية طويلة المدى بخصوص تمديد استغلال محطة بايكونور إلى غاية 2050 و بالمبلغ المشار إليه آنفا[1].

لا تستثن روسيا في تنفيذ إستراتيجيتها الأمنية جمهورية قيرغيزيا التي تتبوأ بالنسبة لروسيا المرتبة الثانية بعد كازاخستان من حيث درجة الاعتماد عليها و هذا باعتراف البرلمان والقيادة القيرغيزية، حيث صرح الرئيس السابق عسكر أكاييف أن دولته تظل شريكا استراتيجيا لروسيا. لقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين حيث وقع الرئيسين بوتين و أكاييف على اتفاق الوقاية من بروز أفغانستان أخرى في أسيا الوسطى وذلك في أبريل 2000. يندرج في هذا السياق توقيع العديد من الاتفاقيات التعاونية الثنائية التي تسمح لروسيا بالحفاظ على تجهيزات العسكرية في قيرغيزستان إلى غاية 2015. يضاف إلى ما سبق، قيام روسيا بزيادة عدد الجنود في قاعدة "كانت" العسكرية ليصل إلى 1500 جندي بعدما كان 500 جندي بالإضافة إلى مضاعفة عدد الطائرات ليصل إلى 60 طائرة حربية[2].

تحظى كذلك جمهورية أوزباكستان بأهمية بالغة في الإستراتيجية الأمنية لروسيا، فمع تولي الرئيس بوتين الرئاسة عام 2000 شهدت العلاقات مع هذه الجمهورية نقلة نوعية حيث تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري بحيث مثلت مستوى نوعيا جديدا في العلاقات الأمنية بين البلدين مقارنة بفترة التسعينيات، كما أشار الرئيس بوتين - أثناء زيارته لأوزباكستان في

[1]-**Ibid.,** p.180.
[2]-**Ibid.,** pp.183-184.

أبريل 2000- أن روسيا حليف استراتيجي لهذه الدولة. من بين مؤشرات الحضور الروسي في المشهد الأمني لأوزباكستان نجد تقديم المساعدات العسكرية لها بهدف محاربة حركة أوزباكستان الإسلامية (Islamic Uzbekistan Movement)، بالإضافة إلى إجراء العديد من المحادثات في فيفري 2001 حول مسائل الدفاع و التعاون العسكري و الأمن الإقليمي..إلخ. لقد شهدت العلاقات الأمنية بين البلدين تحسنا ملحوظا في صيف 2003 حيث يتجلى ذلك من خلال التمارين العسكرية المشتركة لمحاربة الإرهاب والتنسيق الذي حصل بين وكالة الأمن الفدرالي لروسيا و الشرطة الأوزبكية بحيث أسفر عن اعتقال ما يفوق 100 مشبوه بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية الناشطة في أوزباكستان. يضاف إلى هذا توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين البلدين في 2004 و ذلك في المجالات العسكرية التقنية و السياسية والاقتصادية و التجارية من طرف الرئيسين بوتين وكاريموف[1].

*- **التحكم من خلال منظمة شنغهاي للتعاون**:

تكتسي هذه المنظمة أهمية بالغة بالنسبة لروسيا حيث أشار الرئيس بوتين إلى هذا مصرحا:" **لم تكن خططنا لمنظمة شنغهاي للتعاون لأن تكون ذات أهمية كبرى[...] بل كانت قد أنشئت للتعامل مع قضايا ليست ذات أهمية مثل ترسيم الحدود[...] ثم أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون ذات أهمية أكثر فأكثر مما جعل المنظمة سياقا لتوجيه السياسة الخارجية الروسية**[2].

تمثل هذه المنظمة امتدادا لاتفاقية موسكو لعام 1996 و الموقعة من طرف كل من روسيا والصين وقيرغيزستان ثم تحولت لاحقا إلى اتفاقية شنغهاي للدول الخمس. لقد ركزت هذه الاتفاقية على المسائل الأمنية المتعلقة بالحدود و نزع الأسلحة على الخطوط الحدودية فضلا عن إجراءات بناء الثقة المتبادلة. بالنظر إلى أهمية هذه الاتفاقية، فقد تم تدعيمها بوثائق إضافية تم اعتمادها بموجب لقاءات قمة في عام 1998 و في قيرغيزستان عام

[1]-**Ibid.,**. 197-198.

[2]- **نقلا عن**: كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 417.

1999 وطاجاكستان عام 2000، كما انضمت إليها أوزباكستان لتتحول هذه الاتفاقية إلى **منظمة شنغهاي للتعاون**[1].

يدعم هذه المنظمة أتباع التيار القومي في روسيا الذي يؤكد على ضرورة تمسك روسيا بأداء دورها في قارة أسيا. تعتبر منظمة شنغهاي للتعاون من أهم الوسائل التي تعتمدها روسيا في تنفيذ إستراتيجيتها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي. تم تأسيس هذه المنظمة في 15 أوت 2001 حيث تجمع بين روسيا و الصين و الجمهوريات الإسلامية المستقلة باستثناء تركمانستان و أذربيجان. تهدف روسيا من خلال هذه المنظمة إلى مكافحة الإرهاب و التضييق على الحركات الإسلامية المعارضة في الجمهوريات الأربعة بالإضافة إلى محاصرة النفوذ الأمريكي في تلك الجمهوريات الذي يمثل موضوع اتفاق مع الصين[2].

لقد أعقب تأسيس هذه المنظمة عقد قمة شنغهاي في 2001 بقيرغيزستان حيث تم التوصل إلى تشكيل مركز إقليمي مجهز بقوة متعددة الأطراف ذات رد فعل سريع ضد الإسلاميين كما أسفرت هذه القمة عن تحالف الدول الأعضاء ضد الحركات الإسلامية المعارضة في الجمهوريات الإسلامية حيث أكد الرئيس بوتين في هذه القمة على ضرورة تكفل روسيا بحملة مكافحة الإرهاب في الجمهوريات المنخرطة في منظمة شنغهاي[3].

بالرغم من اعتماد روسيا لمختلف الأطر الأمنية السابقة في تنفيذ إستراتيجيتها الأمنية العسكرية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلا أنها تظل قاصرة في اعتقادنا و ذلك بالنظر إلى تعدد أنماط التهديد في تلك الجمهوريات، و هو ما دفع روسيا إلى تكييف إستراتيجيتها الأمنية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي كشفت عن محدودية قدراتها في مكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة و هو ما فرض فتح مجال التنسيق الأمني مع القوى الإقليمية والدولية، وقد تجلى ذلك من خلال موافقة روسيا على استغلال الولايات المتحدة الأمريكية القواعد العسكرية لكل من قيرغيزستان وأوزباكستان (كما تمت الإشارة إليه في

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 412.

[2]- **علاء جمعة محمد، "منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في أسيا"**، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص ص 136-138.

[3]-Isabelle Facon, ***« les Enjeux de Sécurité en Asie Centrale : la Politique de la Russie »***, **op.cit**., pp.01-07.

الفصل الثاني من الدراسة) و نشر الفرق العسكرية بهدف تنفيذ حملة القضاء على نظام طالبان في أفغانستان.

تعود موافقة روسيا على التواجد العسكري الأمريكي في عمقها الاستراتيجي إلى رغبة روسيا في القضاء على حركة طالبان التي تعتبرها تهديدا لأمنها القومي و كذا أمن الجمهوريات الإسلامية المستقلة[1]، بالإضافة إلى السعي للحصول على تنازلات أمريكية فيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخي و وقف توسيع نشاطات حلف الناتو نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[2].

إن التكيف في الإستراتيجية الأمنية الروسية في التعامل مع مستجدات المنطقة لا يعني بالضرورة انفلاتها الكلي من الرقابة الروسية ذلك أن مجرد موافقة روسيا على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة هو في حد ذاته تأكيد على أن لروسيا دور مهم في المنظومة الأمنية لتلك الجمهوريات، كما أن انتظار أمريكا لموافقة روسيا هو اعتراف بمكانتها الأمنية في تلك الجمهوريات.

يشير العديد من الملاحظين للشأن الأمني في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي أن موافقة روسيا على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد كان خطأ استراتيجيا لأنه أدى إلى إضعاف وضع روسيا الجيوبولتيكي في المنطقة، كما أنه أبقى على التواجد العسكري الأمريكي الذي كانت تعتبره روسيا مؤقتا. لقد أصبحت المنطقة مرتبطة بالعولمة الأمنية حيث يؤكد المشهد الأمني في المنطقة أن روسيا قد أصبحت من بين عدة فواعل مشاركة في المعادلة الأمنية حيث أن الأمن و التعاون الإقليميين في أسيا الوسطى قد أصبحا تحت تأثير القوى الخارجية الساعية إلى إعادة هيكلة المنطقة على نحو يتفق مع مصالحها[3].

---

[1]- طه عبد العليم، **"روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة و دورها الدولي الجديد"**، في برهان غليون و آخرين (محررين)، **المتغيرات الدولية و الإقليمية الجديدة** (الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط.1، 2005) ص 221.

[2]-Isabelle Facon, ***« les Enjeux de Sécurité en Asie Centrale : la Politique de la Russie »***, **op.cit**., pp.01-07.

[3]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص ص 221-255.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه بالنظر إلى عدم التناسب بين حجم التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة و إمكانيات الانتشار الأمني لروسيا في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و كذا تغلغل قوى منافسة ومعادية لروسيا في تلك المنطقة، فإنه يمكن القول أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة لم تقع تحت السيطرة الأمنية المطلقة التي تصبو إليها روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أسوة بالفترة السوفيتية، و هو ما ينعكس سلبا على مساعي استعادة السيطرة في بقية المجالات التي سنأتي على دراستها في المباحث اللاحقة.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والدبلوماسية الطاقوية

لا تكتمل إستراتيجية السيطرة الروسية على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلا بالتركيز على الشق الاقتصادي الذي يحظى بأهمية بالغة في الإستراتيجية الروسية وفي معادلة **الأمن الطاقوي الروسي (Russia's Security of Energy)**، فبالرغم من أن السياسية الخارجية الروسية معروفة تقليديا بتركيزها على الجانب الأمني العسكري إلا أن مقتضيات العودة الروسية إلى الساحة العالمية تقتضي التوجه نحو تفعيل البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الروسية **(Foreign Policy Economization)** وهو ما بدأ يتجلى منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم عام 2000.

المطلب الأول: الدبلوماسية الطاقوية

تهدف روسيا من خلال أداء دورها الاقتصادي في المنطقة إلى تحقيق جملة من المصالح و الأهداف التي تتجلى فيما يلي:

*-تحقيق الأمن الطاقوي:

ترتبط غالبية الأهداف الاقتصادية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالتحكم في مصادر المحروقات بالنظر إلى اعتمادها بصورة أساسية على هذه الموارد كمصدر لجلب العملة الصعبة. تعي روسيا أن من يسيطر على هذه المنطقة يحقق أمنه الطاقوي من خلال ضمان تدفق مستمر للنفط والغاز الطبيعي.

إن جوهر التفاعل الجيوبولتيكي الحاصل في المنطقة محكوم برغبة روسيا في التحكم في مصادر الطاقة المرتبطة بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي خاصة في بحر قزوين الذي يمثل متغيرا أساسيا في التعامل الاستراتيجي الروسي مع المجال بأسره و ذلك بالنظر إلى حجم المصالح التي يمكن لروسيا تحقيقها فيه، فضلا عن كونه مظهرا من مظاهر قوتها[1].

[1]- فوزي درويش، " **التنافس الدولي حول بحر قزوين**"، السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2001، ص ص255-258.

لا يرجع التركيز الروسي على **الجانب الطاقوي** في المنطقة إلى فقدان روسيا **لمصادر الطاقة بل** هناك حسابات إستراتيجية تقتضي من روسيا أن تفعل دبلوماسيتها الطاقوية و هي كالأتي:

***- الخوف من أن تصبح الجمهوريات الإسلامية منافسا لها في الأسواق النفطية العالمية.**

***- رفض أن يتم نقل الطاقة عبر طرق لا تمر بأراضيها و موانئها.**

***- تجنب روسيا لتوغل الشركات النفطية الأجنبية في منطقة بحر قزوين[1].**

و في سبيل ذلك اقترح الرئيس بوتين أثناء إجراء محادثات مع الرئيس **التركماني نيازوف** تشكيل كارتل غاز يضم كل من روسيا و تركمانستان و أوزباكستان و كازاخستان بهدف ضمان التوازن بين العرض والطلب على هذه المادة و حماية لمصالح روسيا بقية الجمهوريات المستهلكة للغاز الطبيعي[2].

***- إحياء طريق الحرير:**

يمثل إحياء طريق الحرير (*) **ذي الجذور التاريخية** العريقة أهم محاور الدبلوماسية الاقتصادية الروسية في المنطقة حيث تعمل روسيا على جعله ممرا حتميا واصلا بين **مختلف أجزاء العالم الأورلسي.** تسعى روسيا إلى إعادة إحياء طريق الحرير بالنظر إلى المداخيل التي يمكن أن تحققها منه و تراهن في هذا السياق على الممرات التالية:

*- طريق قاري باستعمال الشبكة الجديدة العابرة لسيبيريا.

*- طريق جوي يمر عبر روسيا بواسطة طائرات شحن.

*- طريق بحري يمر عبر المياه المتجمدة شمالا[3].

---

[1]- عادل عبلسي، **مرجع سابق**، ص 151.

[2]-Bertil Nygren, **op.cit.,** p.205.

(*)- يبلغ طول الطريق قرابة 5000 ألاف ميل و تشير العديد من الدراسات إلى أن بدء السير على هذا الطريق يعود إلى فترة ما قبل الميلاد حيث ظل الطريق الرابط بين الصين شرقا و البحر الأبيض المتوسط غربا، **و لمزيد من التفصيل، ينظر:** جلال السعيد الحفناوي، " **طريق الحرير القديم**"، في جابر سعيد عوض و نورهان الشيخ، **طريق الحرير الجديد، جامعة** القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2001، **ص ص** 05-31.

[3]-Aymeric Chauprade, **op.cit.,** p.586.

تتخوف روسيا من مساعي استبعادها و تهميشها في مشروع طريق الحرير لذلك فهي تحرص على التأكيد على مشاركتها فيه لاعتبارات تجارية و إستراتيجية مرتبطة **بالحفاظ** على نفوذها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

*- إعاقة تغلغل الاستثمارات النفطية الغربية:

تعمل روسيا من خلال المشاريع الطاقوية على استبعاد الشركات الغربية من المنطقة و ذلك بهدف الاستفراد بمنطقة بحر قزوين و ذلك عن طريق **التحكم في خطوط نقل** المحروقات و التأكيد على أحقيتها بثروات المنطقة. تسعى روسيا إلى تمكين الشركات الروسية من الحصول على الحصص الكبرى في مشاريع التنقيب و إنتاج الطاقة في بحر قزوين حيث تمتلك شركة "**لوك أويل**" الروسية ما يقارب **10%** من مجموع أسهم الكونسرتيوم **المستثمر في المنطقة و 05%** في حقل تنغيز بكازاخستان[1].

المطلب الثاني: تنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية: قصور الدور الروسي

لتحقيق الأهداف الاقتصادية في المنطقة، تعتمد روسيا جملة من الوسائل و الآليات التالية:

***- التحكم في طرق وأنابيب نقل الطاقة:** حيث يعتمد **الاقتصاد الروسي على** صادرات النفط و الغاز اللذين يمثلان 55% من وراداتها من العملة الصعبة و 40 % **من الناتج الداخلي الخام**. تعمل روسيا على زيادة كميات إنتاج النفط والغاز الطبيعي، **وكذا التحكم** في عمليات تسوقيهما باعتبار أن ذلك بمثابة ورقة ضغط دبلوماسي عالمي تمكنها من العودة **بقوة إلى الساحة** الإقليمية والعالمية[2]. نسرد في هذا السياق توقيع العديد من الاتفاقيات في 2001 **و** 2002 **و** 2003 مع جمهورية أذربيجان بخصوص تمرير كميات النفط عبر خط أنابيب باكو-نوفوروسيسك[3].

---

[1]- لطفي السيد السيخ، **مرجع سابق**، ص 148.

[2]- فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، **مرجع سابق**، ص 48.

[3]- Bertil Nygren, **op.cit.,** p.112.

يتجلى الطموح الاقتصادي الروسي في **المنطقة من خلال التحكم في طرق** وأنابيب **نقل النفط** و الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، حيث تراهن روسيا على التحكم في مسالك نقل الطاقة خاصة في ظل عدم مجاراتها لتنافسية الشركات الأجنبية ذات الاستثمار الكبير في المنطقة[1]. تستغل روسيا أنابيب نقل الطاقة التي تمر عبر أراضيها **كورقة ضغط على الدول المنتجة في المنطقة** والدول المستهلكة لها بالإضافة إلى الوضعية الجغرافية الحبيسة للجمهوريات الإسلامية المستقلة، وكذا بحر قزوين ذلك أن معظم حركة تصدير الطاقة نحو الأسواق العالمية لا تمر إلا عبر الأراضي الروسية من خلال الأنابيب المبنية منذ الفترة السوفيتية. تهدف روسيا من خلال توظيف ورقة طرق و أنابيب نقل الطاقة إلى منح أفضلية لشبكة طرق و أنابيب نقل الطاقة التي تمتلكها وجعلها ممرا إلزاميا لحركة **المحروقات من** المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وبحر قزوين إلى الدول المستهلكة. **كما** تهدف روسيا في هذا السياق إلى ربط بحر قزوين بالبحر الأسود بهدف الوصول إلى المياه **الدافئة في المتوسط وإ**عاقة القوى الغربية الساعية إلى خلق طرق بديلة لنقل الطاقة بعيدا عن الأراضي الروسية لكسر هيمنتها في هذا المجال[2]. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الرئيس بوتين قد أجرى زيارة **لمنطقة** بحر قزوين ذات القيمة الطاقوية والإستراتيجية في الوقت نفسه، حيث أشار في عام 2000 إلى أن روسيا تعمل بقوة على تعزيز مكانتها و**الدفاع** عن مصالحها في منطقة بحر قزوين[3].

من أهم خطوط نقل المحروقات التي تعتمدها روسيا في التصدير نحو الأسواق العالمية نذكر:

***- خطوط نقل الغاز الطبيعي:**

- ✓ - **شبكة أنابيب غازبروم**: التي بنيت منذ العهد السوفيتي وهي **تختص بنقل الغاز** الطبيعي حيث تربط كل من روسيا و تركمانستان و كازاخستان و أوزباكستان **بأسواق القوقاز و أوربا.**

[1]-Aymeric Chauprade, **op.cit.,** pp.586-587.
[2]-**Ibid.,** p.656.
[3]-Bertil Nygren, **op.cit.,** pp.166-168.

- ✓ - **خط أنابيب عبر البلقان**: حيث يربط بين روسيا و بلغاريا و رومانيا و تركيا و هو يعتبر من الطرق الرئيسية لواردات تركيا من الغاز الطبيعي الأتي من روسيا، وبالنظر إلى أهميته فهو يعرف عملية توسيع بهدف زيادة حجم الغاز الطبيعي المنقول ليصل إلى 14 مليون كيلومتر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي[1].

***- خطوط نقل البترول:**

- ✓ - **خط أتيراوا- سمارا**: حيث تم تشييده منذ الفترة السوفيتية و هو ممتد من كازاخستان إلى معامل التكرير الروسية في الأورال، تقدر طاقته الإنتاجية بـ 280 ألف برميل يوميا.

- ✓ - **خط باكو- نوفوروسيسك**: المشيد كذلك منذ الفترة السوفيتية و يمتد من أذربيجان إلى ميناء نوفوروسيسك مرورا بجنوب روسيا و بطاقة إنتاجية تقدر بـ 18 **ألف** طن يوميا.

- ✓ - **خط باكو-سوبسا**: حيث بدأ العمل به منذ عام 1998 حيث يمتد من أذربيجان إلى ميناء سوبسا في جورجيا على البحر الأسود و تبلغ طاقته الإنتاجية 115 **ألف** برميل يوميا[2].

لا يعود التركيز الروسي على هذه الخطوط إلى رؤوس الأموال الكبيرة التي تدرها تلك الأنابيب للاقتصاد الروسي فحسب، بل إلى ما تمثله تلك الأنابيب من مصدر قوة في تعاملات روسيا مع دول بحر قزوين و القوى الغربية المستوردة **للطاقة**.

تمثل جمهورية **كازاخستان** أحد الأمثلة المبينة للتركيز الروسي على المجال الطاقوي حيث تمثل المحروقات " **الغاز الطبيعي و النفط**" جوهر العلاقات بين الطرفين و محددا أساسيا للتوجه الاستراتيجي الروسي نحو كازاخستان. لقد تم في هذا السياق توقيع اتفاقية بين الطرفين في أبريل 2000 لزيادة تصدير النفط الكازاخستاني عبر الخطوط الروسية لنقل

[1]- فوزي درويش،" **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**"، **مرجع سابق**، ص 148.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 152.

الطاقة خاصة خط ماخاشكالا- نوفوروسيسك و خط أتيراوسمارا. لا تنحصر الإستراتيجية الروسية تجاه هذه الدولة في نقل المحروقات بل تتعداها إلى استخراج مصادر الطاقة حيث تم توقيع اتفاق بين الطرفين في جانفي 2004 حول تطوير الإنتاج النفطي في كازاخستان وقد أعقب ذلك سلسلة من الاتفاقيات حيث تم توقيع 55 اتفاقا حول تطوير الإنتاج النفطي ابتداء من شهر جويلية2005 [1]. إلى جانب النفط و الغاز الطبيعي، تحظى الطاقة النووية بأهمية في العلاقات بين روسيا وكازاخستان حيث جرت العديد من المحادثات في أكتوبر 2003 بخصوص بناء روسيا لمحطة إنتاج الطاقة النووية في كازاخستان، هذا بالإضافة على تدشين مشروع استخراج مادة اليورانيوم في 20 ديسمبر2006 [2].

في سياق التركيز على العامل الطاقوي، تولي روسيا اهتماما كبيرا بتركمانستان التي تعتبرها روسيا شريكا رائدا **(Leading Partner)** على حد تعبير الرئيس بوتين أثناء زيارته للعاصمة عشق أباد في ماي 2000. لقد تم التوقيع في هذا السياق على اتفاقية إستراتيجية طويلة المدى في مجال الطاقة التي تتضمن تصدير الغاز الطبيعي التركماني إلى روسيا إلى غاية 2028، وقد أعقب هذا توقيع اتفاق آخر بين شركة غازبروم الروسية وتركمانستان يتعلق بإعادة بناء شبكة خطوط الغاز الرابطة بين جمهوريات أسيا الوسطى و روسيا [3].

لقد برزت العديد من المشاريع الهادفة إلى كسر الاحتكار الروسي لعمليات نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين و الجمهوريات الإسلامية المطلة عليه إلى السوق العالمية من دون العبور على الأراضي الروسية. تهدف تلك المشاريع المدعومة بصورة أساسية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف تحكم روسيا في طرق المواصلات و ربط أوربا و الصين عن طريق أسيا الوسطى والقوقاز بعيد عن الأراضي الروسية [4]. إلا أن روسيا تظل متمسكة ببقاء أنابيبها متحكمة في نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية [5] وإعاقة المشاريع الغربية في المنطقة مما أدى إلى التصادم مع الولايات

[1]-Bertil Nygren, **op.cit.,** p.178.
[2]-**Ibid.,** p.178.
[3]-**Ibid.**, pp.203-205.
[4]-Aymeric Chauprade, **op.cit.,** p.587.
[5]- محمود السيد، **دول أسيا الوسطى و الأطماع الغربية** (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003) ص 246.

المتحدة الأمريكية حيث صرح في هذا السياق "**أندري أرنوف**" أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الروسية عام 2000 **بالقول**: " **لا ينبغي أن يندهش المرء من أن روسيا قد عقدت العزم على مقاومة المحاولات الرامية إلى التعدي على مصالحها**"[1].

***- تقوية كومنولث الدول المستقلة (CIS) من أجل فرض الرقابة على اقتصاديات الجمهوريات الإسلامية المستقلة**

تعمل روسيا على تدعيم فكرة التكامل الاقتصادي مع الجمهوريات الإسلامية[2] **وذلك** من خلال تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث بالإضافة إلى توقيع الاتفاقيات الثنائية مع تلك الجمهوريات، حيث أسفر هذا على توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين الجمهوريات **المس**تقلة بما فيها الإسلامية منها في عام 1993 **و**كذا إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة فضلا عن إقامة منطقة تجارة حرة تمهد لخلق اتحاد جمركي[3].

من أجل التغلغل أكثر في اقتصاديات الجمهوريات الإسلامية، تعتمد روسيا أسلوب المشروطية **(Conditionality)** الذي يظهر بشكل جلي في تعاملها **على** سبيل المثال **مع** جمهورية قيرغيزيا التي كانت تدين لروسيا في نهاية التسعينيات **بمبلغ** 186 مليون دولار. لجأت روسيا في سبيل احتواء هذه الدولة إلى إعادة جدولة ثلث حجم ديونها ليتم تسديدها **في الفترة الممتدة من** 2003 **إلى** 2015 مقابل الحصول على تنازلات فيما يتعلق بالمشاركة في ملكية أكبر الشركات الصناعية القريغيزية[4].

***- الحرص على المشاركة في المشاريع الاقتصادية:**

هو توجه معتمد منذ استقلال تلك الجمهوريات حيث ظهر مع تولي الإصلاحيين السلطة في عهد الرئيس يلتسين. تعمل روسيا على سبيل المثال في هذا المجال على تدعيم

1– فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، **مرجع سابق**، ص 49.

2- نورهان الشيخ، "**السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد**"، في جابر سعيد عوض و نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص ص 128-136.

3- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 152.

4- Bertil Nygren, **op.cit.,** p.184.

مشاريع النقل بمختلف أنواعها[1]، وذلك بهدف الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وتوسيع العلاقات التجارية مع الجمهوريات الإسلامية[2].

نورد فيما يلي جدولا يفصل حجم التجارة بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة (باستثناء أذربيجان حيث تم تسجيل زيادة في حجم تجارتها مع روسيا عام 2004 بنسبة 50% كما بلغ حجم التجارة البينية في عام 2005 قيمة واحد بليون دولار[3]):

(مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
2000	2730	3739	6469	1900-
2001	3517	2407	5424	1110
2002	3492	1972	5464	1520
2003	4520	2568	7088	1952
2004	6103	4360	10463	1743
2005	7225	5702	13227	1823
2006	7982	6887	14869	1095
2007	13489	8298	21787	5191

المصدر: **بتصرف و نقلا عن**: كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 439.

يظهر أن المصالح الاقتصادية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي تتركز بقوة في التحكم في مصادر الطاقة و هذا راجع إلى اعتبارات سياسية تتعلق بسعي روسيا إلى إيجاد ورقة ضغط على الدول المستهلكة و المنتجة على حد سواء. تتمثل هذه الورقة في التحكم في عملية نقل مصادر الطاقة من الجمهوريات الإسلامية إلى الأسواق العالمية، و قد زاد التحكم الروسي في تدفقات مصادر الطاقة من بحر قزوين **في الوزن الدبلوملسي** الروسي في المنطقة حيث أصبحت روسيا **قادرة على ممارسة الردع الطاقوي سواء ضد**

[1]- سليم حداد، **مرجع سابق**، ص 115.
[2]- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص ص 150- 152.
[3]- Bertil Nygren**, op.cit.,** p.112.

الدول المنتجة (بعض الجمهوريات الإسلامية المستقلة) أو الدول المستهلكة وخاصة الغربية منها.

يدل التركيز على مصادر الطاقة على قصور الدور الاقتصادي الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث يعود هذا القصور إلى الخلل الهيكلي المسجل **في الاقتصاد** الروسي والذي يركز بصورة أساسية على المحروقات التي تمثل أهم مصدر للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الروسي، كما يرجع ذلك القصور إلى ركود الأطر التكاملية التي تجمع بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة. كل هذه المعطيات أدت إلى تضاؤل نسبة الإغراء الروسي للجمهوريات الإسلامية المستقلة و كذا عدم اقتناع تلك الجمهوريات **بالأنموذج التنموي الروسي**، و هذا ما دفع تلك الجمهوريات إلى البحث عن فرص تعاون مع دول أخرى قادرة على تقديم مزايا تعجز عنها روسيا.

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي و الثقافي

يمكن وصف الإستراتيجية الروسية على أنها متكاملة (**Full Strategy**) حيث أنه - على غرار البعدين الأمني و الاقتصادي في إستراتيجية روسيا تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة- يبرز الشق الاجتماعي كأحد محاور هذه الإستراتيجية و مرد ذلك أن المصالح الاقتصادية و الأمنية لروسيا تتطلب الارتكاز على أساس معنوي فكري يضمن الاستمرارية في مختلف المشاريع الاقتصادية و الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الأول: الأهداف السوسيوثقافية الروسية: مشروع ثقافي حضاري

يرى الجيوبولتيكي الألماني **فريدريك راتزل** أن التوسع الإقليمي للدولة يتبع تطور ثقافتها[1]، و في سياق هذا القانون تسعى القوى الكبرى من خلال سياستها الخارجية وإستراتيجيتها الدولية إلى بسط سيطرتها الثقافية على الوحدات السياسية الضعيفة و يتم ذلك من خلال اعتماد مشروع ثقافي حضاري[2] يهدف إلى جعل أيديولوجيتها و ثقافتها أكثر انتشارا في أوساط الدول الضعيفة و هو ما يسمح في النهاية بخلق تجمعات ثقافية ذات وزن في السياسة الدولية و تكون وسيلة لمجابهة الأيديولوجيات المنافسة.

ينسحب هذا التحليل على إستراتيجية روسيا منذ العهد السوفيتي بحيث عملت على نشر الثقافة والقيم المجتمعية الشيوعية في العديد من الجمهوريات السوفيتية فقد كانت الزعامة السوفيتية مستمدة في شرعيتها من مبادئ الثورة البلشفية التي تؤكد على ضرورة نشر الأيديولوجية الثقافية في أكبر عدد ممكن من الدول مثل الجمهوريات الإسلامية المستقلة، وقد تم ذلك بالاعتماد على الأحزاب الشيوعية المسيطرة في تلك الجمهوريات. من الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها من وراء تلك السياسة نذكر:

[1]-Sophie Chautard et Thibaut Klinger, **op.cit.,** p.28.

[2]- فؤاد نهرا،" **قرار السياسة الخارجية في الغرب: منطلقات منهجية**"، معلومات دولية، العدد 40، تموز 1996، ص ص 34-39.

*- تعليم اللغة الروسية للصغار و في مختلف المؤسسات التعليمية و في كافة المستويات.
*- تعليم اللغة الروسية لشباب الجمهوريات الإسلامية المجندين في الجيش الروسي.
*- العمل على ترويس (Russification) شعوب الجمهوريات الإسلامية المستقلة.
*- تشجيع الهجرة إلى تلك الجمهوريات بغرض طمس هوية شعوب المنطقة[1].

تجدر الإشارة إلى أنه **بالرغم** من استقلال الجمهوريات الإسلامية إلا أن روسيا ظلت متمسكة بمشروعها الثقافي حيث ترتكز في ذلك **على:**

*- اعتماد الجمهوريات الإسلامية على اللغة الروسية في التعليم في حين تستعمل اللغات الوطنية بشكل ضئيل في المؤسسات التعليمية و مجالات الإدارة و ووسائل الإعلام والجيش.
*- إقبال شباب الجمهوريات الإسلامية على تعلم اللغة الروسية بالرغم من صعوبتها ويظهر ذلك من خلال الإقبال المعتبر على المدارس التي تعتمد اللغة الروسية.
*- اعتماد التعليم باللغة الروسية منذ مرحلة الحضانة بهدف زيادة استعمال اللغة الروسية في الحياة الاجتماعية حيث تعتمد جمهورية كازاخستان مثلا اللغة الروسية في 86% من مدارس الحضانة كما تستخدم اللغة الروسية في 17% من مدارس الحضانة في جمهورية أذربيجان.
*- إقبال الطلبة في الجمهوريات المعنية على الدراسات العليا التي تجرى باللغة الروسية[2].

المطلب الثاني: تنفيذ الإستراتيجية السوسيوثقافية: ترويس في مواجهة الهوية الإسلامية

يحظى **الجانب الاجتماعي والثقافي** بأهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه الدول المجاورة حيث تشير مختلف الوثائق الرسمية الروسية المتعلقة بمفهوم السياسة الخارجية إلى الحرص على **البعد الإنساني** في إقامة العلاقات مع تلك الدول من خلال حماية حقوق الروس في تلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة من الناحية التعليمية واللغوية والاجتماعية و كذا حماية حرياتهم الفردية.

[1]- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 155.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 156.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى المحادثات التي تجريها روسيا مع تلك الجمهوريات مثل جمهورية أذربيجان التي أجرت معها روسيا في عام 2003 العديد من المحادثات بخصوص دور اللغة الروسية خاصة أن غالبية الأذربيجانيين -بما فيهم القاطنين بالخارج- يتكلمون اللغة الروسية[1]. هذا بالإضافة إلى سعي الرئيس بوتين إلى تشجيع اللغة الروسية في كازاخستان حيث دافع في فيفري 2002 عن فكرة جعل اللغة الروسية لغة تعاملات جمهورية كازاخستان[2].

إن الحال نفسه مع تركمانستان حيث تولي روسيا أهمية بالغة للروس القاطنين في هذه الجمهورية فضلا عن اللغة الروسية. جدير بالإشارة في هذا السياق إلى الاحتجاج الرسمي الروسي بخصوص تراجع استعمال اللغة الروسية في وسائل الإعلام التركمانية، بالإضافة إلى الوضعية التي يعاني منها الروس في تركمانستان خاصة في ظل اتخاذ قرار إلغاء المواطنة المزدوجة أي الجمع بين الجنسية الروسية والتركمانية في آن واحد، حيث تكلل الضغط الروسي بتوقيع اتفاق بين الرئيسين بوتين وسبارمراد نيازوف في أبريل 2003 الذي يؤكد على ضرورة اعتماد المواطنة المزدوجة وتسهيل حركة تنقل الروس من تركمانستان و عدم اعتبارهم أجانبا فيها[3].

في سياق التأكيد على البعد الاجتماعي للإستراتيجية الروسية في المنطقة، نجد أن روسيا تولي أهمية بالغة للروس القاطنين في تلك الجمهوريات حيث قام الرئيس بوتين على سبيل المثال لا الحصر بزيارة إلى العاصمة الكازاخستانية أستانا أين التقى بالجمعية الممثلة للأقلية الروسية في كازاخستان بحيث تعمل على زيادة إشراك الروس وتمثيلهم في مختلف الأجهزة الحكومية[4].

[1]-Bertil Nygren**, op.cit.,** p.112.
[2]-**Ibid.,** p.180.
[3]-**Ibid.,** p.204.
[4]-**Ibid.,** p.180.

يتبين من خلال ما سبق أن الشق الاجتماعي في الإستراتيجية الروسية منحصر إلى حد كبير في نشر اللغة الروسية في أوساط شعوب المنطقة ذلك أن روسيا تسعى على خلق **تجمع دولي للغة** الروسية على غرار التجمع الفرونكوفوني الذي تتزعمه **فرنسا**. يلتقي هذا **المسعى مع** توجه الحكومات في تلك الجمهوريات نحو تشجيع الطلبة على تعلم اللغة الروسية و إجراء دراسات عليا بهذه اللغة بهدف التحكم في التكنولوجيا الروسية الحديثة.

بالرغم من وضوح البعد الثقافي في الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة إلا أن هناك جملة من المعوقات التي تعترضها على غرار البعدين الأمني و الاقتصادي كما تم تبيينه أنفا. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى بروز حركة مطردة منذ التسعينيات في مختلف الجمهوريات الإسلامية المعنية تقودها الحركات الإسلامية **بحيث تتجلى في تنامي التمسك** بالهوية الإسلامية والعودة إلى ممارسة الشعائر الإسلامية و جعلها منهجا تسير عليه الدول **بالإضافة إلى** مقاومة سياسة **الترويس** والاعتزاز باللغات القومية الأصيلة.

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية مع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

على غرار عمليتي الوصف و التحليل، يمثل التنبؤ مرحلة أساسية في استيعاب الظواهر محل الدراسة، و التزاما بهذا سيتم تخصيص هذا المبحث للوقوف عند مستقبل العلاقات الروسية بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي. جدير بالذكر في هذا السياق أن حقل الدراسات الإستراتيجية الذي تنتمي إليه الأطروحة هو من المواضيع الخصبة التي يبرز فيها التحليل المستقبلي، ذلك أن هذا النمط من التحليل يمس العديد من المجالات و خاصة الميدان الأمني العسكري و السياسة الخارجية و كذا الداخلية...إلخ[1]. و هو ما يؤكد لنا ضرورة تقديم رؤية استشرافية فيما يتعلق بالإستراتيجية الروسية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

إن للاستشراف عدة أدوات حيث أن هناك العديد من الأدوات الذهنية المتاحة لدى الباحثين في شكل تقنيات و مناهج تساعد على استشراف مستقبل ظاهرة معينة في المستقبل، من مثل أسلوب دلفي و بناء السيناريوهات والمحاكاة (*) وغيرها من التقنيات الاستشرافية الأخرى، لكننا في هذه الدراسة سوف نستند بصورة أساسية على تقنية بناء السيناريوهات وذلك في الكشف عن السيناريوهات المستقبلية المحتملة فيما يتعلق بالعلاقة الروسية مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

نشير في أثناء الكشف عن السيناريوهات المستقبلية إلى المجال الزمني للاستشراف الذي يصل إلى المدى المتوسط أي في غضون عشر سنوات قادمة، حيث سنستعرض ثلاثة سيناريوهات محتملة فيما ما يخص العلاقة الروسية بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي مع الالتزام بالبرهنة على كل سيناريو و ذلك من خلال تجميع جملة من المتغيرات المتجانسة ذات الصلة بتلك الرؤية المستقبلية، كما نشير إلى أننا سوف نرجح واحدا من تلك السيناريوهات بحيث نراه أكثر احتمالا على مستوى واقع العلاقة بين الطرفين وعلى المدى المتوسط.

---

[1]- سليم قلالة، "**أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين**"، مجلة دراسات إنسانية، العدد الأول، ص ص256-257.

(*)- **لمزيد من التفصيل حول هذه التقنيات الاستشرافية، ينظر**: إدوارد كورنيش، **الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة حسن الشريف (بيروت، الدار العربية للعلوم- ناشرون،ط.1،2007) ص ص 113-129.

المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم

يشير هذا السيناريو إلى أن واقع الإستراتيجية الروسية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و كذا طبيعة العلاقة الحاصلة بين الطرفين سيظلان - إلى حد بعيد- على شكل ما هو حاصل في الوقت الحالي و ذلك من خلال وجود نفوذ كبير و راجح من جانب روسيا في الجمهوريات الإسلامية، و عموما يمكن إجمال المتغيرات المتجانسة التي تؤسس لهذا السيناريو على النحو التالي:

- ❖ - **العلاقات التاريخية**: يمثل هذا العامل متغيرا ثقيلا في بناء سيناريو الحفاظ على الوضع القائم بين الطرفين، ذلك أن قوة الارتباط التاريخي الطويل بين روسيا والجمهوريات الإسلامية قد كرست مشروعية بالنسبة لروسيا في الحفاظ على مكانتها و نفوذها في المنطقة. يمكننا القول - انطلاقا من هذا المتغير- أن روسيا لن تقبل بإمكانية استخلافها من طرف قوة أخرى في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، وبالتالي نتوقع مواصلة روسيا في تنفيذ إستراتيجيتها التي لن تتراجع –في المستقبل المتوسط- عن حد الحفاظ على نفوذها الكبير والراجح مقارنة ببقية القوى الإقليمية و الدولية التي أشرنا إليها في الفصل الثاني من الأطروحة.
- ❖ - **القوة العسكرية الروسية**: يعتبر هذا المتغير من أهم المعطيات التي نبني عليها سيناريو الحفاظ على الوضع القائم المشار إليه أعلاه، حيث أن القوة العسكرية المتفوقة لروسيا الاتحادية، ذات الكفاءة الإستراتيجية و القدرة التنافسية الكبيرة (كما جرى تبيينه في الفصل الثاني من الأطروحة)، بحيث تصنف في العديد من التقارير في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، هي الركيزة الأساسية التي تعول عليها روسيا في الحفاظ على مناطق نفوها خاصة المجال الجيوبولتيكي الإسلامي. يمكن الاستدلال بالتمسك الروسي بمنطق النفوذ بواسطة استخدام القوة من خلال قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم التي كانت تابعة لدولة أوكرانيا، حيث أن الصراع الداخلي في هذه الدولة بين طرف موالي لروسيا وآخر للغرب قد ولد قناعة لدى صانع القرار الروسي بأن أوكرانيا تتجه نحو الانفلات من دائرة النفوذ الروسي،

وبالتالي يقتضي الأمر تحركا روسيا لمنع ذلك من خلال استعمال الردع العسكري والذي كان باستعادة السيطرة على إقليم شبه جزيرة القرم، من خلال إصدار مرسوم رئاسي ينص على إلحاقها بإقليم روسيا الاتحادية. إن هذا التحرك الاستراتيجي الروسي تجاه أوكرانيا التي تمثل جزء من الخارج القريب لروسيا يمكن أن يمثل أنموذجا في التعامل الروسي مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة على المدى المتوسط و بالتالي منع محاولات الانفلات من دائرة النفوذ الروسي وهذا بالطبع لن يكون متاحا لروسيا إلا في ظل تفوقها العسكري.

❖ - **القيادات الموالية لروسيا:** يسير غالبية الجمهوريات الإسلامية قيادة وجهاز بيروقراطي مرتبط بدرجة كبيرة بأسلوب الحكم والإدارة الروسية وهذا راجع إلى أن الكثير منهم قد تأثر بالعقلية السوفيتية، كما تكونوا في هياكل الحزب الشيوعي الذي منحهم شرعية الحكم في غالب الأحيان، و كمثال على هذا نجد الرئيس الأذربيجاني الذي كان عضوا في جهاز المخابرات السوفيتي ناهيك عن اشتغاله سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في أذربيجان في الحقبة السوفيتية و رئيسا لهذا الجهاز في أذربيجان بعد الاستقلال. إن الحال نفسه مع الرئيس التركماني الذي شغل بدوره سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في تركمانستان في الحقبة السوفيتية. يمكن القول إن وجود مثل هذه القيادات على مستوى الحكم والإدارة في تلك الجمهوريات هو بمثابة ضامن لاستمرار قوة النفوذ الروسي فيها لأن تلك القيادات بمثابة طابور خامس لروسيا في الجمهوريات الإسلامية التي مازالت مرتبطة بيروقراطيا و سيكولوجيا بروسيا وهو ما تراهن عليه هذه الأخيرة في تثبيت نفوذها في المنطقة ككل.

❖ - **استمرار التهديدات الأمنية الحاصلة في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي:**

لقد جرى في المبحث الأول من هذا الفصل تبيين أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي فضاء موبوء بالتهديدات الأمنية بمختلف أشكالها، كما أن تلك التهديدات ذات طبيعة انتشارية حيث أنها قابلة لأن تهدد الأمن القومي الروسي. هذه المعطيات تجعلنا نتوقع محافظة روسيا على نفوذها الأمني في المنطقة من خلال ديمومة تواجدها العسكري المباشر في الجمهوريات الإسلامية أو الإبقاء على مظلتها الأمنية خاصة من خلال

دعم منظمة الأمن الجماعي التي تمثل إطار مؤسساتيا للحفاظ على استمرارية النفوذ الروسي في المنطقة. في سياق التأكيد على وزن هذا المتغير في بلورة سيناريو الحفاظ على الوضع القائم.

نشير إلى الاعتراف الضمني من طرف القوى الغربية بوزن روسيا الكبير في المسائل الأمنية للمنطقة خاصة في إطار مكافحة الإرهاب التي تقتضي من الغرب إشراك روسيا وبالتالي الإقرار بنفوذها في العديد من المناطق بما في ذلك المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

- **العامل الطاقوي**: سبق وأن تم الكشف على أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة مرتبطة بالاقتصاد الروسي الذي يرتكز بشكل كبير على التحكم في أنابيب نقل الغاز والنفط نحو الأسواق الدولية. تستغل روسيا -في هذا السياق- أنابيب نقل الطاقة التي تمر عبر أراضيها كورقة ضغط على الدول المنتجة في المنطقة وكذا الدول المستهلكة لها خاصة في ظل الوضعية الجغرافية الحبيسة للجمهوريات الإسلامية المستقلة و كذا بحر قزوين، مما جعل حركة تصدير الطاقة نحو الأسواق العالمية لا تتم إلا عبر الأراضي الروسية.

إن متغير الارتباط الطاقوي بين روسيا والمجال الجيوبولتيكي الإسلامي من شأنه أن يؤسس لسيناريو الحفاظ على الوضع القائم بشأن العلاقة بين الطرفين وهو ما يمكن استشفافه من خلال حرص الرئيس فلاديمير بوتين على الدفاع عن المصالح الروسية في منطقة بحر قزوين. بتعبير أخر، إن عامل الطاقة حلقة وصل تفرض احتمال سيناريو الحفاظ على الوضع القائم بين الطرفين في غضون العقد القادم، أي استمرارية النفوذ الروسي في المنطقة الذي تحرص روسيا على عدم تراجعه لأنه مدخل من مداخل تهديد الأمن القومي الروسي بمختلف أبعاده الإستراتيجية والطاقوية...إلخ.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع النفوذ الروسي

يشير هذا السيناريو إلى أن واقع العلاقة الروسية بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي **سوف يشهد تراجعافي النفوذ الروسي** و ذلك في غضون العشر سنوات القادمة، وعموما يمكن إجمال المتغيرات **المتجلسة التي تؤسس** لهذا السيناريو **على النحو التالي**:

- ❖ - **التحديات الاقتصادية الروسية**: يمثل العامل الاقتصادي متغيرا مهما في تحديد واقع العلاقة ين الطرفين، فهو من المحددات التي يبنى عليها التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية **المستقلة**، وهو في اعتقادنا من المتغيرات التي**ستؤدي إلى تراجع النفوذ الروسي في المستقبل المتوسط بالنظر إلى** التحديات التي يواجهها الاقتصاد الروسي و منها:

*- **الخلل** الهيكلي **المتعلق** بالطابع الريعي **للاقتصاد الروسي** المرتكز على تصدير الموارد الأولية من دون البحث عن **محركات نمو** أخرى، حيث تساهم المحروقات **بنسبة** 16 % **من الدخل الوطني الخام، و** 52% من مداخيل الميزانية الفدرالية، **و**70 % من قيمة الصادرات **لعام** 2012.

*- تفاقم الفساد المتوغل في النظام منذ القديم حيث تصنف روسيا في المرتبة 174 حسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2015، و هو ما ينعكس سلبا مختلف المشاريع الاستثمارية.

*- العقوبات الاقتصادية المفروضة من طرف القوى الغربية بسبب المواقف المعارضة للغرب في العديد من الملفات (سوريا، أوكرانيا).

*- **تراجع أسعار النفط منذ عام** 2014 مما يعرض الاقتصاد الروسي للصدمات الخارجية.

*- **تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي** حيث عرف الناتج الداخلي الخام ركودا في **سنة** 2014، بالإضافة إلى زيادة نسبة التضخم من 7.8% **عام** 2014 **إلى** 15.8%

علم 2015، بالإضافة إلى تراجع قيمة الروبل في مقابل الدولار بنسبة 20% علم 2014، زيادة نسبة البطالة لتصل إلى 8% لعلم 2015[1].

تؤكد كل هذا المعطيات على عدم التجانس بين حجم الإمكانيات الاقتصادية الروسية من جهة وطموحها الجيوبولتيكي من جهة ثانية، بما في ذلك الحفاظ على النفوذ في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، و هو ما يلخص في مقولة أن روسيا هي عملاق جيوبولتيكي و لكنه بأرجل طينية.

- **المنافسة الخارجية**: لقد سبقت الإشارة في الفصل الثاني من الأطروحة إلى الاستراتيجيات التي تعتمدها القوى الإقليمية (تركيا، إيران) و الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ...الخ) الساعية إلى التغلغل في المنطقة بحيث تشترك كلها في تكريس تواجدها في المنطقة مما يترتب عنه منطقيا تقليص حجم النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، حيث لن يكون هو الراجح والأقوى بالمقارنة مع بقية القوى. تجدر الإشارة إلى أن هذا المتغير أساسي في بناء سيناريو تراجع النفوذ الروسي على المدى المتوسط وهذا انطلاقا من أن التوجه الاستراتيجي لتلك القوى نحو المنطقة ليس قديما كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية - باعتبارها الفاعل الأخطر في المنطقة بالنسبة لروسيا- والذي بدأ يتواجد استراتيجيا في المنطقة وبصورة أساسية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. جدير بالذكر في هذا السياق أن الصعود الاقتصادي الصيني في السنوات الأخيرة من شأنه أن يفرز تحديات أمام النفوذ الروسي خاصة في ظل الضعف الاقتصادي لروسيا وهو ما يجعلنا نتوقع قدرة صينية على إغراء الجمهوريات الإسلامية المستقلة ما يجعلها تتملص من القيود التي تفرضها روسيا عليها.
- **الحراك السياسي الداخلي**: تعول روسيا على الأحزاب الشيوعية وقادتها في الحفاظ على نفوذها في الجمهوريات الإسلامية حيث أن هذا المتغير من شأنه أن يحافظ على الوضع القائم ويضمن انتهاج أسلوب في التسيير يكون متوافقا مع المصالح الروسية.

[1]- لمزيد من التفصيل حول التحديات التي تواجهها روسيا، ينظر:
Cybrille Bret et Michael Begorre-Bret, **op.cit.,** pp.04-08.

لكن معظم الجمهوريات الإسلامية المستقلة تعرف حراكا سياسيا ذي صلة بالنشاط الذي تمارسه الأحزاب الإسلامية المعادية لروسيا. إنه من المتوقع أن تصل العديد من القوى السياسية الإسلامية إلى السلطة في تلك الجمهوريات ما سترتب عنه إعادة النظر في العلاقات مع روسيا وبصورة لا تصب في مصلحتها، وفي اتجاه تقليص النفوذ الروسي في المنطقة ذلك أن الأحزاب الإسلامية الناشطة في تلك الجمهوريات لا تزال تختزن في ذاكرتها إلحاد لينين وغطرسة ستالين و قسوة بوتين في التعامل مع مسلمي روسيا. في اعتقادنا أن تمكن هؤلاء من الوصول إلى السلطة في دولهم سيؤدي لا محال إلى الالتفات نحو توثيق العلاقات مع كل من إيران وتركيا كبديل عن المصالح التي يمكن تحقيقها من خلال الحفاظ على أولوية العلاقة مع روسيا.

❖ - **الهجرة نحو روسيا:** جدير بالتذكير أن القواسم الإثنية المشتركة هي عامل مهم في استمرار النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، و مع ذلك فقد عرفت الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي موجة هجرة كبيرة من طرف الروس نحو وطنهم الأصلي. إن هذا المعطى مهم جدا في بناء سيناريو تراجع النفوذ الروسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة المبني بدرجة كبيرة على وجود الروس الذين يؤدون حلقة وصل مع روسيا. تجدر الإشارة إلى أن تواجد الروس في تلك الجمهوريات يمثل مبررا للتدخل الروسي في العديد من المسائل المتعلقة بسياسات دول المنطقة خاصة من الناحيتين الاجتماعية و الأمنية، وبالتالي نتوقع أن هناك نوعا من التناسب الطردي حيث كلما تناقص عدد الروس القاطنين في الجمهوريات الإسلامية المستقلة أدى ذلك إلى تراجع النفوذ الروسي فيها من منطلق أن زوال السبب يؤدي إلا زوال النتيجة، و هو ما لا تريده روسيا من خلال سعيها إلى تحسين ظروف الروس في تلك الجمهوريات من خلال الضغط على الحكومات كي تعتمد قرارات و سياسات فيما يتعلق بالجنسية المزدوجة واللغة والتمثيل السياسي و غيرها من الأمور التي تشجع على البقاء لا العودة إلى روسيا.

المطلب الثالث: سيناريو استعادة السيطرة الروسية

يشير هذا السيناريو إلى أن واقع العلاقة الروسية بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي **سوف يكون تفاؤليا في اتجاه استعادة السيطرة الروسية** و ذلك في غضون العشر سنوات القادمة، وعموما يمكن إجمال المتغيرات المؤسسة لهذا السيناريو على النحو التالي:

إلى جانب المتغيرات التي أشرنا إليها في السيناريو الأول والمتعلقة **بالعلاقات التاريخية** التي تجمع بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة، و كذا وجود **القيادات الموالية** لروسيا، فإننا نضيف المتغيرات التالية:

- ❖ - **عودة الفكر الأوراسي**: لقد تمت الإشارة بالتفصيل في الفصل الأول من الدراسة إلى دور النخب و خاصة الأوراسية في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية حيث أن روسيا تعرف منذ بداية الألفية الثالثة عودة قوية للفكر الأوراسي الذي يستحضر رواده دائما عظمة روسيا منذ العصر الإمبراطوري وامتدادها الجغرافي الواسع الذي لم تصله أي دولة. هذا الإرث التاريخي مازال مترسخا في إدراك النخبة الأوراسية المتغلغلة في دواليب السلطة و التي تؤثر بصورة كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية و كذا إستراتيجيتها القومية. فيما يخص دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية، يؤكد الأوراسيون على ضرورة التركيز على **القارة الأسيوية** وخاصة متابعة الصعود الصيني و الحراك السياسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة. كما تعتبر النخبة الأوراسية أن إغفال المجال السوفيتي السابق هو من قبيل الخطأ السياسي وعدم الاعتزاز بالماضي حيث تلح على ضرورة العودة الروسية إلى لجمهوريات المستقلة بالنظر إلى حجم المصالح التي تربطها بها في المجالات الأمنية والاقتصادية و الاجتماعية.

- ❖ - **بداية العودة الروسية إلى الساحة الدولية**: يلاحظ في السنوات الأخيرة حضور روسيا القوي في العديد من القضايا والأزمات الدولية خاصة فيما يتعلق بالقارة الأسيوية. نستحضر في هذا السياق الأزمتين الأوكرانية والسورية حيث كشفت هاتين

الحالتين عن صلابة الموقف الروسي وقوته التفاوضية مع القوى الغربية عندما يتعلق الأمر بمناطق النفوذ الروسية إلى درجة أن العديد من المتابعين قد أصبح يتحدث عن حرب باردة جديدة بين روسيا القوى الغربية. إن مؤشرات العودة الروسية ستلقي - في اعتقادنا- بظلالها على علاقة الروسية بالجمهوريات الإسلامية المستقلة بحيث من المحتمل أن يتعزز النفوذ الروسي الحاصل حاليا في تلك الجمهوريات ليصل إلى مستوى السيطرة خاصة في ظل القوة العسكرية الهائلة التي تتمتع بها روسيا والقابلة للتوظيف على غرار ما حدث مع شبه جزيرة القرم التي نعتبرها أنموذجا من نماذج استعادة السيطرة الروسية على الأقاليم التي كانت تابعة لها في الفترة السوفيتية.

❖ - **استمرار تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا**: جدير بالتذكير أن تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا عام 2000 قد مثل منعرجا في العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة من خلال توثيق العلاقات معها، وقد تأكد الأمر كذلك مع الرئيس ميدفيدف الذي يتبنى نفس الإستراتيجية في العلاقات مع دول الخارج القريب، و قد واصل في النهج نفسه بوتين بعد عودته مرة أخرى إلى منصب الرئيس. إنه من المرجح مواصلة الرئيس بوتين رئاسة روسيا لعهدة ثانية بالنظر إلى كاريزميته وعمره، و بالتالي مواصلة مسار ترسيخ النفوذ إلى غاية السيطرة على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي. إن الحال نفسه في حال عودة ميدفيدف إلى الرئاسة حيث يوصف على أنه رجل بوتين و صنيعه مما يجعلنا نتوقع مواصلة التوجه الاستراتيجي نحو المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى غاية بسط السيطرة عليه.

بعد استعراضنا لهذه السيناريوهات المستقبلية المحتملة، يقتضي منا الحال أن نرجح واحدا منها يكون أكثر إمكانية في حدوثه، حيث أننا نرجح السيناريو الأول أي الحفاظ على الوضع القائم (***status-quo***) والمتمثل في تفوق النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على نفوذ بقية القوى الإقليمية والدولية ذلك أن الأمر لا يتعلق بواقع سيطرة مطلقة من طرف روسيا على المنطقة، وفي الوقت نفسه لا نرجح انفلات الجمهوريات الإسلامية المستقلة من دائرة النفوذ الروسي على غرار ما حدث مع جمهوريات البلطيق وهذا بالنظر

إلى مقدرات القوة الروسية وخاصة العسكرية القادرة على ردع أي قوة من المنطقة أو آتية إليها.

و كخلاصة لهذا الفصل المتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و آفاقها يمكن القول أن روسيا غير منفردة لوحدها بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي ذلك أنها قوة من بين عدة قوى حيث:

- ✓ - **لم يقع** المجال الجيوبولتيكي الإسلامي تحت السيطرة الأمنية المطلقة التي تصبو إليها روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أسوة بالفترة السوفيتية، وهو ما ينعكس سلبا على مساعي استعادة السيطرة **المطلقة والمتعددة الأبعاد**.
- ✓ - الدور الاقتصادي الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي **قاصر** حيث يتجلى في **فشل الإغراء الاقتصادي** الروسي وكذا عدم اقتناع تلك الجمهوريات بالأنموذج التنموي **الروسي، و**هذا ما دفع تلك الجمهوريات إلى البحث عن فرص تعاون مع دول أخرى قادرة على تقديم مزايا لا يمكن للاقتصاد الروسي أن يوفرها.
- ✓ - **تنامي** الصحوة الإسلامية و**التمسك** بالهوية والعودة إلى ممارسة الشعائر الإسلامية **لدى** العديد من **ال**حركات الإسلامية في تلك الجمهوريات، بالإضافة إلى مقاومة سياسة **الترويس** والاعتزاز باللغات القومية الأصيلة.
- ✓ - حجم الحضور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في المجالات الأمنية والاقتصادية و**الثقافية** لا يرقى بنا للقول أن روسيا قد استعادت سيطرتها **ذلك المجال بل** أن ما هو حاصل ننعته **بالنفوذ القوي** الذي نرجح بقاءه في هذا المستوى في المستقبل **المتوسط**.

الـــخـــاتـــمـــة

بعد دراسة موضوع إستراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة، ومن خلال معالجة الإشكالية المطروحة، فقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية التي سنوردها وفقا للتسلسل المنهجي المعتمد في هذه الأطروحة:

- ✓ ـ بعد استعراض أدوار مختلف المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية والقرار الاستراتيجي الروسي، يظهر من الناحية النظرية أن هناك نوعا من دمقرطة العملية من خلال إشراك عدة مؤسسات وهذا مقارنة بالفترة السوفيتية، إلا أن الممارسة العملية تؤكد تمركزا كبيرا لصنع السياسة الخارجية في يد الرئيس وخاصة مع تولي فلاديمير بوتين رئاسة الدولة، وهو ما يكرس السياسة الخارجية الرئاسية (Presidential Foreign Policy)، التي يحسم فيها من طرف أعلى هرم الجهاز التنفيذي ثم يتم تكليف بقية الوزارات والأجهزة ذات الصلة بتنفيذها.
- ✓ ـ تولي روسيا الاتحادية أهمية بالغة للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي و يتجلى ذلك من خلال مختلف الوثائق الرسمية التي تم تحليل مضمونها في الدراسة مثل (مفهوم السياسة الخارجية و الأمن القومي و العقيدة العسكرية الروسي ...إلخ)، حيث تبين تلك الوثائق أن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يتبوأ مكانة مركزية في الفكر الاستراتيجي الروسي مما يقتضي وضعه تحت الرقابة الروسية.
- ✓ ـ اعتمدت روسيا في سياستها التوسعية منذ عدة قرون على عدة نماذج و أساليب توسعية لخصها الجيوبولتيكي دميتري ترنين كما جرى تبيينه في هذه الدراسة. و بعد إجارة مقابلة بين فحوى كل أنموذج من الناحية النظرية و الممارسات العملية لروسيا يتبين أن استراتيجية روسيا تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة تندرج ضمن أنموذج الاستعادة أو الاسترجاع (Restoration Model) الذي جرى التفصيل فيه أنفا.
- ✓ ـ يمثل المجال الجيوبولتيكي الإسلامي مجالا حيويا طبيعيا وعمقا استراتيجيا بالنسبة لروسيا وهو ما يفسر تمسكها بفكرة العودة إليه واستعادة بسط السيطرة عليه.

- ✓ - تمثل المقدرة الوطنية الروسية لبنة يرتكز عليها صانع القرار الروسي في رسم إستراتيجية استرجاع السيطرة على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي. ترتبط عناصر المقدرة الوطنية الروسية بكل من الموقع الجغرافي لروسيا الذي يمنحها مزايا من جهة، ويفرض عليها التعامل بأسلوب محدد مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة من جهة ثانية. إن لقرب واتصال روسيا بالجمهوريات الإسلامية المستقلة دورا محددا لتوجهها الاستراتيجي نحو هذا المجال الجيوبولتيكي و يعتبر عاملا مسهلا لتجسيد المشاريع الأمنية والاقتصادية الروسية بحيث يمنح القرب الجغرافي (**Geographical Proximity**) العديد من المزايا الإستراتيجية ويسمح لها بالتعامل مع تلك الجمهوريات كتجمع جيوبولتيكي إقليمي **(Regional Geopolitical Grouping)** وهو ما يسهل عملية تطبيق إستراتيجية إعادة بسط السيطرة على هذه الدول عن طريق مختلف مشاريع الربط و الأطر التعاونية التي تجمع بين المركز و الأطراف.
- ✓ تعتبر المقدرة الاقتصادية الروسية عنصرا مهما في رسم الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة خاصة ما تعلق بموارد الطاقة التي تمتلكها روسيا و وسائل نقلها نحو الأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى القدرات العسكرية الروسية التي تمكنها من التعامل من منطلق قوة مع الجمهوريات المعنية وكذا القوى الإقليمية و الدولية الساعية نحو التغلغل في تلك الجمهوريات.
- ✓ - تعتمد روسيا في تنفيذ إستراتيجيتها تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على القيادات الحاكمة في تلك الجمهوريات حيث تمثل تلك القيادات طابورا خامسا بالنسبة لروسيا ذلك أنها مازالت متأثرة بعقلية الحزب الشيوعي وهو ما يجعل تلك الجمهوريات تابعة بيروقراطيا إلى روسيا التي تراهن على هذا المعطى في استعادة السيطرة على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.
- ✓ - يعود الإصرار الروسي على استرجاع السيطرة في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى الأهمية المتعددة الأبعاد التي تحظى بها بالنسبة لروسيا. تتجلى مواطن الأهمية في أن ذلك المجال يمثل محورا جيوبولتيكيا بالنسبة لروسيا ذلك أنه منفذ ضروري نحو المياه الدافئة ولتوسيع نشاطها في أسيا والشرق الأوسط. تمثل الجمهوريات

الإسلامية المستقلة من الناحية الإستراتيجية منطقة عازلة وعمقا استراتيجيا لروسيا و إستراتيجية أمنها القومي. كما تتجلى أهمية تلك الجمهوريات من الناحية الحضارية في طابعها الإسلامي الذي يشكل قاسما مشتركا بين روسيا و تلك الجمهوريات حيث أن التركيبة الديمغرافية بمثابة نقطة التقاء بعيدة المدى بين الطرفين.

- ✓ ـ تشكل الجمهوريات الإسلامية المستقلة مركبا أمنيا إقليميا (**Regional Security Complex**) بتعبير **كل من بوزان و ويفر** و هوما تدركه القيادة الروسية في تعاملها مع هذا المركب الأمني الإقليمي باعتبار أن روسيا بمثابة **رأس لذلك المركب وطرفا** أمنيا لا تتجزأ منه. بعبارة أخرى، لا تفكر روسيا وفق مقاربة قطرية خالصة في بلورة إستراتيجيتها الأمنية و الدفاعية بل تتبنى مقاربة مركبة ذلك أن أمنها من أمن تلك الجمهوريات، كما أن التهديدات الأمنية ـبنوعيها الصلب أو اللينـ التي تستهدف **أمن** المجال الجيوبولتيكي الإسلامي و أمن كل جمهورية، هي ذات قابلية للانتشار داخل الإقليم الروسي، كما أن تهديد أي قوة إقليمية أو دولية من خارج المنطقة لأمن تلك الجمهوريات يعتبر تهديدا مباشرا **للأمن القومي الروسي**. إن هناك علاقة جدلية وتكاملية بين الأمن الروسي و أمن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ذلك أن أمن هذا الأخير هو امتداد للأمن القومي الروسي الذي لا يكتمل من دون إبقاء الجمهوريات الإسلامية المستقلة تحت مظلتها الأمنية.
- ✓ ـ يمثل المجال الجيوبولتيكي الإسلامي منطقة موبوءة جدا بالتهديدات الأمنية حيث أن هناك عدم تناسب بين حجم التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة وإمكانيات الانتشار الأمني لروسيا في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، وعليه يمكن القول أن الجمهوريات الإسلامية المستقلة لم تقع تحت السيطرة الأمنية المطلقة التي تصبو إليها روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أسوة بالفترة السوفيتية، و ما ينعكس سلبا على مساعي **مسار** استعادة السيطرة في **الجانبين** الاقتصادي و السوسيوثقافي.
- ✓ ـ تعتمد روسيا في تنفيذ استراتيجيها تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على إستراتيجية **متكاملة و متعددة الأبعاد (Integral & Multi-dimensional Strategy)** حيث **تشمل الجانب الاقتصادي من خلال التحكم في مصادر الطاقة (النفط و الغاز) وكذا**

خطوط نقلها. تركز روسيا على عامل الطاقة بالنظر إلى الوضعية الجغرافية الحبيسة التي تعيشها تلك الجمهوريات مما يفرض عليها تسويقها عبر الخطوط والأنابيب التي تمر عبر الأراضي الروسية وهو ما يسمح لروسيا بامتلاك ورقة ضغط على الجمهوريات الإسلامية المنتجة للطاقة و الدول المستهلكة لها على حدسواء.

- ✓ - يمثل الجانب الاجتماعي الثقافي كذلك محط تركيز صناع القرار الروس حيث أن إستراتيجية استرجاع السيطرة على الجمهوريات الإسلامية المستقلة لا تتم من دون التغلغل السوسيوثقافي فيها حيث يتجلى ذلك من خلال العمل على خلق تجمع لغوي روسي على غرار التجمع الفرنكوفوني، وفي سبيل ذلك تعمل روسيا على ترقية اللغة الروسية واستعمالاتها في مختلف الجمهوريات الإسلامية فضلا عن الاهتمام بالروس القاطنين و تحسين أوضاعهم باعتبارهم حلقة الربط الدائمة بين روسيا وتلك الجمهوريات.
- ✓ - يظهر من خلال استعراض وسائل و آليات تنفيذ الإستراتيجية الروسية أن أداء الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ينطبق على أوصاف دور الدولة الجهوية (Regional state) و ذلك راجع إلى الترابط الجغرافي بين طرفي العلاقة والوزن الاستراتيجي الروسي الراجح في المنطقة، بالإضافة إلى الحضور الروسي المعتبر في السياسات الداخلية و الخارجية للجمهوريات الإسلامية المستقلة.
- ✓ - ترتبط درجة تحقيق أهداف إستراتيجية استرجاع السيطرة على المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في الفترة الراهنة أو في المستقبل المنظور بحجم الإمكانيات المتاحة لروسيا خاصة من الناحيتين الاقتصادية و العسكرية لما لهما من أهمية في إغراء الجمهوريات الإسلامية المستقلة وصرف نظرها عما تقدمه بقية القوى المنافسة لتلك الجمهوريات. لقد تأكد -على سبيل المثال- دور القوة الاقتصادية في تنفيذ الإستراتيجية الروسية منذ بداية الألفية الثالثة بالنظر إلى التحسن الذي عرفته أسعار النفط إلى غاية عام 2014، إلا أننا نتوقع اختلالا في تنفيذ هذه الإستراتيجية في المستقبل المتوسط أي على مدى عشرسنوات قادمة و ذلك بالنظر إلى تراجع أسعار النفط في الفترة الراهنة.

- ✓ - لا تبين العلاقة الراهنة بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة و جود واقع سيطرة، و ما هو حاصل يكشف عن وجود نفوذ كبير و راجح من جانب روسيا في ذلك المجال، كما تجدر الإشارة إلى أن درجة النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي تتراوح من جمهورية إلى أخرى.
- ✓ - في سياق استشراف مستقبل إستراتيجية استعادة السيطرة الروسية على الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ بداية الألفية الثالثة، فإن هناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية بديلة في المدى المتوسط كما جرى تبيينه في الدراسة، إلا أن الباحث يرجح سيناريو الحفاظ على الوضع القائم (***status-quo***) والمتمثل في تفوق النفوذ الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على نفوذ بقية القوى الإقليمية و الدولية ذلك أن الأمر لا يتعلق بواقع سيطرة مطلقة من طرف روسيا على المنطقة، و في الوقت نفسه لا نرجح انفلات الجمهوريات الإسلامية المستقلة من دائرة النفوذ الروسي على غرار ما حدث مع جمهوريات البلطيق و هذا بالنظر إلى مقدرات القوة الروسية و خاصة العسكرية القادرة على ردع أي قوة من المنطقة أو آتية إليها.

مــلاحــق الدراسة

الملحق الأول:

Foreign Policy Conception of the Russian Federation[1]

(2000)

Approved by the President of the Russian Federation V. V. Putin on June 28, 2000.

I. General Provisions

The Foreign Policy Conception of the Russian Federation represents a system of views on the content and principal areas of the foreign policy activities of the Russian Federation. The legal basis of this Conception comprises the Constitution of the Russian Federation, Federal laws, other legislative acts of the Russian Federation that regulate the activities of the state federal bodies in the sphere of foreign policy, generally recognized principles and norms of international law, and international treaties concluded by the Russian Federation, and the Conception of National Security of the Russian Federation approved under Decree No. 24 of the President of the Russian Federation on January 10, 2000. At the beginning of the 21st century the international situation demands rethinking of the overall situation surrounding the Russian Federation, the priorities of Russian foreign policy, and the resources available to support it.

Alongside a certain strengthening of the international positions of the Russian Federation, there are some negative tendencies that have emerged. Some of the expectations for the emergence of new, equitable and mutually beneficial relations of partnership between Russia and the surrounding world, as set forth in the Basic Provisions of the Foreign Policy Conception of the Russian Federation, approved by Directive No. 284-rp of the President of the Russian Federations on April 23, 1993, and in other documents, have not materialized. The topmost priority in the foreign policy of Russia is protection of the interests of the individual, society, and the state. Within the framework of this process, the main efforts should be directed towards attaining the following principal objectives:

• to ensure the reliable security of the country, preserve and strengthen its sovereignty, its territorial integrity, and its strong and respected position in the world community, which is what best meets the interests of the Russian Federation as a great power and an influential center in the modern world, and is essential to the growth of its political, economic, intellectual and spiritual potential;

• to influence global processes with the aim of forming a stable, just, and democratic world order based on the generally recognized norms of international law, above all, the goals and principles of the UN Charter, and on equal partner relations among states;

• to create the external conditions favorable to the steady development of Russia, to building up its economy, improving the living standards of the population, successfully implementing democratic transformations, reinforcing the foundations of the constitutional system, and observing individual rights and freedoms;

• to form a belt of good-neighborliness along the perimeter of Russia's borders, to promote the elimination of existing hotbeds of tension and conflict, and prevent the emergence of any more, in the regions adjacent to the Russian Federation;

• to seek concord and common interests with foreign countries and interstate associations in the process of resolving the tasks determined by Russia's national priorities, and, on this

basis, to build a system of relations involving partners and allies that will improve the conditions and characteristics of international cooperation;

• to uphold in every possible way the rights and interests of Russian citizens and fellow countrymen abroad; and

• to promote a positive perception of the Russian Federation in the world, to popularize the Russian language and cultures of the peoples of the Russian Federation abroad.

II. The Contemporary World and the Foreign Policy of the Russian Federation

The contemporary world is undergoing fundamental and dynamic changes that profoundly affect the interests of the Russian Federation and its citizens. Russia is an active participant in this process. As a permanent member of the UN Security Council, commanding a significant potential and resources in all spheres of human activity, and maintaining intensive relations with the world's leading nations, Russia exerts a considerable influence on the formation of an ew world order. The transformation of international relations, the end of confrontation, the steady elimination of the aftermath of the Cold War, and the advance of the Russian reforms has substantially broadened the scope for cooperation in the world arena. The threat of a global nuclear conflict has been minimized. While military power retains its significance in international affairs, an ever greater role is played by economic, political, scientific and technological, environmental, and information factors. Coming to the fore as the main components of the national might of the Russian Federation are its intellectual, information and communications capacities, its population's welfare and standard of education, the interaction of its scientific and production resources, concentration of financial capital, and diversification of economic ties. The overwhelming majority of states are firmly set on pursuing market methods of managing the economy and democratic values. The major breakthrough in a number of key scientific and technological fields that has led to a single, worldwide information environment, the enhancement and diversification of international economic ties—all this gives the interdependence of nations a global feel. The prerequisites are there for a more stable and crisis-proof global structure. Simultaneously, new challenges and threats to the national interests of Russia are emerging in international affairs. There is a growing trend towards the establishment of a unipolar world order, with economic and power domination by the United States. Greater reliance is being placed on western institutions and forums of limited membership to resolve the cardinal issues of international security, and the role of the UN Security Council is being devalued. The strategy of unilateral action could destabilize the international situation, provoke tension and an arms race, and aggravate interstate disagreements, national and religious strife. The use of force, in circumvention of the existing international legal mechanisms, cannot remove the deep socio-economic, interethnic and other discords that underlie conflicts; instead it only serves to undermine the foundations of legal order. Russia will promote a multipolar system of international relations that will genuinely reflect the diversity of the contemporary world and its great variety of interests. Mutual consideration of interests will guarantee the effectiveness and reliability of such a world order. The global order of the 21st century must be based on mechanisms for the collective resolution of key problems, and on the precedence of law and broad democratization of international affairs. Russia's interests are directly linked to other tendencies, too, such as:

• Globalization of the world economy. Apart from additional opportunities for socio-economic progress and the expansion of human contacts, this tendency gives rise to new dangers, especially for economically weak states, and increases the risk of the emergence of large-scale financial and economic crises. There is a growing risk that the economic system and the information environment of the Russian Federation may become dependent on outside influences;

• the enhanced role played by international institutions and mechanisms (the G-8 group, IMF,World Bank and others) in the world economy and politics, which has been brought

about by an objective rise of the interdependence of nations, and by the need to promote the manageability of the world financial-economic system in the current conditions. It is in Russia's interests to play a full and equal part in developing the fundamental principles of the operation of the global financial-economic system in the current conditions;

• Development of regional and sub-regional integration in Europe, the Asia- Pacific region, Africa and Latin America. Integrated associations are acquiring an ever greater significance in the world economy and are becoming a considerable force in regional and sub-regional security and peacekeeping;

• Military-political rivalry among regional powers, the growth of separatism, ethnic-national and religious extremism. Integration processes, in particular in the Euro-Atlantic region, are often pursued on a selective and limited basis. Attempts to decry the role of a sovereign state as the fundamental component in international relations generate a threat of arbitrary interference in internal affairs. The problem of the proliferation of weapons of mass destruction and means of their delivery is acquiring serious dimensions. Ongoing and potential regional and local armed conflicts pose a threat to international peace and security. The growth of international terrorism, transnational organized crime, and illegal trafficking in drugs and weapons are starting to have a significant impact on global and regional stability.

The threats brought about by these tendencies are aggravated by the limited resource support for Russian foreign policy implementation, making it difficult for Russia to uphold its foreign economic interests, and reducing the influence it commands abroad in information and cultural spheres. And yet, the Russian Federation has the potential to attain a respectable place in the world. Further strengthening of Russia's statehood, consolidation of its civil society, and the rapid transition to a steady economic growth are of crucial importance in this respect. In the past decade, Russia has been able to employ additional opportunities for international cooperation as a result of the radical transformations in the country; Russia has advanced significantly along the road of integration into the system of world economic ties; it has joined a number of influential international organizations and institutions. Through its intensive efforts, Russia has managed to strengthen its standing in a number of major areas in the world arena. The Russian Federation is pursuing an independent and constructive foreign policy. The policy is based on consistency and predictability, on mutually beneficial pragmatism. This policy is as transparent as possible; it takes into consideration the legitimate interests of other states and is aimed at seeking joint solutions. Russia is a reliable partner in international relations. Its constructive role in resolving acute international problems has been generally acknowledged. A distinguishing feature of Russia's foreign policy is that it is balanced. This has been predetermined by Russia's geopolitical situation as one of the largest Eurasian powers, which requires an optimal combination of efforts along all vectors. Such an approach predetermines Russia's responsibility for maintaining security in the world at both the global and the regional level, and preconditions the development and mutual complementarity of its foreign policy activities at both the bilateral and the multilateral level.

III. Priorities of the Russian Federation in Addressing Global Problems

For Russia's foreign policy to be successful, it should be based on maintaining a reasonable balance between its goals and its potential to achieve these goals. Focusing political and diplomatic, military, economic, financial and other means on resolving foreign political tasks must be commensurate with their real importance to Russia's national interests, while the scope of participation in international affairs must be appropriate to strengthening the nation's standing. The diversity and complexity of international problems, and the existence of critical situations, mean that a timely assessment must be made of the priority each of them has in the Russian Federation's foreign policy activities. There is a need to enhance the effectiveness of political, legal, external economic and other instruments in protecting the state sovereignty of Russia and its national economy in conditions of globalization.

1. **FORMING A NEW WORLD ARCHITECTURE**

Russia is interested in a stable structure of international relations based on principles of justice, mutual respect and mutually beneficial cooperation. Such a structure should provide reliable security to each member of the world community in political, military, economic, humanitarian and other areas. The United Nations must remain the key center for regulating international relations in the 21st century. The Russian Federation shall firmly resist attempts to downgrade the role of the United Nations and its Security Council in world affairs. Building up the consolidating mission of the United Nations in the world implies:

• Strict observance of the fundamental principles of the UN Charter, including preservation of the status of the UN Security Council permanent members;

• Reasonable reform of the United Nations, with the aim of developing a mechanism for it to respond rapidly to world developments; this includes enhancing its potential to avert and resolve crises and conflicts;

• Further enhancement of the effectiveness of the UN Security Council, which bears the main responsibility for maintaining international peace and security; providing the body with broader representation by way of including new permanent members, and, primarily, notable developing countries. Reform of the United Nations must be based on the immutable right of veto by all permanent members of the UN Security Council. Russia attaches great importance to its participation in the G-8 group of the most developed industrial states. Regarding the mechanism of consultations and coordination of positions on the most important problems of the day as an important means of upholding and advancing its foreign political interests, the Russian Federation intends to build up its cooperation with its partners in this forum.

2. STRENGTHENING INTERNATIONAL SECURITY

Russia supports a further decrease in the role of the power factor in international relations, along with the simultaneous enhancement of strategic and regional stability. To this end, the Russian Federation:

• shall steadily fulfill the commitments it has undertaken in compliance with treaties and agreements in the sphere of restricting and reducing armaments; it will participate in elaborating and concluding new accords consistent both with its national interests and the security interests of other states;

• is prepared to proceed with a further reduction of its nuclear potential, on the basis of bilateral agreements with the United States of America, and— on a multilateral basis—with other nuclear powers, provided strategic stability in the nuclear sphere is not undermined. Russia will seek the preservation and observance of the 1972 Treaty on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems—the cornerstone of strategic stability. The implementationof the plans by the United States to create a national missile defense system will inevitably compel the Russian Federation to take appropriate steps to maintain its national security at a proper level;

• maintains its firm line of participating jointly with other states to prevent the proliferation of nuclear weapons, other weapons of mass destruction and means of their delivery, and corresponding materials and technologies. The Russian Federation is an ardent supporter of strengthening and developing relevant international regimes, including creating a global system for monitoring the nonproliferation of missiles and missile technologies. The Russian Federation firmly adheres to its commitments under the Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty, and urges all nations of the world to join it;

• devotes special attention to ensuring information security as an aspect of consolidating strategic stability;

*-intends to continue promoting the enhancement of regional stability by participating in the processes aimed at reducing and limiting conventional armed forces, and adopting confidence-building measures in the military sphere;

• regards international peacekeeping as an effective instrument for resolving armed conflicts, and calls for the strengthening of its legal foundation in strict accordance with the principles of the UN Charter. Supporting the measures to build up and modernize the potential of the United Nations Organization's anti-crisis rapid response, the Russian Federation intends to continue its active participation in peacekeeping operations mounted both under the aegis of the United Nations, and, in specific cases, by regional and sub-regional organizations. The need for, and the degree of, such participation shall be measured against the national interests and the international commitments of our country. Russia proceeds from the premise that only the UN Security Council has the authority to sanction use of force for the purpose of achieving peace;
• Proceeds from the premise that the use of force in violation of the UN Charter is unlawful and poses a threat to the stabilization of the entire system of international relations. All attempts to introduce into international language such concepts as "humanitarian intervention" and "limited sovereignty" in order to justify unilateral force that bypasses the UN Security Council are unacceptable. While prepared for constructive dialogue on upgrading the legal aspects of employing force in international relations in conditions of globalization, the Russian Federation believes that the search for concrete forms of response on the part of the international community in various emergency situations, including humanitarian crises, must be conducted collectively, with strict observance of the norms of international law and the UN Charter;
• shall participate in activities conducted under the aegis of the United Nations and other international organizations to eliminate natural and manmade disasters, other emergency situations, as well as to render humanitarian aid to afflicted countries;
• regards as its most important foreign policy mission to fight international terrorism, which is capable of destabilizing the situation not only in individual states, but in entire regions. The Russian Federation calls for further measures to intensify cooperation among states in this area. It is the direct duty of every state to protect its citizens against terrorist encroachments, to prevent any activity on its territory aimed at organizing such acts against the citizens and interests of other countries, and not to provide asylum for terrorists;
• shall determinedly combat illegal drug trafficking and the growth of organized crime, in cooperation with other states on a multilateral basis, primarily within the framework of specialized international agencies, and on a bilateral basis.

3**. INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS**

The main goal of the Russian Federation's foreign policy in the sphere of international economic relations is to promote the development of the national economy, which, in conditions of globalization, is unthinkable without Russia's broad integration into the structure of world economic ties. In order to achieve these objectives, Russia shall:
• ensure favorable external conditions for forming a market-oriented economy in our country, and for establishing a renewed foreign economic specialization of the Russian Federation, one that will guarantee maximum economic returns on the country's participation in the international division of labor;
• seek to reduce to a minimum the risks connected with Russia's further integration into the world economy, with consideration of the need to maintain the country's economic security;
• assist in the formation of a just international trade system, with the Russian Federation's full participation in international economic organizations, provided the national interests of our country are safeguarded in those organizations;
• promote the expansion of domestic exports, and rationalization of imports; help Russian business ventures abroad, uphold their interests in foreign markets, oppose discrimination against Russian manufacturers and exporters, and ensure strict compliance by businesses engaged in foreign economic activity with the corresponding Russian legislation;

• encourage foreign investments, above all in the real sector and priority spheres of Russia's economy;
• seek to ensure the preservation and optimal use of Russian property abroad;
• strive to service its foreign debt in line with the country's actual capacities, and seek to maximize the recovery of credits granted to foreign states;
• form a comprehensive system of Russian legislation and international legal and treaty foundations in the economic sphere.

Russia must be prepared to utilize all available economic levers and resources to uphold its national interests.

Taking into account the growing threat of global natural and man-made disasters, the Russian Federation favors an expansion of international cooperation to ensure environmental security, including with the use of state-of-the art technologies, in the interests of the entire global community.

4. HUMAN RIGHTS AND INTERNATIONAL RELATIONS

Committed to the values of democratic society, including respect for human rights and freedoms, Russia sees its goals as follows:

• to seek respect for human rights and freedoms all over the world, on the basis of respect for the norms of international law;
• to protect the rights and interests of Russian citizens and compatriots abroad on the basis of international law and effective bilateral agreements. The Russian Federation will seek to obtain adequate guarantees for the rights and freedoms of compatriots in states where they permanently reside, and to maintain and develop comprehensive ties with them and their associations;
• to develop international cooperation in the field of humanitarian exchange;
• to expand its participation in international conventions and agreements related to human rights;
• to proceed with bringing legislation of the Russian Federation into line with Russia's international obligations.

5. INFORMATION SUPPORT FOR FOREIGN POLICY ACTIVITIES

An important task pursued by the Russian Federation in its foreign policy activities is to communicate to the broad sections of the world public objective and accurate information about Russia's stance on key international problems, its foreign policy initiatives, and the actions undertaken by the Russian Federation, as well as about accomplishments of Russian culture, science, and intellectual creative pursuits. Foremost is the mission to shape a positive perception of Russia abroad and a friendly attitude towards it. An integral element of this work should be purposeful efforts aimed at explaining to the broad public abroad the essence of Russia's domestic policies and the processes inside the country. There is a pressing need for Russia rapidly to develop its own effective means of influencing public opinion abroad.

IV. Regional Priorities

It is a priority of Russia's foreign policy to ensure the suitability of multilateral and bilateral cooperation with the member states of the Commonwealth of Independent States (CIS) for the country's national security tasks. Emphasis will be placed on the development of good-neighborly relations and strategic partnerships with all CIS member states. Practical relations with each of them should be developed with due consideration of their respective openness to cooperation and readiness to acknowledge, in a due manner, the interests of the Russian Federation, and in particular to guarantee the rights of Russian compatriots.

Proceeding from the principle of multi-speed and multi-level integration within the CIS framework, Russia will regulate the characteristics and nature of its interaction with CIS member states both within the CIS as a whole, and within smaller associations, primarily the Customs Union and the Collective Security Treaty. A priority task is to strengthen the Union of Belarus and Russia as the most advanced, at this stage, mode of integration of two

sovereign states. We attach prime importance to joint efforts toward settling conflicts in CIS member states, and to development of cooperation in the military-political sphere and in the sphere of security, particularly in fighting international terrorism and extremism. Serious emphasis will be placed on development of economic cooperation, including the creation of a free trade zone and implementation of programs for joint rational use of natural resources. Specifically, Russia will work towards conferring such a status on the Caspian Sea, which will allow the littoral states to develop mutually beneficial cooperation in exploitation of the local resources on a just basis and with proper consideration of each other's legitimate interests. The Russian Federation will undertake efforts to secure the observance of mutual obligations concerning the preservation and augmentation of the common cultural heritage in the CIS member states. Relations with European states are a traditional priority of Russia's foreign policy. The main aim of Russian foreign policy in Europe is the creation of a stable and democratic system for European security and cooperation. Russia is interested in further balanced development of the multi-functional nature of the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) and will strive to achieve this end. It is important that we make sure the legislative potential, which this organization has accumulated since the 1975 adoption of the Helsinki Final Act and which remains relevant, is applied as fully as possible. Russia will firmly oppose attempts to narrow down the OSCE's functions, and specifically any attempts to redirect its activities to the post-Soviet space and the Balkans. Russia will seek to render the adapted Treaty on the Conventional Armed Forces in Europe an effective instrument for European security and for imparting an all-inclusive nature to the confidence-building measures, including, specifically, coalition activities and naval activities. Based on its own need to build a civil society, Russia intends to continue its participation in the activities of the Council of Europe. Of key importance are relations with the European Union (EU). The ongoing processes within the EU are increasingly impacting on developments within Europe. There is EU expansion, transition to a single currency, institutional reform, and the emergence of a common foreign policy and security policy, and the policy on EU defense identity. Russia regards these processes as an objective component of European development, and will seek due consideration of its interests, including in the sphere of bilateral relations with individual EU member states. The Russian Federation regards the EU as one of its main political and economic partners, and will strive to develop with it an intensive, stable and long term cooperation that is not susceptible to fluctuations governed by expediency. The nature of relations with the EU is determined by the framework of the Agreement on partnership and cooperation of June 24, 1994, which establishes a partnership between the Russian Federation and the European communities and their member states, and which is yet to come into full effect. Specific issues primarily that of adequate respect for the interests of the Russian side in the process of EU expansion and reform will be dealt with on the basis of the Strategy for development of relations between the Russian Federation and the European Union, adopted in 1999. The EU's emerging military-political dimension should be a subject of particular attention. Russia has a realistic appreciation of the role of the North Atlantic Treaty Organization (NATO), and, recognizing the importance of cooperation with the alliance in the interests of maintaining security and stability on the continent, is open to constructive interaction. The necessary foundation for such interaction was laid by the Founding Act on mutual relations, cooperation and security between the Russian Federation and the North Atlantic Treaty Organization of May 27, 1997. The intensity of Russia's cooperation with NATO will be determined by the latter's compliance with the key stipulations of the document, primarily those concerning non-use of force or threat of force, and non-deployment of conventional armed forces, nuclear weapons and means of their delivery in the new members' territories. At the same time, in a number of areas, NATO's present-day political and military guidelines do not accord with the security interests of the Russian Federation and, in some instances, run counter to these interests. First and foremost,

this relates to the provisions of NATO's new strategic concept, which do not rule out operations employing force beyond the zone of the application of the Washington Treaty and without the sanction of the UN Security Council. Productive and constructive cooperation between Russia and NATO is possible only provided it is based on due respect for the interests of the sides and an unconditional fulfillment of mutual obligations assumed. Interaction with Western European states, primarily with such influential ones as the UK, Germany, Italy and France, constitutes an important resource for Russia in upholding its national interests in European and world affairs, and for the stabilization and growth of the Russian economy. In its relations with the states of Central and Eastern Europe, Russia's priority remains maintenance of existing human, economic, and cultural ties, overcoming ongoing crises, and giving further impetus to cooperation with consideration of the new conditions and Russia's interests. There are good prospects for the development of the Russian Federation's relations with Lithuania, Latvia and Estonia. Russia wants these relations to develop as neighborly, mutually beneficial cooperation. In this respect, an indispensable condition is acknowledgement by the states in question of Russia's interests, including, most crucially, the rights of their Russian-speaking populations. Russia will offer maximum assistance in reaching a settlement in the Balkans, which should be based on coordinated decisions by the world community. It is of fundamental importance to preserve the territorial integrity of the Federal Republic of Yugoslavia, and to oppose its disintegration, fraught as that would be with the threat of the emergence of a pan-Balkan conflict with unpredictable consequences. The Russian Federation is prepared to overcome the considerable recent difficulties in its relations with the USA, and to preserve the infrastructure of the Russian-American cooperation, which has been in place for almost 10 years. Despite serious, and, in some instances, fundamental differences, Russian-American interaction is an essential prerequisite for improving the international situation and achieving global strategic stability. Above all, this refers to the problems of disarmament, arms control and nonproliferation of weapons of mass destruction, as well as to prevention and settlement of the most dangerous regional conflicts. It is only through active dialogue with the USA that the issues of limiting and reducing strategic nuclear weapons can be resolved. It is in both our interests to maintain regular bilateral contacts at all levels, ruling out interruptions in relations and setbacks in negotiations on key political, military and economic matters. Asia is a subject of steadily growing significance in the context of the entire foreign policy conducted by the Russian Federation, and this is preconditioned by Russia's direct affinity with this dynamically developing region and the need for an economic upturn in Siberia and the Far East. Emphasis will be placed on invigoration of Russia's participation in the main integrative structures of the Asia-Pacific Region, namely the Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Forum, the regional forum on security of the Association of South East Asian Nations (ASEAN), and the Shanghai Five (Russia, China, Kazakhstan, Kyrgyzstan, and Tajikistan), which was created with Russia's active involvement. One of the crucial tasks of Russian foreign policy in Asia lies in developing friendly relations with the leading Asian powers, primarily China and India. The concurrence of the fundamental approaches of Russia and China to the key issues of world politics is one of the mainstays of regional and global stability. Russia seeks to develop mutually advantageous cooperation with China in all areas. The main task is, as before, to bring the range of economic interaction into line with the level of political relations. Russia intends to strengthen its traditional partnership with India, including in international affairs, and to assist in overcoming problems persisting in South Asia and in strengthening stability in the region. Russia regards the signing by India and Pakistan of the Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty and their accession to the Treaty on the Nonproliferation of Nuclear Weapons as an important factor contributing to stability in the Asia-Pacific Region. Russia will advocate the establishment of nuclear nuclear free zones in Asia. The Russian Federation favors stable development of its relations with Japan and wants

to achieve genuine good-neighborly relations that will accord with the interests of both countries. Within the framework of the existing negotiating mechanisms, Russia will continue to seek a mutually acceptable solution to the issue of formalizing an internationally recognized border between the two states. Russian foreign policy is aimed at building up the positive dynamism of relations with the states of South East Asia. It is important to develop further relations with Iran. Of fundamental importance for Russia is overall improvement of the situation in Asia, which faces growing geopolitical ambitions on the part of a number of states, a mounting arms race, and persistence of hotbeds of tension and conflicts. Of greatest concern is the situation on the Korean Peninsula. Our efforts will be focused on ensuring Russia's equal participation in resolving the Korean problem, and on maintaining balanced relations with both Korean states. The protracted conflict in Afghanistan poses a real threat to the security of the southern CIS borders, and directly affects Russian interests. Russia, in cooperation with other states concerned, will undertake consistent efforts to achieve a lasting and just political settlement of the Afghan problem and to prevent the export of terrorism and extremism from the country. Russia will work to promote stabilization of the situation in the Middle East, including in the Persian Gulf zone and North Africa, in light of the impact that the situation in the region has on the whole world. As a co-sponsor of the peace process, Russia intends to pursue an active participation in the post-crisis mitigation of the situation in the region. Russia's priority here will be to restore and strengthen its status, particularly its economic status, in this region of the world that is so rich and important for our interests. Russia views the Greater Mediterranean as a meeting point of a number of regions, namely the Middle East, the Black Sea region, the Caucasus, and the Caspian Sea basin, and intends to steer a purposeful course toward turning the area into a zone of peace, stability and good-neighborly relations, which will help advance Russian economic interests there, in particular in terms of defining routes for important energy flows. Russia will expand interaction with African states and assist the earliest possible settlement of regional armed conflicts in Africa. It is also necessary to develop a political dialogue with the Organization of African Unity (OAU) and with sub-regional organizations, and to use their capabilities to enable Russia to join multilateral economic projects on the continent. Russia strives for a higher level of political dialogue and economic cooperation with the countries of Central and South America, relying on the substantial progress achieved in its relations with this region in the 1990s. It will work, specifically, to expand interaction with the states of Central and South America in international organizations, to encourage Russian science-intensive industrial exports to Latin American countries, and to develop with them military and technical cooperation. When determining the regional priorities of its foreign policy, the Russian Federation will take account of the rapidity and trends of the processes of formation of the key world centers and the degree of their members' readiness to expand their bilateral interaction with Russia.

V. Formation and Implementation of the Foreign Policy of the Russian Federation

The President of the Russian Federation, in conformity with his constitutional powers, provides guidance for the country's foreign policy and, as Head of State, represents the Russian Federation in international relations. The Council of the Federation and the State Duma of the Federal Assembly of the Russian Federation, within the framework of their constitutional powers, pursue legislative work to support the foreign policy course of the Russian Federation and fulfillment of its international obligations. The Security Council of the Russian Federation drafts decisions of the President of the Russian Federation in the area of international security and monitors their implementation. The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation carries out work on the direct implementation of the foreign policy course approved by the President of the Russian Federation. The Russian Foreign Ministry coordinates the foreign policy activities pursued by federal executive authorities and monitors them in accordance with Decree No. 375 of the President of the Russian Federation of March 12, 1996, "On the Coordinating Role of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian

Federation in the Conduct of the Unified Foreign Policy Line of the Russian Federation." The constituent entities of the Russian Federation shall pursue their international ties in accordance with the Constitution of the Russian Federation the Federal Law on coordination of international and external economic ties of the constituent entities of the Russian Federation and other legislative acts. The Foreign Ministry of Russia and other federal executive authorities render assistance to constituent entities of the Russian Federation in their international cooperation with strict respect for the sovereignty and territorial integrity of the Russian Federation. While preparing decisions on the conduct of the state's foreign policy course, the federal executive authorities cooperate, if necessary, with non-governmental organizations of Russia. A more extensive involvement of non-governmental organizations in the country's foreign policy activities is consistent with the task of ensuring maximum support by civil society for state foreign policy and is capable of contributing to its effective implementation. Consistent implementation of foreign policy will create favorable conditions for the fulfillment of the historic choice of the peoples of the Russian Federation in favor of a state based on the rule of law, democratic society, and a socially oriented market economy.

الملحق الثاني:

Military Doctrine of the Russian Federation[1]

(2000)

The Military Doctrine of the Russian Federation (hereinafter referred to as the Military Doctrine) is a summary of the official views (guidelines) determining the military-political, military-strategic, and military-economic foundations for safeguarding the military security of the Russian Federation. The Military Doctrine is a document for a transitional period—the period of the formation of democratic statehood and a mixed economy, the transformation of the state's military organization, and the dynamic transformation of the system of international relations. The Military Doctrine elaborates the Main Provisions for the Military Doctrine of the Russian Federation of 1993, and specifies, in respect of the military sphere, the guidelines of the National Security Concept of the Russian Federation. The provisions of the Military Doctrine are based on a comprehensive evaluation of the state of the military-political situation and a strategic forecast of its development, on a scientifically grounded definition of the current and long-term missions, objective requirements, and actual potential for safeguarding the military security of the Russian Federation, as well as on a systematic analysis of the content and nature of modern wars and armed conflicts, and Russian and foreign experience of military organizational development and the art of war. The Military Doctrine is defensive in nature—something that is preconditioned by the organic combination within its stipulations of a consistent adherence to peace, together with a firm determination to protect national interests and guarantee the military security of the Russian Federation and its allies. The legal basis for the Military Doctrine is provided by the Constitution of the Russian Federation, federal laws of the Russian Federation and other normative legal acts, and the Russian Federation's international treaties on safeguarding military security. The provisions of the Military Doctrine may be clarified and supplemented, taking account of changes in the military-political situation, the nature and content of military threats, and the conditions underlying the organizational development, advancement, and employment of the state's military organization, and may also be further spelt out in the Russian Federation President's annual messages to the Federal Assembly, in directives on planning for the use of the Armed Forces of the Russian Federation and other troops, military formations and bodies, and in other documents concerning the issues of ensuring the Russian Federation's military security. Implementation of the Military Doctrine shall be achieved by means of the centralization of state and military command and control, and the implementation of a range of political, diplomatic, economic, social, information, legal, military, and other measures aimed at safeguarding the military security of the Russian Federation and its allies.

I. Military-Political Principles

MILITARY-POLITICAL SITUATION

1. The state of, and prospects for, the development of the current military political situation are shaped by the qualitative improvement in the means, forms, and methods of military operation, by the increase in its expanse and the gravity of its consequences, and by its spread to new spheres. The possibility of achieving military-political goals through indirect, non-close-quarter operations determines the especial hazard that modern wars and armed conflicts represent for peoples and states and for preserving international stability and peace, and thus

predetermines the vital necessity to take exhaustive measures to prevent them and to achieve a peaceful resolution to disputes at an early stage in their emergence and development.

2. The military-political situation is determined by the following key factors:

• a reduction in the threat of the unleashing of a large-scale war, including a nuclear war;
• the shaping and reinforcement of regional power centers;
• the advance of national, ethnic, and religious extremism;
• the rise of separatism;
• the spread of local wars and armed conflicts;
• an intensification of the regional arms race;
• the proliferation of nuclear and other types of weapons of mass destruction and their means of delivery;
• the exacerbation of information confrontation.

3. The following factors exert a destabilizing effect on the military-political situation:

• attempts to diminish (ignore) the existing mechanisms for ensuring international security (particularly the UN and OSCE);
• the use of military action by way of "humanitarian intervention" without the sanction of the UN Security Council, in circumvention of the generally accepted principles and norms of international law;
• the violation by certain states of international treaties and agreements in the sphere of arms limitation and disarmament; the use by the subjects of international relations of information and other (including non-conventional) means and technologies for aggressive (expansionist) purposes;
• the operation of extremist nationalist, religious, separatist, and terrorist movements, organizations, and structures;
• the expansion of the scale of organized crime, terrorism, and trafficking in weapons and drugs, and the transnational structure of these activities.

THE MAIN THREATS TO MILITARY SECURITY

4. Under today's conditions the threat of direct military aggression in traditional forms against the Russian Federation and its allies has been reduced, thanks to positive changes in international affairs, the pursuit of an active peaceful foreign policy course by Russia, and the maintenance of Russia's military potential—primarily its nuclear deterrent potential—at a sufficient level. At the same time, the external and internal threats to the military security of the Russian Federation and its allies persist and, in certain spheres, are growing.

5. The main external threats are:

• territorial claims against the Russian Federation; interference in Russia's internal affairs;
• attempts to ignore (violate) the interests of the Russian Federation in resolving international security problems, and to oppose its strengthening as an influential center in a multipolar world;
• the existence of seats of armed conflict, particularly close to the state border of the Russian Federation and the borders of its allies;
• the formation (buildup) of groups of troops (forces), leading to the violation of the existing balance of forces, close to the Russian Federation's state border and the borders of its allies, or on the seas adjoining their territories;
• the expansion of military blocs and alliances to the detriment of the military security of the Russian Federation;
• the entry of foreign troops, in contravention of the UN Charter, onto the territory of friendly states adjoining the Russian Federation;
• the formation, equipping, and training on other states' territories of armed formations and groups, with a view to bringing them for operations on the territory of the Russian Federation and its allies;

• attacks (armed provocations) on Russian Federation military installations located on the territory of foreign states, as well as on installations and facilities on the Russian Federation's state border, the borders of its allies, or the high seas;
• actions aimed at undermining global and regional stability, in particular by inhibiting the work of the Russian structures of state and military control, or at disrupting the operation of strategic nuclear forces, missile attack early-warning, antimissile defense, and space monitoring systems and systems for ensuring their combat stability, facilities for nuclear munitions storage, and for nuclear power generation, facilities of the nuclear and chemical industries, and other potentially hazardous installations;
• hostile information (information-technological, information-psychological) operations that damage the military security of the Russian Federation and its allies;
• discrimination and the suppression of the rights, liberties, and legitimate interests of the citizens of the Russian Federation in foreign states;
• international terrorism.
6. The main internal threats are:
• attempts at the violent overthrow of the constitutional order;
• illegal activities by extremist nationalist, religious, separatist, and terrorist movements, organizations, and structures aimed at undermining the unity and territorial integrity of the Russian Federation and destabilizing the domestic political situation in the country;
• the planning, preparation, and conduct of operations aimed at disrupting the operation of federal bodies of state power, and attacking state, economic, or military facilities, or facilities related to vital services or the information infrastructure;
• the creation, equipping, training, and operation of illegal armed formations;
• illegal dissemination (trafficking) on Russian Federation territory of weapons, ammunition, explosives, and other means that may be used to carry out acts of sabotage, acts of terrorism, or other illegal actions;
• organized crime, terrorism, smuggling, and other illegal activities on a scale threatening the military security of the Russian Federation.

ENSURING MILITARY SECURITY

7. Ensuring the Russian Federation's military security is a crucial area of the state's activity. The main goals of safeguarding military security are to prevent, localize, and neutralize military threats to the Russian Federation. The Russian Federation is considering how to safeguard its military security within the context of developing a democratic state based on the rule of law, carrying out socio-economic reform, upholding the principles of equal partnership, mutually beneficial cooperation, and good-neighborliness in international affairs, consistently shaping an overall and comprehensive international security system, and preserving and strengthening peace throughout the world. The Russian Federation:
• proceeds on the basis of the abiding importance of the fundamental principles and norms of international law, which are organically interconnected and supplement each other;
• retains the status of a nuclear power to contain (prevent) aggression against it and (or) its allies;
• implements a joint defense policy together with the Republic of Belarus, coordinates with it activities in the sphere of military organizational development, the development of the armed forces of the member states of the
Union State, and the employment of military infrastructure, and takes other measures to maintain the defense capability of the Union State;
• attaches priority importance to enhancement of the collective security system within the CIS framework, on the basis of developing and strengthening the Collective Security Treaty;
• regards as partners all states whose policies do not damage its national interests and security, and do not contravene the UN Charter; gives preference to political, diplomatic, and other

non-military means of preventing, containing, and neutralizing military threats at regional and global levels;
• strictly observes the international treaties concluded by the Russian Federation in the sphere of arms limitation, reduction, and elimination, and promotes implementation of these treaties and the safeguarding of the regimes they stipulate;
• scrupulously implements the Russian Federation's international treaties as regards strategic offensive arms and missile defense, and is ready for further reductions in its nuclear weapons, on a bilateral basis with the United States, as well as on a multilateral basis with other nuclear states, down to minimal levels that meet the requirements of strategic stability;
• seeks to make universal the regime of nonproliferation of nuclear weapons and their delivery systems, to resolutely enhance the effectiveness of that regime through a combination of prohibitive, monitoring, and technological measures, and to end and comprehensively ban nuclear testing;
• promotes the expansion of confidence-building measures between states in the military sphere, including reciprocal exchanges of information of a military nature and the coordination of military doctrines, plans, measures for military organizational development, and military activities.
8. The military security of the Russian Federation is ensured by the sum total of the forces, means, and resources at its disposal. Under present-day conditions the Russian Federation proceeds on the basis of the need to possess a nuclear potential capable of delivering a particular level of damage to any aggressor (state or coalition of states) under any circumstances. The Russian Federation views the nuclear weapons, with which the Armed Forces of the Russian Federation are equipped, as a factor in containing aggression, ensuring the military security of the Russian Federation and its allies, and maintaining international stability and peace. The Russian Federation reserves the right to use nuclear weapons in response to the use of nuclear and other types of weapons of mass destruction against it and (or) its allies, as well as in response to a large-scale aggression with the use of conventional weapons in situations critical to the national security of the Russian Federation.
The Russian Federation will not use nuclear weapons against states party to the Nonproliferation Treaty that do not possess nuclear weapons, except in the event of an attack on the Russian Federation, the Russian Federation's Armed Forces or other troops, its allies, or a state to which it has security commitments that is launched or supported by a non-nuclear state jointly, or under allied commitments, with a state possessing nuclear weapons.
9. The main principles for safeguarding military security are:
• the combination of firm centralized leadership of the state's military organization with civilian control over its activities;
• effective forecasting, the timely detection and classification of military threats, and adequate responses to them;
• sufficient forces, means, and resources to ensure military security, and their rational use;
• correspondence between the level of preparedness, training, and provision of the state's military organization and the requirements of military security;
• the rejection of damaging international security and the national security of other countries.
10. Following is the main content of safeguarding military security:
a) in peacetime:
• formation and implementation of a single state policy in the sphere of ensuring military security;
• maintenance of internal political stability and protection of the constitutional order, integrity, and inviolability of the territory of the Russian Federation
• establishment and development of friendly (allied) relations with neighboring and other states;
• creation and improvement of the system of defense of the Russian Federation and its allies;

• comprehensive support for, and qualitative improvement of, the Armed Forces of the Russian Federation, and other troops, military formations, and bodies (hereinafter the Russian Federation Armed Forces and other troops) and maintenance of their readiness for coordinated actions to avert, contain, and eliminate external and internal threats;
• preparation of a package of measures for transferring the Russian Federation Armed Forces and other troops to a wartime footing (including their mobilization deployment);
• improvement of the economic, technological, and defense industrial basis; enhancement of the mobilization readiness of the economy; creation of conditions ensuring the timely switching of industrial enterprises, stipulated in the plan, to the production of military output; organization of the preparation of the bodies of state power, enterprises, institutions, and organizations, and the country's population for performing missions to safeguard military security and carry out territorial and civil defense;
• protection of the Russian Federation's facilities and installations on the high seas, in space, and on the territory of foreign states; protection of shipping, fishing, and other types of activities in the adjacent maritime zone and in distant regions of the ocean;
• protection and defense of the state border of the Russian Federation within the limits of border territory, airspace, and the underwater environment and of the exclusive economic zone and continental shelf of the Russian Federation and their natural resources;
• assisting (where necessary) political acts of the Russian Federation through implementing adequate measures of a military nature and by means of a naval presence;
• preparation for territorial and civil defense;
• development of the necessary military infrastructure;
• ensuring the security of citizens of the Russian Federation and protecting them from military threats;
• development of a conscious attitude among the population toward safeguarding the country's military security;
• monitoring of the mutual fulfillment of treaties in the sphere of arms limitation, reduction, and elimination, and the strengthening of confidence building measures;
• ensuring readiness to participate (participating) in peacekeeping activities;

b) in a period of threat and on the commencement of a war (armed conflict):
• the timely declaration of a state of war; imposition of martial law or a state of emergency in the country or in particular regions within the country; full or partial strategic deployment of the Russian Federation Armed Forces and other troops, or units thereof; bringing them into readiness to perform their missions;
• coordination, in compliance with federal legislation, of the activities of the federal bodies of state power, the bodies of state power of the federal entities of the Russian Federation, local self-government bodies, non-governmental organizations, and citizens in the interests of repelling aggression;
• organization and coordinated implementation of armed, political, diplomatic, information, economic, and other forms of struggle;
• adoption and implementation of decisions on the preparation for, and conduct of, military operations;
• the switching of the country's economy, and of its individual sectors, enterprises and organizations, transportation, and communications, onto a footing of work in the conditions of a state of war;
• organization and implementation of territorial and civil defense measures;
• provision of aid to allies of the Russian Federation; engagement and fulfillment of their potential for achieving joint objectives in a war (armed conflict);
• prevention of the engagement of other states in the war (armed conflict) on the side of the aggressor;

• use of the potential of the United Nations and other international organizations to prevent aggression, force the aggressor to end the war (armed conflict) at an early stage, and restore international security and peace.

THE MILITARY ORGANIZATION OF THE STATE

11. The state's military organization serves the objectives of safeguarding the military security of the Russian Federation.

12. The military organization of the state includes the Russian Federation Armed Forces, which constitute its core and the basis of safeguarding military security; other troops, military formations, and organs assigned to perform military security missions by military methods; and their command and control bodies. The state's military organization also includes that part of the country's industrial and scientific complexes that is designed for carrying out missions relating to military security.

13. The main goal of the development of the state's military organization is to ensure guaranteed protection of the national interests and military security of the Russian Federation and its allies.

14. Fundamental principles of development of the state's military organization are:

• adequate consideration of conclusions based on an analysis of the state of, and prospects for, the development of the military-political situation;

• centralization of leadership;

• unified command on a legal basis;

• achievable correspondence, within the bounds of the country's economic capacity, between, on the one hand, the level of combat and mobilization readiness, and the preparedness of bodies of military command and control and of the troops (forces), their structures, fighting strength and strength of the reserve, and reserves of material means and resources, and, on the other hand, the missions of safeguarding military security;

• unity of training and education;

• fulfillment of the rights and freedoms of service members and safeguarding their social protection and appropriate social status and living standards.The development of all components of the state's military organization shall be carried out in accordance with normative labor acts regulating their activity, and on the basis of agreed and coordinated programs and plans.

15. The key priorities of development of the state's military organization are:

• creation of an integrated system of command and control of the state's military organization, and ensuring its effective operation;

• development and improvement of the troops (forces) ensuring strategic containment (including nuclear containment);

• creation and maintenance in sufficient readiness of structures for preparing mobilization resources, and for ensuring the mobilization deployment of the Russian Federation Armed Forces and other troops;

• manning, equipping, all-around support, and preparation of combined units and troop units for a state of permanent combat readiness of general- purpose forces for performing missions of containment and conducting combat operations in local wars and armed conflicts.

16. Basic principles of development of the state's military organization are:

• bringing the structure, composition, and strength of the components of the state's military organization into line with the missions of ensuring military security, taking into consideration the country's economic potential;

• enhancing the qualitative level, efficiency, and security of functioning of the technological basis of the system of state and military command and control;

• improving military-economic support for the state's military organization on the basis of the concentration and rational utilization of financial and material resources;

• improving strategic planning on the principle of joint use of the Russian Federation Armed Forces and other troops;
• increasing the effectiveness of the functioning of systems of personnel training, military education, operational and combat training, education of service members, all types of support, and military science;
• improving the system of manning (based on the contract and draft principle, with a gradual increase—as the necessary socio-economic conditions are created—in the proportion of service members performing military service under contract, first and foremost in the posts of junior commanding officers and specialists in the leading combat specialties);
• increasing the effectiveness of the system of operation and maintenance of arms and military equipment;
• improving special information support for the Russian Federation Armed Forces and other troops, and their command and control bodies;
• reinforcing the rule of law, order, and military discipline;
• implementing state policy to enhance the prestige of military service and to train Russian Federation citizens for it;
• assisting international military (military-political) and military-technical cooperation;
• improving the normative legal base for the construction, development, and utilization of the state's military organization and its relations with society.

17. An integral component and a priority task at the present stage in military organizational development is carrying out the comprehensive military reform required by the radical changes in the military-political situation and the tasks and conditions of safeguarding the military security of the Russian Federation. Within the framework of military reform, there must be an interconnected, coordinated reform of all components of the state's military organization.

LEADERSHIP OF THE STATE'S MILITARY ORGANIZATION

18. The lead role in the organizational development, preparation, and use of the state's military organization, and in safeguarding the military security of the Russian Federation, shall be played by the President of the Russian Federation, who is supreme commander in chief of the Russian Federation Armed Forces.

19. The Russian Federation Government shall organize the equipping of the Russian Federation Armed Forces and other troops with arms and military and special equipment and their furnishing with material means, resources, and services; it shall take the overall lead in the operational equipping of the territory of the Russian Federation in the interests of defense; and it shall carry out other functions, as stipulated in the federal legislation, to ensure military security.

20. The federal bodies of state power, bodies of state power of the federal entities of the Russian Federation, and local self-government bodies shall exercise the powers vested in them by federal legislation in safeguarding military security. Enterprises, institutions, organizations, public associations, and citizens of the Russian Federation take part in ensuring military security in conformity with the procedure specified by federal legislation.

21. Command and control of the Russian Federation Armed Forces and other troops shall be exercised by the leaders of the corresponding federal bodies of executive power.

22. The Russian Federation Defense Ministry shall coordinate the activity of federal bodies of executive power and organs of executive power of the federal entities of the Russian Federation on questions of defense, the formulation of concepts for the organizational development and the development of other troops, and procurement of arms and military equipment for them, and shall formulate—with the involvement of the corresponding federal bodies of executive power—the concept of the development of armaments, military and special equipment, and the federal state armaments program, as well as proposals for state defense procurement. The General Staff of the Russian Federation Armed Forces is the main

organ of operational command and control of the Russian Federation Armed Forces, coordinating the activities and organizing the collaboration of the Russian Federation Armed Forces with other troops in conducting missions in the sphere of defense. The directorates of the commanders in chief (commanders) of branches (combat arms) of the Russian Federation Armed Forces (troops) shall carry out the formulation and implementation of plans for the organizational development and use of branches (arms) of the Russian Federation Armed Forces (troops) and their operational and mobilization training, technical equipment, and personnel training, and shall carry out command and control of the troops(forces) and their routine activities, and the development of the basing system and infrastructure. The directorates of military districts (operational-strategic commands) shall implement command and control of inter-branch groups of general-purpose troops (forces) and the planning and organization of measures for joint training with other troops, military formations, and bodies for safeguarding military security within the established bounds of responsibility, taking into account their tasks and the integrated system of military-administrative division of the territory of the Russian Federation.

23. In order to carry out command and control of coalition groupings of troops (forces), corresponding joint bodies of military command and control shall be established by a coordinated decision of the bodies of state power of the countries participating in the coalition.

24. For the purpose of centralized leadership in safeguarding the military security of the Russian Federation, integrated strategic and operational planning shall be carried out with regard to the use of the Russian Federation Armed Forces and other troops in the interests of defense, as well as program-targeted planning of military organizational development envisaging the formulation of long-term (10–15 years), medium-term (4–5 years) and short-term (1–2 years) documents.

25. Organization of the lead role in safeguarding the military security of the Russian Federation in a period of threat, and the creation and operation of the relevant bodies of state power and organs of military command and control, shall be regulated by corresponding legislative and other normative legal acts of the Russian Federation.

II. Military-Strategic Principles

NATURE OF WARS AND ARMED CONFLICTS

1. The Russian Federation maintains its readiness to wage war and participate in armed conflicts exclusively with a view to preventing and repelling aggression, defending the integrity and inviolability of its territory, and ensuring the military security of the Russian Federation as well as that of its allies in conformity with international treaties.

2. The nature of modern wars (armed conflicts) is determined by the military political goals they pursue, by the means of achieving those goals, and the scale of the military operations. Accordingly, a modern war (armed conflict) may be:

• in terms of military-political goals—just (not contravening the UN Charter and the fundamental norms and principles of international law, and waged as self-defense by the side subjected to aggression); or unjust (contravening the UN Charter and the fundamental norms and principles of international law, falling within the definition of aggression, and waged by the party undertaking the armed attack);

• in terms of the means employed—using nuclear and other types of weapons of mass destruction; using only conventional weapons;

• in terms of scale—local, regional, or large-scale.

3. The main general features of contemporary warfare are:

• the impact it has on all spheres of human activity;

• its coalition nature;

• the broad use of indirect, non-close-quarter, and other (in particular nontraditional)

forms and means of operation, and long-range fire and electronic
destruction;
• a striving on the part of the sides to disrupt the system of state and military command and control;
• the utilization of highly efficient state-of-the-art systems of weapons and military hardware (including those developed on the basis of new physical principles);
• highly maneuverable operations by troops (forces) in disparate locations with the extensive use of air-mobile forces, airborne troops and special purpose forces;
• attacks against troops (forces), rear-service and economic facilities, and communications throughout the territory of each of the parties engaged in the war;
• the conduct of air missions and operations; the catastrophic consequences of hitting (destroying) power-generation plants (primarily nuclear), chemical and other hazardous production facilities, infrastructure, communications, and sites of vital facilities;
• a high likelihood of new states becoming involved in the war, the escalation of warfare, and the expansion of the scale and range of the means used, including weapons of mass destruction;
• the participation in the war of irregular armed groups, as well as regular formations.
4. Armed conflict can emerge in the form of an armed incident, an armed action, and other armed clashes on a limited scale, and result from an attempt to resolve national, ethnic, religious, or other differences by means of military conflict. Border conflict represents a special form of armed conflict. Armed conflict can be international in nature (involving two or more states) or inter-ethnic and internal in nature (with armed confrontation waged inside an individual state).
5. Armed conflict is characterized by:
• a high degree of involvement and vulnerability of the local population;
• the engagement of irregular armed formations;
• the extensive use of disruptive and terrorist methods;
• the complicated moral and psychological atmosphere in which the troops operate; Military Doctrine of the Russian Federation 117
• the enforced diversion of significant forces and assets to ensure the security of transportation routes or areas and locations where troops (forces) are deployed;
• the threat of the conflict's transformation into a local (international armed conflict) or civil (internal armed conflict) war.
6. With a view to performing missions in an internal armed conflict, unified (multi-departmental) groups of troops (forces) and command and control units may be established.
7. A local war may be waged by groups of troops (forces) deployed in a conflict zone, reinforced if necessary by transfers of troops, forces, and assets from other areas, and with the partial strategic deployment of armed forces. In a local war the sides will operate within the borders of the warring states and pursue limited military-political goals.
8. A regional war may ensue from escalation of a local war or armed conflict and be waged with the engagement of two or several states (groups of states) in a single region, by national or coalition armed forces using both conventional and nuclear weapons. The sides in a regional war will pursue important military-political goals.
9. A large-scale war may result from an escalation of an armed conflict, local or regional war, or from the involvement in them of a considerable number of countries from various parts of the world. A large-scale war using only conventional weapons will be characterized by a high likelihood of growing into a nuclear war with catastrophic consequences for civilization and the foundations of human life and existence. In a large-scale war the sides will pursue radical military-political goals. It will require the total mobilization of all the material and spiritual resources of the states involved.
10. A large-scale (regional) war may be preceded by a period of threat.

11. A large-scale (regional) war may have an initial period in which the main feature is intense armed action aimed at gaining the strategic initiative, preserving, stable state and military command and control, achieving supremacy in the information sphere, and winning (maintaining) air superiority. In the event of a prolonged large-scale (regional)
12. The Russian Federation consistently and firmly strives for the creation of an efficient system of political, legal, organizational, technological, and other international guarantees preventing armed conflicts and wars.

PRINCIPLES OF THE USE OF THE RUSSIAN FEDERATION ARMED FORCES AND OTHER TROOPS

13. The Russian Federation considers it lawful to use the Russian Federation Armed Forces and other troops to repel aggression directed against it. The Russian Federation Armed Forces and other troops can also be used for protection against unconstitutional actions or illegal armed violence that threaten the integrity and inviolability of Russian Federation territory, as well as to perform missions in compliance with the Russian Federation's international treaties, and other missions in compliance with federal legislation.
14. The Russian Federation Armed Forces and other troops can be used in order to attain the following goals:
• in the event of a large-scale (regional) war unleashed by a state (group or coalition of states)—to protect the independence, sovereignty, and territorial integrity of the Russian Federation and its allies, to repel aggression, to effectively defeat the enemy, and to force the enemy to end its military operations on terms that meet the interests of the Russian Federation and its allies;
• in local wars and international armed conflicts—to contain the seat of tension,
to create preconditions for terminating the war or armed conflict or for bringing it to an end at an early stage; to neutralize the aggressor and reach a settlement on terms meeting the interests of the Russian Federation and its allies;
• in internal armed conflicts—to defeat and liquidate illegal armed formations, to create the prerequisites for a full settlement of the conflict on the basis of the Russian Federation Constitution and federal legislation;
• in peacekeeping and peace restoration operations—to disengage the warring factions, to stabilize the situation, and secure the conditions for a just peace settlement.
15. The main forms of employing the Russian Federation Armed Forces and other troops are:
• strategic operations, operations, and combat operations—in large-scale and regional wars;
• operations and combat operations—in local wars and international armed conflicts;
• joint special operations—in internal armed conflicts;

• counter-terrorist operations—in fighting against terrorism under federal legislation;
• peacekeeping operations.
16. The Russian Federation Armed Forces and other troops shall be ready to repel aggression, effectively defeat an aggressor, and conduct active operations (both defensive and offensive), whatever the scenario under which a war or armed conflict is unleashed and waged, even in the event of the massive use by the enemy of modern and advanced combat weapons, including weapons of mass destruction of all types. At the same time, the Russian Federation Armed Forces must ensure the implementation of peacekeeping activities by the Russian Federation, both independently and as part of international organizations.
17. The main missions of the Russian Federation Armed Forces and other troops are:
a) in safeguarding military security:
• the timely detection of a threatening development in the military-political situation or of preparations for an armed attack against the Russian Federation and (or) its allies;
• maintenance of the composition, condition, combat and mobilization preparedness, and training of the strategic nuclear forces, and of the forces and assets supporting their

functioning and utilization, as well as of command and control systems, at a level that will ensure a given degree of damage to an aggressor, whatever the circumstances;
• maintenance of the combat potential, combat and mobilization readiness, and preparedness of peacetime general-purpose groups of troops (forces) at a level that ensures aggression on a local scale can be repelled;
• maintenance of arms and military (special) equipment and reserves of material resources in a state of readiness for combat use;
• ensuring designated (appointed) troops, forces, and resources are on duty (combat service);
• high-quality and full implementation of plans and programs for operational, combat, and mobilization training and education of troop personnel (forces);
• maintaining the readiness for strategic deployment within the framework of state measures for putting the country onto a wartime footing; protection and defense of the Russian Federation state border;
• development of the air defense of the Russian Federation as a unified system based on the centralized command and control of all air defense forces and means;
• creation of the conditions necessary for the security of economic activity and protection of the Russian Federation's national interests on the territorial seas, on the continental shelf, and in the exclusive economic zone of the Russian Federation, as well as on the high seas;
• defense of important state facilities;
• prevention and interception of acts of disruption and terrorism;
• prevention of ecological and other emergencies and mitigation of their consequences;
• organization of civil and territorial defense;
• ensuring the technical cover and restoration of communications systems;
• ensuring information security.
Carrying out missions in defense of the Russian Federation's national interests on the high seas shall take place in conformity with the Fundamentals of Russian Federation Policy in the Sphere of Naval Activity. All missions to safeguard military security shall be conducted by the Russian Federation Armed Forces and other troops in coordination, in close collaboration, and in compliance with their functions as stipulated by the federal legislation. b) in repelling an armed attack (aggression) on the Russian Federation and (or) its allies:
• partial or full strategic deployment;
• conducting strategic operations, operations, and combat actions (including jointly with allied states) to defeat the invaders and liquidate groups of troops (forces) that have been (are being) formed by the aggressor in regions where they are deployed or concentrated and on communication routes;
• maintaining in readiness for use, and use (in cases provided for by the Military Doctrine and in conformity with the established procedure) of the nuclear deterrent potential;
• containing and neutralizing border armed conflicts;
• maintenance of the regime of martial law (state of emergency);
• protection of the population, economic facilities, and the infrastructures against the enemy's weapons;
• fulfillment of the allied commitments of the Russian Federation in compliance with international treaties. The conduct of missions to repel an armed attack (aggression) shall be organized and implemented in conformity with the Plan for Use of the Russian Federation Armed Forces, the Mobilization Plan of the Russian Federation Armed Forces, directives of the President of the Russian Federation on military security issues, orders and directives of the supreme commander in chief of the Russian Federation Armed Forces, and other normative legal acts, plans, and directive documents;
c) in domestic armed conflicts:

• the defeat and elimination of illegal armed formations, and bandit and terrorist groups and organizations, as well as the destruction of their bases, training centers, depots, and communications;
• restoration of the rule of law, and of law and order;
• ensuring public security and stability;
• maintaining the legal regime of a state of emergency in the conflict zone;
• containment and blockading of the conflict zone;
• putting an end to armed clashes, and disengagement of the warring parties;
• confiscation of weapons from the population in the conflict zone;
• strengthening public order and security in regions adjacent to the conflict
zone. The conduct of missions aimed at preventing and halting domestic armed conflicts, the containment and blockading of conflict zones, and the elimination of illegal armed formations, bands, and terrorist groups shall be entrusted to joint (multi-departmental) groups of troops (forces) created on a temporary basis and their bodies of command and control;
d) in operations to maintain and restore peace:
• disengagement of the armed groups belonging to the warring sides;
• ensuring conditions for the delivery of humanitarian aid to the civilian population and their evacuation from the conflict zone;
• blockading of the conflict zone in order to ensure the implementation of sanctions adopted by the international community;
• creation of the prerequisites for a political settlement. Operations to maintain and restore peace shall be entrusted to the Russian Federation Armed Forces. In order to prepare for these missions, specially assigned combined units and troop units shall be identified. Alongside their preparation for use for their immediate purpose, they shall be trained according to a special program. The Russian Federation shall carry out rear and logistic support, training, and preparation of Russian contingents, the planning of their utilization and operational command and control in line with the standards and procedures of the United Nations, the OSCE, and the Commonwealth of Independent States. 18. Forces and resources of the Russian Federation Armed Forces and other troops may be engaged with a view to providing support to the bodies of state power, bodies of local self-government, and the population in mitigating the consequences of accidents, disasters, and natural disasters. 19. In order to perform the missions that the Russian Federation Armed Forces and other troops face, groups of troops (forces) shall be formed on the territory of the Russian Federation, taking into consideration:
• the extent of the potential military threat in specific strategic sectors;
• the nature of the relations between the Russian Federation and adjacent states;
• the location of the Russian Federation’s vitally important industrial regions and regions of strategic resources and particularly important facilities;
• the potential for strategic deployment in the threatened sectors in conjunction with the lowest possible volume of transport movements, as well as interregional maneuvers;
• the potential for timely withdrawal of troops (forces) and logistics reserves out of the range of possible missile and air strikes;
• the conditions for billeting troops and providing them with essential services, for resolving social and everyday issues; the availability and state of the mobilization deployment base;
• the socio-political situation in specific regions. 20. With a view to forming and maintaining stability and ensuring an adequate response to the emergence of external threats at an early stage, limited contingents of the Russian Federation Armed Forces and other troops may bedeployed in strategically important regions outside the territory of the Russian Federation, in the form of joint or national groups and individual bases (facilities). The provisions governing such deployment are stipulated in the relevant international legal documents.

21. When mixed military formations of the CIS are created, they shall be staffed by service members of the member states in compliance with their national legislation and the interstate treaties adopted. Service members who are citizens of the Russian Federation shall serve in such formations, as a rule, under contract. Russian troop formations based on the territory of foreign states, regardless of the terms of deployment, shall form part of the Russian Federation Armed Forces and other troops and shall operate in accordance with the procedure there established, taking into consideration the provisions of the UN Charter, UN Security Council resolutions, and the Russian Federation's bilateral and multilateral treaties.
22. In order to create and develop the state's military infrastructure for supporting the strategic deployment of the Russian Federation Armed Forces and other troops, and their conduct of military operations, the operational equipping of the Russian Federation's territory from the point of view of defense shall be carried out under the leadership of the Russian Federation Government and in conformity with the federal state program.
23. The stockpiling and maintenance of reserves of material resources shall be organized by the Russian Federation Government under the plans for the creation of state and mobilization reserves approved by the Russian Federation President. The Russian Federation Armed Forces and other troops and bodies of executive power, in compliance with federal legislation, shall carry out in peacetime the stockpiling, distribution, disposition, and maintenance of reserves of material resources to support the mobilization deployment of troops (forces) and their implementation of combat operations at the initial stage of a war (for certain types of material resources also for a longer period, based on the time scale for switching the economy of the country and its individual sectors and enterprises onto working according to the established plan), and the formation, preparation, regrouping, and utilization of strategic reserves. The planning for the stockpiling, distribution, and disposition of operational reserves of material resources, and for maintaining them for other troops that are operationally subordinate for a given period to the Russian Federation Defense Ministry, shall be performed by the said ministry.
24. The planning of citizens' preparation for military service, military enlistment, and registration of means of transport made available to the Russian Federation Armed Forces and other troops shall be carried out under the general leadership of the General Staff of the Russian Federation Armed Forces.
25. In both peacetime and wartime, the country shall prepare for territorial and civil defense, and a number of measures shall be implemented to secure the stable functioning of economic facilities, transportation, and communications, and to ensure readiness for emergency rescue and other work in stricken areas and zones of accidents, disasters, and natural disasters.

III. Military-Economic Foundations

MILITARY-ECONOMIC PROVISION FOR MILITARY SECURITY

1. The main aim of military-economic provision is to meet the needs of the state's military organization for financial funds and material resources.
2. The main missions of military-economic provision are:
• to ensure timely and complete financial provision for the missions performed by the state's military organization;
• to optimize utilization of the material resources and funds channeled into safeguarding military security, and to assist the effectiveness of their use on the basis of the interconnected and coordinated reform of all components of the state's military organization;
• to develop the scientific, technical, technological, and industrial base of the country, of the Russian Federation Armed Forces and other troops, and of the military infrastructure in the interests of ensuring military security;
• to provide legal protection for the intellectual property contained in military products and in the techniques used to develop and produce them;

• to integrate the civil and military sectors of the country's economy and to coordinate the state's military-economic activities in the interests of ensuring military security;
• to create the state's infrastructure, taking into account the conduct of missions to safeguard military security;
• to enhance the level of social provision for service members and civilian personnel of the Russian Federation Armed Forces and other troops, and also for citizens working in the defense-industrial sector; to ensure the operation of, and to improve, systems of mobilization readiness and mobilization preparation of the country's economy and population; to build up and maintain stockpiles of material resources;
• to implement mutually beneficial international military (military-political) and military-technological cooperation;
• to fulfill the Russian Federation's international treaties in the military-economic sphere.
3. The priority missions of military-economic provision are:
• to ensure timely and full (within the bounds of the state's current financial resources) financial support for plans for the organizational development, development, and combat and mobilization training of the Russian Federation Armed Forces and other troops, and of the requirements for all components of the state's military organization;
• to ensure economic and financial provision for the improvement of strategic and conventional arms and military and specialized equipment;
• to create the economic and financial prerequisites for the development and production of highly efficient standardized command and control of troops and control of weapons assets, communications, intelligence-gathering, strategic early-warning, and electronic warfare systems, and precision mobile non-nuclear weapons and the information support systems for them;
• to enhance living standards, and implement the social guarantees envisaged by the federal legislation, for military personnel and their families.
4. The key principles of military-economic provision are:
• to bring the level of financial and material provision for the state's military organization into correspondence with the requirements of military security and the resource potential of the state;
• to concentrate financial, material, technical, and intellectual resources on resolving the key missions of safeguarding military security;
• to provide state support for enterprises (industrial facilities) and institutions(organizations) shaping the military-technical and technological stability of the defense-industrial sector, city-infrastructure enterprises, and restricted administrative territorial entities;
• to ensure scientific, technical, technological, information, and resource independence in the development and production of the main types of military industrial output.
5. The basic guidelines for the mobilization preparation of the economy are:
• the preparation of an economic management system to ensure stable operation during the period of transition to work under martial law conditions and during wartime;
• the establishment, improvement, and effective operation of a system of mobilization preparation for bodies of state power, as well as for organizations and enterprises with mobilization assignments;
• the optimization and development of the necessary mobilization capacity and facilities;
• the creation, accumulation, maintenance, and renewal of stockpiles of material resources in mobilization and state reserves;
• the creation and preservation of reserve stocks of design and technical documentation for wartime;
• the preservation and development of the economic facilities needed for the stable operation of the economy and the population's survival during wartime; the preparation of the financial, credit, and tax systems and the money-supply system for a special system of functioning

under martial law conditions; the development and improvement of the normative-legal base for mobilization preparation and the transition of the Russian Federation economy, the federal entities of the Russian Federation, and municipal formations to work in accordance with the established plans.

INTERNATIONAL MILITARY (MILITARY-POLITICAL) AND MILITARY-TECHNICAL COOPERATION

6. The Russian Federation carries out international military (military-political) and military-technical cooperation, proceeding on the basis of its own national interests and the need to secure the balanced performance of the missions of safeguarding military security. International military (military-political) and military-technical cooperation is a prerogative of the state.

7. The Russian Federation implements international military (military-political) and military-technical cooperation based on foreign-policy and economic expediency and the missions of safeguarding the military security of the Russian Federation and its allies, in compliance with federal legislation and international treaties concluded by the Russian Federation, on the basis of the principles of equal rights, mutual advantage, and good-neighborliness, and observing the interests of international stability and national, regional, and global security.

8. The Russian Federation attaches priority importance to the development of military (military-political) and military-technical cooperation with the CIS Collective Security Treaty states on the basis of the need to unite their efforts to form a single defense area and safeguard collective military security.

The Russian Federation, reaffirming its underlying adherence to the aims of deterring aggression, preventing wars and armed conflicts, and maintaining international security and global peace, guarantees the consistent and firm implementation of the Military Doctrine.

الملحق الثالث:

National Security Conception of the Russian Federation

(2000)

The National Security Conception of the Russian Federation (hereinafter referred to as the Conception) is a system of views on providing security for the individual, society and the state, from external and internal threats, in every sphere of life in the Russian Federation. The Conception formulates the key guidelines of the state policy of the Russian Federation. The national security of the Russian Federation is understood to mean the security of its multiethnic populace, as the subject of sovereignty and the only source of power in the Russian Federation.

I. Russia in the Global Community

The situation in the world is marked by a dynamic transformation of the system of international affairs. Since the end of the age of bipolar confrontation, two mutually exclusive trends have prevailed. The first trend consists in increasingly strong economic and political positions of a considerable number of states and their integration associations, and in the improvement of the mechanisms of multilateral control over international affairs. Moreover, economic, political, scientific and technological, environmental and information factors are playing an ever greater part. On this basis, Russia will facilitate the development of an ideology aimed at the creation of a multipolar world. The second trend is manifested in the attempt to establish a structure of international affairs based on the domination of the US-led developed western nations over the international community, and is designed to provide unilateral solutions to the key problems of global politics, above all through the use of military force, in circumvention of the fundamental norms of international law. The development of international affairs is accompanied by competition and the striving of some states to enhance their influence over world politics, in particular through creating weapons of mass destruction. The significance of military force in international affairs remains considerable. Russia is one of the world's largest nations, with a centuries-long history and rich cultural traditions. Despite the complex international situation and its own internal difficulties, Russia continues to play an important role in global processes by virtue of its great economic, scientific and technological, and military potential, as well as its unique strategic location on the Eurasian continent. There are prospects for the Russian Federation's more extensive integration into the world economy and for expanded cooperation with international economic and financial institutions. The commonality of interests of Russia and other states is objectively preserved with regard to many issues pertinent to international security, including prevention of the proliferation of weapons of mass destruction, the resolution and prevention of regional conflicts, fighting international terrorism and drug trafficking, as well as the resolution of grave environmental problems on a global scale, including the problem of ensuring nuclear and radiation safety. At the same time, a number of states have increasingly undertaken efforts to weaken Russia's position in political, economic, military and other spheres. Attempts to ignore Russia's interests when addressing major issues in international relations, including conflict situations, may undermine international security, stability, and the positive developments in international affairs. In many countries, including Russia, the problem of terrorism has grown dramatically. The problem of terrorism

is of a transnational nature and poses a threat to global stability, and this means the entire global community must pull together to enhance the effectiveness of the available ways to combat this threat, and to take emergency measures to neutralize it.

II. Russia's National Interests

Russia's national interests consist in a balanced combination of interests of the individual, society and the state in the economic, internal, social, international, information, military, border, environmental and other spheres. These are long-term interests, and they determine the fundamental goals, strategic and current tasks to be pursued by the government's domestic and foreign policy. Fulfillment of the national interests shall be ensured by state authority institutions, which function, in particular, in cooperation with non-governmental organizations operating in compliance with the Constitution and legislation of the Russian Federation. The interests of the individual consist in the exercise of constitutional rights and liberties, in the assurance of personal security, in improved quality of life and standard of living, and in physical, spiritual and intellectual development. The interests of society consist in strengthening democracy, establishing a social state based on the rule of law, in achieving and maintaining civil accord, and in the spiritual revival of Russia. The interests of the state consist in the inviolability of the constitutional order, and Russia's sovereignty and territorial integrity; in political, economic and social stability; in unconditional ensuring of the rule of law and maintenance of legal order; and in the development of equal and mutually beneficial international cooperation. Russia's national interests can be safeguarded only through stable economic development. Therefore, Russia's national interests in the economic sphere are crucial. Within the domestic political sphere, Russia's national interests consist in stability of the constitutional order and state authority with its institutions; in ensuring civil peace and national accord, territorial integrity, unity of the legal space, and legal order; in completing the process of establishing a democratic society; as well as in eliminating the factors that bring about the emergence of political and religious extremism, ethnic separatism, and—as a consequence social, ethnic and religious conflicts and terrorism. In the social sphere, Russia's national interests consist in ensuring high standards of living for its people. In the spiritual sphere, Russia's national interests consist in maintaining and developing the moral values of society, traditions of patriotism and humanism, as well the cultural and scientific capacities of the nation. With regard to international affairs, Russia's national interests consist in ensuring the sovereignty and enhancement of Russia's position as a great power and one of the influential centers in a multipolar world, in developing equal and mutually beneficial interaction with all nations and integration associations, above all with the member states of the Commonwealth of Independent States and Russia's traditional partners, in general respect for human rights and liberties and inadmissibility of double standards in this sphere. In the information sphere, Russia's national interests consist in observance of the constitutional civil rights and liberties, in acquiring and using information, in developing modern telecommunication technologies, in protecting state information resources from unwarranted access. In the military sphere, Russia's national interests consist in protecting its independence, sovereignty, state and territorial integrity, and in preventing military aggression against Russia and its allies, as well as in creating conditions for a peaceful, democratic development of the state. With regard to its borders, it is in Russia's interests to seek creation of political, legal, organizational and other conditions with a view to ensuring reliable protection of the state borders of the Russian Federation, and compliance with the procedure and rules of economic and other forms of operation in the border area of the Russian Federation as stipulated by the Russian legislation. In the environmental sphere, Russia's national interests consist in the preservation and improvement of the environment. The key components of Russia's national interests are safeguarding the individual, society and the state from terrorism, including international terrorism, and from technogenic and

environmental emergencies and their consequences, as well as from the threats brought about by military actions or as a consequence of such actions.

III. Threats to Russia's National Security

The current state of the Russian economy, the imperfect organization of the system of state control and of civil society, the socio-political polarization of Russian society and the advance of crime in social relations, the growth of organized crime and terrorism, as well as the aggravation of interethnic relations, and the complication of international relations, pose a broad range of internal and external threats to the country's national security. The threats arising in the economic sphere are of a complex nature and are predetermined first of all by a dramatic reduction in the gross domestic product, by a decline in investment and innovation activities and in the scientific and technological potential, by stagnation in the agrarian sector, by the unbalanced banking system, by growth of the state's internal and foreign debts, and by the domination of fuel, energy and raw materials in Russia's exports, and of foods products and consumer goods, including the basic necessities, in its imports. The weakening of the nation's scientific and technological potential, decline in research in the strategic spheres of scientific and technological development, the exodus of experts and intellectual property to other countries may lead to the loss of Russia's advanced position in the world, the degradation of science intensive industries, the growth of Russia's technological dependence on other countries, and the undermining of Russia's defensive capacity. Negative economic processes trigger separatist aspirations in some federal entities of the Russian Federation. These developments, in turn, aggravate political instability, weaken Russia's common economic space and its crucial components, namely the industrial and technological ties, as well as transport, the financial-banking, credit and tax systems. Economic disintegration, internal social differentiation and decay of spiritual values increase tension in the relations between the regions and the center, and threaten the federal system and socio-economic structure of the Russian Federation. The ethnic arrogance, ethnic centrism and chauvinism manifested in the activities of some non-governmental organizations, as well as uncontrolled migration, enhance the growth of nationalism, political and religious extremism, and ethnic separatism, and may ignite conflicts. The country's single legal space is being undermined by neglect for the principle of the superiority of the Constitutional norms of the Russian Federation over other legal norms, and of federal legal norms over the legal norms of the federal entities of the Russian Federation, as well as by the deficient exercise of state control at different levels. The threat of criminalization of social relations that are taking shape in the process of the socio-political and economic transformation of the country is particularly acute. Major errors committed at the initial stage of reforms in the economic, military, law enforcement and other spheres of state operation, the weakening of the system of state regulation and control, the inadequate legal base and the absence of a strong state policy in the social sphere, as well as the decline in society's spiritual and moral standards, are key factors in the growth of crime, especially organized crime, and corruption. The consequences of the mistakes are also to be seen in the weakening of legal control over the situation in the country, the integration of some elements of the executive and legislative branches of power into criminal structures, the spread of crime to the management of banking and big business, major enterprises, trade establishments and distribution networks. Therefore, fighting organized crime and corruption is not just a legal, but a political task. The scale of terrorism and organized crime is growing as a result of the frequently conflict-ridden changes in the form of property, and the growing power struggle incited by certain group and ethno-national interests. The absence of an efficient system for the social prevention of crime, the deficient legal and logistical support for efforts aimed at preventing terrorism and organized crime, legal nihilism, as well as the exodus of qualified human resources from the law-enforcement bodies increase possible effects that this threat may have on the individual, society and the state. The current stratification of society into a small group of the rich and an overwhelming

majority of low-income citizens, the growth of the number of citizens living below the poverty line, and growing unemployment pose a threat to Russia's national security in the social sphere. The crisis in the health care and social welfare systems, the growth of alcohol consumption and drug addiction threaten the nation's physical health. The deep social crisis has brought a dramatic reduction in the birth rate and life expectancy in the country, distortion of society's demographic and social structures, undermining of the labor force as the foundation for industrial development, weakening of the family as society's fundamental element, and a decline in the population's spiritual, moral and creative potentials. Aggravation of the crisis in the domain of domestic policy, as well as in the social and spiritual spheres, may lead to the loss of our democratic achievements.

The main threats in the international sphere are conditioned by the following factors:

• a striving on the part of particular states and inter-state associations to devalue the role of the existing mechanisms for ensuring international security, above all those of the UN and the OSCE;

• the danger of the weakening of Russia's political, economic and military influence in the world;

• the strengthening of military-political blocs and unions, above all the eastward enlargement of NATO;

• possible emergence of foreign military bases and large military contingents in direct proximity to the Russian borders;

• proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery;

• decline of the integration processes within the Commonwealth of Independent States;

• emergence and escalation of conflicts in proximity to the state borders of the Russian Federation and external borders of member states of the Commonwealth of Independent States;

• territorial claims on the Russian Federation. In the sphere of international affairs, threats to the national security of the Russian Federation can be seen in other states' attempts to impede the strengthening of Russia as a center of influence in a multipolar world, hinder the fulfillment of Russia's national interests, and undermine its position in Europe, the Middle East, Transcaucasus, Central Asia, and the Asia-Pacific region. Terrorism poses a serious threat to the national security of the Russian Federation. International terrorism has launched an open campaign aimed at destabilization of the situation in Russia. There are increasing threats to Russia's national security in the information sphere. Among major dangers are the endeavors of some states to dominate the world information space and oust Russia from the international and domestic information markets; development by some states of a concept of information wars, in particular, the creation of means designed to produce dangerous effects on other countries' information spheres; disruption of the routine operation of the information and telecommunications systems, and of the safety of the information resources, as well as attempts to gain unwarranted access to them. The intensity and magnitude of military threats have been growing too. NATO's assumption, as its strategic doctrine, of the practice of the use of (military) force beyond the alliance's area of responsibility and without the sanction of the UN Security Council may destabilize the strategic situation in the world. The growing technological advantage of a number of the leading world powers and their growing capacities to create new-generation weapons and military technology are creating prerequisites for a qualitatively new stage in the arms race and a dramatic change in the forms and methods of waging military operations. The operation of foreign special services and those organizations employed by them has been growing in scale on the territory of the Russian Federation. The growth of negative trends in the military sphere is facilitated by the protracted reform of the military organization and defense industries of the Russian Federation, as well as by the insufficient funding of national defenses and an inadequate legal base. This can be seen now in the critically low standards of operational and combat training in the Armed Forces of the

Russian Federation, other troops, military formations and bodies, the inadmissible fall in the provision of modern weapons, military and specialized equipment to the troops (forces), and the extreme aggravation of social problems. All these factors undermine the military security of the Russian Federation as a whole.

With regard to border protection, threats to the national security and interests of the Russian Federation are posed by:

• the economic, demographic and cultural-religious expansion of the adjacent states into Russian territory;

• the growing activity of cross-border organized crime and foreign terrorist organizations. The threat of ecological deterioration in a country and depletion of that country's natural resources depend directly on the internal economic situation and on society's readiness to appreciate the global nature and significance of the problems. This threat is especially significant in Russia, because of the priority being given to the development of the fuel and energy industries, and because of its deficient environmental-protection legislation, the absence or limited use of low-impact technologies, and the low level of environmental awareness. There is a trend to use Russian territory as a site for the processing and burial of environmentally hazard materials and substances. Given all this, the weakening of state control and the low effectiveness of legal and economic mechanisms to prevent and mitigate environmental emergencies increase the risk of technogenic catastrophes in all spheres of economic operation.

IV. Ensuring the National Security of the Russian Federation

Our fundamental tasks with regard to ensuring the national security of the Russian Federation are as follows:

• the timely forecasting and detection of external and internal threats to the national security of the Russian Federation;

• the implementation of operational and long-term measures designed to prevent and eliminate internal and external threats;

• securing the sovereignty and territorial integrity of the Russian Federation, as well as the safety of its border areas;

• the economic revival of the country and pursuit of an independent and socially-oriented economic policy;

• overcoming the Russian Federation's dependence on foreign sources in the scientific and technological spheres;

• providing individual security to citizens and guaranteeing their constitutional rights and liberties on the territory of the Russian Federation;

• improvement of the system of state control in the Russian Federation, of the federal relations, local self-government and legislation of the Russian Federation, development of harmonious interethnic relations, strengthening of legal order and maintenance of socio-political stability within society;

• ensuring unconditional compliance with the legislation of the Russian Federation on the part of all citizens, officials, state agencies, political parties, public associations and religious organizations;

• equal and mutually beneficial cooperation with other countries, particularly the leading world powers;

• reviving and maintaining, at a sufficiently high level, the country's military might;

• strengthening the regime of nonproliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery;

• effective measures to detect, prevent and terminate foreign states' intelligence and subversive operations directed against the Russian Federation;

• fundamental improvement of the environmental situation in the country. Ensuring national security and protecting Russia's interests in the economic sphere are our state policy priorities.

The key tasks of our foreign economic policy are the following:

• creating favorable conditions for international integration of the Russian economy;

• expanding the markets for Russian commodities;

• establishing a common economic space of the member states of the Commonwealth of Independent States. With liberalization of Russia's foreign trade and growing competition in the world markets for goods and services, we should render greater protection to the interests of Russian producers. It is of crucial importance for us to pursue a balanced credit-financial policy designed to gradually reduce Russia's dependence on foreign loans, and to strengthen its stand within the international financial-economic organizations. The state must play a greater part in regulating the operation of foreign banks, insurance and investment companies, and should impose transparent and well-grounded restrictions on the transfer to foreign companies of deposits of strategic natural resources, telecommunications, transportation and distribution networks. Effective measures must be undertaken in the sphere of currency regulation and control in order to create conditions for the termination of settlements in foreign currency in the domestic market and to prevent uncontrolled capital outflow from the country. The basic guidelines for ensuring the national security of the Russian Federation in the domestic economic sphere are as follows:

• laying a legal groundwork for the reforms, and creating an efficient mechanism for ensuring observance of the legislation of the Russian Federation;

• strengthening state regulation in the economic sphere;

• adopting necessary measures in order to overcome the aftermath of the economic crisis, to maintain and develop the scientific and technological, as well as production potential of the country, to ensure economic growth while reducing the risk of technogenic catastrophes, to advance the competitiveness of domestic industrial goods, to enhance the well-being of the people. Transition to a highly efficient, socially oriented market economy must be carried out by way of the gradual establishment of the best mechanisms for the organization of production, and distribution of goods and services with a view to achieving the highest possible growth of the prosperity of the entire society and each citizen. Our primary tasks are to eliminate distortions in the structure of the Russian economy, encourage priority growth of the production of science-intensive and advanced goods, support those industries that constitute the basis of expanded production and guaranteed employment. It is of major importance for us to build up state support for investment and innovation activities, undertake measures aimed at creating a stable banking system in the interests of the real economy, facilitating the access of business to long-term loans for capital investment, and provide appreciable state support to special programs for industrial restructuring. The priorities include encouraging the development of competitive industries and enterprises, and expansion of the market for science-intensive products. In order to fulfill these tasks, we should undertake measures to assist the employment of advanced military technologies in civilian production, introduce a mechanism to identify and develop advanced technologies that could contribute to the competitiveness of Russian enterprises in the world market. Fulfilling the tasks formulated above requires the concentration of financial and material resources in the priority areas of scientific and technological development, the provision of assistance to the leading research schools, the acceleration of research and technological achievements and the creation of a national technological base, the encouragement of private capital investment, including by way of establishing foundations and using grants, the implementation of development programs in territories with high scientific and technological potential, the state-sponsored establishment of an infrastructure that would promote commercial use of scientific and research achievements and ensure protection of intellectual property at home and abroad,

and the development of a generally accessible network of scientific, technological, and commercial information. The state should promote equal conditions for the development and enhancement of competitiveness of enterprises, irrespective of their form of ownership. In particular, this applies to the establishment and development of private businesses in all spheres where they may facilitate the growth of social prosperity, progress of science and education, society's spiritual and moral development, and protection of consumer rights. There is a need for the rapid establishment of mechanisms to ensure sustainable and economic development of regions that are in a particularly bad way and those of the Far North. A new tariff policy that would ensure the unity of the country's economic space should also be elaborated. The priority of economic factors in the social sphere is of fundamental significance for strengthening the state, for ensuring social guarantees by the state, for developing mechanisms of collective responsibility and democratic decision-making, and for social cohesion. Conducting a socially fair and economically efficient policy in the sphere of income distribution is of vital importance in this respect. Organization of the efforts of the federal executive bodies and the executive bodies of the federal entities of the Russian Federation to implement practical measures to prevent and eliminate threats to Russia's national interests in the economic sphere also means Russian legislation in that sphere must be improved and its strict observance by all economic agents ensured. The rapprochement of the interests of Russia's peoples, development of their all-round cooperation, pursuit of a responsible and balanced state national and regional policy will ensure internal political stability in Russia. A comprehensive approach in carrying out these tasks should form the core of the state's domestic policy, designed to ensure development of the Russian Federation as a multinational democratic federal state. The strengthening of the Russian state and improvement in federal relations and local self-government will help assure the national security of the Russian Federation. We need to assume a comprehensive approach to resolving legal, economic, social and ethno-political problems, which would ensure a balanced observance of the interests of the Russian Federation and its federal entities. The fulfillment of the constitutional principle of democratic government requires ensuring the coordinated operation and interaction of all bodies of state authorities, a strict vertical structure of executive authority, and the integrity of the Russian judicial system. These requirements can be fulfilled by way of observance of the constitutional principle of separation of powers, a more efficient functional distribution of responsibilities among state institutions, and strengthening of Russia's federal structure by way of improvement of its relations with federal subjects within the framework of their constitutional status. The following are the principal guidelines for protecting Russia's constitutional system:

• ensuring supremacy of the federal legislation and improvement of the legislation of the federal entities based on this principle;

• developing organizational and legal mechanisms for protecting state integrity, ensuring the unity of the legal space and Russia's national interests;

• developing and conducting a regional policy aimed at ensuring an optimal balance between the federal and regional interests;

• improving the mechanism for preventing the establishment of political parties and public associations pursuing separatist and anti-constitutional goals, and suppression of their activities. We must consolidate our efforts in the struggle against crime and corruption. Russia needs to eliminate the economic and socio-political basis of these socially dangerous phenomena, and elaborate a comprehensive system of measures for the effective protection of the individual, society and the state from any criminal infringements. Of priority importance is the creation of a system of measures of effective social prevention of crime and education of law-abiding citizens. These measures should be designed to protect the rights and freedoms, morals, health and property of each citizen, irrespective of race, nationality, language, descent, property and official status, place of residence, religious beliefs, political

convictions, membership of public associations, and other circumstances. The following are our priority tasks in the sphere of fighting crime:
• to diagnose, eliminate and forestall the causes and conditions that engender crime;
• to strengthen the role of the state as the guarantor of security of the individual and society, and to form an adequate legal basis with a mechanism
for its application;
• to strengthen the law-enforcement system, above all the bodies fighting organized crime and terrorism, and create conditions for this system's effective operation;
• to involve state bodies, within the framework of their jurisdiction, in actions aimed at prevention of illegal actions;
• to develop mutually beneficial international cooperation in the law-enforcement sphere, above all with member states of the Commonwealth of Independent States. The decisions and measures taken by the state authorities in the sphere of fighting crime must be transparent, specific and perceivable to all citizens; they should also be pre-emptive, ensure everybody's equality before law and inevitable responsibility, and be supported by society. In order to prevent and fight crime successfully, we must first of all develop a legal basis as a foundation for reliable protection of the rights and legitimate interests of citizens, and ensure compliance with the international legal obligations of the Russian Federation in the sphere of fighting crime and human rights observance. It is of vital importance to deprive criminals of their "breeding ground" created by shortcomings in legislation, and economic and social crises. In* order to forestall corruption and eliminate ways of legalizing capital that has been accumulated in illegal ways, we must create an efficient system of financial control, improve measures of administrative, civic and criminal-law punishment, streamline a mechanism for controlling the property status and sources of income of officials and staff members of organizations and establishments, irrespective of the form of ownership, as well as the balance of their expenses and incomes. The struggle against terrorism, drug trafficking and smuggling should proceed on the basis of a federal package of measures to prevent these forms of criminal operation. We must engage in productive collaboration with foreign states and their law enforcement and special services under effective international agreements, as well as with international organizations whose purpose it is to fight terrorism. We should also make broader use of international experience in fighting this phenomenon; create a coordinated mechanism to counteract international terrorism, and to effectively stop all possible channels for illegal trafficking of weapons and explosives inside the country and for their deliveries from abroad. All over the country's territory, the federal state authorities shall pursue persons engaged in terrorist activities, irrespective of where the acts of terror damaging the Russian Federation were planned and carried out. Among other prerequisites of the national security of the Russian Federation are the protection of the cultural, spiritual and moral heritage, historical traditions and social norms, preservation of the cultural heritage of all Russia's peoples, development of a state policy in the sphere of spiritual and moral education, introduction of a ban on the use of media air time to show programs that promote violence and exploit base instincts, and resistance to the negative influence of foreign religious organizations and missionaries. The spiritual renewal of society is impossible without preserving the role of the Russian language as a factor of spiritual unity of all peoples of the multinational Russian Federation and as the language of inter-state communication of the peoples of the CIS member states. In order to preserve and develop our cultural and spiritual heritage, we must ensure adequate social and economic conditions for cultural institutions to conduct their creative activities and operation. In the sphere of the protection and improvement of public health, public organizations and the bodies of state power in the Russian Federation must pay more attention to developing the state (federal and municipal) insurance and private health care, must pursue a protectionist state policy with regard to the national medical and pharmaceutical industries, implement federal programs in the sphere of

hygiene, epidemiology, children's health care, first and emergency medical aid, and disaster medicine. With regard to environmental protection, the state shall pursue the following priorities:

• to rationally use natural resources and raise the environmental awareness of the population;

• to prevent environmental pollution by way of introducing stricter safety standards for technologies dealing with the burial and utilization of toxic industrial and consumer wastes;

• to prevent radioactive pollution of the environment, and minimize the consequences of radiation accidents and catastrophes;

• to ensure environmentally safe storage and utilization of weapons removed from operational use, above all nuclear submarines, ships and vessels with nuclear power units, nuclear weapons, liquid missile fuel, and the fuel of nuclear power plants;

• to ensure the safe—from the point of view of both the environment and public health—storage and destruction of chemical weapons stockpiles;

• to develop and use safe technologies, search for ways to make practical use of environmentally safe energy sources, and undertake emergency measures for environmental protection in the environmentally hazardous regions of the Russian Federation. We should take a new approach towards organizing and providing civil defense on the territory of the Russian Federation. We should strive to implement a fundamental improvement of the unified state system for the prevention and mitigation of emergencies, including continued integration of this system with similar systems of foreign states. The foreign policy of the Russian Federation should be focused on:

• active engagement in foreign affairs;

• strengthening of the key mechanisms for multilateral control of global political and economic developments, above all under the aegis of the UN Security Council;

• creating favorable conditions for economic and social development of the country and maintenance of global and regional stability;

• upholding the legitimate rights and interests of Russian citizens abroad, including by way of undertaking political, economic and other measures;

• expanding relations with the member states of the Commonwealth of Independent States in compliance with the principles of international law, and enhancing integration processes within the framework of the Commonwealth of Independent States and in the interests of Russia;

• promoting Russia's full-fledged participation in global and regional economic and political structures;

• assisting the resolution of conflicts, including by way of undertaking peacekeeping efforts under the aegis of the UN and other international organizations;

• advancing progress in the sphere of nuclear arms control, and maintaining global strategic stability based on the fulfillment by states of their international obligations in this sphere;

• fulfilling mutual obligations in the sphere of reduction and elimination of weapons of mass destruction and conventional armaments, undertaking confidence- and stability-building measures, and ensuring international control over the export of commodities and technologies, as well as the provision of services of a military or dual nature;

• adjusting the existing agreements on arms control and disarmament to the new conditions in international affairs, as well as drafting, where needed, new agreements, above all with regard to confidence- and security-building measures;

• assisting in the creation of zones free from weapons of mass destruction;

• developing international cooperation in the sphere of combating transnational crime and terrorism. Ensuring the military security of the Russian Federation is among the state's priority tasks. The main goal in this sphere is to develop the capacity to adequately deal with

threats that may arise in the 21st century, with rational expenditure on national defenses. The Russian Federation advocates political, diplomatic, economic and other non-military measures in the sphere of preventing wars and armed conflicts. However, the national interests of the Russian Federation require the presence of a sufficient military might. The Armed Forces of the Russian Federation play a key part in ensuring the nation's military security. The main task of the Russian Federation is to pursue a containment policy to forestall aggression of any scale against the country and its allies, including with the use of nuclear weapons. The Russian Federation must have at its disposal a nuclear arsenal sufficient to cause specified damage to any aggressor state or a coalition of states in any situation. The peacetime operating strength of the Armed Forces of the Russian Federation must be sufficient to provide reliable protection for the country in case of possible air attack, to tackle, together with other troops, military formations and agencies, tasks of repelling aggression in a local war (armed conflict), and to ensure the strategic deployment of troops to deal with tasks that may arise in the course of a large-scale war. The Armed Forces of the Russian Federation shall undertake peacekeeping efforts on behalf of the Russian Federation. One of the key strategic tasks related to ensuring the military security of the Russian Federation is to guarantee productive collaboration and cooperation with member states of the Commonwealth of Independent States. The national security interests of the Russian Federation will, in certain conditions, require Russia's military presence in some strategically important regions of the world. The deployment of limited military contingents (military bases or naval forces) in such regions in compliance with agreements and international law, as well as on the principles of partnership, is designed to ensure Russia's ability to fulfill its obligations, facilitate the creation of a stable military-strategic balance of forces in these regions, enable Russia to react to crisis situations in their initial stage, and facilitate the achievement of the state's foreign policy goals. The Russian Federation proceeds from the following principles with regard to the possibility of the use of military force to ensure Russia's national security:

• the use of all available means and forces, including nuclear weapons, if a need arises to repel an armed aggression, once all other ways to resolve the crisis have been exhausted or have proved ineffective;

• the use of military force within the country is possible only in strict compliance with the Constitution of the Russian Federation and federal laws and only in case of threat to the lives of citizens and to the country's territorial integrity, or in case of threat of a violent overthrow of the constitutional order. The defense industries play a major part in ensuring the national interests of Russia. The restructuring and conversion of the defense industries should not come into conflict with the creation of new technologies and research and technological potentials, the modernization of weapons, military and specialized technologies, and the strengthening of the standing of the Russian producers in the world market of weapons. We must create all necessary conditions for promoting priority fundamental, forecasting and exploratory research that would bring about promising, advanced achievements in the spheres of science and technology to be used in the interests of national defense and security. With regard to border protection, the Russian Federation shall pursue the following priorities:

• developing the necessary normative legal basis;

• expanding international cooperation in this sphere;

• counteracting economic, demographic and cultural and religious expansion to the territory of the Russian Federation on the part of other states;

• suppression of transnational organized crime and prevention of illegal migration;

• undertaking collective measures to ensure the security of the border area of the member states of the Commonwealth of Independent States. The priority tasks pertinent to the information security of the Russian Federation are the following:

• observance of the constitutional rights and liberties of the citizens of the Russian Federation in the sphere of information;
• improvement and protection of the national information infrastructure and Russia's integration into the global information space;
• addressing the threat of rivalry in the information sphere. It is of special importance for the national security of the Russian Federation to ensure effective use and all-round organizational development of the intelligence and counter-intelligence services with a view to prompt detection of threats and location of their sources. The national security structure of the Russian Federation shall be established and developed in compliance with the Constitution of the Russian Federation, federal laws, decrees and directives by the President of the Russian Federation, resolutions and directives of the Government of the Russian Federation, and relevant federal programs. The core of the national security structure of the Russian Federation includes the agencies, forces and means of ensuring national security that undertake political, legal, logistic, economic, military and other measures in order to safeguard the security of the individual, society and the state. The functions of the bodies and forces that ensure the national security of the Russian Federation, their composition, principles of and procedures for their operation are stipulated in the relevant legal acts of the Russian Federation. The policy of ensuring the national security of the Russian Federation shall be formulated and conducted by:
• the President of the Russian Federation, who acts within the framework of his constitutional powers to exercise control over the bodies and forces that ensure the national security of the Russian Federation; sanctions actions designed to ensure national security; acts in conformity with the legislation of the Russian Federation with a view to forming, reforming and dispersing the agencies and forces that ensure national security and are under his control; issues statements, addresses and directives with regard to problems of national security; amends individual provisions of the National Security Conception of the Russian Federation in his annual addresses to the Federal Assembly; and drafts guidelines for the country's current domestic and foreign policies;
• the Federal Assembly of the Russian Federation, which acts under the Constitution of the Russian Federation and upon recommendations of the President of the Russian Federation, and the Government of the Russian Federation to form the legislative base in the sphere of ensuring the national security of the Russian Federation;
• the Government of the Russian Federation, which operates within the framework of its jurisdiction, and with due consideration of the national security priorities formulated by the President of the Russian Federation in his annual addresses to the Federal Assembly of the Russian Federation, to coordinate the operation of federal executive bodies and executive bodies of the federal entities of the Russian Federation, and to formulate, in accordance with the established procedure, those items in the federal budget reserved for the implementation of practical targeted programs in this sphere;
• the Security Council of the Russian Federation, which acts to ensure preemptive detection and assessment of threats to the national security of the Russian Federation, to promptly draft decisions on threat prevention for submission to the President of the Russian Federation, to draft proposals in the sphere of ensuring the national security of the Russian Federation, as well as proposals on specifying individual provisions of the National Security Conception of the Russian Federation, to coordinate the operation of those agencies and forces that ensure national security, and to control the fulfillment of relevant decisions by the federal executive bodies and executive bodies of the federal entities of the Russian Federation;
• the federal bodies of executive power, which ensure implementation of the legislation of the Russian Federation, decisions of the President of the Russian Federation and of the Government of the Russian Federation in the sphere of national security of the Russian Federation; act within the framework of their jurisdiction to draft normative legal acts in this

sphere and submit them to the President of the Russian Federation and the Government of the Russian Federation;

• state executive bodies of the federal entities of the Russian Federation, which act jointly with the federal executive bodies to address the issues associated with implementation of the legislation of the Russian Federation, decisions of the President of the Russian Federation and the Government of the Russian Federation in the sphere of the national security of the Russian Federation, as well as implementation of federal programs, plans and directives issued by the Commander in Chief of the Armed Forces of the Russian Federation in the sphere of military security of the Russian Federation; act jointly with local self-governments to undertake measures designed to involve citizens and public associations in resolving the problems associated with national security in conformity with the legislation of the Russian Federation; submit to the federal executive bodies proposals on improvement of the national security of the Russian Federation.

***

The Russian Federation intends to firmly and resolutely uphold its national security. The existing legal democratic institutions, the established structure of the state authorities of the Russian Federation, and broad participation of political parties and public associations in the implementation of the National Security Conception of the Russian Federation serve as a guarantee of Russia’s dynamic development in the 21st century.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أ- **المصادر**: روسيا الفدرالية، دستور 1993.

ب- **الكتب**:

*- أبو خزام، إبراهيم ، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (ليبيا، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.1، 2005).

*- أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الخليل (بيروت، الدار العربية للعلوم و مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

*- أحمد كاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلا ولاية الفقيه** (بيروت، دار الجديد، 1998).

*- أسلوند، أنديرز، **كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق؟** ترجمة محمد جمال إمام(القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر و التوزيع و النشر، ط.1، 1992).

*- الإمارة، لمي مضر جرئ، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2003).

*- الحلوة، محمد، **صنع السياسة الخارجية**، في نظام بركات و آخرون، **مبادئ علم السياسة** (عمان، دار الكرمل للنشر و التوزيع).

*- الخزرجي، ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات** (عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط.1، 2005).

*- الخزرجي، ثامر كامل، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** (الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط.1، 2004).

*- السيد، محمود، **دول أسيا الوسطى والأطماع الغربية** (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003).

*- الشيخ، لطفي السيد، **الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى** (القاهرة، دار الأحمدي للنشر، ط.1، 2006).

*- الشيخ، لطفي السيد، **الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى** (القاهرة، دار الأحمدي، ط.1، 2006).

*- الشيخ، نورهان، **صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998).

*- العساف، سوسن، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي** (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث، ط.1، 2008).

*- الهيتي، صبري فارس، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية** (عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط.1، 2000).

*- الهيتي، صبري فارس، **العالم الإسلامي و المتغيرات الدولية: من وجهة نظر جيوبولتيكية** (عمان، مؤسسة الرواق، ط.1، 2005).

*- بريجنسكي، زبغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى،** ترجمة أمل الشرقي (عمان، ط.1، 1999).

*- بريجنسكي، زبيغنيو، **الفوضى: الاضطرابات العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين،** ترجمة مالك فاضل (عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط.1، 1998).

*- توفيق، سعد حقي ، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين** (عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، ط.1، 2003).

*- ثابت، عمرو، **الاحتواء المزدوج و ما وراءه: تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي،** دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

*- حداد، سليم، **منطقة بحر قزوين و أهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية** (سوريا، دار المساعدة للتأليف و الترجمة والنشر، ط.1، 2003).

*- حسين، عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، ط.1، 2003).

*- درويش، فوزي، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين** (طنطا، مطابع غباشي، ط.1، 2005).

*- دوغين أكسندر، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي،** ترجمة عماد حاتم (طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.1، 2004).

*- رشاد، عبد القادر، **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية**(القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984).

*- ريحانا، سامي، **العالم في مطلع القرن 21** (بيروت، دار العلم للملايين، ط.1، 1998).

*- زعرور، هادي، **توازن الرعب: القوة العسكرية العالمية** (بيروت، شركات المطبوعات للتوزيع و النشر، ط.1، 2013).

*- زيدان، ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013).

*- شحاتة محمد ناصر، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014).

*- سرحان، محمد علي، **أمركة العولمة في الشرق الأوسط و أسيا الوسطى: مثلث الخيرات** (سوريا، صفحات للدراسات والنشر، ط.1، 2007).

*- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت، دار الجيل، ط.2، 2001).

*- شفيق، منير، **الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب: من السيف و الدروع ..إلى الصاروخ والأفلاق** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2008).

*- طلاس، مصطفى، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**، الجزء الأول (دمشق: دار طلاس، ط.2، 2003).

*- عبد الحميد، عاطف، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الانتقالية** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2009).

*- عبد الناصر، جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط.1، 2007).

*- كورنيش، إدوارد، **الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة حسن الشريف (بيروت، الدار العربية للعلوم- ناشرون، ط.1،2007).

*- غريفيتش، مارتين وأوكلاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث).

*- فاسليف، أليكسي، **روسيا في الشرقين الأدنى و الأوسط: من الرسولية إلى البرغماتية**، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر(بيروت، مكتبة مدبولي، ط.1، ب ت ن).

*- فهمي،عبد القادر، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** (عمان، دار مجدلاوي، ط.1، 2006).

*- مجموعة مؤلفين، **الشعوب الإسلامية في القفقاس و روسيا و أسيا الوسطى**، ترجمة طه عبد الواحد (دمشق، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، ط.1، 2006).

*- محمود، أبو العلاء ، **المسلمون في الاتحاد السوفيتي** (القاهرة، جامعة الأزهر، 1993).

*- مفوض، جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا: العلاقات العربية التركية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998).

*- مكريديس، روي، **مناهج السياسة الخارجية لدول العالم الثالث**، ترجمة حسن صعب (بيروت، المكتبة الأهلية، 1996).

*- نعمة، كاظم هاشم، **روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة** (عمان، دار أمنة للنشر و التوزيع، 2013).

*- هنتنغتون، صامويل، **صدام الحضارات: إعادة صنع الظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (مصر، درا الكتب المصرية، 1998).

*- وهبان، أحمد، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات و الحركات العرقية** (الإسكندرية، شركة الجلال للطباعة، ط.1، 2000).

ج- المقالات:

*- أبو عرفات، إبراهيم، " **أسيا الوسطى و طريق الحرير الجديد: الفرص و الإشكاليات**،" في محمد السيد سليم و آخرين (محررين)، **طريق الحرير الجديد** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،ط.1 ،2001).

*- إسماعيل، محمد أسامة محمود، **" السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين"(**مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أكتوبر 2000).

*- الأصفهاني، نبيه، " **حكومة كيرينكو و تحديات المستقبل في روسيا الاتحادية**،" (مجلة السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998).

*- الحفناوي، جلال السعيد، " **طريق الحرير القديم**"، في جابر سعيد عوض و نورهان الشيخ، **طريق الحرير الجديد**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2001.

*- الخثلان، صالح محمد،" **مصادر المعلومات الأمريكية عن الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى و القوقاز"**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 01، ربيع 2001.

*- الدندراوي، عبيدة عبد الله، " **الصين و روسيا و حلف شمال الأطلسي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998.

*- الشيخ، السيد، " **السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد**"، في محمد السيد سليم وآخرين (محررون).
*- الشيخ، نورهان، " **العولمة و الأمن في أسيا الوسطى**"، في محمد سليم السيد والسيد صدقي عابدين (محررين) **طريق الحرير الجديد** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،ط.1. 2001).

*- أيوب، مدحت، " **السياسة الصينية بخصوص طريق الحرير الجديد**"، في محمد سليم السيد وآخرين (محررون)، **طريق الحرير الجديد** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،ط.1 ،2001).

*- أيوب، مدحت، "**التهديدات غير العسكرية للأمن في أسيا**"، في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في أسيا** (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، ط.1، 1998).

*- تائب، مطيع الله، " **الصين و أسيا الوسطى على طريق الحرير**"، مجلة قضايا دولية، العدد 228، ماي 1994.

*- حسن أبو طالب، "**التقرير الاستراتيجي العربي" 2005/2004** (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2005).

*- درويش، فوزي، " **التنافس الدولي حول بحر قزوين**"، السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2001.

*- زادة، أحمد نجيب، "**دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 32، ديسمبر 2003.

*- سرور، الناصر، "**الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في أسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة 1991-2007**"، مجلة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 1/ B، 2009.

*- سليم محمد السيد،" **أوزباكستان: الاتجاهات الداخلية و السياسة الخارجية**"، في ولاء البحيري، في ولاء البحيري، **المؤتمر السنوي الثالث عشر، أسيا الوسطى والتنافس العالمي**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 8 نوفمبر 2007.

*- سليم، محمد السيد، " **التحولات العالمية و التنافس الدولي على أسيا الوسطى**"، في محمد السيد سليم (محرر)، **أسيا و التحولات العالمية** (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط.1، 1998).

*- سليم، محمد السيد،" **التحولات العالمية و التنافس الدولي على أسيا الوسطى**"، في محمد السيد سليم (محرر) **أسيا و التحولات العالمية** (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط.1، 1998).

*- شوقي، ممدوح، "**الأمن القومي و العلاقات الدولية**"(مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997).

*- عاشور، محمد، "**الدور التركي في أسيا الوسطى و القوقاز**"، مجلة قضايا دولية، العدد 260، ديسمبر 1995.

*- عبد الحميد، عاطف، "**روسيا و أسيا الوسطى**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007).

*- عبد العزيز، محمد أسامة، " **الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.

*- عبد العظيم، زينب، "**الأمن في أسيا بين الرؤية الأمريكية و الروسية**"، في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في أسيا** (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2004).

*- عبد العليم، طه، **"روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة و دورها الدولي الجديد"**، في برهان غليون و آخرين (محررين)، **المتغيرات الدولية و الإقليمية الجديدة** (الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط.1، 2005).

*- عبد الوهاب، محمد رفعت، "**الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز**"، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.

*- عرفات، إبراهيم، " **الأمن في المناطق الرخوة: حالة أسيا الوسطى**"، في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في أسيا** (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2004).

*- عرفة، خديجة، "**أسيا الوسطى و إيران**"، في ولاء البحيري، **المؤتمر السنوي الثالث عشر، أسيا الوسطى والتنافس العالمي**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 8 نوفمبر 2007.

*- فتحي، ممدوح أنيس،"**الدور الجديد للقوى الكبرى في أسيا**"، في محمد سليم السيد (محرر)، أسيا و التحولات العالمية (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط.1، 1998).

*- قنديل، حنان، " **الصين و تايوان و العولمة: رؤية مقارنة**"، في محمد سليم السيد و السيد صدقي عابدين (محررين)، **أسيا والعولمة** (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط.1،2001).

*- قلالة، سليم، "**أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين**"، مجلة دراسات إنسانية، العدد الأول.

*- محمد، علاء جمعة، "**منظمة شنغهاي: أفاق التعاون الأمني الجديد في أسيا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.

*- محمد، علاء جمعة، "**منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في أسيا**"، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.

*- مركز الدراسات الحضارية، "**التنافس الدولي في أسيا الوسطى**"، مجلة قضايا دولية، العدد 231، جانفي 1994.

*- معلوم، حسين، " **الإستراتيجية الأمريكية في وسط أسيا: الواقع و الآفاق**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.

*- نهرا، فؤاد،" **قرار السياسة الخارجية في الغرب: منطلقات منهجية**"، معلومات دولية، العدد 40، تموز 1996.

*- ياسين، عبير، "**الوجود العسكري و السياسة الأمريكية تجاه أسيا الوسطى**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، ديسمبر 2003.

*- ياسين، عبير، "**أوزباكستان و العولمة**"، في محمد سليم السيد و السيد صدقي عابدين (محررين)،

*- يمين، ميشال، "**العلاقات الروسية الإيرانية: مشاكل و تطلعات**"، شؤون الأوسط، العدد 114، ربيع 2004.

باللغة الأجنبية:

A-Livres :

*- Abderrahim Tamghighi, ***Géopolitique de l'Islamisme*** (L'Harmattan, 2001).

*- Alex Mintz, Karl De Rouen, ***Understanding Foreign Policy Decision Making*** (New York, Cambridge University Press, 2010).

*-Alain Cariou, ***l'Asie Centrale : territoires, sociétés et environnement*** (Paris: Armand Colin, 2015).

*- Amélie Blom et Fréderic Charillon***, *Théories et Concepts des Relations Internationales*** (Paris, Hachette Livre, 2001).

*- Amilian Kavalski, ***India and Central Asia: the Mythmaking and International Relations of a Rising Power*** (London: I.B Tauris Publishers, 2010).

*- Andre Gunder Frank, ***the Centrality of Central Asia*** (Amsterdam, University Press, 1992).

*- Andrew C. Kuchins et [al], ***Central Asia in Reconnecting Eurasia: Kyrgyzstan's Evolving Foreign Economic and Security Interests***(London, CSIS, Rowman and Littlefield, June 2015).

*- Aymeric CHAUPRADE, ***Géopolitique: Constantes et Changements dans l'Histoire*** (Paris, éditions ellipses, 2ème édition, revue et augmentée).

-** Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers : the Structure of International Security*** (UK, Cambridge University Press, 2003).

*- Bertil Nygren, ***the Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries*** (New York, Routeledge, Taylor and Francis Group, 2008).

*- BOBO LO, ***Russian Foreign Policy In The Post Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking*** (New York, Palgrave Macmillan, 2002).

*- Colin Gray, ***Nuclear Strategy and National Style*** (Lanham, Hamilton Press, 1986).

*- Dmitri Trenin, ***The End of Eurasia: Russia on the Border between Geopolitics and Globalization*** (Carnegie Endowment For International Peace, 2001).

*- Francis P. Sempa***, Geopolitics: from the Cold War the 21 st Century*** (UK, Transation Publishers, 2002).

*- Frans P.B Osinga, ***Science, Strategy and War: the strategic theory of John Boyd*** (London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2007).

*- Fréderic Charillon***, Politique Etrangère : Nouveaux Regard*** (Paris, Presses des Sciences Politiques, 2009).

*- Gary Geortz and Paul F.Diehl, ***Territorial Changes and International Conflict*** (London, Routeledge, 1992).

-** Gertjan Dijkink, ***National Identity and Geopolitical Visions: Map of Pride and Pain (New York, Routledge, 1996)**.**

*- Henry Kissinger, ***La Nouvelle Puissance Américaine*** , *Traduction* : Odile Démange (France, Edition Fayard, 2003).

*- HERVE COUTAU-BEGARIE, ***Traité de Stratégie*** (Paris : Edition Economica, 7e édition revue et augmentée, 2011).

*- Isabelle Facon, ***La Nouvelle Doctrine Militaire Russe et l'Avenir des Relations Entre la Russie et l'occident*** (Bruxel ; BRUYALANT, 2001).

*- Jean Glenn***, *the Soviet Legacy in Central Asia*** (London, Macmillan Press LTD, 1999).

*- Kirill Nourzhanov, Christian Bleuer, ***Tajikstan: A political and Social History*** (Canberra, ANU E press, 2013).

*- Klaus Dodds, ***Geopolitics: A Very Short Introduction*** (New York, Oxford University Press, 2007).

-** Klaus Knorr, ***Military Power and Potential (Lexington, D. C, Health and Company, 1970).

-** Lena JOHNSON, ***Vladimir Putin and Central Asia, the Shaping of Russian Foreign Policy, (New York, I.R Tauris, 2004).

*- Lilia SHEVTSOVA, ***"Lonely Power: Why Russia Has Failed to Become the West and West is Weary of Russia"***, Carnegie Endowment for International Peace.

*- Macel de Haas, **Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin and beyond** (Routeledge Contemporary Studies, 2010).

*- Mattei Dogan et John Higely, ***Elites, Crises and Origins of Regimes*** (Oxford, Lanham Boulder, Rowman and Littlefield Publishers, 1998).

*- Montserrat Guibernau, ***the Identity of Nations*** (UK, Press Polity, 2007).

*- Nicole J.Jackson, Russian ***Foreign Policy and the CIS: Theories, Debates and Actions*** (London, Routledge, 2003).

*- Olga Oliker [et al], ***Russia Foreign Policy: sources and implications*** (Rand Corporation, 2009).

*- Oliker, Olga, Shlapak, David**, 'U.s Interests In Central Asia: Policy Priorities and Military Roles** (RAND Corporation, 2006).

*- Pascal Boniface, ***L'année stratégique 2006 : Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris, Edition Dalloz, 2006).

*- Pascal Boniface, ***Le Monde Contemporain: Grandes Lignes de Partage*** (France, Quadrige, 2003).

*- Patricia Foucart et Bruno Ruffin, ***La Russie en Recomposition*** (France, Edition Ellipses, 2004).

*- Philipe Pelletier**, Géopolitique de l'Aise*** (Paris, Nathan, 2009).

*- Philippe Moreau Defarges, ***Introduction à La Géopolitique*** (France, Edition du Seuil, 2009)

*- Philipe Pelletier**, Géopolitique de l'Aise*** (Paris, Nathan, 2009).

*- Richard Weitz, **Kazakhstan and the New International Politics of Eurasia** (U.S.A, Central Asia-Caucasus Institute, Silk Road Paper, 2008).

-** Sally N. Cummings, ***Kazakhstan: Power and Elite (London, I.B Tauris, 2005).

-** Sébastien Colin, ***La Chine et ses frontières (Paris, Armand Colin, 2011).

*- Secretariat of the Organization for Security and Cooperation in Europe, ***OSCE Handbook*** (Third Edition, July 2002).

*- Sophie Chautard et Thibaut Klinger, ***Encyclopédie de Géopolitique*** (France, Groupe STUDYRAMA-VOCATIS, 2010).

*- Stephen K. Wegren and Dale R.Herspring, ***After's Putin's Russia: Past Imperfect, Futur Uncertain*** (USA, ROWMAN and LITTLEFIELD Publishers, fourth edition, 2010).

*- Tugce Varol, ***THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY*** **(**EUROPEAN SCIENTIFIC INSTITUTE, Publishing, EGALITE and licensors, 2013).

*- Yves Lacoste, ***Géopolitique ; La Langue Histoire d'Aujourd'hui*** (France, Larousse, 2012).

*- Zbigniev Brzezinski, ***the Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives*** (New York, Basic Books, 1997).

*-F. Stephen Larrabee, Theodore W.Karasik, ***Foreign and Security Policy Decision Making Under Yeltsin*** (RAND, National Defense Institute, 1997).

*-Tugce Varol, ***THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY*** **(**EUROPEAN SCIENTIFIC INSTITUTE, Publishing, EGALITE and Licensors, 2013).

B-Articles :

*- Alex Pravda**,** « **Putin's Foreign Policy After 11 September: Radical or Revolutionary**»**, In**: Gabriel Gorodestky, Russia between East and West: Russia Foreign Policy on the Threshold of the Twenty First Century (Great Britain, FRANK CASS PUBLISHERS, 2003).

*- Andrew C. Kuchins et [al], "***Central Asia in Reconnecting Eurasia: Kyrgyzstan's Evolving Foreign Economic and Security Interests",*** London, CSIS, Rowman and Littlefield, June 2015).

*- Anna Matveeva," ***Democratization, Legitimacy and Political Change in Central Asia***", International Affairs, 75, 1999.

*- Anne de Tinguy, « ***Russie-Asie Centrale : la Fin de l'Etranger Proche*** », la Revue Internationale et Stratégique, n°34, Eté 1999.

*- Anne De Tinguy, « ***Vladimir Poutine et l'Occident : l'Heure est au Pragmatisme*** », Politique Etrangère, N°31, Mars 2001.

*- Arnaud Dubien, « ***Pétrole et Gaz du Bassin Caspien : De nombreuses incertitudes*** », le Revue Internationale et Stratégique, Eté 1999.

*- Bobo Lo, «***La Russie a-t-elle une Stratégie en Asie Centrale?*** » IFRI Centre Russie/Nei, Russie. Nei.Visions, n° 82, Janvier 2015.

-** Ella Akerman, « ***Central Asia in the Mind of Russia: Some Political Consideration », the Review of International Affairs, Vol.2, N°4, summer 2003.

*- Eugene Rumer, «***the United States and Central Asia: In Search of Strategy*** **»**, **In**: Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, ***Central Asia: Views from Washington, Moscow and Beijing*** (London, M.E Shapes, 2007).

*- Huasheng Zho**,** «***Central Asia in China's Diplomacy »***, **In**: Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, , Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, ***Central Asia: Views from Washington, Moscow and Beijing*** (London, M.E Shapes, 2007).

*- Isabelle Facon, «***La sécurité nationale de la fédération russe »**, **dans** : Yves Boyer et Isabelle Facon, ***La politique de sécurité de la Russie : entre continuité et rupture*** (Paris, Ellipses, Fondation pour la recherche stratégique, 2000).

*- Jean Radvanyi, « ***la Russie en quête de New Deal*** », le Monde Diplomatique, CD-ROM, Mars 2000.

*- Julie Thévenet et Stéphane Cholleton, entretien avec M. Michel Foucher sur le thème : « **les républiques d'Aie centrale** », Monde CHINOIS, nouvelle Asie, n°33, 2013.

*- Kulbhushan Warikoo**, Russians in post-Soviet Central Asia: Issues and concern,* **In:** Touraj Atabaki et Sanjiot Mehendale**, *Central Asia and Caucasus: Transnationalism and Diaspora*** (New York, Routledge, 2005).

*- Marcel DE HAAS, "***Russia's Military Doctrine Development***", **In**: Stephen J. Blank, "***Russian Military Politics and Russia's 2010 Defense Doctrine***", Strategic Studies Institute", March, 2010.

*- Michael P. Croissant, « ***L'Asie centrale comme nouvel enjeu de la politique des puissances: les intérêts américains en Asie centrale***», la Revue Internationale et Stratégique, N°34, été 1999.

*- Mohamed Reza Djalili, « ***l'Iran et la Turquie face à l'Aise centrale*** », **dans** : Mohamed Reza Djalili et Thierry Kellner, ***Asie centrale, ancrage international et régional***, Journal of International and Strategic studies, N°01, centre Européen de Recherche Internationale et Stratégique, printemps 2008.

*- Mohamed Reza Djalili et Thierry Kellner, « ***Politique régionale de l'Iran : potentialités, défis et incertitudes*** », Geneva Papers Research series, N°6, Avril 2012.

-** Nicu Popescu, «Eurasian Union: the real, the imaginary and the likely*»*,* EU Institute for Security Studie**s**, Chaillot Papers N° 132, September 2014**.**

*- Nina Bachkatov, « ***Pourquoi Moscow a saisi la balle au fond*** », le Monde Diplomatique, CD-ROM, Novembre 2001.

-** Nina Bachkatov**, *« La Russie et sa nouvelle stratégie de puissance »*, <u>dans</u>**: Sebastien Santander, ***L'émergence de nouvelles puissances : vers un système multipolaire (Paris : éditions ellipses, 2009).

*- Olga A.Vorkunova, ***«Regional Security in Russia and the Near Abroad»***, **<u>In:</u>** Solomon Hussein, ***Challenges to Global Security: Geopolitics and Power in an Age of Transition*** (London, GBR, Tauris, 2007).

*- Rajan Menon, ***«Central Asia in the Twenty-First Century»***, **<u>In</u>**: Eugene Rumer, Dmitri Trenin, Huasheng Zhao, ***Central Asia: Views from Washington, Moscow and Beijing*** (London, M.E Shapes, 2007).

-** Roy Allison, « ***Military Factors in Russian Foreign Policy », **<u>In:</u>** N. Malcolm ed., ***International Factors in Russian Foreign Policy*** (Oxford, Oxford University Press, 1996).

*- Sergei Ivanov, ***«On the New Version of National Security Complex of the Russian Federation»***, **<u>In</u>**: Andrei Melville et Tatiana Shakleina, ***Russian Foreign Policy In Transition: Concept and Realities*** (USA, Central European University Press, 1st edition, 2005).

*- Shirin Akiner, ***«Towards a typology of diasporas in Kazakhstan», <u>In:</u>*** Touraj Atabaki et Sanjiot Mehendale***, Central Asia and Caucasus: Transnationalism and Diaspora*** (New York, Routledge, 2005).

*- Sylvain Bensidoun, « ***Caractéristiques physico-géographiques d'après E.Mourzaev*** », Annales de géographie, t.7, n°398, 1964.

*- Tatiana Kastouéva-Jean, « ***les Facteurs Intérieurs de la Politique Etrangère Russe*** », IFRI, Centre Russie, Visions, N°48, Avril, 2015.

-** Thomas F. Remington, ***«Parliament and the Dominant Party Regime», **<u>In</u>**: Stephen K. Wegren and Dale R.Herspring, ***After's Putin's Russia: Past Imperfect, Futur Uncertain*** (USA, ROWMAN and LITTLEFIELD Publishers, fourth edition, 2010).

*- Tomas Gomart, « ***Politique Etrangère Russe : l'Etrange Inconstance*** », *Politique Etrangère*, (Janvier 2006).

*- Viatcheslav Avioutskii, « ***la Russie et l'Islam*** », Politique Internationale, N°107, Mai 2005.

*- Vicken Cheterian, « ***L'Asie centrale, base arrière américaine*** », Le Monde Diplomatique, CD-ROM, Fevrier 2003.

*- Yuriy Fyodorov, « **Do We Need Reform of Russian Foreign Policy**? », **In:** Andrei Melville et Tatiana Shakleina, ***Russian Foreign Policy In Transition: Concept and Realities*** (USA, Central European University Press, 1st edition, 2005).

Internet:

1- باللغة العربية:

*-**كازاخستان، على الرابط الالكتروني**: www.sis.gov.eg/VR/Kazakhstan/Link02/htm

(تاريخ التصفح: 02 فيفري 2008 على الساعة 14.00).

*- **تركمانستان، على الرابط الالكتروني**: www.Asie centrale.com/Turkmenistan/ economie.htm

(تاريخ التصفح: 02 فيفري 2008 على الساعة 14.00).

*-**أوزباكستان، على الرابط الالكتروني**: www.Asie centrale.com/Ouzbékistan/ouzbékistan/infos-ouzbékistan/php

*- عماد يوسف قدورة، "**روسيا و تركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية**"، على الرابط الإلكتروني: www.dohainstitute.org (تم التصفح بتاريخ: 01 ماي 2015 على الساعة 14.00).

***طاجاكستان، على الرابط الالكتروني**:

www.fr.wikipedia.org/wiki/Tadjikistan**. (Accessed on April 20th, 2010 at 12.00).**

*- مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير حول: أسيا الوسطى و القوقاز...الأهمية الإستراتيجية و الواقع السياسي والاجتماعي**، 24 سبتمبر 2013، ص 03، **على الرابط الالكتروني**:

(تاريخ التصفح: 2015/09/06 على الساعة12.30) http://studies.aljazeera.net

*- يومية العرب، **الصراع على النفوذ يحتدم في أسيا الوسطى**، يوم الاثنين 16-06-2014، العدد 9591، السنة 37،ص 06، **على الرابط الالكتروني :**

www. alarab.co.uk/m/?id=25380

(تاريخ التصفح: 2015/11/12 على الساعة 12.00)

2- باللغة الأجنبية:

*- Bailes, A.J.K., Dunay, P., Guang, P. and Troitskiy, M. (2007), "***the Shanghai Cooperation Organization",*** (SIPRI), Stockholm, May 2007). **available on**: http://books.sipri.og **(accessed February 21st, 2009 at 12.30).**

***-Central Asia Executive Summary Series: Kazakhstan Country Profile**, **available at**: www.nps.edu/programs/ccs/ (**Accessed on June 2nd, 2010 at 11.00**).

*- Farkhad Alimukhamuedov,“ ***Turkey's Central Asia Policy in the Changing World: priorities and actions***”, Bucharest, South east European Journal of Political Science, N°2, June-December 2015. **available at:** www.seejps.lumina.org. (**Accessed on September 2nd, 2015 at 12.30**).

*- Fondation Robert Schuman, «***la politique turque à l'égard de l'Asie centrale et du Caucase du sud** », le centre de recherches et d'études sur l'Europe, **disponible sur** : www.robert-schuman.edu›syntehse›01 (**accédé le 10-10-2015 à 12.30**).

*-George FRIEDMAN, "***The Medvedev Doctrine and American Strategy***", **available on**: http://www.stratfor.com/weekly/medvedev_doctrine_and_american_strategy. **(Accessed on October 30, 2009 at 12.00).**

*- Hsiang-Tao Hsu, **"Challenges to the U.S Strategic Interests in Central Asia", available at:** www2.tku.edu.tw›journal (Accessed on June 21st, 2015 at 16.00**).**

*- Mikko Palonkorpi**,"*Energy Security and the Regional Security Complex Theory"**, **available on**: http//www.irsem.defense.gouv.fr/spip?article 47**.** (**Accessed on May 12th, 2015, at 11.30**).

*-Igor TORBAKOV, "***Russia's Eastern Offensive: Eurasianism Versus Atlanticism***", **available on**: http://www.cdi.org/russia/312-13.cfm **(Accessed on 25 July 2009 at 12.45).**

*- Jean François Gagné, « ***les facteurs internes d'instabilité politique en Asie centrale*** », **disponible sur**: dandurand.uqam.ca (**accédé le 15-01-2016 à 14.00**).

*- Stephen J. Blanks, **"U.S Interest in Central Asia and their Challenges to them", available at:** www.globalsecurity.org (accessed on June 16th, 2015 at 14.00).

-** Stephen Brown and Konstantin Sheiko, "the Soviet legacy and leader cults in Post Communist Central Asia: the example of Turkmenistan***", **available at**: ro.uow.edu.au›cgi›viewcontent (**accessed on June 2nd, 2012 at 12.30**).

*-Thierry Klenner, *« **La Chine et la Nouvelle Asie Centrale : de l'Indépendance des républiques centrasiatiques à l'âpres 11 septembre** »*, p.05. **available on***:* archive.grip.org/en/siteweb/images/RAPPORTS/2002/2002-01.pdf **(Accédé le 1 September 2015 à 13.00).**

*- Isabelle Facon, *« **les Enjeux de Sécurité en Asie Centrale : la Politique de la Russie** »*, **disponible sur**: diplomatie.gouv.fr/IMG/PDF/FDOO.1410.PDF. pp.01-07. (**Accédé le 10/12/2013 à 15 :30).**

*- Mehdi SANAIE, « ***L'Islam en Asie Centrale : le Rôle Politique de l'Islam en Asie Centrale à la veille de l'indépendance »***, géostratégique, n°12, Avril 2006. pp 125-126. **disponible sur**: www.strategicinternational.com/12_article_9.pdf **(Accédé le 01/9/2015 à 10.00).**

***- بحوث جامعية:**

*- يزن عوض أحمد الوردات، **علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان،أوزباكستان، تركمانستان، طاجاكستان، قرغيزستان)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية،2011.

***- أقراص مضغوطة:**

*- Microsoft Encarta, ***Azerbaïdjan,*** 2006, (CD-ROM).

*- Microsoft Encarta, ***Kirghizistan,*** 2006, (CD-ROM).

*- Microsoft Encarta, ***Tadjikstan***, 2006, (CD-ROM).

*- Microsoft Encarta, ***Turkménistan***, 2006, (CD-ROM).

*-Microsoft Encarta, ***Ouzbékistan,*** 2006, (CD-ROM).

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

أولا: الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
أنموذج صنع القرار الخارجي الروسي: القوى الرسمية وغير الرسمية	*42*
Composition of Russia Spending on National Defense 2007	*86*

ثانيا: الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
كرونولوجيا الوثائق الأمنية الكبرى للرئيس بوتين (2000-2008)	44
القدرات العسكرية الروسية لعام 2014	87
تحسن الأداء الاقتصادي الروسي لعام 2004	91
إنتاج النفط و الغاز الطبيعي في إقليم بحر قزوين	170
حجم التجارة بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية المستقلة (ماعدا أذربيجان)	201

ثالثا: الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة
69	***Map: collection of Lands, 17th-18th Centuries***
71	***Map: The March of Russian Colonization***
73	***Map: Strategic Borders***
75	***Map:: Desintegration, Restoration and new Desintegration***
83	***The Post Soviet Space***
117	***Baku-Tbilissi-Ceyhan Pipeline Route(ETC)***
134	**الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون و الدول المراقبة**
135	***Kazakhstan China Pipeline Project***
170	***Exploring Results in the Caspian Sea***

قائمة المحتويات:

العنـــوان:	الصفحة
ملخص الأطروحة **Résumé de la thèse** **خطة الدراسة**	
مـقـدمـة	**1**
الفصل الأول: الإستراتيجية الروسية: صنعها و وثائقها و نماذج السيطرة	**18**
المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي الروسي	**20**
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية الروسية	**20**
المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية الروسية	**31**
المبحث الثاني: الوثائق الموجهة للسياسة الخارجية والإستراتيجية الروسية	**44**
المطلب الأول:الوثائق الصادرة في فترة الرئيس بوتين (2000-2008)-(2012-2015)	**44**
المطلب الثاني: الوثائق الصادرة في فترة الرئيس دميتري ميدفيدف (2008-2012)	**59**
المطلب الثالث: سمات الإستراتيجية الدولية لروسيا من خلال تحليل الوثائق	**63**
المبحث الثالث: نماذج إستراتيجية السيطرة الروسية	**66**
المطلب الأول: نموذج تجميع الأراضي	**67**
المطلب الثاني: نموذج تحريك الحدود (الاستعمار)	**70**
المطلب الثالث: نموذج الحدود الإستراتيجية	**72**

المطلب الرابع: نموذج الاستعادة	**74**
الفصل الثاني: محددات التوجه الاستراتيجي الروسي نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة	**77**
المبحث الأول: المحددات الداخلية	**79**
المطلب الأول: المحددات الماديـــة في صنع القرار الاستراتيجي الروسي	**79**
المطلب الثاني: المحددات الإنسانية في صنع القرار الاستراتيجي الروسي	**93**
المبحث الثاني: المحددات الخارجية	**101**
المطلب الأول:إستراتيجية إيران وتركيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي	**101**
المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي	**119**
الفصل الثالث: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: الخصائص والأهمية بالنسبة لروسيا	**141**
المبحث الأول: خصائص وحدات المجال الجيوبولتيكي الإسلامي	**143**
المطلب الأول: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: جغرافية متميزة	**143**
المطلب الثاني: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: فضاء للتسلطية وعدم الاستقرار	**148**
المطلب الثالث: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: مزيج اثنوغرافي	**152**
المطلب الرابع: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: دول ريعية هشة	**156**
المبحث الثاني: أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالنسبة لروسيا	**160**
المطلب الأول: الأهمية الجيوبولتيكية	**161**
المطلب الثاني: الأهمـية الإستراتيجية	**165**
المطلب الثالث: الأهمية الحـــضارية	**171**

الفصل الرابع: تنفيذ الإستراتيجية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وآفاقها	174
المبحث الأول: البعد الأمني العسكري	176
المطلب الأول: المجال الجيوبولتيكي الإسلامي:منطقة موبوءة بالتهديدات الأمنية	176
المطلب الثاني: روسيا و المجال الجيوبولتيكي الإسلامي: مركب أمن إقليمي	181
المطلب الثالث: تنفيذ الإستراتيجية الأمنية: انتشار أمني أقل من حجم التهديدات	184
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والدبلوماسية الطاقوية	194
المطلب الأول: الدبلوماسية الطاقوية	194
المطلب الثاني: تنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية: قصور الدور الروسي	196
المبحث الثالث: البعد الاجتماعي الثقافي	203
المطلب الأول: الأهداف والمصالح السوسيوثقافية الروسية: مشروع ثقافي حضاري	203
المطلب الثاني: تنفيذ الإستراتيجية السوسيوثقافية الروسية: ترويس في مواجهة الهوية الإسلامية	204
المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية مع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي	207
المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم	208
المطلب الثاني: سيناريو تراجع النفوذ الروسي	211
المطلب الثالث: سيناريو استعادة السيطرة الروسية	214
الخاتمة	217
ملاحق الدراسة	223
الملحق الأول	224

الملحق الثاني	**234**
الملحق الثالث	**249**
قائمة المراجع و المصادر	**261**
فهرس **الأشكال والجداول و الخرائط**	**278**
قائمة المحتويات	**282**